نضال البعث

الجزء التاسع

المؤتمر القومي الثامن
نيسان ١٩٦٥

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

الى القراء الاعزاء

من محرر سلسلة «نضال البعث»

في هذه السلسلة الجديدة من «نضال البعث» المخصصة للمؤسسات القومية للحزب ، اي للمؤتمرات القومية والقيادات القومية كنا قد اصدرنا جزءان لبيانات ونشرات القيادة القومية تحت عنوان «نضال حزب البعث العربي الاشتراكي عبر بيانات قيادته القومية» شمل الجزء الاول الفترة ١٩٥٥ – ١٩٦٢ والجزء الثاني الفترة ١٩٦٣ – ١٩٦٦ .

كما اصدرنا جزءا يجمع وثائق المؤتمرات القومية السبعة الاولى ، والتي كانت وثائق المؤتمرات الستة الاولى منها منشورة سابقا في «السلسلة القديمة من نضال البعث» في الجزء الاول والرابع والسادس . وقد نشر هذا الجزء في سلسلة جديدة تحت عنوان «نضال حزب البعث العربي الاشتراكي عبر مؤتمراته القومية» ١٩٤٧ – ١٩٦٤ ، اي من المؤتمر التأسيسي (الاول) في نيسان ١٩٤٧ الى المؤتمر القومي السابع في شباط ١٩٦٤ . والكتاب الحالي هو الجزء الثاني تحت نفس العنوان ، ويتضمن الاعمال الكاملة للمؤتمر القومي الثامن المنعقد في دمشق في نيسان ١٩٦٥ .

ومع ان وثائق هذا المؤتمر القومي كاملة لا نقص فيها ، فاننا نود هنا ان نكرر نداءنا للقراء الاعزاء بالنسبة للاجزاء الاخرى بأن يزودونا بأية وثائق قد تتوافر لديهم .

بيروت ، ٢١ آذار ١٩٧٢

ب . د .

ملاحظة : في الطبعة الحالية الغي ما اسميناه في الطبعة الماضية ب «السلسلة الجديدة» وضمت الاجزاء الاربعة التي صدرت تحت هذا الاسم الى السلسلة القديمة لنضال البعث . فاصبح «نضال حزب البعث العربي الاشتراكي عبر مؤتمراته القومية : ١٩٤٧ – ٦٤» هو الجزء الرابع ، و«نضال حزب البعث العربي الاشتراكي عبر مؤتمراته القومية : المؤتمر القومي الثامن ، ١٩٦٥» الجزء التاسع ، واصبح «نضال حزب البعث العربي الاشتراكي عبر بيانات قيادته القومية ١٩٥٥ – ٦٢» الجزء السادس ، و«نضال حزب البعث عبر بيانات قيادته القومية : ١٩٦٣ – ٦٦» الجزء العاشر .

ب . د .

بيان القيادة القومية
عن المؤتمر القومي الثامن[١]

مقدمـــة :

انعقد المؤتمر القومي الثامن لحزبنا في جو عظيم من الثقة ومن التفاؤل . الثقة بالمبادىء الاساسية التي بني عليها حزبنا كحركة قومية ثورية اشتراكية ، وبالتقاليد الديمقراطية داخل الحزب التي رسختا الممارسة في نفس كل عضو وكل منـــدوب من كل قطر عربي . والتفاؤل بالمستقبل الذي يطل على الامة العربية من خلال هذه المبادىء والذي كانت ثورة الثامن من آذار فجره المشرق .

ولقد كان هذا المؤتمر بمن ضم من شباب مؤمن وبما جرت فيه مـــن مناقشات واتخذ فيه من قرارات توكيدا لتلك التقاليد الديمقراطية الحقة وتخطيطا اشمـــل لمستقبل امتنا ، تطمئن اليه نفوس هذه الطليعة الثورية التي تعمـــل باسم الشعب العربي في كل الوطن العربي ، من أجل القضاء على حياة التجزئة التي فرضت عليه بالقوة والقضاء على قوى الاستغلال لطاقاته الخيرة ، وتحريره من كل القيود التـــي تمنع تطوره وتحول دون مساهمته الجدية في التقدم الذي تنشده الانسانية جمعاء.

دراسة نكسة العراق

ولقد كان من أولى المهام التي اضطلع بها هذا المؤتمر القومي دراسة التقرير الذي قدمته القيادة القومية ، تنفيذا لقرار المؤتمر القومي السابـــع بشأن تقييم نكســـة العراق ودراسة اسبابها وتحديد مسببيها .

ولقد بدأ التقرير بتقديم لمحة سريعة عن نشوء الحـــزب وتطوره في العـــراق ، ونضاله مع جماهير الشعب ضد الاحلاف الاستعمارية ، والنظم الرجعية المهترئـــة والاستغلال الاقتصادي العنيف . وقد اشارت هذه اللمحة الى طبيعة هذه المرحلـــة النضالية ، وما يرافقها عادة من اخطاء قد تنمو فيما بعد لتطبع الحكم بطابع هـــذه الاخطـــاء .

---

(١) نشر في جريدة «البعث» وجريدة «الاحرار» (العدد ٣٣٣) وكذلك في كراس .

ثم طرح التقرير بعد ذلك المعاني العميقة لثورة ١٤ رمضان ، تلك الثورة التي حررت الجماهير الشعبية في العراق من القيود التي كانت تكبلها ونقلتها الى الصفوف الاولى في العمل السياسي والاجتماعي ، كما وجهت ضرباتها العنيفة للفئات الرجعية والبورجوازية والاقطاعية ، وقضت على المد الشعوبي الذي ساد العراق ايام حكم عبد الكريم قاسم . وكان أهم معالم هذه الثورة انها كانت طفرة نوعية في الثورات والعمل الشعبي في الوطن العربي ، وانها أرجعت لجماهير الشعب العربي ثقتها بنفسها بعد نكسة الانفصال في سورية ، فكانت الدافع الاول في قيام ثورة ٨ آذار في القطر السوري ، وفي تحريك الجماهير العربية في انحاء الوطن العربي .

ثم انتقل التقرير بعد ذلك الى نقد تجربة العراق نقدا ذاتيا صريحا وتبيان العوامل التي ادت الى نكسة حكم الحزب . وحدد هذه العوامل في :

عدم وجود دراسة جدية للواقع الاقتصادي والاجتماعي في العراق . وفي عقلية المعارضة التي تسود صفوف الحزب في مراحل النضال وقد تمتد لتستمر في مرحلة الحكم . وفي نقص الخبرات في الكادر الحزبي ، وفي غياب القيادة القطرية عن تحمل مسؤولياتها الحزبية وانغماسها انغماسا مطلقا في شؤون الحكم ، وما سبب ذلك من انقطاع بين القاعدة والقيادة . وفي اهمال التنظيم العسكري اهمالا تاما . وفي انعدام المقاييس الحزبية في الاختيار والعمل واحلال المقاييس الشخصية محلها ، وفي الانغلاق على الذات . وفي استعداء الجيش وخلق التناقضات بينه وبين الحرس القومي . وفي تردد القيادة القومية في اتخاذ الاجراءات الحاسمة في الوقت المناسب . وفي عدم تحقيق انجازات ثورية كبرى .

كما أفرد التقرير بابا للقيادة العامة للحرس القومي ، ومكتب التحقيق الخاص ، وهاجم روح التكتل والاستعانة بقطاعات من الحزب ضد قطاعات اخرى . كما اعتبر ان تكتل علي صالح السعدي واستعانته ببعض قيادات الحرس القومي في حماية هذا التكتل ، وتكتل طالب شبيب وحازم جواد واستعانتهما بعناصر حزبية وغير حزبية في الجيش قد أديا الى تمزيق الحزب واتاحة الفرصة لاعدائه ليتمموا مؤامراتهم الرجعية في ١٨ تشرين الثاني .

ولقد وافق المؤتمر على هذا التقرير والحق به توصيات لاجراء دراسة عن أثر الاحتكارات البترولية ، ونشاط الرجعية ، وحركة البرازاني ، في هذه النكسة . كما أوصى بالقيام بدراسة واسعة عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في العراق .

التقرير العقائدي

وطرح على المؤتمر تقرير عقائدي مطول يحلل القوى الفاعلة في المجتمع العربي وعلاقة الصراع القومي بالصراع الطبقي ، ثم ينتقل الى بحث الوحدة والحرية والاشتراكية ، مبينا علاقة هذه الاهداف جميعا بالقوى الاجتماعية المتصارعة . ومحللا الوحدة السابقة والعوامل التي أدت الى نكستها ، وموضحا معالم الطريق

لتحقيق الوحدة .

ولقد قرر المؤتمر ان يطلب من القيادة القومية الجديدة دراسة التقرير العقائدي للمؤتمر السادس « المنطلقات النظرية » والتقرير العقائدي الجديد والتوصيات المقدمة من اللجنة العقائدية ومناقشات وتوصيات الرفاق أعضاء المؤتمر القومي الثامن ، ووضعها جميعا في تقرير موحد يعرض على مؤتمر قومي مقبل على ان تعتبر « المنطلقات النظرية » هي الاساس الذي يعتمد عليه الحزب لحين انعقاد ذلك المؤتمر .

كما اقر المؤتمر توصية بتكليف القيادة القومية القادمة باعادة النظر في دستور الحزب بصورة تتناسب مع المرحلة الجديدة التي يمر بها الحزب وهو يقود عملية التحويل الاشتراكي والنضال الوحدوي .

كما كلف القيادة القومية بوضع تاريخ للحزب على أن يعرض على المؤتمر القومي المقبل .

التقرير التنظيمي والنظام الداخلي

ثم ناقش المؤتمر الوضع التنظيمي القومي للحزب . واتخذ توصيات عديدة تتعلق بهذا التنظيم والمشاكل التي يواجهها ، كما أقر توصية بأن تقيم القيادة القومية المقبلة مدرسة حزبية عليا للدراسات القومية الاشتراكية .

واجرى المؤتمر تعديلات مهمة على النظام الداخلي اهمها اعتبار مدة الدورة الحزبية للقيادات العليا سنتين ، وانشاء مجلس قومي استشاري من القيادة القومية ومن مندوبين عن الحزب في الاقطار العربية يكون صلة الوصل بين القيادة وبين فروع الحزب المختلفة ، ويتبادل الرأي في جميع الشؤون المتعلقة بالعمل الحزبي . كما صدرت بعض القرارات التي تعزز صلاحيات الامين العام في اشرافه على أعمال المنظمات الحزبية .

التقرير السياسي

ولقد تقدمت القيادة القومية الى المؤتمر بتقرير سياسي مطول في ثلاثة أجزاء ، يتحدث الجزء الاول منها عن أهم القضايا التي عاشها الحزب بين المؤتمرين ، وثانيها عن الواقع الحاضر الذي يواجهه الحزب ، وثالثها عن الاسس والخطط لسياسة الحزب والحكم في المرحلة القادمة .

ولقد تضمن الجزء الاول بحثا عن مؤتمر القمة واللقاء العربي وعن الاسباب التي دعت لانعقاد هذا المؤتمر بعد المبادرة الصهيونية العدوانية بتحويل مجرى نهر الاردن. وقد بين التقرير خشية الحزب من تحويل المؤتمر الى عملية تصفية للقضية الفلسطينية او الاكتفاء بدراسة موضوع الروافد بديلا عن قضية تحرير فلسطين . فاختار ان يشارك في هذا المؤتمر مستهدفا تحويل الاستراتيجية العربية من الروتين

الوقائي الى استراتيجية هجومية تضع نصب اعينها وضع خطة تفصلية لتحرير فلسطين ، ومستهدفا اشراك كافة الاقطار العربيه في تحمل أعباء معركة التحرير ، والعمل على خلق منظمة فلسطينية ثورية تقود الشعب العربي الفلسطيني في معركته التحررية ، وتنظم جهوده وتوحدها ، ومنع تحويل قضية فلسطين من قضية تحرير الى قضية تحويل . وقد نجح الحزب لاسيما في المؤتمر الثاني في تحقيق كثير من اهدافه التي اختطها لنفسه ، على رغم المعارضة المبدئية التي واجهها في أول الامر .

كما درس هذا الجزء من التقرير العلاقات بين الحزب الحاكم في القطر السوري وبين الحركات والحكومات العربية المختلفة . ثم اشار الى العلاقات بين الحزب وبين الكتلة الاشتراكية ، وتعرض هذه العلاقات الى التدهور في أول الامر ، ثم تحسنها ، لاسيما بعد قرارات التحويل الاشتراكي .

ثم انتقل التقرير الى العلاقات بيننا وبين الدول غير المنحازة وأشار الى تقصير الحزب في تمتين هذه العلاقات لانشغاله بامور الداخل .

وحلل الجزء الثاني من التقرير واقع الدول الغربية والمعسكر الاشتراكي والانقسامات الواقعة فيهما ، كما تعرض لواقع الدول غير المنحازة ، ثم لواقع الوطن العربي الراهن ، مشيرا الى زوال الاحتكار الثوري والى ضعف الحركات الشعبية في عدد من الاقطار ذات الانظمة الرجعية ، والى التهاء القوى التقدمية بقضايا جانبية كما حلل اوضاع المنظمات ذات الطابع القومي ، وانتقل بعد ذلك الى تحليل واقع الاقطار العربية .

وقد بدأ الجزء الثالث من التقرير وهو المختص بأسس وخطوط سياسة الحزب والحكم في المرحلة القادمة بمقدمة جاء فيها : « ان وصول الحزب للحكم في القطر السوري قد خلق ظروفا جديدة تفرض استراتيجية جديدة لا بسبب زيادة امكانية الحزب الناتجة عن تسلمه السلطة فحسب ، بل بسبب انعكاس النشاط الحزبي على السلطة وتأثر الحزب بمواقف الحكم » . « فما دام الحكم هو حكم الحزب فان أي تصرف يصدر عنه يعتبر صادرا عن الحزب ، وأي موقف يتخذه الحزب يعتبر موقفا للحكم ولو لم تتبنه السلطة الحاكمة» .

« ولذلك فان أي استراتيجية للمرحلة القادمة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار هوية الحزب من جهة وامكانيات الحكم من جهة أخرى » .

« وهناك نزعتان خطيرتان تهددان الحزب الثوري عندما يصل الى الحكم . النزعة الاولى هي النزعة النظرية البحتة ، أي النظرة التي لا تأخذ بعين الاعتبار تغير ظروف الحزب نتيجة استلامه الحكم ، وتستمر في وضع استراتيجية على نفس الاسس وبنفس المنطق الذي كان يحرك الحزب ايام النضال السلبي » . « والنزعة الثانية هي نقيض النزعة الاولى وهي النزعة العملية المحض » . « ان هذا الخطر في حزبنا أقل ترسخا منه في الاحزاب الاخرى وذلك بسبب واقع الحزب القومي الذي يفرض عليه الاهتمام بكافة مشاكل الوطن العربي دون استثناء » .

ثم ينتقل التقرير الى استراتيجية العمل نفسها ، فيقرر :

اولا ـ تحت عنوان : « كسر الطوق المضروب حول الحزب » .

ان جميع القوى المعادية للحزب ، على تناقضاتها تلتقي في محاولاتها لكسر امكانيات امتداد الحزب ولتحويل تجربة الحكم في القطر السوري الى تجربة قطرية محض .

ويقترح من اجل كسر هذا الطوق :

١ ـ الاشتراك في المؤتمرات الدولية .

٢ ـ تبادل الزيارات مع الحركات التحررية في آسيا وافريقيا وعدد من الاحزاب الاشتراكية والشيوعية .

٣ ـ توسيع الاتصالات المهنية على الصعيدين العربي والدولي .

٤ ـ السعي لخلق اتحاد اشتراكي آسيوي ـ افريقي .

٥ ـ تكليف القيادة القومية الجديدة بوضع الخطة والصيغة الكفيلة بانجاح هذا المشروع .

ثانيا ـ عدم تعدد الجبهات :

ان الحزب وهو الحزب القومي الممتد على مدى الوطن العربي ، والذي يواجه اعداء كثيرين قد يبلغون حد التناقض ، انما يستلهم في مواقفه مبادىء أساسية :

١ ـ فهو لا يمكن أن يكون الى جانب حركة رجعية بوجه حركة تقدمية ، ولا الى جانب حركة انفصالية بوجه حركة ذات طابع قومي .

٢ ـ ان متطلبات القضية الفلسطينية انما تقع في الدرجة الاولى من تقدير اي موقف .

٣ ـ ان النتيجة العملية لاي موقف يجب أن تكون في حصيلتها النهائية لمصلحة قوى التقدم لا الاتجاهات الرجعية .

٤ ـ يجب تجنب التناقض بين الاهداف المرحلية والاعتبارات التكتيكية .

ثالثا ـ الالتزام الثابت ازاء تحرير فلسطين :

ان قضية فلسطين منطلق اساسي لتحديد سياسة الحزب وخطة عمله في الحكم وخارجه ، وكل الاسس الاخرى الواردة في التقرير خاضعة لهذا المنطلق ومتكيفة به . ان قضية فلسطين أخطر من اي قضية قومية أخرى ، وآثارها على مستقبل ومصير القضية القومية اعمق من كل المشاكل الاخرى التي تواجه العرب والحزب . ان استمرار اسرائيل يعني استحالة تحقيق اي هدف من اهداف الامة العربية تحقيقا كاملا .

والالتزام بقضية فلسطين يعني الالتزام بتحريرها . وهذا الموقف مخالف تماما للموقف الرسمي الذي التزمت به الجامعة العربية والدول العربية في هيئة الامم

المتحدة من المطالبة بتنفيذ التقسيم .

واعطاء الاولوية لتحرير فلسطين يعني تكييف سياستنا الدولية والعربية على ضوء موقف الدول الاجنبية والاقطار العربية من قضية التحرير . كما يعني ايضا استعدادنا لتجميد أي معركة على الصعيد العربي بمقدار ما يكون تجميد المعركة والالتقاء مع قطر عربي آخر يخدم فعلا استراتيجيتنا الهجومية .

رابعا ـ الصيغة العملية لعدم الانحياز :

لقد آثر المؤتمر القومي السادس عبارة « عدم الانحياز » على عبارة « الحياد الايجابي » التي كان الحزب أول من طرحها .

إننا كحركة قومية مع الحركات التي تناضل لاستعادة حريتها وتجسيد هويتها القوميـة .

ونحن كحركة اشتراكية اميل بطبيعة الحال الى الحركات الاشتراكية حتى ولو كانت هناك اختلافات في عدد من المواقف والاجتهادات . فهذه الخلافات تبقينا في اطار واحد ازاء الانظمة الرأسمالية .

فنحن غير حياديين في الصراع بين التحرر والاستعمار ، ولسنا حياديين في الصراع بين الاشتراكية والرأسمالية ، ولهذا فأننا نجد تناقضا بين ادعاء بعض الاحزاب الاوروبية بأنها اشتراكية وبين التصاقها بالمعسكر الرأسمالي الاستعماري (عدا كون البعض منها يلعب دورا قياديا في هذا المعسكر) .

ولهذا فمع حرصنا الثابت على رفض سياسة المحاور وعلى رفض التبعية، وعلى تشجيع سياسة عدم الانحياز فان علاقاتنا كحزب تتجه بطبيعة الحال الى تحسين علاقاتنا مع الاحزاب والانظمة التي تشاركنا قسما من أهدافنا وتلتقي معنا في صراعنا ضد كل اشكال الاستغلال وفي سبيل تحقيق المجتمع الاشتراكي .

خامسا ـ الموقف من المعسكر الرأسمالي الغربي :

ان التناقضات بيننا وبين المعسكر الرأسمالي الغربي اعديدة وهامة . فبالاضافة الى التناقض المبدئي بين حركتنا والانظمة الرأسمالية فان كون الوطن العربي داخلا ضمن منطقة النفوذ الغربي ، جعل صراعنا السياسي والاقتصادي ينصب أساسا مع الغرب . فالغرب ليس خصما عقائديا فحسب، بل هو أيضا عدو سياسي واقتصادي نصطدم معه بكل قضية تحررية .

الا ان الغرب وان كان يبدو وحدة على الصعيد المبدئي فانه على الصعيد السياسي مليء بالتناقضات وغارق بالخلافات . وعلى هذا فان موقفنا السياسي ازاءه يجب أن ينطلق من ثلاثة اعتبارات :

الاعتبار الاول : مبدئي : وهو التناقض الاساسي القائم بين اي حركة اشتراكية ونظام رأسمالي .

الاعتبار الثاني : قضية فلسطين التي يلعب الغرب دورا أساسيا في استمرارها .

الاعتبار الثالث : وجود التناقضات الهامة بين مختلف دول الغرب وبنوع خاص بين فرنسا والولايات المتحدة .

وضمن هذه الاعتبارات من الضروري ان تبنى علاقاتنا مع مختلف البلدان الغربية على ضوء درجة خطورتها على تحررنا وعلى الدور الذي تلعبه في محاربتنا أو محاربة اتجاهاتنا .

ولكن من الواضح ايضا ان أي اعتقاد بامكانية تغيير سياسة الغرب ازاء القضايا القومية وبنوع خاص ازاء القضية الفلسطينية عن طريق الاقناع هو اعتقاد خاطيء وخطير . وقد يستطيع العرب ان يقسموا الغرب في بعض قضايا التحرر ، الا ان قضية فلسطين تظل احدى نقاط الالتقاء الرئيسية بالنسبة للغربيين دون استثناء .

لذلك فان تحديد مدى علاقاتنا مع الغرب لا يمكن ان يتجاهل استحالة استمالة الغرب الى موقفنا القومي من هذه القضية الاساسية .

سادسا ـ الموقف من المعسكر الاشتراكي :

ان موقف الحزب من دول المعسكر الاشتراكي لا بد ان ينبثق من اعتبارين اساسيين : أولهما : اننا حركة اشتراكية . وثانيهما : اننا حركة تحررية .

وقد وقف المعسكر الاشتراكي ، لاسيما بعد وفاة ستالين موقف الصديق المؤيد لحركات التحرر وللحركات الاشتراكية في انحاء العالم . ونحن ، على رغم موقفنا المبدئي في عدم الانحياز ، لا بد ان نقدر مواقف الصداقة وان نقويها ما أمكننا ذلك .

واذا كان المعسكر الاشتراكي يشكل نوعا من الوحدة ازاء الغرب فان أخذه كوحدة بحد ذاته مغاير للواقع . ذلك ان دول المعسكر الاشتراكي آخذة بالتنوع والتميز التدريجي عن الاتحاد السوفياتي ، ولذلك فان موقفنا العام من المعسكر الاشتراكي ككل لا يغني عن اتخاذ موقف ازاء كل بلد من بلاده على الصعيد العملي ، ولا يستحسن ان يحصر الحزب علاقاته ببلد واحد بل عليه أن يأخذ بعين الاعتبار هذه النزعة الاستقلالية وينمي علاقاته مع كافة دول المعسكر ودراسة اجتهاداتها التطبيقية في كافة المجالات .

سابعا ـ الموقف من دول العالم الثالث :

ان النهج الحزبي ازاء دول العالم الثالث ما زال كالسابق يتسم بالطابع النظري . فبالرغم من الاهمية النظرية التي أظهرها الحزب في كافة مؤتمراته وكتاباته فان علاقات الحزب والحكم مع هذه المجموعة البشرية الضخمة ما زالت حتى الآن معدومة تقريبا .

والمبادرة مطلوبة الآن عمليا على مستويين :

أ ـ مستوى ديبلوماسي واقتصادي .

ب ـ مستوى شعبي وحزبي : ومن الضروري ان يتركز الجهد الحزبي على عدد من الدول الافريقية التي تنشط فيها اسرائيل بشكل خطير . فالتركيز يجب أن يرمي الى تصفية أي نفوذ لاسرائيل في المناطق الافريقية ذات الانظمة المتحررة وبنوع خاص في غينيا وغانا ومالي وكينيا وأوغندا وتنزانيا . فاقصاء اسرائيل نهائيا عن الاقطار الافريقية المتحررة يكون بتوضيح ارتباط اسرائيل في اذهان الافريقيين بالاستعمار الغربي وهذا الربط يجعل محاربة اسرائيل جزءا من معركة التحرر الافريقية .

وبالنسبة لآسيا فان التركيز يمكن ان يثمر في كثير من اقطارها .

وفي الدول ذات الانظمة التقليدية او المرتبطة مع الغرب بعلاقات تبعية فهناك مجالات لمحاربة اسرائيل :

المجال الاول : اقتصادي : ويقضي باقامة شركات قوية لمنافسة الشركات الاسرائيلية يشترك في تمويلها أفراد الجاليات العربية وعدد من الحكومات العربية .

والمجال الثاني : ثقافي وديني ويستوجب الاستفادة من انتشار الدين الاسلامي في كثير من المناطق الافريقية والاسيوية اذ أنه يخلق المناخ الملائم للقضايا العربية ولاسيما للوقوف بوجه اسرائيل .

الا ان هذه السياسة تفرض تنسيقا بين عدد من الاقطار العربية، وهذا التنسيق يمكن ان يكون ذا فعالية كبيرة اذا شمل عمليات التمثيل الديبلوماسي في مختلف المناطق .

التقرير الاقتصادي

وتقدمت القيادة القومية الى المؤتمر بتقرير اقتصادي مطول تحدث فيه عن تجربة التحويل الاشتراكي في القطر السوري ، وقارن بينها وبين التجارب المماثلة في اقطار أخرى ، ثم تحدث عن الادارة الديمقراطية في التطبيق الاشتراكي .

وانتقل بعد ذلك الى اتفاقية الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة ثم الى قضية البترول العربي . وقد ناقش المؤتمر ما ورد في التقرير وتوصل الى توصيات فيما يلي ملخص عنها :

اولا ـ في التحويل الاشتراكي :

١ ـ يلاحظ المؤتمر القومي الثامن ان الحزب قد قطع شوطا مهما في طريق تنفيذ برنامج التحويل الاشتراكي الذي أقر في المؤتمر القومي السادس .

ويرى المؤتمر القومي الثامن ضرورة تدعيم الخطوات الاشتراكية المذكورة بجميع الاجراءات المباشرة والطويلة الامد التي تضمن نجاحها وتحقيق أهدافها بصورة صحيحة . ويتطلب ذلك ، ان يضطلع الحزب والحكم بمسؤولية العمل الدؤوب والبناء المتواصل من أجل ايجاد الحلول العملية الناجعة لضمان سلامة التحويل

الاشتراكي بأقل التكاليف المادية والبشرية الممكنة ولاجل ان تكون الخطوات ممهددة لمزيد من الاجراءات الثورية في هذا السبيل . ولا بد ان تعتمد قيادات الحزب والسلطة على تحليل الظروف الواقعية للاقتصاد الوطني واستلهام احوال البلاد وحاجاتها في استنباط تلك الحلول .

وعلى ذلك يرى المؤتمر القومي الثامن ضرورة الانتباه الى أخطار التردد والعجز والضغط الذي تحاول الرجعية ان تفرضه على الحكم والثورة . كما يشجب وينبه في الوقت نفسه الى أخطار الجمود العقائدي والحلول المرتجلة والتقليد ومنطق المزايدات اليسارية الذي لا ينطلق من معرفة الواقع وتحليله ووعي خصائصه ومقوماته بقدر ما ينطلق من عوامل الجهل او الانتهاز او الاندفاع . وبعبارة اخرى يصر المؤتمر القومي الثامن على رفض الحلول الجاهزة التي لا تتلاءم مع الاوضاع في بلدنا والظروف الموضوعية لاقتصادنا .

٢ ـ ويرى المؤتمر القومي الثامن ان خطوات التحويل الاشتراكي التي أقدم عليها الحزب في القطر السوري بحاجة الآن الى دعم وحماية في مختلف المجالات . فالثورة الاشتراكية في الاقتصاد تبقى مزعزعة صعبة النجاح اذا لم يجر احداث تغيير ثقافي عميق في جميع المستويات يؤدي الى خلق رأي عام واع للاشتراكية ومدعم لها . ومن هنا يرى المؤتمر ان البيروقراطية تشكل خطرا كبيرا على التحويل الاشتراكي حيث يؤدي وجودها الى استمرار الروتين والجمود وتضخم الجهاز الاداري مما يؤدي الى استهلاك جزء كبير من الفائض الاقتصادي المتاح للتنمية .

٣ ـ ويؤكد المؤتمر القومي الثامن على ان ضرورة احداث تغيير جذري في اوضاع الادارة في القطاع العام يضمن تحقيق علاقات ديمقراطية في داخل المنشأة المؤممة يتيح للعمال فرصة المشاركة والتوجيه والاشراف على شؤون المنشأة بصورة ديمقراطية ، ويضمن المساهمة الطوعية في ادارة الاقتصاد الوطني من قبل الطبقة الكادحة المنتجة وتنمية قدراتها وكفاءاتها في هذا المجال على الاسس التالية :

أ ـ تحقيق ديمقراطية عمالية من القاعدة الى القمة .

ب ـ تحقيق تخطيط شامل ومركزي لشؤون القطاع العام .

جـ ـ ان تكون الصيغ العملية لتحقيق ذلك مرنة وواقعية وقابلة للتنفيذ من وقت لآخر في ضوء ظروف البلاد العامة .

ويرى المؤتمر القومي الثامن استبدال تعبير (التسيير الذاتي) بعبارة (الادارة الديمقراطية) ، لانها أدق وأعمق وأكثر أداء للهدف الذي نتوخاه من الصفة الديمقراطية للادارة .

كما يرى المؤتمر القومي الثامن العمل في الوقت المناسب على ضرورة ربط العمل بالانتاج والدخل وربط المصنع بالمجتمع باعتبار ان ذلك من أسس الادارة الديمقراطية .

٤ ـ ويرى المؤتمر القومي الثامن ضرورة اجراء الدراسات اللازمة لتحقيق توسيع الخدمات الطبية لاكبر عدد ممكن من الجماهير الشعبية .

٥ ـ باعتبار ان المنطلق الاساسي للحزب هو المنطلق القومي ، فان المؤتمر القومي

الثامن يرى ان تجربة العرب في التطبيق الاشتراكي اذا طبعت بطابع قطري فانها لا تأخذ ابعادها ومداها ولا تظهر فوائدها وجدواها بشكل كامل ما لم ترتبط بالنظرة القومية وتستهدف التطبيق الاشتراكي على مستوى الوطن العربي الكبير .

ثانيا ـ في الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة :

١ ـ ان نجاح أو فشل الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة مرتبط بالدرجة الاولى بالاوضاع السياسية والاجتماعية المتناقضة في الوطن العربي . وما لم يزدد الوعي القومي ويعمق بين الجماهير العربية وتقوى وحدة النضال وتصبح قوة فعالة متحركة ، وما لم تصبح المشاريع الاقتصادية كالوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة شعارا تعيه الجماهير وتتحمس له وتناضل من أجله وتنزل الى الشارع في سبيله .. فستبقى هذه المشاريع العملية والتي تشكل خطوة أساسيه في سبيل الوحدة المنشودة بعيدة المنال وحبرا على ورق وسبيلا للدعاية والتخدير وعاملا جديدا يدفع المواطنين نحو اليأس والقنوط من امكانية السير بخطى جديه عملية نحو الوحدة العربية .

٢ ـ ولما كان حزبنا موجودا في مختلف الاقطار العربية ويمثل بحق وحدة النضال العربي والطليعة العربية الواعية المؤمنة بالوحدة ، فقد أصبح لزاما عليه ان يقوم بعبء التوعية والتعبئة للجماهير العربية لكي تضع ثقلها وطاقاتها النضالية لحمل الحكام العرب على السير الجدي في تحقيق الخطوات اللازمة نحو الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة .

٣ ـ ان المؤتمر القومي الثامن يرى ان دخول اية دولة عربية في السوق الاوروبية المشتركة هو خضوع للمخطط الاقتصادي الاستعماري الصهيوني . فعلى الحزب توضيح ذلك للشعب بمختلف الوسائل .

ثالثا ـ قضية البترول العربي :

١ ـ يرى المؤتمر القومي الثامن ان الهدف النهائي لاية سياسة بترولية عربية هو تأميم البترول العربي وتأسيس منظمة بترول عربية موحدة تتولى عمليات انتاج ونقل وتكرير وتسويق البترول العربي ، وتكوين علاقات مباشرة مع الدول المستهلكه على الاسس التجارية السليمة . وان هذا الهدف هو جزء من استراتيجية الثورة العربية الهادفة الى تحرير الوطن العربي من الاستعمار القديم والجديد والى تصفية النظم الرجعية التابعة له ، وبالتالي الى تحقيق الاهداف القومية للأمة العربية .

٢ ـ وريثما يتحقق شعار البترول العربي يرى المؤتمر ولاسيما بعد أن اممت صناعة البترول وتوزيعه في القطر السوري ان من الضروري بلورة الوعي الشعبي وتوحيد نضال الجماهير حول برنامج مرحلي يهدف اولا الى استخدام جزء من عائدات البترول العربي في صندوق مشترك لاغراض التنمية والتسلح . وثانيا الى اعادة النظر في علاقات الاقطار العربية مع البلدان الاخرى في شؤون البترول ،

على اساس علاقات تلك الدول باسرائيل .

رابعا ـ الاقتصاد العربي واسرائيل :

لما كانت اسرائيل جسرا يسمى الاستعمار بواسطته الى استثمار المنطقة العربية ويشكل وجودها في قلب الوطن العربي مصرفا لاستنزاف الموارد الاقتصادية العربية ممثلا في المصروفات العسكرية العربية ومصاريف الدعاية والمقاطعة وفي تجنيد القوى البشرية العاملة في الوطن العربي مما يضعف من امكانيات التنمية الاقتصادية في الاقطار العربية المعرضة بصورة مباشرة لخطر اسرائيل .

لذلك يرى المؤتمر القومي الثامن :

١ ـ ان مسالة استثمار البترول العربي ليست منفصلة عن قضية فلسطين . فاسرائيل ذات الاقتصاد المرتبط عضويا بالاقتصاد الغربي تستمد جزءا من قوتها على الاقل وبصورة غير مباشرة من استثمار البترول العربي لذلك فانه من الضروري اذكاء نضال الجماهير العربية لتحقيق شعار « بترول العرب للعرب » .

٢ ـ التاكيد على ضرورة معاملة كافة الدول الاجنبية حسب موقفها من قضية فلسطين ومقاطعة الدول التي تمد اسرائيل بالسلاح والعون الاقتصادي والتشديد في مقاطعة كافة الشركات والمؤسسات التي تتعامل معها .

٣ ـ وعلى حزبنا ان يقوم بالمزيد من توعية الجماهير العربية ودفعها للنضال في سبيل استخدام القوى الاقتصادية العربية وخاصة البترول لتضييق الخناق على اسرائيل ، واطلاع الجماهير العربية على تلاعب الحكام العرب الذين يتاجرون بالقضية الفلسطينية ويعملون على تمييعها .

تقرير فلسطين

وتقدم التنظيم الفلسطيني الى المؤتمر بتقرير عن فلسطين ناقشه المؤتمر ثم اتخذ قرارات ترتكز على المبادىء الآتية :

١ ـ ان السياسة العربية ، حتى اليوم ، نظرت الى قضية فلسطين في المجال الدولي من زاوية الاعتراف الضمني بوجود دولة اسرائيل ، حينما تمسكت بتنفيذ قرارات هيئة الامم المتحدة .

ولكن المؤتمر القومي الثامن يرفض هذا المنطلق ويعتبر ان استراتيجية السياسة العربية يجب ان تنطلق من رفض الوجود الاسرائيلي اصلا لانه يناقض الوجود العربي .

٢ ـ جعل قضية فلسطين مقياسا لتحديد موقف الدول العربية من كل الدول الاخرى ، على جميع المستويات السياسية والاقتصادية ..

٣ ـ اعتبار الشعب العربي الفلسطيني الاداة الاولى والاساسية في تحرير فلسطين وذلك بتنظيمه ورفع كل القيود التي تعيق سبيله للقيام بهذا الدور .

ثم اوصى المؤتمر القيادة القومية المقبلة بدراسة القضية الفلسطينية دراسة

عميقة تحيط بها من كل جوانبها ، وترسم لها استراتيجية واضحة على ضـوء المنطلقات السابقة .

تقرير تجربة الحكم في سوريا

وناقش المؤتمر تقريرا بعنوان «تجربة الحكم في سوريا» ويتضمن هذا التقرير عرضا موجزا للوضع السياسي في حكم الانفصال ، ثم درس بايجاز ايضا اهـم المشكلات التي اعترضت سبيل الثورة سواء في الموقف السياسي او تنظيم الحكم او العلاقات بين الاجهزة الثورية المختلفة .

ولقد لخص التقرير الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي زمن الانفصال بما يلـي :

لقد انهي حكم الوحـدة عندما اغفل القائمون عليـه دور الجماهير الشعبية في حمايته ودور الطلائع الثورية في قيادته ، لان الوحـدة كانت ثورة لا تحميها الا الجماهير المنظمة التي تقودها المنظمات الشعبية الثورية المكونة تكوينـا طبيعيا لا تكوينا مصطنعا . فكان محتما اذن ان تنهار هذه الثورة ، وكل الخطوات الثورية الاولى ، وعلى الاخص في الميدان الاقتصادي التي اتت بهـا منذ ان عزلت عـن الجماهير .

ولان الوحدة كانت ثورة، فقد تصدى لها الرجعيون والراسماليون الذين تتناقض مصالحهم مع مصلحة الجماهير الكادحة ، بثورة معاكسة اتت لتثبت التجزئـة والاستغلال والروح الانفصالية اللازمة لمصلحة البورجوازية السورية . فالغـى الانفصاليون قوانين التأميم ، وعبثوا بقانون الاصلاح الزراعي ، ومكنـوا للروح الانفصالية وعقدوا الاتفاقيات التي تثبت الكيانات المجزاة .

وقد برزت الروح الانفصالية في كل تصرفات الساسة والحكم . فقام حلف رجعي بورجوازي اقليمي شعوبي بين هذه الفئات المعادية كلها لمصلحة الجماهير العربية ، وولدت النظريات التي تمجد الكيانات المصطنعة .

وقد حلل التقرير موقف الجماهير من حزبنا زمن الانفصال . كما تعرض التقرير لتوزيع القوى في الجيش بين التيارات السياسية المتعددة وقوة الكتلة العسكرية البعثية فيه والدور الاساسي الذي لعبته في تقويض حكـم الانفصال . ووصف التقرير اثر ثورة رمضان في قيام ثورة آذار والظروف الموضوعية الجديدة التـي توفرت بعد هاتين الثورتين وعلى الاخص بالنسبة للوحـدة بين الاقطار الثلاثة : سوريا ومصر والعراق . ودرس بايجاز ميثاق ١٧ نيسان والثغرات التي اعترته ، والروح التي صاغته والقوى السياسية التي قادت الى فشله لرغبتها في انتزاع السلطة من يد الحزب والاطاحة بحكمه . رغم ان الحزب حرص على الدخول معها في جبهة شعبية عنوانها التكافؤ بينه وبين كل القوى الاخرى وكيف طبق هذا المبدأ عمليا في الوزارة الاولى وفي المجلس الوطني .

وحلل التقرير الظروف التي جعلت الحزب ينفرد بالحكم بعد مؤامرة ١٨ تموز

والمهام الاساسية التي اخذ على عاتقه القيام بها . فكان عليه ان يحل التناقضات القائمة بين طبقات الشعب وان يتدارك الوضع الاقتصادي بنهج ثوري وان يبني جيشا عقائديا متحررا من عقلية المغامرة وشهوة السلطة والحكم ، وان يحقق الاستقرار في نفوس المواطنين ويرسم لهم صورة المستقبل من خلال منهج اشتراكي ديمقراطي واضح ، وان يحدد موقفا من الحركات السياسية الاخرى .

ووصف التقرير الخطوات التي اتخذتها الثورة لمعالجة هذه القضايا واهمها : العمال والثورة ، والفلاحون والثورة ، التجار الصغار والثورة ، التحويل الاشتراكي والشروط الاساسية لنجاحه .

ثم درس التقرير الدستور المؤقت والمبادىء الجديدة التي بني عليها ، وعلى الاخص موقف الثورة من الحريات العامة ، وصيانتها في حدود المصلحة القومية وعدم المساس بالمؤسسات الثورية .

ثم اوجز تجربة الثورة في شكل الحكم الذي استهدف جماعية القيادة ومركزية السلطة ، الضمانتين الاساسيتين لتثبيت الثورة وتطويرها .

وقد ناقش المؤتمر علاقة الحزب بالحكم ، وعلاقات الاجهزة المختلفة ببعضها ، على ضوء مقررات المؤتمر القومي السادس ، وعلى ضوء التجربة وتوصل الى قرارات بهذا الشأن انطلق بها من مبادىء اساسية وانتهى الى قرارات محددة ، تبين صلاحيات القيادات الحزبية وعلاقاتها مع بعض ثم علاقاتها مع الحكم . كما اتخذ قرارات بشأن علاقة التنظيمين المدني والعسكري ببعضهما .

اما المبادىء الاساسية فهي :

١ ـ الحكم هو حكم الحزب وكل ما يقوم به الحكم في التخطيط والتنفيذ هو باسم الحزب وتنفيذا لسياسته ومبادئه العامة وخططه .

٢ ـ يتمثل الحزب عمليا في اي قطر حاكم : بتنظيم جماهيري ، وبجيش عقائدي ، وبسلطة الحكم .

٣ ـ الحزب هو الاساس الذي تنبع منه هذه المؤسسات الثلاث وهو الذي يجمع بينها ويحدد علاقاتها .

٤ ـ فميدان العمل للجهاز الحزبي المتمثل في القيادات والقواعد المنظمة غير العسكرية هو التنظيم الشعبي والجماهيري ، ويشرف بذلك على النشاط الجماهيري تنظيما وتوعية وتوجيها .

٥ ـ وظيفة الجيش العقائدي هي حماية البلاد من العدوان الخارجي ، وحماية الثورة من اعداء الثورة ، ووظيفة التنظيم الحزبي في الجيش هو تغذية الجيش المستمرة بالروح العقائدية وتوجيهه توجيها يتلاءم مع اتجاهات الحزب وخططه .

٦ ـ الحكم هو الصورة التي يتمثل بها الحزب في السلطة ، ومهمة تنفيذ خطط الحزب ، وتحويلها الى قوانين وتطبيقات في القطر الذي يحكم فيه .

٧ ـ توحد القيادات العليا للحزب بين هذه المؤسسات الثلاث ، ولا يجوز ان تتعدى سلطة اي مؤسسة حدودها الطبيعية . فالجهاز الحزبي ليس من عمله اليومي التدخل في شؤون الدولة ، وان كان للحزب في مؤتمراته وقياداته العليا حق

الاشراف على سير الدولة وحق التخطيط والتوجيه لهذا السير . وكذلك فليس لقيادات الفروع مثلا سلطة على ادارات الدولة في مناطقها الا من خلال قيادتهـــا القطرية . ولا يجوز للحكومة ان تتدخل بما لها من سلطات في عمل الجهاز الحزبي الشعبي والاشراف عليه ، لانها هي منبثقة عن الحزب وليس الحزب منبثقا عنها .

ولكن من الواجب خلق روح التعاون الدائم بين الجهازين في قواعدهما .

ولا يجوز للجيش ان يتدخل في امور الدولة اليومية الا بالقدر الذي يخصه ويخص ميدان وظيفته ، كما لا يجوز ان يتدخل بأعمال الجهاز الحزبي ، وفي نفس الوقت لا يتدخل الحزبيون في شؤون الجيش عن غير طريق قياداتهم المسؤولة عن هذا الاتصال .

وبعد ان فصلت القرارات في صلاحيات القيادة القومية والقيادة القطرية من حيث توجيه الحكم وتنفيذ سياسة الحزب ، انتقلت الى علاقة التنظيم الحزبي في الجيش بالتنظيم المدني ، ووضعت مبدأ عاما يقول :

ان الجيش هو جيش عقائدي ثوري مرتبط بالحزب تمام الارتباط ويقوم بمهمة اساسية في حماية الثورة داخليا وخارجيا وفي دفعها الى الامام لتحقيق اهدافها. ويقوم التنظيم الحزبي فيه بدور الطليعة لهذا الجيش . ولذلك يجب العمل بدأب على ايجاد الصيغ الملائمة للاستمرار في اسهام القطاع الحزبي للجيش مع القطاع المدني في رسم سياسة الحزب وتنفيذها . كما يجب اتاحـــة الفرصة للعناصر المناضلة والقيادية فيه المساهمة في حمل المسؤوليات القيادية على صعيد الحزب والحكم بشرط التفرغ التام لتلك المسؤوليات .

ولحين تحقق هذا الهدف كاملا ، فقد وضع صيغا مرحلية توفق بين ظروف الواقع وبين ذلك الهدف ، وقرر ان تمارس القيادة القطرية صلاحياتها في توجيه الجيش وقيادة التنظيم الحزبي فيه عن طريق مكتب عسكري تابع للقيادة القطرية تعينه القيادة ، كما تعين امين سر هذا المكتب من قبل اعضائها العسكريين .

انتخابات القيادة القومية

قبيل انعقاد المؤتمر القومي الثامن ، اعلن الامين العام الرفيق ميشيل عفلق عن رغبته في عدم ترشيح نفسه للقيادة القومية الجديدة . واستدعى الرفيق منيف الرزاز والح عليه ان يتولى عنه مسؤولية الامانة العامة للحزب مؤكدا ثقته التامة به.

وخلال جلسة الانتخاب ، رشح المندوبون الرفيق ميشيل عفلق فأصر علـــى الاعتذار في كلمة مطولة ان هذا الموقف انما يعني تنبيها للرفاق المؤتمرين علـــى مسؤولياتهم امام مستقبل الحزب . وكرر الاعتذار عندما طلب اليه الرفيق منيف الرزاز بكلمة مؤثرة ان يعود عن قراره . وعندئذ صوت المؤتمر على اقتراح يجعل ترشيح الرفيق ميشيل ملكا للمؤتمر وانتخب في القيادة القومية الجديدة .

واجتمعت القيادة القومية بعد ذلك لانتخاب الامين العام فأصر الرفيق ميشيل عفلق على التخلي عن منصب الامانة مرشحا الرفيق منيف الرزاز في كلمة جاء فيها:

«انني ارشح للأمانة العامة الرفيق منيف الرزاز الذي عرفه الحزب مناضلا عنيدا صبورا ومفكرا كبيرا وعرف فيه الخلق النبيل القويم . لذلك ارجو ان يتفق معي الرفاق في ايلائه الثقة ، وارجو ان يكون عهده عهد نشاط وخير ووئام يجمع هذا الحزب ويدفعه باستمرار نحو اهدافه» .

ولقد استجاب الرفيق الدكتور منيف الرزاز لاصراره والقى كلمة قال فيها : «وانني سافخر دائما بهذه الثقة التي اولاني اياها الرفيق ميشيل بالذات ، وانني لاعتز بها ، وانني لأؤكد باستمرار انني انما اقتبس منه واؤمن بانه سيظل هاديا لي في طريقي ، وارجو من الله ان اكون عند ثقته . ان الرفيق ميشيل الذي اسس هذا الحزب والذي كان له فضل رعايته طيلة هذا الوقت وفضل مرافقته وقيادته خلال السنوات الماضية سيظل في قلوبنا جميعا قائد الحزب الحقيقي مهما تغيرت اسماء المسؤوليات» .

ولقد جرى انتخاب الرفيق الدكتور منيف الرزاز امينا عاما للحزب بالاجماع ، وجرت مناقشة بعد ذلك في ان يسمى الرفيق ميشيل رئيسا للحزب او قائدا له. وتقرر -رغم اعتذار الرفيق ميشيل- تسميته القائد المؤسس للحزب .

خاتمة

لقد كان المؤتمر القومي الثامن من اكثر المؤتمرات التي عقدت في تاريخ الحزب ايجابية وانتاجا . فالى جانب هذه القرارات التي اذيعت ، هناك قرارات اخرى رؤي من المصلحة عدم اذاعتها ولكنها ستوضع موضع التنفيذ في اقرب وقت ممكن .

ان حزب البعث العربي الاشتراكي ليعاهد الشعب العربي في كل اقطاره على الاستمرار في النضال ضد قوى الاستعمار ، وضد قوى الرجعية والتخلف ، وضد قوى الانتهازية والدجل ، من اجل تحقيق اهداف الشعب في الوحدة والحرية والاشتراكية .

دمشق في ٤-٥-١٩٦٥ **القيادة القومية**

ملخص اعمال المؤتمر

اصدرت القيادة القومية في ٢٥ ايار ١٩٦٥ نشرة داخلية سرية عن اعمال المؤتمر القومي لاطلاع القاعدة الحزبية على ظروف انعقاد المؤتمر واسس التمثيل فيه، وعلى ملخص واف لمضمون التقارير التي اقرها المؤتمر وكذلك قرارات المؤتمر الاخرى.

وتزيد هذه النشرة الداخلية عن ثلاثين صفحة فولسكاب تتضمن الاقسام التالية:

ـ ملخص لمقررات المؤتمر القومي السابع ـ الصفحة الاولى .
ـ ظروف انعقاد المؤتمر القومي الثامن ـ الصفحة الثانية .
ـ اسس التمثيل في المؤتمر ـ الصفحات ٣ـ٤ .
ـ اللجان التي انبثقت عن المؤتمر ـ الصفحات ٤ـ٥ .
ـ الجو الذي ساد المؤتمر ـ الصفحات ٥ـ٦ .
ـ ملخص نتائج المؤتمر :
١ ـ على صعيد علاقة الحزب بالحكم ـ الصفحات ٦ـ٧ .
٢ ـ على صعيد العلاقة بين التنظيم المدني والعسكري ـ الصفحات ٧ـ٨ .
٣ ـ على صعيد عقيدة الحزب ـ الصفحات ٨ـ٩ .
٤ ـ التعديلات الجديدة في النظام الداخلي ـ الصفحات ٩ـ١١ .
٥ ـ التقرير السياسي ـ الصفحات ١١ـ٢٣ .
٦ ـ التقرير الاقتصادي ـ الصفحات ٢٣ـ٢٦ .
٧ ـ نكسة العراق ـ الصفحة ٢٦ .
٨ ـ التقرير التنظيمي ـ الصفحات ٢٧ـ٣١ .

وبما ان التقارير التالية : السياسي والاقتصادي والتنظيمي وتقرير نكسة العراق وكذلك الصيغة المرحلية لعلاقة الحزب بالحكم والتي اقرها المؤتمر ستنشر كاملة في هذا الكتاب ، فليس هناك حاجة لنشر تلك الاقسام من النشرة الداخلية التي تورد القرارات المتعلقة بهذه الجوانب او ملخصات التقارير المنشورة كاملة .

ولذلك سننشر فيما يلي فقط الاجزاء من النشرة الداخلية القومية التي لا ترد في امكنة اخرى من هذا الكتاب ـ المحرر ـ .

حزب البعث العربي الاشتراكي
القيادة القومية

امة عربية واحدة ـ ذات رسالة خالدة

نشرة داخلية سرية
عن اعمال المؤتمر القومي الثامن

ظروف انعقاد المؤتمر القومي الثامن

اولا ـ لقد كانت القيادة القومية المنبثقة عن المؤتمر القومي السابع هي قيادة قومية مؤقتة حددت مهمتها بستة اشهر ولذا كان عليها ان تعد لمؤتمر قومي في حدود تلك الفترة .

وقد حرصت القيادة القومية ان تعقد المؤتمر القومي الثامن في الوقت الذي حدده المؤتمر القومي السابع ، فأصدرت التعميم رقم ٦ـ١ـم بتاريخ ٣ـ٥ـ١٩٦٤ لمنظمات الحزب داخل الوطن واصدرت تعميما اخر لنفس الغرض للمنظمات خارج الوطن وبنفس التاريخ . وقد اكدت في هذه التعميمات على ضرورة المساهمة وبشكل جدي في الاعداد للمؤتمر القومي الثامن وطلبت ان تقدم الدراسات والمقترحات في موعد اقصاه اول تموز وذلك حرصا من القيادة القومية على انعقاد المؤتمر القومي في منتصف آب ، وأكدت القيادة القومية ايضا ذلك في تعميم اخر الا ان القيادة القطرية السورية قد تقدمت بطلب لامهالها مهلة اقصاها ستة اشهر ابتداء من منتصف حزيران ١٩٦٤ . وقد طلبت ايضا ان تعقد اجتماعا مشتركا مع القيادة القومية للغرض نفسه . وتلقت ايضا القيادة القومية تقريرا تفصيليا من القيادة القطرية في العراق تطلب فيه تأجيل انعقاد المؤتمر ، وكذلك الامر بالنسبة لقيادة القطر الاردني . وعلى ضوء هذا الواقع قررت القيادة القومية : تأجيل انعقاد المؤتمر القومي الثامن بشرط الاستئناس براي المنظمات الحزبية ، وعلى هذا الاساس اصدرت القيادة القومية التعميم رقم (١٠) بتاريخ ١٩ـ٦ـ١٩٦٤ موجها لكافة المنظمات الحزبية . وقد تلقت القيادة القومية اجوبة من معظم المنظمات الحزبية تؤيد تأجيل عقد المؤتمر وان كانت تختلف فيما بينها على مدة التأجيل ، ولهذا

السبب اجل انعقاد المؤتمر القومي الثامن الى نيسان عام ١٩٦٥ .

ثانيا ـ ان السبب الثاني الذي استدعى الاسراع بقدر الامكان في عقد المؤتمر يكمن في ضرورة وضع خطة للحزب وتحديد مهامه على ضوء الظروف الجديدة التي اتاحها التحويل الاشتراكي في القطر السوري .

ثالثا ـ لقد رأت القيادة القومية ضرورة ملحة لعقد المؤتمر القومي الثامن باسرع وقت ممكن وخاصة بعد الازمة بين القيادة القومية والقيادة القطرية السورية وذلك حرصا منها على أن تضع المؤتمر القومي امام مسؤولياته التاريخية ولتترك المجال لمناضلي الحزب في مختلف المنظمات المساهمة وبشكل فعلي في حل تلك الازمة .

لكل هذه الاسباب دعي المؤتمر القومي للانعقاد .

أسس التمثيل في المؤتمر القومي الثامن

لقد تقيدت القيادة القومية بالنظام الداخلي وعملت بموجب المادة (٤٥) منه . وعملا بالمادة (١١٤) من النظام الداخلي تحت باب الطوارىء فقد تم استثناء بعض المنظمات الحزبية من اجراء انتخابات حزبية وذلك لظروفها القطرية .

ـ ودعت القيادة القومية اثنين من كل مكتب من مكاتبها كأعضاء مراقبين في المؤتمر واقر المؤتمر حضورهم .

ـ وكذلك دعت القيادة القومية من كل منظمة لم تبلغ سوى مستوى شعبة او فرع في الوطن العربي عضوا مراقبا بالاضافة الى الاعضاء الاصيلين . وقد وافق المؤتمر على عضويتهم كمراقبين .

وقد عرضت هذه الحالات على المؤتمر القومي الثامن وأقر وجاهة تلك الاسباب.

وبناء على هذه الاسس الموضوعية التي اعتمدت في تمثيل المنظمات الحزبية في المؤتمر القومي الثامن جاء التمثيل على الشكل التالي : (١)

ملاحظات على الجدول :

١ ـ راعت القيادة القومية الاعتبارات التالية في تمثيل القطر السوري .

أ ـ قطر حاكم .

ب ـ عدد الاعضاء العاملين حيث يعتبر من اكبر الاقطار من الناحية العددية .

جـ ـ سهولة حضور جميع الممثلين .

٢ ـ راعت القيادة القومية في تمثيل العراق كونه القطر الذي يلي القطر السوري

---

(١) لم نورد الجدول الذي يبين العدد الاصلي لمندوبي كل منظمة من منظمات الحزب وكذلك عدد الحضور الفعلي من كل منظمة لاسباب لا تخفى على القارىء . يكفي ان نذكر هنا ان مجموع العدد الاصلي لاعضاء المؤتمر ٩٣ عضوا وان عدد الحضور الفعلي تراوح بين ٧٨ و٨١ عضوا خلال جلسات المؤتمر ـ المحرر ـ .

من الناحية العددية وقد مثل في المؤتمر القومي السادس بـ ٢٤ مندوبا بينما مثل القطر السوري بـ ١٨ مندوبا رغم ان القطر السوري منذ ذلك الوقت كان من الناحية العددية خمسة أمثال عدد الاعضاء العاملين في العراق .

٣ ـ بالنسبة للمنظمات التي تخلفت عن الحضور ومنها فرع (ل) فقد ارسلت باسماء مندوبيها الا انهم لم يحضروا المؤتمر .

٤ ـ لقد كان لبعض اعضاء القيادة القومية صفتان تمثيليتان :
ـ صفة كونهم اعضاء في القيادة القطرية .
ـ والصفة الثانية كونهم اعضاء في القيادة القومية .
ولذا اعتبر الاعضاء الذين هم اعضاء في القيادة القطرية وفي نفس الوقت اعضاء في القيادة القومية ضمن وفود اقطارهم .

٥ ـ بلغ عدد الحضور في الجلسة الختامية للمؤتمر ست وسبعون عضوا وبهذا تكون نسبة الحضور في المؤتمر القومي الثامن هي اعلى نسبة سجلت حتى الان اذ بلغت ٨٢ بالمئة تقريبا بينما كانت في المؤتمر القومي الخامس ٧٠ بالمئة وفي المؤتمر القومي السادس ٧٦ بالمئة تقريبا .

٦ ـ لم تستغرق مناقشات تثبيت العضوية سوى وقت قصير اذا ما قورن بالمؤتمرات الاخرى ، ثم انتقل المؤتمر الى مناقشات نظام الجلسات المقدمة من القيادة القومية . وفي ختام الجلسة الاولى توزع اعضاء المؤتمر على اللجان المختلفة التي اقترحتها القيادة القومية .

اللجان التي انبثقت عن المؤتمر القومي الثامن

بموجب اقتراح تقدمت به القيادة القومية وعلى ضوء التقارير التي قدمتها انبثقت اللجان التالية :

١ ـ اللجنة العقائدية .
٢ ـ اللجنة السياسية .
٣ ـ اللجنة التنظيمية .
٤ ـ اللجنة الاقتصادية .
٥ ـ لجنة تقييم نكسة العراق .
٦ ـ لجنة فلسطين .
٧ ـ لجنة علاقة الحزب بالحكم .

التقارير التي تقدمت بها القيادة القومية في المؤتمر القومي الثامن

تقدمت القيادة القومية بالتقارير التالية :

١ ـ التقرير العقائدي .
٢ ـ التقرير السياسي .

٣ ــ التقرير التنظيمي .
٤ ــ التقرير الاقتصادي .
٥ ــ تقرير تجربة الحكم في العراق .
٦ ــ تقرير تقييم نكسة العراق .
٧ ــ تقرير فلسطين : تقدمت به شعبة فلسطين ببيروت .

احيلت هذه التقارير الى اللجان المختصة حيث ادخلت عليها بعض التعديلات واخيرا رفعت اللجان توصياتها ومقرراتها الى المؤتمر في اجتماعه العام ، وكانت اللجان تعقد جلسات صباحية ثم تعرض ما توصلت اليه على المؤتمر في جلساته المسائية اولا بأول .

الجو الذي ساد المؤتمر

اولا : التمسك بالطابع القومي لتنظيم حزبنا :

عندما عقد المؤتمر القومي السادس كان الحزب يحكم قطرين وكانت الظروف مهيأة لاقامة الوحدة بينهما بعد ان حال عبد الناصر دون تحقيق ميثاق ١٧ نيسان واكد المؤتمر القومي السادس على ضرورة اقامة الوحدة بين القطرين واتخاذ الاجراءات الكفيلة لتحقيقها ، وكانت الجماهير العربية والحزبية تترقب هذا الحدث التاريخي مؤملة ان يكون نموذجا للوحدة الكبرى . وبعد نكسة العراق انتكست معها الوحدة وانعكست آثار تلك النكسة على جميع منظمات الحزب . فالنكسة تؤدي في فترة من الفترات الى النزوع نحو الانكماش والى استبعاد الجماهير ، والى عزلة الحزب ، والى حاجته الى استعمال منطق الدفاع وأساليبه ضد المؤامرات التي لا بد ان تتكاثر عليه . ولكن الثورة (في سوريا) تمكنت من تجاوز جميع الصعوبات والعراقيل والمؤامرات التي ارادها الاعداء وانتقلت من مرحلة الدفاع الى مرحلة الهجوم فأممت معظم القطاع الصناعي وقضت على المصدر الاساسي في تمويل التآمر ثم اقدمت على تأميم التجارة الخارجية وهي بهذه الخطوة قد نسفت الانابيب التي تصل العدو الخارجي بعناصر التآمر الداخلي . ان المؤتمر القومي الثامن اكد بشكل قاطع على ضرورة السير في طريق التحويل الاشتراكي واكد من جهة اخرى على ان تجربة العرب في التطبيق الاشتراكي اذا طبعت بطابع قطري فانها لا تأخذ أبعادها ومداها ولا تظهر فوائدها وجدواها بشكل كامل ما لم ترتبط بالنظرة القومية وتستهدف التطبيق الاشتراكي على مستوى الوطن العربي الكبير .

ومن هنا جاءت التأكيدات على دور سوريا الثورة في تعزيز مساعداتها للحركات الثورية ودعم نضال الحزب في الاقطار العربية دعما ماديا ومعنويا .

ثانيا ــ الحرص على ان يكون الحزب مصدر السلطة :

لقد حرص المؤتمر القومي الثامن على ان تكون السلطة للحزب ممثلا بقياداته العليا متجاوزا الصيغ العملية السابقة ، ولعل ما ورد في الصيغة المرحلية لعلاقة الحزب بالحكم من قرارات يعطينا صورة واضحة عن تجسيد ذلك الحرص (الحكم هو حكم حزب البعث وكل ما يقوم به الحكم في التخطيط والتنفيذ هو باسم الحزب وتنفيذ لسياسته ومبادئه العامة وخططه) . وقد ورد ايضا ما يلي (الحزب هو الاساس الذي تنبع منه هذه المؤسسات الثلاث «التنظيم الشعبي، الجيش العقائدي، سلطة الحكم» وهو الذي يجمع بينها ويحدد علاقاتها) .. (الحكم هو الصورة التي يتمثل بها الحزب في السلطة ، ومهمته تنفيذ خطط الحزب وتحويلها الى قوانين وتطبيقات في القطر الذي يحكم فيه) .

ان هذه النصوص التي اقرها المؤتمر القومي الثامن حددت علاقة الحزب بالسلطة بشكل واضح وصريح ، واكدت انبثاق السلطة عن الحزب ، ووضعت لكل قيادة من القيادات ، ولكل سلطة من السلطات حدودها التي لا تتجاوزها . فنظمت بذلك هذه العلاقات تنظيما يتجاوز كل اجتهاد جانبي ، واخضع المؤتمر هذه الصيغ لمنطق التجربة ، فجعلها مرحلية تعاد دراسة نتائجها بعد عامين

ثالثا ــ روح التعقل المشوبة بالحذر :

١ ــ وقد تجلت هذه الروح بالحرص على وحدة الحزب في كل المناقشات وبتفهم الظروف المرحلية حيث ابدى اعضاء المؤتمر القومي الثامن تفهما واقعيا لطبيعة المشكلات التي عرضت على المؤتمر وحرصوا على الخروج بالحلول التي تجمع بين ضرورات الواقع وبين الاهداف النموذجية .

٢ ــ وبالانطلاق في حل المشكلات التي عرضت على المؤتمر وخاصة المتعلقة بعلاقة الحزب بالحكم وعلاقة التنظيم المدني بالعسكري من حلول يمكن تنفيذها وتحوز على ثقة الجهات المعنية .

ملخص نتائج المؤتمر

اولا ــ على صعيد علاقة الحزب بالحكم :

اتخذ المؤتمر بعض المقررات والتوصيات الهامة في هذا الموضوع وكان الجزء الاول منها بمثابة مبادىء اساسية . والجزء الثاني يبحث في صلاحيات القيادتين القومية والقطرية .

...... (١) .

---

(١) تورد النشرة هنا ملخصا لـ «الصيغة المرحلية لعلاقة الحزب بالحكم» ــ المحرر ــ

ثانيا ـ على صعيد العلاقة بين التنظيم المدني والعسكري :

ان المؤتمر القومي الثامن قد اكد على ضرورة العمل بداب لايجاد الصيغ الملائمة للاستمرار في اسهام القطاع الحزبي للجيش مع القطاع المدني لرسم سياسة الحزب وتنفيذها كما يجب اتاحة الفرصة للعناصر المناضلة والقيادية فيه للمساهمة في حمل المسؤوليات القيادية على صعيد الحزب والحكم بشرط التفرغ التام لتلك المسؤوليات. ولذلك ولحين تحقيق هذا الهدف فان الصيغ التالية تعتبر صيغ مرحلية توفق بين ظروف الواقع وبين ذلك الهدف ، وتعتبر نافذة حتى المؤتمر القومي التاسع الذي يدرسها مجددا في ضوء التجربة .... (١) .

ثالثا ـ على صعيد عقيدة الحزب :

اتخذ المؤتمر القومي الثامن القرارات التالية :

١ ـ ان المؤتمر القومي الثامن يطلب من القيادة القومية الجديدة دراسة «بعض المنطلقات النظرية» التي اقرها المؤتمر القومي السادس والتقرير العقائدي المقدم (من قبل القيادة القومية المنبثقة عن المؤتمر القومي السابع) ، والتوصيات المقدمة من قبل اللجنة العقائدية (المنبثقة عن المؤتمر القومي الثامن) وتكليف لجنة مهمتها تقديم دراسة وافية حولها تقرها القيادة القومية ولا تنشرها قبل ان تعرض على مؤتمر قومي مقبل يتخذ القرارات بشأنها . وحتى انعقاد المؤتمر القومي المقبل تعتبر «بعض المنطلقات النظرية» كما اقرها المؤتمر القومي السادس هي الاساس الذي يعتمد عليه الحزب في خططه ومناهجه .

٢ ـ يقرر المؤتمر القومي الثامن تكليف القيادة القومية بتشكيل لجنة لدراسة دستور الحزب واعادة كتابته بصورة تتناسب مع المرحلة الجديدة التي يمر بها الحزب وهو يقود عملية التحويل الاشتراكي والنضال الوحدوي في القطر السوري اليوم وغدا في اقطار اخرى .

٣ ـ يقرر المؤتمر القومي الثامن تكليف القيادة القومية المقبلة بوضع تاريخ الحزب على أن يعرض على المؤتمر القومي المقبل .

رابعا ـ التعديلات الجديدة في النظام الداخلي :

اجرى المؤتمر بعض التعديلات الهامة على النظام الداخلي اهمها :

١ ـ زيادة الفترة الزمنية لبقاء النصير في حلقة الانصار في القطر الحاكم من السنة الى سنة ونصف ، اما بالنسبة للاقطار الاخرى فقد بقي الحد الادنى سنة في

---

(١) تورد النشرة هنا القسم الثالث من «الصيغة المرحلية لعلاقة الحزب بالحكم» وهي : التنظيم الحزبي في الجيش وعلاقته بالحزب ـ المحرر ـ .

حلقة الانصار . وقد تم ايضا تمديد فترة التدريب بالنسبة للحزب بشكل عام فاصبحت مدةالتدريب سنة ونصف السنة على الاقل. ثم اقر المؤتمر بعض القرارات التي لم تدخل في النظام الداخلي ولكنها أعتبرت من الاسس التي يجب ان يعتمدها الحزب الثوري عند وصوله الى الحكم وهي القرارات التالية :

أ ـ **العمل الشعبي** : ان المقياس الحقيقي لمدى حق اي نصير بأن يكون عضوا عاملا هو العمل الشعبي في المؤسسات الشعبية كالنقابات والجمعيات ومؤسسات العمل الشعبي الاخرى من اجل تركيز فكرة الحزب وعقيدته ونشرها بين جماهير هذا الشعب ودفع هذه الجماهير دفعا طوعيا واعيا للعمل الجماهيري من اجل اهداف الحزب ومدى نجاحه في هذا العمل .

ب ـ **زيادة الفترة الزمنية** : فاذا كان الحزب يطلب من النصير اثناء العمل السري ان ينتظم في حلقة الانصار لمدة لا تقل عن سنة وان يقضي سنة اخرى كعضو متدرب فالمفروض زيادة هذه الفترة الزمنية بالنسبة التدرج نحو العضوية في ظل الحكم .

ج ـ **الماضي القريب لطالب الانتساب** : يجب ان نعير اهمية خاصة للماضي القريب لطالب الانتساب . فالشخص الذي كان يهاجم الحزب قبل الثورة ثم ينقلب ليصبح في عداد الحزبيين بعدها لا بد ان يلفت انظار قيادات الحزب الى المزيد من التدقيق في مواقفه وسلوكه .

٢ ـ اضافة الشروط الجديدة التالية الى شروط العضوية :

أ ـ ان يكون منسجما بعمله واخلاقه مع اهداف الحزب ومبادئه .
ب ـ ان لا يكون ولاؤه لطبقة تحارب اهداف الحزب وتعرقل مسيرته .
ج ـ ان تقتنع القيادة المسؤولة بأنه قادر على تجسيد عقيدة الحزب في سلوكه اليومي .

٣ ـ استحداث مجلس قومي استشاري :

١ ـ يتكوّن من :

أ ـ اعضاء القيادة القومية .
ب ـ خمسة اعضاء من القيادة القطرية من القطر الذي يحكم فيه الحزب تنتخبهم القيادة من بين اعضائها .
ج ـ ثلاثة اعضاء من كل قيادة قطرية تنتخبهم من بين اعضائها .
د ـ مندوب عن كل فرع من المنظمات التي لم تبلغ الا مستوى فرع وتنتخبه قيادة الفرع من بين اعضائها .
هـ ـ عضو عن كل شعبة في الوطن العربي في المنظمات التي لم تبلغ الا مستوى شعبة .

٢ ـ صلاحيات المجلس :

ا ـ سماع ومناقشة القيادة القومية في كافة مخططاتها وانجازاتها وسياستها.
ب ـ سماع ومناقشة ممثلي الاقطار في شؤون اقطارهم ودراسة استراتيجية هذه الاقطار ومشاكلها .
٣ ـ ينعقد المجلس في دورته العادية كل ستة اشهر ويحق للقيادة القومية دعوته لدورة استثنائية في اي وقت .
الامين العام هو امين سر المجلس .
٤ ـ قرر المؤتمر ان تكون الفرقة هي اصغر وحدة ادارية حيثما امكن ذلك واذا لم يكن هنالك من صعوبات تتعلق بالسرية او ضغط السلطة او بالمسافة ، اما بالنسبة للاقطار التي يتعذر فيها ذلك فان الحلقة هي اصغر وحدة ادارية في الحزب .
٥ ـ قرر المؤتمر وضع شروط اولية لقيادات الحزب فاشترط في عضو قيادة الشعبة ان يكون قد مضى على وجوده في الحزب عام واحد على الاقل كعضو عامل، واشترط في عضو قيادة الفرع ان يكون قد مضى على وجوده عامان في الحزب كعضو عامل ، واشترط ايضا في عضو القيادات القطرية ان يكون من الذين قد مضى على وجودهم في الحزب ثلاثة اعوام على الاقل كأعضاء عاملين ومارس عملا قياديا في قيادة فرع او شعبة لمدة سنة على الاقل ، واشترط في عضو القيادة القومية ان يكون من بين الذين مضى على وجودهم في الحزب خمسة اعوام كأعضاء عاملين ، او مارس عملا قياديا في قيادة قطرية او قومية لمدة عام على الاقل .
٦ ـ قرر المؤتمر ان تتألف القيادة القطرية من احد عشر عضوا في القطر الحاكم على ان يتفرغ اكثرية اعضاء القيادة القطرية في القطر الحاكم للعمل الحزبي.
٧ ـ قرر المؤتمر تمثيل القيادات العمالية والفلاحية والطلابية في المؤتمرات القطرية كأعضاء مراقبين .
٨ ـ مضاعفة مدة القيادات ابتداء من قيادة الفرع حتى القيادة القومية فأصبحت مدة هذه القيادات سنتين .
٩ ـ اضيفت مواد جديدة تستحدث منصب الامين القطري المساعد وتنتخبه القيادة القطرية من بين اعضائها ويمارس صلاحيات وواجبات الامين القطري في حال غيابه ، وكذلك استحدث منصب الامين العام المساعد وتنتخبه القيادة القومية من بين اعضائها ويمارس صلاحيات وواجبات الامين العام في حال غيابه .
١٠ ـ تعزيز صلاحيات القيادة القومية وتجلت بالقرارات التالية :
ا ـ منح اي صلاحيات اضافية لقيادات المنظمات الناشئة وتعطيل هذا النظام بالنسبة لها ، وفي هذه الحالة تضع قيادة المنظمة الناشئة لائحة داخلية تحل محل النظام الداخلي وتكون ملزمة بعد اقرارها من القيادة القومية .
ب ـ واضاف المؤتمر لصلاحيات القيادة القطرية دعوة المؤتمرات القطرية بعد موافقة القيادة القومية .
ج ـ تقدم القيادات القطرية التقارير الى المؤتمرات القطرية بعد اطلاع القيادة القومية عليها .
د ـ قرر المؤتمر ان تقدم القيادات القطرية تقارير شهرية للقيادة القومية عن

الاوضاع السياسية والتنظيمية والاقتصادية .

١١ ـ قرر المؤتمر ان تضاف مادة جديدة للنظام الداخلي تؤكد على ضرورة تفرغ سبعة اعضاء من اعضاء القيادة القومية تفرغا تاما للعمل القومي .

١٢ ـ اضاف المؤتمر الصلاحيات التالية للامين العام :

أ ـ دعوة المؤتمر القومي لدورة استثنائية في حالة تعذر اجتماع القيادة القومية.

ب ـ يرأس جلسات المجلس القومي الاستشاري .

جـ ـ للامين العام ونائبه حق حضور جميع اجتماعات القيادات الدنيا والاشراف على اعمالها وعلى اعمال المكاتب القومية والقطرية وحضور اجتماعاتها ويكون لاعضاء القيادة القومية هذا الحق بتكليف منها .

١٣ ـ ادخل بعض التعديلات في صلاحيات المحكمة الحزبية .

خامسا ـ التقرير السياسي :

لقد اقر المؤتمر القومي احالة التقرير السياسي وتوصيات اللجنة السياسية الى القيادة القومية (١) .

سادسا ـ التقرير الاقتصادي : ... (٢)

سابعا ـ نكسة العراق :

تقدمت القيادة القومية بتقرير شامل عن اسباب نكسة العراق ، وادخل المؤتمر القومي الثامن مجموعة من التعديلات . وفيما يلي نوجز اهم ما ورد في ذلك التقرير : ... (٣)

كما ادان المؤتمر بشكل واضح وصريح كلا الاتجاهين المتمثلين في السعدي وحازم جواد .

ثامنا ـ التقرير التنظيمي : ..... (٤)

---

(١) انظر النص الكامل للتقرير السياسي في هذا الكتاب ـ المحرر .
(٢) انظر النص الكامل للتقرير «مقررات المؤتمر القومي الثامن حول الشؤون الاقتصادية» ـ المحرر.
(٣) انظر النص الكامل للتقرير : «اسباب نكسة حكم الحزب في العراق» ـ المحرر .
(٤) انظر النص الكامل للتقرير في هذا الكتاب ـ المحرر .

نظام جلسات المؤتمر القومي الثامن

الفصل الاول : افتتاح المؤتمر .

المادة (١) يفتتح المؤتمر الامين العام للحزب .

الفصل الثاني : مكتب المؤتمر

المادة (٢) ينتخب المؤتمرون في اولى جلسات المؤتمر رئيس المؤتمر ثم مكتب المؤتمر الذي يكون مسؤولا عن تسيير اعمال المؤتمر خلال الدورة .

المادة (٣) يتكون المكتب من رئيس المؤتمر ونائب للرئيس وكاتبين .

المادة (٤) يدير الرئيس (او نائب الرئيس عند غيابه) مناقشات المؤتمر ويسهر على الاحتفاظ بكل وثائق المؤتمر وله الحق في تحديد مدة كلام الاعضاء .

كما يحق له عدم طرح اقتراح قفل باب المناقشة على التصويت اذا رأى ان المناقشة لم تستكمل ابعادها .

المادة (٥) يقوم الكاتبان بتحرير محاضر جلسات المؤتمر .

الفصل الثالث : النصاب

المادة (٦) تكون جلسات المؤتمرات قانونية اذا حضرها غالبية اعضائها المطلقة وتتخذ القرارات في جلسات قانونية بأغلبية الحاضرين .

الفصل الرابع : جدول الاعمال

المادة (٧) يقره المؤتمر في بداية اعماله استنادا الى اقتراح مقدم من القيادة القومية .

الفصل الخامس : اللجان

المادة (٨) ينقسم المؤتمر الى لجان لبحث التقارير المقدمة ويقرر المؤتمر عدد

اللجان باقتراح من القيادة . وعلى كل لجنة تنهي اعمالها بالمصادقة على توصية او عدة توصيات او قرارات .

المادة (٩) أ ــ تعين كل لجنة رئيسا لها لتسيير جلساتها ومقررا . وعلى المقررين ان يقدموا للمؤتمر تقارير كافية عن اعمال اللجان وعن التوصيات والمقررات المقترحة من طرف اللجان .

ب ــ يحق لاي عضو حضور اجتماع اي لجنة ولو لم يكن مسجلا بها والمشاركة بالمناقشات ، على ان لا تكون اللجنة الذي هو اصلا عضو فيها منعقدة .

ج ــ يعتبر اجتماع اللجنة قانونيا حتى ولو لم يكتمل النصاب بعد ان يعلن موعد الاجتماع .

الفصل السادس : حق الكلمة وحق التصويت

المادة (١٠) للاعضاء حق الكلمة والتصويت اثناء الجلسات العامة وداخل اللجان.

الفصل السابع : سير الاعمال

المادة (١١) يجب ان تقدم كل الاقتراحات كتابيا الى الرئيس ، ولا يصوت على اي اقتراح غير مكتوب .

المادة (١٢) لا يمكن مناقشة اي اقتراح لا يثنى عليه .

المادة (١٣) لا يمكن مناقشة اكثر من اقتراح في وقت واحد بما في ذلك مقترحات التعديل وتعطى الاولية للاقتراح المقدم قبل الاخر . واذا قدمت اثناء المناقشة مقترحات لتعديل المقترح الاول يصوت على التعديل اولا واذا وجدت عدة اقتراحات بالتعديل يصوت على التعديل الابعد فالاقرب .

المادة (١٤) في حالة حصول اقتراح على التأييد الضروري لمناقشته ، يشرح الاقتراح مقدمه امام المؤتمر ، ثم يفتح الرئيس المناقشة التي تقدم اثناءها اقتراحات التعديل . وليس لاي عضو الحق في الكلام اكثر من مرة بشأن اقتراح واحد الا اذا رخص له الرئيس بذلك . ولصاحب الاقتراح الحق في الاجابة قبل ان يغلق باب النقاش حول هذا الاقتراح وتطبق هذه الطريقة على مقترحات التعديل .

المادة (١٥) يتم التصويت على كل المسائل المقدمة للمؤتمر برفع الايدي ، وان لا يكون التصويت سريا الا في الانتخابات .

المادة (١٦) اذا تعادلت الاصوات عند الاقتراح، يؤجل الرئيس الاجتماع للتداول. وعند استئناف الاعمال ، يشرع من جديد في التصويت بدون اي نقاش . واذا ظهر تعادل جديد فان الاقتراح يرفض .

المادة (١٧) تقطع المناقشة في حالة ما اذا قدمت احدى المقترحات التالية وتكون الاولوية لهذه المقترحات حسب الترتيب التالي :

أ ــ نزع الثقة من الرئيس .

ب ـ تعليق الجلسة .
ج ـ سحب اقتراح .
د ـ الاحالة على لجنة .
هـ ـ تأجيل المناقشة بخصوص مسألة من المسائل .
و ـ اقتراح ختم المناقشة بعد ان يتكلم المسجلون الذين لم يسبق لهم ان تكلموا في هذا الموضوع .

المادة (١٨) يعطي الرئيس الكلمة لمن يطلبونها على الترتيب الاولوي التالي :
ا ـ نقطة نظام .
ب ـ نقطة استفهام .
ج ـ تصحيح واقعة .
د ـ كلمة القيادة القومية ورؤساء ومقرري اللجان .
هـ ـ الترتيب في طلب الكلمة .

المادة (١٩) يمكن اثارة نقطة نظام حالا وفي اي وقت من المناقشة الا اذا شرع بالتصويت . ويمكن اثارتها اذا وقع خرق لنظام الجلسات او النظام الداخلي او لالفات نظر المؤتمر الى تداخل مسألة ليس لها علاقة بالموضوع المناقش .

المادة (٢٠) ان الاستفهام عبارة عن سؤال . وتصحيح الواقعة عبارة عن تصريح قصير حول نقطة مهمة لها صلة بالمسألة التي يدور حولها النقاش ويجهلها المؤتمر .

الفصل الثامن : النظام

المادة (٢١) من حق رئيس المؤتمر ان يوجه الى المؤتمرين :
ـ دعوة الى التقيد بالنظام .
ـ دعوة الى التقيد بالنظام مع تسجيلها في محضر الجلسات .
ـ انذار بالاخراج من الجلسة .
ـ اخراج مؤقت من الجلسة .

المادة (٢٢) اذا ما ارتكب احد الاعضاء غلطة خطيرة ، في امكان المؤتمر ان يصدر ضده عقوبات صارمة بأغلبية الثلثين .

الفصل التاسع : تعليق نظام الجلسات

المادة (٢٣) ان نظام الجلسات الحالي يعمل به في الجلسات العامة للمؤتمر وكذلك في اجتماع اللجان ، ويجب ان يحوز اقتراح المطالبة بتعليق نظام الجلسات الحالي اغلبية ثلثي اصوات المؤتمر .

اسباب نكسة حكم الحزب في العراق

مقدمــة

ان دراسة الازمة التي ادت الى انتزاع الثورة من يد الحزب في العراق صبيحة الثامن عشر من تشرين الثاني على يد الرجعية لا يمكن ان تؤدي الى الغرض الحزبي اذا ما اقتصرت على الاسباب القريبة . بل ان استخلاص التجارب التي عاشهـــا الحزب في العراق يفرض عودة الى الوراء ودراسة علمية معمقة للحزب في العراق في تكوينه وتاريخه والظروف الخاصة للقطر العراقي .

فالازمة في العراق لها اسباب قريبة مباشرة واسباب بعيدة مرتبطة بتاريـــخ الحزب وبتكوينه . فلا بد اذن من دراسة موضوعية تكـــون متحررة من مرضين متناقضين عرفهما الحزب :

المرض الاول :

وهو مرض الغرور الذي جعل الحزب في حقبة ليست قصيرة من نضاله يرفض اي انتقاد ويعتبر كل ما انتجه فكريا او قام به نضاليا مثالا لا يقبل النقاش .

المرض الثاني :

جاء كردة فعل وهو نوع من عقدة النقص التـــي جعلت كثيرا من الحزبيين لا يجدون في حزبهم الا النواقص والعيوب ناسين الدور النضالي الجبار الذي لعبه وما زال يلعبه في الوطن العربي .

فبداية دراسة الازمة اذن تنطلق من عرض نقدي وتاريخي لنشوء الحزب في العراق وتطوره ونظامه .

* *

لمحة سريعة عن تأسيس الحزب وبعض القضايا التي رافقت نشوئه

في سنة ١٩٤٨ عرض في مكاتب العراق كراسان صغيران ، اسم الاول «احاديث

البعث العربي» والثاني «في السياسة العربية» . وصدر الكراسان بكلمة البعث العربي . وقد قدر لهما ، والاخير على وجه الخصوص ، ان يلعبا دورا كبيرا في لفت انظار مجموعة من المثقفين والطلبة الى حزب جديد نشأ في الشام اتخذ شعارات ثلاثة كان واحد منها «الاشتراكية» كأنما هو الحلقة المفقودة في حركة النضال العربي في العراق منذ ان رأت النور في مطلع هذا القرن (١) .

وفي نفس الوقت تقاطر على العراق عدد من شباب الاسكندرون بقصد الدراسة وكان هؤلاء يحملون بذور البعث . وبسبب سنهم ومراكزهم الحزبية المنخفضة فقد كانوا يحملونها بشكل مشوش وغير مفهوم في بعض النواحي والاجزاء ، الا انهم كانوا يعرفون بعض القضايا والتعابير عن البعث التي ما ان طرحت حتى قدرت على هز الضمير الوطني في العراق ... «رفض المساومة» و«الحلول الجذرية» وكلمة «الجماهير الشعبية» و«الشعب العربي المناضل ذو القضية الواحدة ووحدة مصيره وكفاحه» . وآخر من وصل منهم حمل كلمة «الطبقة والطبقات الشعبية» التي يستغلها الاغنياء المترفون والاقلية العددية .

وفي سنوات ٤٩ و٥٠ كانت قد تكونت في اذهان عدد من العراقيين الطلبة في الاكثر وبعض الحقوقيين والمشتغلين في التعليم مجموعة من المبادىء غريبة كليا عن المبادىء السائدة في الوسط السياسي العراقي ولذلك كانوا يحرصون عليها وينشرونها باعتزاز وافتخار ... انها بنظرهم المبادىء التي ظلت فترة طويلة مرهفة تدور في اذهان الجماهير وجاء هذا الحزب من الشام يخصصها ويثبتها .

وعندما جاءت انتفاضة تشرين الوطنية ١٩٥٢ ، كان «البعثيون» قد ازداد عددهم ودخل عليهم شيء جوهري خطير هو التنظيم . لذلك حاولت قيادة التنظيم ان تكون ذات اثر فعال في هذه الانتفاضة . وبعد ايام قليلة منها صدرت جريدة «الاخبار» البغدادية لتعلن ان حزبا سريا جديدا قد تألف في العراق اسمه : حزب

---

(١) في سنة ١٩٤٨ كان هنالك حزب الاستقلال الذي نسمع اسمه يتردد حتى اليوم . هذا الحزب في ذلك الوقت كان يمثل الحركة القومية التي تحملت عبء النضال ضد الاستعمار طيلة الثلاثينيات حتى حركة الواحد والاربعين . ان الفئات التقدمية والاجتماعية بقيت الى سنة ٤٨ او قبلها بقليل آخذة مواقف مهادنة او غير واضحة من حركة التحرر والاستقلال الوطني بل انها وصمت في حركة الواحد والاربعين بالتعاون مع سلطات الاحتلال البريطاني . ان حزب الاستقلال او الحركة الوطنية التي نشأ عنها كانت تتسم بالصلابة ازاء مسائل التحرر الوطني . الا انها كانت تتسم ايضا بالبساطة والعفوية من الناحيتين النظرية والعملية .. لذلك ما ان اتسعت المهام السياسية وتشعبت شعاراتها حتى بدأ الكيان الهائل يتوزع الى حركات سياسية اخرى كانت قد طرحت نفسها بشكل اكثر احكاما ووضوحا ازاء المسائل الوطنية العراقية .

وحزب البعث بقي مدة طويلة يمتص قواعد حزب الاستقلال بينما اخذ الحزب الشيوعي العراقي مهمة امتصاص اجزائه الباقية . ان الاحزاب القائمة آنذاك (في ٤٨) هي حزب الاستقلال وكان لا يزال في كامل عنفوانه والحزب الوطني الديمقراطي الذي ضم مجموعة غير قليلة نسبيا من البورجوازية العراقية المثقفة ، كما كان هنالك الحزب الشيوعي العراقي برئاسة يوسف سلمان الذي بدأ قبل سنين ثلاث في تنظيم نفسه . الى جانب هذه الاحزاب كانت هناك احزاب صغيرة تشكلت من الماركسيين غير المرتبطين مثل حزب الاتحاد الوطني برئاسة ناظم الزهاوي وحزب الشعب الذي ترأسه عزيز شريف .

البعث العربي ، رابطة بين نشاطه وبين الاضطرابات والمظاهرات التي عمت مدن العراق (١) .

والواقع كان اول بيان سياسي يصدر قبيل الانتفاضة ليمهد لها هو البيان الذي اصدره الحزب تحت توقيع «الشباب العربي الجامعي في العراق» كان يستنكر فيه «اعتداء الصيدلة»(٢) ويدعو الطلبة والشعب الى التعبير عن الاستنكار والى النضال.

كانت مشاركة الحزب في انتفاضة تشرين ذات تاثير عميق في تركيب الحزب ومستقبله . فان الحزبيين الذين شاركوا فيها من اولها الى نهايتها قدر لهم ان يكونوا مهيجين جماهيريين من الطراز الاول في مستقبل الايام . والذي سهل لهم ذلك هو ان مشاركتهم في الاساس كانت (استشرافية) ، فالحزب الشيوعي كان هو في الواقع الذي يقود الانتفاضة فماذا يفعلون هم ليتعلموا عملية التهيج ؟... لينظروا ما هي القضايا التي تحرك وتطور او تلاشي او تضرب النضال الجماهيري.. كانت الانتفاضة درسا كبيرا وكل الذين اشتركوا فيها بحماس و(استشرفوا) عليها كانوا بعد قليل كوادر الحزب وقادته .

ان المظاهرة والاضراب والتصدي للسلطة ظلت في السنوات الطويلة التي تلت القضايا الخاصة بالبعث التي يديرها بمهارة دونها اية مهارة ... لقد اصبحت مهنته واختصاصه .

ان الحزب الشيوعي العراقي قد اخرج عمليته الشعبية بانتفاضة تشرين ١٩٥٢ وبعدها اصابه جمود مستديم . لقد ألقي القبض على منظمة البارع بهاء الدين الشيخ

---

(١) خبر جريدة «الاخبار» البغدادية هو اول اعتراف رسمي بوجود الحزب الا ان الرجوع الى تقارير دوائر الامن العراقية وقد تيسر بعد ثورة الرابع عشر من رمضان الرجوع اليها يوضح بأن السلطة قد ابتدأت بالتنبه له منذ اوائل التسعة والاربعين .

ومن هذه التقارير تقرير يروي نشوء جناح يساري في حزب الاستقلال وان هذا الجناح قد اطلق على نفسه اسم «البعث العربي» والواقع ان دور الحزب في الانتفاضة كما تحدده جريدة «الاخبار» مبالغ فيه كثيرا فالمخطط والقائد الاساسي للانتفاضة كان هو الحزب الشيوعي العراقي .

(٢) كانت الحركة الوطنية التي تعرضت الى ضربات شديدة من الحكم الملكي الرجعي بشكل اجراءات حرمت حرية العمل السياسي وحرية الرأي والصحافة وتأليف الاحزاب والمنظمات الشعبية تنتظر بداية السنة الدراسية لتفتح معركتها مع الفئة الحاكمة . فقد كان الطلبة في ذلك الوقت هم بمثابة القلب في الحركة الوطنية المناضلة واداتها النافعة للمعارك الصدامية . وما ان بدأت السنة الدراسية حتى واتت الفرصة في حادثة صغيرة قدر لها ان تشعل نار انتفاضة جماهيرية واسعة هي محل فخار في تاريخ النضال السياسي في العراق .

كانت هذه الحادثة هي تعرض مجموعة من طلبة الصيدلة الى اعتداء بالايدي والسكاكين بتحريض من عميدهم الذي كان مرتبطا ارتباطا وثيقا بالفئة الحاكمة . ولم يكن سبب الاعتداء سياسيا الا ان الطلبة تنادوا الى الاحتجاج منددين باستهانة اجهزة الحكم لابناء الشعب ولم تمض ايام حتى تحولت حركة الاحتجاج الى حركة ضد الحكم بمجموعه وطرحت كل الشعارات الوطنية القائمة آنذاك ، وأدت مظاهرات تشرين الدامية التي قتل فيها عشرات من الجانبين الى اسقاط ثلاث حكومات تهدئة .

وما كان لهذه المظاهرات ان تنقطع لولا تأليف الوزارة العسكرية برئاسة الفريق نور الدين محمود ونزول الجيش الى شوارع بغداد الامر الذي احرج المتظاهرين والقى البلبلة في صفوفهم لما يتمتع به الجيش من حب تغذيه ذكريات الواحد والاربعين .

نوري وجاء على رأس الحزب بعده حميد عثمان الذي قضى على السياسة الثورية الحكيمة التي اختطها سلفه وخيلت اليه اوهامه اليسارية المريضة انه في ايـــام اكتوبر لا في ظروف العراق الخاصة المعقدة . فكل ما حصله الحزب منه هو جملــة بيانات محمومة ضد كل الجهات ، الا انه لم يوفر الحزب نفسه في الاخير فانشق هذا في فترة وجيزة من الزمن الى عدد لا يحصى من الاحزاب والاتجاهات والاطراف.

وبقي حزب البعث العربي الاشتراكي ـ الحزب الجديد ـ نفسه محركا وقائدا منفردا لتحركات الشعب وانتفاضاته في السنوات التالية . ان العوامل الذاتية في اساس تركيبه تمنحه هذا المركز الا انها ليست الاولى والاخيرة . فالفئات السياسية البورجوازية ارعبها الارهاب الذي تزاوله السلطة الملكية الحاكمة فهربت مذعورة الى صالوناتها «تشرح وتنقد الوضع» دون ان تسمح لنفسها بادنى مشاركة فــي محاولة تعديله . والحزبان البورجوازيان الكبيران : الاستقلال الوطني الديمقراطي اللذان لعبا دورا بارزا في العمل السياسي قبل واثناء وثبةبورتسموث اختطا خطتهما السياسية المشهورة ... تقديم المذكرات بين الآونة والاخرى الى سدة الحكم والى البلاط الملكي ، وهذا كل ما قدماه في اوائل الخمسينيات او في الخمسة الاولى منها ، الخمسة التي شهدت انحسارا مروعا وجزرا لا يتصور للحركة الوطنيـــة الثورية .

لقد بقي حزب البعث الوحيد في الساحة وبدا كأنه الساذج الذي لا يستجمع صورة الاحداث والتطورات الاخيرة في العراق ولا يدري الدلالة العميقة لابعادها .

لقد كان الزمن زمن سقوط مصدق وزمن هبت ريح الاحلاف والمواثيق العسكرية وزمن القوة الهائلة للحكومات البيروقراطية الاقطاعية المدعومة من الاجنبي التي لا توفر وسائل البطش والجبروت والارهاب في سبيل بقائها وفي سبيل بقاء النفوذ الاستعماري وبقاء سياسة الحرب على أشدها .

ان الخمسة الاولى من الخمسينيات هي فترة ضمور او زوال الحركات الثورية في نطاق العراق ونطاق الوطن العربي ولكنها ـ ويا للغرابة ـ فترة نشوء هـــذه الحركة الثورية الجديدة وفترة تطورها وتماسكها ، لذلك فما انتهت حتى كـــان على ساحة النضال الجماهيري حزب ثوري من الطراز الاول .. حزب نشأ في ايام المرارة وفي ايام الجزر فما يكون دور هذا الحزب وماذا يصيبه في الانفتاح وأبان المد الثوري .

وشهدت فترة النصف الاول من الخمسينيات احداثا هامة في تاريخ هـــذا الحــزب :

١ ـ في سنة ١٩٥٣ اصدر لاول مرة جريدته المركزية السرية «العربي الجديد» وبعد صدور اعداد منها أبدل الاسم بـ«الاشتراكي» ليؤكد على الصفة الاجتماعيــة للحزب وعلى دور الطبقات الشعبية في النضال ، فالاشتراكية كهدف لم تكن واردة حين ذاك . فالطابع العام للحركة الوطنية هو طابع التحرر من الاستعمار ومقاومة الاحلاف العسكرية وهو طابع التخلص من الحكم الرجعي المتعاون مع الاستعمار لاقامة حكم تقدمي ديموقراطي يسمح بحرية العمل السياسي والنقابي .

الا ان ذلك لم يمنع الاشتراكي وقبلها العربي الجديــــد من الاهتمام بالنضال الاشتراكي المحدود ومن اشاعة المفاهيم الجديدة عند الطبقة العاملة . فعدد مــن العربي الجديد يحتوي على مقالة بهذا العنوان : «لا يحصل العمال على مطاليبهم الا بالنضال » .

كان المقال يشرح الاوضاع السيئة للعمال بشركة النفط ويهيب بهم في الاخير للنضال حتى يحصلوا على مطاليبهم . فمطاليب الطبقة العاملة لا تمنح وانما تؤخذ بتكاتفهم واتحادهم وكفاحهم الدائم .

كانت الجريدة تطبع بآلة (رونيو) رديئة وكانت اكثر حروفها غير مقروءة ، وما كانت المشكلة محصورة في الطبع ، فان ايجاد الاوكار التي لا تطالها السلطة كانت مشكلة اخرى ، الا ان الحزب حاول المستحيل للتغلب على العقبات ليستمر فــي اصدار جريدته ، كان يفهم اهمية الجريدة في الحركة الثورية . وفي الايام التي لم يقدر فيها على اصدارها ، كان الحزب يتقلص ويضمر كأنما هو مصاب بنوع من العلــة .

ان الجريدة المركزية اصبحت شيئا اساسيا في فرع الحزب بالعراق وكان لها دور جوهري في ادامة الروح الثورية في الحزب وفي زيادة ارتباطه بالجماهير ، كما كانت (الجريدة) أداة باهرة الاثر في نشر مواقفه وسياساته .

٢ ــ ان الحزب ــكما هو ظاهر من اسمهــ حزب قومي . وقد ظل المثقفون والعاملون في الحقل السياسي يتصورون الاحزاب القومية كحركات معادية للافكار الاجتماعية الجديدة . وكان لهذا التصور ما يبرره ، فمع ان الاحزاب القومية قد قامت بدور عظيم ورائع ضد النفوذ الاجنبي وحملت على عاتقها مهام الكفاح المرير ضد الحكومات التابعة للاستعمار ــ المهام الاساسية في تلك المرحلــــة من النضال الوطني والقومي ــ فانها كانت من ناحية اخرى تحاول اخذ مواقع فكرية مناقضة ومعاكسة للحركات الاقليمية التقدمية (هذه الحركات التي دخلت في فترات غير قليلة في مساومات مخزية مع الحركة الاستعمارية ومع الحكومات المناهضة للشعب لاسباب ودوافع لا مجال لتحليلها هنا) .

وكان على الحزب الوليد ان يوضح التوفيق الرائع الذي توصل اليه في ادماج الكفاح القومي التحرري في الكفاح الاجتماعي وان يعلن هويته الاجتماعية التــي تفترضه ان عبء الكفاح القومي الاجتماعي واقع على عاتق الجماهير الشعبية وعلى عاتق حزبها وطليعتها السياسية .

وجاءت الفرصة في اضراب عمال البصرة . لقد قام العمال فــي هذا اللواء الجنوبي باضراب قمعته حكومة فاضل الجمالي بقسوة . فهب الحزب يعلن وقوفه مع العمال المضربين وأصدر عدة بيانات وعقد اجتماعات حاشدة في الكليات والمعاهد الدراسية مركز وقلب الحركة السياسية آنذاك ورفع لاول مرة الشعار الذي كان له تأثيره في تبيان هوية الحزب «العمال والفلاحون والمثقفون الثوريون طبقة نضاليــة واحــدة » .

وقد فاجأت فعاليات الحزب بعض الاشخاص المقربين اليه فاستدعى عميد احدى

الكليات طالبا بعثيا وأسر اليه دهشته من النهج الطبقي الذي ينهجه الحزب وهو الحزب القومي الذي «لا يثير النزاعات الطبقية» .

لقد انحلت القضية الاجتماعية وتوضح نهج الحزب الطبقي وبقيت بضع قضايا اختلط القوميون التقليديون خطا غير موفق منها ، فألقى ذلك ظلاله على الحزب .. قضية الحرب والسلام .. قضية الديموقراطية .. قضية الموقف من الماركسية .

وكان على الحزب ان يعلن موقفه منها وفيّ تلك الآونة سمح صاحب احدى الجرائد العلنية «الحرية» للبعثيين بالكتابة في جريدته العلنية فصاروا يبحثون هذه القضايا ويعلنون الموقف الصحيح منها .

ومع ان فترة استلام البعثيين لهذه الجريدة لم تكن طويلة «فقد هدد صاحبها بتعطيل جريدته» الا ان المقالات التي ظهرت فيها افادت كثيرا الى جانب الاشتراكي والى جانب النضال اليومي للحزب وجماهيره في توضيح النهج التقدمي المشرق للبعث العربي ساعده على جذب مجموعة كبيرة من المثقفين والتقدميين التي كانت تنظر بحذر الى هذا الحزب الجديد .

٣ ــ في سنة ١٩٥٤ كانت طبخة الاخلاف والمواثيق قد وصلت الى حدها الاقصى وتنبهت الحركة الوطنية الى ان العراق سيكون الثالث في الحلف التركي الباكستاني ، الا ان هذه الحركة او بعبارة أدق قادتها من البورجوازيين الوطنيين وقفوا حائرين عندما اعلن عن زيارة عدنان مندريس لبغداد للبحث في ترتيبات ادخال العراق في الحلف الاستعماري الجديد . لقد اكتفى الحزبان الوطنيان الاستقلال والديموقراطي الوطني برفع مذكرات الاستنكار والقادة الآخرون انزووا يستنكرون في بيوتهم ، اما الحزب الشيوعي فقد كانت الخلافات تمزقه وتمنعه من القيام بعمل حاسم كما كانت اليسارية المريضة تمنعه من تلمس موقع أقدامه او تلمس مواقع أقدام الحركة الوطنية في تلك المرحلة . بقي حزبنا لوحده ليكتب عليه ان يخوض قيادة المعركة بمفرده وما كان بامكانه في حدود قواه واتصاله بالجماهير آنذاك القيام بعمل حاسم ناجح ضد الفئة السعيدية المسيطرة وضد اشرس عملاء الاستعمار وأذكاهم نوري السعيد الا انه كذلك ما كان بامكانه الوقوف صامتا بينما ايدي الكثيرين تشير اليه تطالبه بالعمل والمبادرة . لذلك نظم عمليات الاحتجاج في خطة ادركت ان الحلف سيمر ولكن سوف لا يمر الا عبر صرخات الشعب وعبر احتجاجاته على جلاديه ومسلميه الى الاجنبي .

وشهدت كليات ومعاهد العراق اضرابات الطلبة واحتجاجاتهم ووزعت البيانات التي تندد بزيارة مندريس وكان ذلك يتم باشراف الحزب وبتخطيطه وقيادته . لقد زاول لاول مرة قيادة حركة سياسية واسعة في نطاق العراق مما ادخل في نفوس اعضائه وانصاره الفخر والاعتزاز كما وجدها فرصة اخرى لتدريب نفسه ولمعرفة قوانين الاثارة الجماهيرية وقوانين قيادتها .

وقد هاجمت السلطة الحزب اثر هذه الحركة ففتحت معتقل السعدية وفصلت الكثيرين من الطلبة البعثيين وكان السجن وابعاده في الحركة الثورية موضع دراسة جديدة للمعتقلين البعثيين ، وقد صار منذ ذلك الحين هذا الذي كان مصدر رعب

للآخرين مكان راحة المناضل والوسيلة الاخرى لنشر المبادىء بين الشعب .

ولا بد ان نقف قليلا عند قضية السجن فالرعب منه كان مصدره قضية الهواية في العمل السياسي .. اما الاحتراف الثوري – وكان البعثيون يهيئون انفسهم ليكونوا مناضلين محترفين – فقد جعل السجن غير عائق بينما ظل بنظر الهواة عائقا امام طريق النجاح الشخصي في اطار مجتمع بورجوازي محافظ يضع الجريمة السياسية على قدم المساواة مع الجريمة العادية . فالبعثيون تحرروا من عقدة السجن لانهم في الاساس قد رفضوا طريق الهواية السياسية واصبحوا يتطلعون الى طريق آخر ..

٤ – وما شهدته هذه الفترة كان انعقاد اول مؤتمر للحزب وكان هذا المؤتمر الحلقة الاخيرة في العملية التأسيسية الطويلة . ففي المؤتمر توضح ان الحزب قد اصبح كائنا ماديا ضخما في واقع العراق الاجتماعي والسياسي .

ومع ان المؤتمرين كانوا في جلهم من الطلبه والمثقفين والمشتغلين في التعليم والموظفين الصغار الا انه طبقيا كان اصفى حركة سياسية واجتماعية في العراق . فقد رفض هذا الحزب بحزم دخول العناصر البورجوازية الى كوادره وحتى الى عضويته الحزبية ، وكانت قلة اعضائه من العمال او الفلاحين غير راجعة الى ارادته، فانه تاريخيا كان يمثل الوضع الحقيقي لا النظري لحالة الطبقات الاجتماعية القائمة ومبلغ اتصالها بالعمل السياسي وما كان بامكانه ان يخلق من العدم كوادر من العمال والفلاحين ، فقد اكتفى الاخيرون بالانخراط في الاحزاب الاجتماعية وما قدروا الا بعد فترة على احتلال اماكنهم في الحزب كقادة ايضا ومحترفين حزبيين .

٥ – وحين اطلت الخمسة الاخيرة من الخمسينيات كانت المرحلة التأسيسية قد انتهت وكان العراق والمنطقة العربية يشهدان تحولا ضخما في حياتهما ، فقد احتل مد وطني عارم محل الجزر المخيف السابق وبدا للجميع ان المسألة المعقدة القديمة وهي مسألة التحرر من الاستعمار والحكومات الرجعية العميلة التابعة له ستجد حلها في لهيب الكفاح الوطني المتنامي ... والمتصاعد في كل ارجاء الوطن العربي ، وكانت الجماهير الشعبية قد دخلت بفضل نضال الحزب وتوجيهه الى الساحة في سوريا والاردن والعراق ، اما البورجوازية فقد اصبحت تابعا تجرجر اذيالها وراء القوة الجديدة العارمة .

كان الحزب في العراق في هذه الفترة بالمقدمة وهي فترة الظروف الاحسن الا انه كان يعي تماما ان المرحلة غير مرحلة العمل الانفرادي وان المهام المتشعبة اصعب من ان تقدر حركة مهما اوتيت من قوة على تنفيذها بدون اتحاد وطني متين في جسم الحركة الوطنية ذاتها . ان الحركة الوطنية آنذاك كانت مصابة بمرض خاص بالاضافةالى امراضها العديدة. كانت اطرافها السياسيةتفكر باستحالة اي تعاون وطني فيما بينها او انها كانت لا تريد هذا التعاون لئلا يصيب الطرف الآخر مكاسب على حسابها .

كانت تفكر بهذا الشكل من التفكير بينما الفئة الحاكمة الخاضعة للاستعمار موحدة ازاءها ، لذلك كان لا بد من ان يصرف جهد شاق في ازالة المخاوف وفي

ايجاد نقاط الالتقاء بين الفئات السياسية المختلفة . وكانت العقدة العصيبة على الحل هي الحزب الشيوعي . فقد عمل هذا الحزب على ضرب اية جهة وطنية مع انه كان يرفع صباح مساء شعار الجبهة الوطنية .

فمحاولة التجميع الوطني اذن يجب ان تتجه اولا الى ايجاد نوع من حسن العلاقات بين هذا الحزب والاطراف الاخرى ، كما يجب ان تتجه الى توعية الحزب نفسه بمخاطر العمل الانفرادي وبمخاطر «الهلوسة اليسارية» التي طمنت الحركة الوطنية طعنات خطيرة في مراحل كفاحها المتعددة .

وقد نجح الحزب بعد دأب وجد طويلين الى اخراج اول اتحاد وطني واسع في العراق .. اتحاد يحمل قدرا من الاخلاص لم تعرفه الاطراف السياسية في السابق فولدت «جبهة الاتحاد الوطني» التي تألفت من حزب البعث والحزب الشيوعي والاستقلال والوطني الديموقراطي والوطنيين المستقلين فقادت نضال الشعب ونسقت جهوده حتى ثورة الرابع عشر من تموز التي يمكن القول بانها ما كانت لتقوم لولا هذه النفحة من الروح الجديدة في الحركة الوطنية ولولا رؤية العسكريين الشعب مجمعا ومهيأ لتأييد اية حركة انقلابية يقدمون عليها ضد الحكم الملكي الاستعماري .

في الفترة الممتدة بين ١٩٥٤ — ١٤ تموز ١٩٥٨ ، كان الحزب في انتصارات دائمة (انتصارات بين صفوف الشعب وتحت الارهاب) فالاعضاء والانصار والمؤيدون كانوا في ازدياد وفكرة الجبهة والوحدة الوطنية كانت تنمو باضطراد والمفاهيم والشعارات التي حملها الحزب اصبحت محاطة بتأييد وعطف قطاعات واسعة من الشعب .

«وتأتي سنة ١٩٥٦ فيقود الحزب انتفاضة الشعب انتصارا لمصر وفي سبيل ازاحة الحكم السعيدي الاسود وخرج من الانتفاضة وقد ازداد عددا وارتفع في نظر الشعب ..

وتأتي ثورة ١٤ تموز ليجابه بالقضية الكبرى الجديدة القضية التي اوقعت الحزب في التشويش وافقدته الخطة وجعلت بعض قادته يتنكرون لكثير من المفاهيم التي اشاعها وحمل راية النضال من اجلها ... القضية التي افقدته حب وثقة الكثيرين من اعضائه انفسهم ومن الجماهير الشعبية المحيطة ... تلك هي قضية المساهمة في الحكم» .

انها فترة مؤسفة ومؤلمة في تاريخ الحزب ومع انه كان من اللازم ان تدرس دراسة واسعة في الايام التالية الا ان الكل كانوا يشيحون باوجههم عنها وربما كان اهمال دراستها سبب الدرس المؤلم الاخير الذي اصاب الحزب بعد ثورة ١٤ رمضان فان مسألة الحكم هذه ايضا قد الحقت الاذى بهذا الحزب الثوري العظيم المتماسك والخبير في أوجه النضال وقيادة معارك الشعب وسهلت للرجعية القائمة السوداء ان تعود وتتربع على سدة الحكم في العراق مرة اخرى .

ان هذه الدراسة اصبحت غير ضرورية الان . فهنالك دراسة اخرى محلها «دراسة تجربة رمضان» وهي كافية اذا تحلت بالعمق والصراحة لتجعل من هذا الحزب رائعا وعظيما فيما هو يناضل ببسالة بين صفوف الشعب وفيما هو يحكم

هذا الشعب ويسوس اموره وشؤونه .

* *

من ١٤ تموز الى ١٤ رمضان :

لقد عاد الحزب الى النضال من جديد بعد فترة حكم بسيطة ، الا ان هذا النضال كان مختلفا في بعض النواحي الاساسية عنه في السابق .

فالفئة الحاكمة الان وطنية غير خاضعة الى مدى كبير للسياسة الاستعمارية ، يعزز هذه الفئة حزب كبير (هو الحزب الشيوعي) كان الى فترة حليفا للحزب ومساهما معه في جبهة وطنية واحدة .

ان رفقة الطريق بين حزب البعث وبين الحزب الشيوعي العراقي قد انتهت وقد عمل الجانبان على انهائها ثم سار الحزب الشيوعي شوطا بعيدا في التنكر لها فاصبح العدو الاول له هو «حزب البعث» ووضع كل ثقله لانهاء هذا الحزب والقضاء عليه متعاونا مع الحكم الدكتاتوري الفردي آنذاك ومقدما بمجازره الجماعية التي ارتكبها بحق مناضلي الحزب وجماهير الشعب وبمحاكمات المهداوي المحمومة خدمات جلى لاعداء النضال القومي والوطني والاشتراكي في العراق وفي الوطن العربي وملحقا افدح الاضرار بحركة الجماهير الكادحة وبحزبها الثوري .

ان شعارات الحزب في هذه الفترة قد اتجهت لمحاربة الدكتاتورية الحاكمة ومحاربة الصيغة الاقليمية للحكم الجديد . وقد دخل عنصر جديد على الحزب (يجب ان نلاحظ بدقة ان هذا الامر جاء بعد فترة الحكم ، اي بعد ان مزقته التجربة الجديدة وألقت الفوضى في فكره وعمله) هو العلاقة الوثيقة مع الحكم في مصر التي خرجت في كثير من المرات عن ان تكون علاقة بين ندين يتعاملان على قدم المساواة . الا اننا يجب ان نقول ان هذه العلاقة لم تصل في آثارها الى ما وصلته في الاقطار العربية الاخرى ، فلم تستطع القضاء على التفريق بين الحزب وعبد الناصر الا في اذهان عدد ضئيل من الاعضاء القياديين .

وقد جاء الافتراق بين الحزب وعبد الناصر في سنة ١٩٦٠ ، وعاد الحزب يلعق جراحاته ويستعيد تقاليده الثورية المجيدة ، وعاد التماسك الى جهاز الحزب ، وعادت النظرة الثورية الصافية .

وقد قدر الحزب حتى ثورة ١٤ رمضان على لم حشود عظيمة في صفوفه وعلى زيادة علاقاته بالشعب ، كما قدر على تطوير الكثير من مبادئه وافكاره ، وكذلك اساليبه في العمل النضالي والجماهيري .

«لقد شهدت هذه الفترة نضالا دمويا متواصلا ضد الزمرة القاسمية التي تحالفت تحالفا مزدوجا مع الرجعية المحلية ومع الشيوعيين العراقيين في آن واحد .... نضالا ساهم فيه الحزب اسهاما بطوليا مشرفا احيانا وخطط له وقاده قيادة ثورية جازمة وناجحة احيانا اخرى ... فهناك انتفاضة الشواف وهناك معارك البنزين

وهناك اضراب الطلبة وهناك النضال اليومي القاسي الذي راح ضحيته العشرات من مناضلي الحزب مشنوقين او مسجونين او ضيوفا مستديمين بالمعتقلات القاسمية العديدة في انحاء العراق كما شاهدت ايضا محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم - التي وان شجبها الحزب وادانها المؤتمر القومي الرابع - فقد كانت حدثا بارزا في تاريخ الكفاح ضد النظام القاسمي الدكتاتوري .

وما كان لثورة الرابع عشر من رمضان ان تخرج الى حيز الوجود لولا هذه التجارب المريرة القاسية للحزب ، فقد كان تنفيذ الثورة يحتاج الى مجموعة كبيرة من مناضلي الحزب ، ترى في قضايا الموت والشنق والسجن قضايا عادية لا تثير خوفها او رعبها . فالثورة لم تكن ثورة شخص او بضعة اشخاص غير هيابين ، انما ثورة المئات التي يتحمل كل فرد قسطه من العمل والمسؤولية .

ومن ١٤ تموز حتى ١٤ رمضان صفحات مشرقات من النضال والذكاء والقدرة الفائقة على القيادة مثلها مثل الحقبة الاولى من تاريخ الحزب حتى ١٤ تموز .

ولكن تأتي فترة الحكم مرة اخرى فيتكرر الفشل الذي عاناه الحزب في فترة الحكم بعد ثورة الرابع عشر من تموز .

النواحي الايجابية والنواحي السلبية :

ان هذه الدراسة مقدمة لتفسير اسباب النكسة او لتعيين العوامل التي ادت بمرور الزمن الى ظهور الردة الرجعية في ١٨ تشرين سنة ١٩٦٤ .

انها بهذا المستوى ربما اغفلت النواحي الايجابية العديدة التي اتت بها ثورة الرابع عشر من رمضان او اغفلت جميع الصفحات البيض التي قدرت فيما بعد اي بعد سقوط الثورة ان تجتذب اليها جماهير الشعب والطبقات الكادحة . وان تهيب بها رغم تراكم الاخطاء التي يشرحها هذا الكراس على محاولة اعادة الثورة والنضال ضد الحكم الوريث الذي اظهر بسرعة الفرق بين حكمين متناقضين في الاسس والاساليب الاول منهما يمثل مصالح الشعب وشعارات المرحلة التقدمية وله اخطاؤه ونواقصه وربما الفادح منها والثاني معاد للشعب لا يلتقي معه في اي مظهر او مبدأ من مظاهره ومبادئه .

ان حكم الرابع عشر من رمضان هو حكم الثورة والتقدم زائدا الاخطاء الا ان الحكم الوريث هو الاخطاء زائدا الاخطاء .

حينما انبثقت الثورة كانت الرجعية قبل ذلك قد استعادت انفاسها الى درجة أرعبت التقدميين في اجزاء الوطن العربي . وكانت الامبريالية العالمية تضع مخططات جديدة قاصدة الاجهاز على ما تبقى من القوى التقدمية المتراجعة تحت وطأة الضربات الشديدة المتلاحقة . وكانت هناك صيغ مطروحة للتعايش مع القوى المعادية عند اكثر من جهة تقدمية قائمة في الوطن العربي .

كان كل ذلك من الناحية الموضوعية . اما من الناحية الذاتية فقد افترض بقاء خريطة القوى الفائزة المتسلطة والقوى الواقعة تحت التسلط . فالانقلابات العسكرية

بمرور الزمن قد وجدت الرجعية الحلول لكبح جماحها واضعة في مجال ذلك خبرة الخمسينيات الحافلة بالانقلابات العسكرية .

اما الثورات الشعبية اي الناجحة منهـا فقد لاح للجميـع ان الوطن العربـي سينتظر كثيرا ليشاهد واحدة منها .

لقد كانت ثورة الرابع عشر من رمضان بحق مفاجأة مذهلة في اكثر من موقع ومكان .

١ ــ غيرت مواقع الرجعية من منتصرة الى مهزومة .

٢ ــ ابقت المخططات الاستعمارية حبرا على ورق اثر انضمام اكبر هدف لها الى جانب الحركة التقدمية العربية العامة .

٣ ــ رسمت امكانيات قيـام ثورة شعبية عربية بمساعدة القطـاع العسكري المنضوي تحت راية حركة سياسية مدنية .

وحينما نجحت الثورة ــ على اكتاف الجنـود والضباط والمثقفين والفلاحين والعمال وخلال حرب شوارع استمرت ثلاثة ايام ــ اعطت ابعادا كثـيرة اخرى الى جانب بعدها الضخم يوم نجاحها .

١ ــ لقد فتحت الثورة المجال واسعا ولاول مرة في تاريخ العراق امام المنظمات الشعبية الواسعة . فتألفت المنظمة الوطنية للعمل الشعبي تضـم الوف المواطنين الطيبين المدافعين عن الثورة والمساهمين في بنائها الاجتماعي والسياسي ولتكسب الى جانب الحركة السياسية التقدمية الوفا اخرى كانت منزويـة او مترددة في اتخاذ مواقف سياسية ثابتة .

ولاول مرة تشارك الاتحادات العمالية والفلاحية بشكل اتحادات قائدة لها مكانها في السلطة الثورية مكتسحة الحوائل النظرية والعملية التـي خطتها البيروقراطية والبورجوازية المنهزمتان .

٢ ــ ان البيروقراطية ظاهرة تاريخية ضخمة في واقع العراق السياسي لعبت ادوارا مخزية عرقلت حركة التقـدم في جميـع نواحيـه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

وظلت هذه الطبقة والذهنية البيروقراطية المصاحبة لها بعيدة عن اية هزة رغم توالي الاحداث السياسية الكبيرة في العراق وربما كان من اعظم التغيرات التي جاءت بها الثورة هي في انها ضربت هذه الطبقة ضربة ماحقة في سلسلة الاجراءات العديدة التي اصدرتها والتـي اعتبرت الصفاء السياسي والكفـاءة العلميـة هما المقياسان الوحيدان للمفاضلة والتدرج في جهاز الحكم وفي استلام المراكز السياسية والادارية . مما ادى بهذه الطبقة بعد حين وهي صنو الطبقة البورجوازية ذكاء وخبرات ماكرة الى ان تشهر اسلحتها على الثورة وان تضم نفسها الى الاعداء الكثيرين فتعيب على ثورة رمضان كيف انها اجلت «العقلاء» و «الكبار» واحلت محلهم «الشباب» و « قليلي الخبرة والمعرفة بتدبير الامور» .

٣ ــ لقد نقلت الثورة المفاهيم والشعارات الثورية دفعة واحـدة الى النطاق العملي وكواقع معاش في جميع مظاهر التكوين السياسي والاقتصادي والاجتماعي

في العراق .

فبينما كانت التغيرات السابقة في العراق او في الاجزاء الاخرى من الوطن العربي تغيرات شكلية لا تمس الا اجهزة الاعلام والتصاريح والخطب الرسمية والشعبية مبقية «كل شر على حاله» كان التغير الذي حدث بعد الثورة تغير نوعي لفت الانظار الى تجربة ثورية خطيرة تمارس في جميع الابعاد ومن مختلف الزوايا . ولا ريب ان ذلك اعطى ثمراته في ثورة آذار بسوريا وفي حركات ثورية اخرى في الوطن العربي .

* *

دراسة ومناقشة النواقص وأسباب فشل الحكم

(١) : الوضوح النظري :

اول نقطة تتبادر الى ذهن الحزبيين عندما يحاولون دراسة النواقص وأسباب الفشل التي يمنى بها الحزب قوميا او قطريا في بعض الاحيان ، هو عدم الوضوح النظري ــ والحقيقة ان هناك التباسا في اذهان كثير من الحزبيين بين النظرية الكاملة وبين الوضوح النظري ــ فهناك امكانية لوجود وضوح نظري دون وجود نظرية كاملة للعمل السياسي . والحزب كما تأكد ذلك من كتاباته المختلفة لم يبين نظريته دفعة واحدة ولم يستنبط مسبقا قبل التجربة النضالية بل انطلق من بعض المفاهيم الاساسية واخذ يبلور فكرته استنادا الى تجربته النضالية والى خصائص الوضع القومي العربي . فالحزب اوضح صورة المجتمع القومي الذي يبغي بناءه واذا كانت هذه الصورة لم تكتمل فيها التفاصيل الدقيقة ولا كافة الخيوط التي يتكون على اساسها المجتمع الا ان هذه الصورة لا تخلو من الاطارات الاساسية ولا تخلو من نقاط القوة التي لا يمكن ان يُبنى المجتمع بدونها ــ ولذلك فان التحدث عن عدم الوضوح النظري بشكل مطلق هو تحديد ناقص وتحديد مغلوط ــ ان التصور النظري الحزبي استند اساسا الى تجربة الحزب النضالية السلبية ، اي الى تجربة الحزب في مرحلة محاربة الانظمة الرجعية والعميلة . لقد نجح الحزب بفضل استفادته من تجاربه العديدة في الميدان السلبي ان يكون نظرة فعالة وصائبة لتعبئة جهود الجماهير وتوجيهها التوجيه السليم في طريق تحطيم الحكومات والانظمة الرجعية وتحطيم امكانيات الطبقات المستغلة التي تتستر وراء هذه الحكومات والانظمة الرجعية . ولذلك وجدنا الحزب ينجح دائما في كل قطر يضطهد فيه ويحارب ، ولذلك وجدنا الحزب ينجح دائما ــ وفي فترات قصيرة ــ في قيادة نضال الحركات

الوطنية بوجه الانظمة الرجعية والاستعمارية . واذا ما القينا نظرة مبسطة على مختلف الاقطار – التي توصل الحزب فيها ان يبني تنظيما متراصا – لوجدنا كيف ينجح الحزب في اخذ المبادرة من ايدي الحركات الاخرى بما في ذلك الحركة الشيوعية .

ففي ليبيا مثلا قبل ان يبدأ الحزب عمله كتنظيم شعبي معروف كانت مقاومة الحكم الرجعي تأخذ طابعا «غوغائيا» او عاطفيا او طابعا لا يمس مباشرة مصالح الجماهير – وعندما وصل الحزب الى رتبة التنظيم الشعبي استطاع ان يعبىء الجهود الجماهيرية وان يجعل من محاربة النظام الرجعي وسيلة نضالية ناجحة اقلقت الحكم الرجعي ودفعته الى اتخاذ تلك التدابير الارهابية التي عرفناها في عام ١٩٦٠ وفي عام ١٩٦١ ، ونجاح الحزب في قيادة نضال الجماهير عائد الى انه في الواقع بلور نظرية نضالية شبه كاملة تعطيه دائما الصورة الواضحة لتوقيت المعركة وتحديد اساليبها . فمن حيث ان الحزب هو اذن حركة نضالية لا نستطيع ان نقول انه يخلو من الوضوح النظري لانه لو كان خاليا من هذا الوضوح لما استطاع ان ينجح في كل قطر دخله كقوة شعبية ، ان يقود المعركة وان ينتزع المبادرة من ايدي الحركات ومنها حركات لا تخلو من الوضوح النظري كالحركة الشيوعية . فنجاح حزبنا حيثما فشلت الحركة الشيوعية دليل على انه لا يخلو من النظرية وعلى ان نظريته نظرية عملية لانها تنطلق من الواقع الذي يعيش فيه الحزب .

وما يصح عن ليبيا يصح ايضا عن بقية الاقطار وبنوع خاص خارج القطر العراقي . فنجاح الحزب في قيادة ثورة ١٤ رمضان دليل على نجاحه في اخذ المبادرة من كافة الحركات الاخرى في العراق ومنها حركات سبقت الحزب في النضال وسبقت الحزب في دخول المعترك السياسي ولها جذور عميقة في مختلف الاوساط الشعبية في القطر العراقي . فثورة الرابع عشر من رمضان شهادة للحزب كحركة نضالية وكما اشرنا فان اخذ المبادرة يعني التفاعل المباشر مع الجماهير وهذا التماس مع الجماهير لا يمكن ان يتم الا اذا كان الحزب الذي يقودها يعرف ان يتحسس مشاكلها ويعبر بصدق واخلاص عن كافة حاجاتها وعن كافة مطالبها ، والتعبير الصادق عن مطالب الجماهير وامانيها يعني صدق التصور لهذه الحاجة ومعرفة مشاكل المجتمع الذي يعيش فيه الحزب ، فالقيادة تعني قبل كل شيء التفاعل والمعرفة – والتفاعل والمعرفة يعنيان قبل كل شيء تصورا صادقا لحقيقة المجتمع ولحقيقة القوى الفاعلة فيه – فلم تنقص الحزب اذن الصورة للنضال الذي يجب ان يستمر ضد الاحكام الرجعية وضد النظام الراسمالي . انما الوضوح النظري نقص الحزب في المرحلة الايجابية اي في المرحلة التي تأتي بعد استلامه للحكم وهنا لا بد من توضيح نقطتين قبل الدخول في اساس هذا الموضوع .

النقطة الاولى :

هي ان الوضوح النظري لا يعطي الحل السحري لمشاكل الحكم – فمهما كانت

النظرية واضحة لا تستطيع بوضوحها ان تقضي على الصوبات ولا ان تجد حلولا مسبقة للمشاكل التي قد تطرح بسبب خصائص الظروف في كل قطر وخصائص الوضع الداخلي الاقتصادي والاجتماعي . واكبر برهان على ذلك هو ثورة اكتوبر الشيوعية في الاتحاد السوفياتي ، فماركس وانجلز ولينين اوضحوا نظرية الحكم واوضحوا قوى المجتمع الفاعلة واوضحوا التناقضات واوضحوا اسلوب العمل للتغلب على هذه التناقضات وعندما استلم الحزب الشيوعي في اكتوبر ١٩١٧ سدة الحكم في الاتحاد السوفياتي كان مسلحا بنظرية كاملة للعمل السياسي خارج الحكم وداخله ولكن التجربة علمتنا ان هـذا الوضوح النظري الكامل بالنسبة للحزب الشيوعي السوفياتي لم تستطع ان تحل المشاكل الهائلة ، المشاكل التفصيلية ، المشاكل المرتبطة باوضاع المجتمع السوفياتي المتخلف ووجدنا الحزب الشيوعي السوفياتي يتخبط بالرغم من وضوحه النظري بمواقف متناقضة ومتباينة – فكان يسير من التطرف اليساري احيانا الى التطرف اليميني احيانا اخرى .

فالوضوح النظري اذن ليس بديلا عن دراسة الواقع الاقتصادي والاجتماعي ، والنظرية نفسها معرضة للتعديل والتغيير عندما يثبت الواقع الاقتصادي والاجتماعي انها غير قابلة للتطبيق . فالتسلح بعدم وجود الوضوح النظري لتفسير كل المشاكل ولتفسير كل الفشل هو تصور سطحي وناقص يدل على الجهل بمقدار ما يدل على سوء النية . فلو اكتملت عند الحزب نظرية كاملة للحكم ونظرية كاملة لاسلوب الحكم لما استطاع مجرد وجود هذه النظرية ان يقضي على المشاكل ولا ان يجد لها فورا ودفعة واحدة الصيغة الملائمة . ولقد وجدنا الحزب الشيوعي السوفياتي يحاول سنوات طويلة ايجاد اساليب متعددة للحكم بغية ايجاد الصيغة الصالحة ... اي الصيغة التي تتلاءم مع نظريته من جهة ، ومع عقلية وحاجات واستعدادات الشعب السوفياتي المتخلف من جهة اخرى . فالوضوح النظري اذن امر مفيد ولكنه ليس المفتاح السحري الذي يحل مشاكل المجتمع .

والنقطة الثانية :

التي لا بد ان تدلى بهذا الصدد هو ان عدم الوضوح النظري الكامل عند الحزب لمرحلة بعد الثورة ، اي للمرحلة التي يصل فيها الحزب الى الحكم لا تعني ان الحزب لم يكن لديه اية نظرة او اي تخطيط او اي اطار للحكم يهديه ويوحي تصرفاته . فالحزب في كتاباته وفي دراساته للمرحلة النضالية السلبية اكتشف بعض الحقائق الاساسية التي تصلح كنقطة انطلاق بعد الحكم . فالحزب عندما حدد قوى المجتمع المعادية والصديقة للثورة حدد في نفس الوقت اسلوب العمل الذي يجب ان يسير عليه عندما يستلم الحكم . فتحديد الاعداء هو نقطة الانطلاق في اي عمل سياسي مثمر . ومن جهة ثانية حدد الحزب ان بناء المجتمع الاشتراكي لا يمكن ان يتم الا بازالة سيطرة رأس المال على الحكم وهذه الحقيقة الثابتة في كل المجتمعات وفي كل الازمنة هي ايضا نقطة انطلاق اساسية لاي عمل حكومي جدي وثوري . ومن جهة

ثالثة حدد الحزب الاطار القومي للعمل وللثورة وبهذا حدد القوى التي يمكن للحزب ان يتعاون معها في الحكم ليس فقط ضمن اطار القطر الذي يحكم فيه ولكن ايضا ضمن اطار الوطن العربي الواحد .

وهذه المنطلقات وكثير غيرها اعطت الحزب بعض الخيوط الاساسية التي تشكل انطلاقا جديا وسليما للحكم . فاذن عندما نقول انه لم يكن للحزب الوضوح النظري الكامل لمرحلة الحكم لم نقل في نفس الوقت ان الحزب لم يكن مسلحا باية نقطة انطلاق جدية تساعد على تسيير الامور .

ونقطة اخيرة لا بد من الاشارة اليها بهذا الصدد ، هي ان الوضوح النظري المفيد بحد ذاته ليس مقياسا عمليا لفشل الحكم او نجاحه . فلو ان الوضوح النظري كان المقياس الوحيد اللازم للنجاح ، لما نجحت الا الحركات العقائدية في العالم ، ولفشلت كل الانظمة التي لم تتسلح بنظرية كاملة للحكم . وفي الواقع وجدنا حكاما وانظمة يستمرون سنوات طويلة ولا يعرفون من النظرية شيئا ولا من الوضوح شيئا ، بل كانوا يحكمون بمنطلق عملي برغماتيكي يتناقض في كل يوم وفي كل ساعة ، وبالرغم من ذلك نجحوا في الاستمرار .

ان الاستمرار في الحكم اذن ليس مرهونا اساسا بالوضوح النظري بل هو مرهون بالظروف وبدراسة علمية للقوى التي تستطيع ان تغير الاوضاع في المجتمع. فنحن عندما ننتقد النقص في الوضوح النظري عند الحزب للمرحلة التي تتلو الثورة لا نعتبر ان هذا النقص هو السبب الرئيسي في الفشل او في ضياع الحكم من ايدي الحزب ، بل هو سبب في نظرنا لعدم النجاح في معركة البناء لان غاية الحزب ليست الاستمرار في الحكم بل النجاح في تطوير المجتمع من مجتمع متخلف الى مجتمع تقدمي متطور اشتراكي .

وعلى ضوء هذه الملاحظات ننتقل الان الى تجربة الحزب في العراق — فيتبين لنا ان الحزب عندما استلم الحكم وضع برنامجا مرحليا تبين الدراسة العميقة له انه بني على بعض المنطلقات النظرية الواضحة — لقد اعتبر البرنامج المرحلي ان الطبقة القائدة للثورة هي طبقة المستغلين (طبقة العمال والفلاحين) والبرنامج المرحلي بالرغم من طابعه المرحلي ، اي الطابع المتميز بعدم فتح المعركة دفعة واحدة على جميع اعداء الثورة الاشتراكية ، اوضح هذا البرنامج — بالرغم من مرحلتيه — للطبقات الوسطى والطبقة البورجوازية بنوع خاص ان عليها ان تقتنع بان دور القيادة خرج من ايديها لتستلمه الفئات صاحبة المصلحة المباشرة في الثورة الاشتراكية وان عليها ان تتعاون هي مع العمال والفلاحين لخدمة الطبقة المستغلة لا ان تكون طبقة العمال والفلاحين اداة للاستغلال من الطبقة الوسطى . وهذا التحديد الذي صدر في الفترة الاولى من ثورة الرابع عشر من رمضان دليل على ان الحزب ليس خاليا من نظرة واضحة لتكوين المجتمع الطبقي ولدور الطبقات في الثورة الاشتراكية .

«ولو ان قيادة الحزب وقيادة الثورة التزمت بذلك المنهاج التزاما جديا وشرعت في تطبيقه وعبأت حوله الطبقات والقوى الاجتماعية ذات المصلحة في تطبيقه لاستطاعت الثورة ان تقطع شوطا الى الامام ولاستطاعت فيما بعد — وخاصة بعد

تصفية الاعداء وحل المشاكل الآنية كمشكلة المؤامرات ومشكلة العصيان في الشمال ـ ان تشرع فورا بالتحويل الاشتراكي ، معتمدة على الطبقات الكادحة وعلى حزبها الطليعي الثوري القوي والواسع. غير ان المنهاج المرحلي اصبح بعد ايام قليلة من اعلانه حبرا على ورق لا يلتزم به احد ولا يقدم الذين لا يلتزمون به بديلا عنه .

ان ما رأيناه بعد الثورة هو اطلاق الشعارات اليسارية المرتجلة حينا والاستسلام المخزي لليمين حينا آخر .

وهذا مما ادى الى التشويش في صفوف الطبقات الكادحة والقوى ذات المصلحة الحقيقية في الثورة كما ادى ايضا الى افزاع القوى الوسطية والمعادية الامر الذي زاد من حماسها وتصميمها على التآمر على الثورة والحزب .

وكانت المحاولات المخلصة التي بذلت من جانب بعض اجهزة الدولة او بعض المنظمات الشعبية لدفع الثورة الى الامام محاولات لا ترعاها قيادة الحزب وقيادة الحكم رعاية جدية بل كانت في بعض الاحيان تسيء فهمها او تعترض سبيلها . ان مسألة الالتزام بالمنهاج المرحلي او عدم الالتزام به لم تكن في جوهرها مسألة نظرية بقدر ما كانت مسألة سلوكية . وان الفقرات التالية من هذا التقرير ستلقي ضوءا على هذه الناحية .

ومما يجدر ذكره هنا ان بعض القيادات الحزبية لم تكن تقدر العمل النظري في الحزب حق قدره وكانت في كثير من الاحيان تهمل العمل النظري او تعامله بخفة واحتقار وهذا مما ادى الى اضاعة الامكانيات الموجودة في الحزب والتي كان باستطاعتها المساهمة في دراسة مشاكل الثورة واعطاء الحلول الصحيحة لها لو ان قيادة الحزب وقيادة الثورة رعت تلك الامكانيات واتاحت لها الفرصة اللازمة .

ان ما تقدم من عرض لعلاقة مسألة الوضوح النظري بنكسة تجربة الثورة في العراق يجب الا يفهم منه اطلاقا تجميد العمل النظري في الحزب واعطائه مرتبة ثانوية والاستسلام للتجريبية المطلقة لان الحزب الثوري الذي لا يمكن ان يقوم ويزدهر الا بالنظرية الثورية الصائبة يجب عليه دائما ان يعطي للعمل النظري مكانة اساسية ليتجنب التخبط والتناقض والانحراف .

(٢) عدم وجود دراسة جدية للواقع الاقتصادي والاجتماعي في العراق :

عندما استلم الحزب الحكم في العراق بعد ثورته المجيدة في الرابع عشر من رمضان تبين انه لم يكن لقيادة الحزب القطرية اية صورة واضحة عن حقيقة الواقع الاقتصادي والاجتماعي في القطر الذي بدأ الحزب بحكمه . ووجود هذه الدراسة للواقع الاقتصادي والاجتماعي لا يرتبط بالضرورة بالوضوح النظري ربطا عضويا دليل على الكسل الفكري ودليل على الجهل ، يجب ان يستند الحكم كما اشرنا الى منطلقات نظرية ولكن هذه المنطلقات لا بد ان تأخذ بعين الاعتبار تفاصيل الواقع ومختلف القوى والعوامل التي تشكل المجتمع اذا كانت مدعوة للتطبيق ، وتأكد بعد مدة قصيرة في بدء الثورة ان حتى البديهيات الاولى للتقييم لم تكن متوفرة لدى

قيادة الحزب في العراق وبنوع خاص لدى الاعضاء الاساسيين في هذه القيادة ــ فلم تكن قيادة الحزب في العراق تعرف نسبة الفلاحين او اوضاعهم الخاصة ولا اوضاع مختلف القوميات في العراق ولاتملك حتى الارقام والاحصاءات حول نسبة توظيف الرساميل في الصناعة القائمة في العراق ــ ولم تكن تملك ولو صورة اولية عن مختلف الصعوبات التي تواجه المجتمع العراقي بسبب ظروفه الخاصة الاقتصادية والاجتماعية . والحكم بدون دراسة علمية لهذه الامور لا يمكن ان يؤدي الا الى التخبط والتناقض اليومي . فالنجاح في الحكم يفترض معرفة دقيقة للقوى الفاعلة في المجتمع .

١ ــ القوى الاقتصادية . نسبة الرأسمال الزراعي . نسبة الرأسمال الصناعي. نسبة الرأسمال التجاري والمالي . اين هي مصادر التمويل . ما هي القوى التي تدعم هذه الرساميل .

٢ ــ معرفة القوى السياسية في العراق معرفة دقيقة . الحركات السياسية التي كانت قائمة في العراق ، دورها في التاريخ السابق ، اثرها في المجتمع الحالي واسباب هذا الاثر ، ما هي العوامل والفئات التي تستند عليها هذه القوى في تحركاتها وفي اهدافها .

٣ ــ القوى الاجتماعية في العراق ، ما هو الاثر الديني وأثر رجال الدين في المجتمع العراقي المطبوع بطابع التخلف والمحافظة ، ما هو دور الاقليات في تسيير الامور في العراق .

وبالرغم من الحاح القيادة القومية المستمر على تهيئة دراسة كاملة لهذه الامور لكي تكون منطلقا لبرنامج يسير عليه الحكم ، ظل الحزب في العراق خاليا من اي دراسة جدية لهذه القضية ــ ونحن نعتبر بصدق ان عدم وجود هذه الدراسة هو من الاسباب الاساسية لفشل الحزب في الحكم لان الحكم لا يستمر بالشعارات ولا ينجح بالثورية الكلامية بل ينجح بمقدار ما يستجيب لمتطلبات الواقع وهذه الاستجابة لا تتم الا بعد معرفة دقيقة لهذا الواقع في كافة تفاصيله وتشعباته .

والدرس الاول الذي يجب ان نستخرجه من هذه المرحلة الممتدة بين الرابع عشر من رمضان والثامن عشر من تشرين الثاني ، هو الاهتمام جديا بتفاصيل وخصائص الواقع في كل بلد يدخلها الحزب وان نهيىء منذ الان الدراسات الكاملة عن القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في كل قطر لكي نستطيع ان نستند اليها عندما نصل الى الحكم ولتجنب الثغرات المملة التي عاشها حزبنا في العراق منذ لحظات الحكم الاولى . وهذا الجهل المطبق للواقع الاقتصادي والاجتماعي دفع بعض ادعياء الثورية الى اطلاق التصريحات الفوغائية والافكار الطفيلية المخربة التي خلقت للحزب العداوات دون ان تكون معبرة عن خطة الحزب للقضاء على هؤلاء الاعداء الذين خلقتهم هذه التصرفات المهووسة . فهؤلاء الثوريون الكلاميون كانوا وما زالوا يجهلون تماما ما هي نسبة رأس المال الموظف في الصناعات يجهلون تماما ما هي المساحات التي كانت تملكها الدولة وما هي المساحات التي كان يملكها الاقطاعيون وهؤلاء الثوريون العلميون كانوا يجهلون كل شيء عن علم الاقتصاد وعن علم تطور المجتمعات

وهذا الجهل بالفعل دفعهم الى اطلاق بعض التصريحات المضحكة ولو لم تكن مؤذية فكان احدهم يلخص المعركة في العراق للقضاء على الرجعية بكاملها بجملة واحدة اذ كان يقول «انه يكفي ان نلقي القبض على ٢٠٠ رجعي لتحل مشكلة الرجعية في العراق» وهذا الرأي الجاهل يعطينا صورة شبه كاملة عن اسباب فشل الحكم في العراق لان الحكم لا يمكن ان يستمر بوجود الجهل حتى ولو اخذ عناوين ثورية .

الثورية الحقيقية لا تنفصل عن العلم والعلم لا ينفصل عن دراسة الواقع دراسة تفصيلية جدية بعيدة عن الغوغاء وبعيدة عن الاطر المسبقة .

ومن جهة ثانية كان بعض «الثوريين» يستخفون علنا بأثر الدين على المجتمع وكانوا يطلقون التصريحات الاستفزازية ليس فقط ضد رجال الدين الرجعيين او ضد المتاجرين بالديانات بل كانوا بتصريحاتهم يستفزون كل الوطنيين بمن فيهم حسن النية وبمن فيهم التقدميين . بينما الدين كان دائما ظاهرة اجتماعية لازمت البشرية منذ نشوئها وكان على الحركات الثورية والتقدمية الاستفادة من العناصر الايجابية التي يقدمها الدين في الدعوة للشعارات التي تؤمن بها . ان دراسة عن ابي ذر الغفاري وعلي بن ابي طالب ومواقف الرسول العربي ضد الاغنياء والاثرياء تضع المفاهيم الاشتراكية الحديثة في سياق حركة بعيدة الجذور في تاريخنا العربي . الا اننا لا يمكن الا ان نسجل في هذا الموضوع تراجع الحزب في قضية الارث فقرار المجلس الوطني قد افقده تقدير جميع التقدميين الذين كانوا يريدون موقفا صلبا لا يلين امام الضغط الشديد الذي تعرض له لتعديل قانون الارث الذي سن في العهد السابق والذي فتح المجال امام قوانين تقدمية اخرى مماثلة .

وهناك مثل اخر نعطيه الدلالة على جهل ادعياء الثورية ، ان الاشتراكية العلمية تفرض خطا استراتيجيا واضحا وطرحا للشعارات يتلاءم مع المرحلة التي يمر بها الحكم .

فعندما يتحدث البرنامج المرحلي عن التصنيع وعن التنمية الاقتصادية وتوظيف الرساميل الخاصة في عملية التنمية يجب ان تكون الشعارات لهذه الفترة منسجمة مع هذا الخط لكي تتأمن هذه المساهمة .

فالحكم الثوري يتبنى فكرة مساهمة الرأسمال الخاص في التنمية الصناعية في مرحلة من المراحل يكون بعمله هذا ينفذ خطة علمية ولا يطرح جملة غوغائية بقصد الاستهلاك، فتقضي المسؤولية اذن انتكون كافة الشعارات والتصرفات الصادرة عن القادة المسؤولين منسجمة مع هذا الخط لكي لا تكون الاقوال مناقضة البرنامج فيفقد عندئذ البرنامج المرحلي كل اثر وكل فائدة . وماذا وجدنا عمليا في هذه الفترة ؟

وجدنا ان بعض المسؤولين في الحكم بدأوا يشنون حملة شعواء على الفئات التي تطالب بالمساهمة في البرنامج ـ فتهدد هذه الفئات بلغة قاسية وصريحة لا تقبل التأويل، تهدد برزقها وتهدد بحريتها ـ فهل انالهجوم الكلامي علىالفئات الرأسمالية الوطنية في المرحلة التي حددت لمساهمة الرأسمال الخاص في التنمية الصناعية دليل على الثورية وعلى الروح العلمية ـ طبعا لا . ان مثل هذه التصرفات الانفعالية

الصادرة دون اي خطة او اي ادراك للنتائج افقدت البرنامج المرحلي كل فائدة ممكنة فتحول من خط للحكم الى سلسلة من الجمل الفارغة من اي امكانية للتنفيذ — وكل هذه الامثلة تدل بالنتيجة على جهل كامل لحقيقة الواقع ومتطلبات المرحلة التي كان يعيشها الحزب في الفترة الاولى من حكمه وعلى ان الذين كانوا يطلقون هذه التصريحات الاستفزازية كانوا في الواقع من النوع الذي عرفته اوروبا واطلقت عليه اسم «الفوضويين» فالفرق بين الفوضويين والثوريين ليس في نوعية الشعارات اذ ان الفريقين يستعملان نفس الشعارات . الفرق الوحيد هو في هضم هذه الشعارات وفهم معناها وادراك اساليب تحقيقها — فالثوريون يعرفون ان لكل شعار مرحلة وان لكل شعار ظرفا وأن بلوغ الاشتراكية لا بد وأن يمر بمراحل عديدة تسبقها وتهيء بلوغها ، بينما الفوضويون يعتبرون ان الثورة هي مجرد اطلاق شعارات وانها مجرد تهديد ومجرد تغني بالاشتراكية . ولذلك يفزعون جميع اعداء الاشتراكية وحتى يفزعون بعض الحلفاء الطبيعيين لمراحل عديدة فيعزلون انفسهم ويمكنون اعداء الثورة من الاستعداد لضربها في مهدها قبل ان تستعد للدفاع عن نفسها وقبل ان تكتمل التهيئة اللازمة لقفزات نوعية هامة .

٢ — عقلية المعارضة :

لقد اكتسب الحزب في نضاله الطويل في عدة اقطار تجربة غنية — وادت هذه التجربة الى اقتباس اسلوب فعال للعمل بوجه الانظمة الرجعية والانظمة العميلة . ولقد استطاع الحزب في كافة الاقطار التي بلغ فيها مستوى التنظيم الشعبي ان يقود نضال الجماهير وان ينتزع المبادرة من كافة الحركات — وهذا النجاح بحد ذاته دليل على ان الحزب تعمق في دراسة احاسيس الجماهير وأمانيها وتجاوب بعمق مع هذه الاحاسيس وهذه الاماني وعرف كيف يعبر عنها وكيف يوجهها التوجيه النضالي السليم في سبيل تحقيقها والنجاح في القضاء على العوائق التي تقف بوجهها . الا ان هذه التجربة النضالية السلبية الضخمة التي لم ترافقها في ذلك الحين تجربة في الحكم طبعت الحزبين بطابع سلبي خاص استمر معهم حتى بعد وصول الحزب الى الحكم . لقد تربى الاعضاء الحزبيون على المعارضة وعلى الانتقاد وعلى السلبية ، واصبحت هذه السلبية وهذه المعارضة وروح الانتقاد جزءا لا يتجزأ من نفسيتهم تطبعها وتوجهها في كل تصرفاتهم واقوالهم . هذا الانغماس الكلي في الجو النضالي السلبي الذي اخذ في العراق طابعا جديا يفوق بكثير الطابع الذي اخذه في اقطار اخرى ، ترك آثاره العميقة في نفسية الحزبيين وفي تفكيرهم . فالاضطهاد والجو الدكتاتوري الذي عاشته العراق في كافة العهود حتى ١٤ رمضان كان له اثره العميق في التكوين الفكري والتنظيمي للحزبيين . فالحزبي اعتاد سنوات طويلة ان يميز نفسه بجرأته في الانتقاد وبجرأته في المقاومة وبجرأته في التحدي . فهذا الطابع المميز لا يمكن ان يتخلى عنه الحزبي بسهولة بعد ان يصل الحزب الى الحكم ، لاسيما وان وصوله الحكم تم بشكل مفاجيء دون ان يمر بمراحل تهيئة .

فوصل القادة الحزبيون للحكم وبقيت قاعدة الحزب معبأة على اساس التفكير المعارض والتفكير السلبي فانتقلت هذه المعارضة الى الحكم الثوري نفسه . فكان عدد من الحزبيين يحكمون بعقلية معارضة وكانت قاعدة الحزب تعتبر وكأن الحكم اداة مناهضة للحزب أو على الاقل مناهضة لاهدافه . ان القاعدة الحزبية التي تمرست على تفاصيل النضال السلبي لم تكن تعرف بعد - بسبب نقص في التجربة - مدى الصعوبات التي تواجه الحكم ، وان وصول الحزب للحكم ليس الا مقدمة وليس نهاية المطاف . ففوجئت بعدم تحقيق اهداف الحزب دفعة واحدة فتصورت عندئذ ان الحكم اذن هو حكم لا حزبي ، وغير مؤمن باهداف الحزب . واذا بها تصبح هي قوة معارضة للحكم وتصبح هي اداة تقاوم الحكم في تخطيطه وتعرقل مساعيه اليومية . وقد ساهم بعض القادة الحزبيين - وخاصة من الذين يطلقون على انفسهم لقب الثورية - في الابقاء على هذه الروح السلبية في القاعدة الحزبية . فبدلا من ان يحاولوا ان يخلقوا جسرا بين القاعدة الحزبية وبين الحكم ، اخذوا هم يعمقون الهوة التي تفصل بينهم ، فخلقوا بسرعة في صفوف الحزب الاعتقاد بأن الحكم هو معاد للحزب وان القائمين عليه يريدون ان يصفوا الحزب تصفية كاملة .

ولا يمكن طبعا ان تلام القاعدة الحزبية على موقفها السلبي هذا «لاسيما الان ونحن نستطيع ان ندرك مع الوقت مدى خيانة بعض القادة الحزبيين السابقين لاهداف الثورة وللحزب الذي صنعها» . الا اننا عندما نتحدث عن روح المعارضة ننطلق من الفكرة الاولى دون الدخول باسماء القادة الذين يأتي دورهم فيما بعد لنحدد ان هناك نقصا في التربية الحزبية ، لان الحزب تربى على فكرة النضال السلبي ، ولم يعبأ اعضاؤه ولم يثقفوا لكي يستطيعوا ان يكيفوا انفسهم مع التطور في الحكم عندما يصبح الحزب هو القوة الموجهة له . وهذا النقص في التثقيف يتبلور في جهل ضرورات المراحل وحتمية اتخاذ بعض الاصلاحات الجزئية في مراحل معينة ، او بعض المواقف الحكومية التي تبدو ظاهريا وكأنها وسطية ، بينما تكون هي مجرد تهيئة لقفزات نوعية .

وكانت المنظمات الشعبية التي يسيطر عليها الحزب في وضع خاطىء ازاء السلطة . فالمنظمات الشعبية مفروس فيها من الاصل فكرة النضال لتحقيق مكاسب مهنية للفئات الشعبية التي تمثلها ، وتلك مهمة النقابة في الاساس ، وعندما يكون الحزب في وضع معارض فمن الطبيعي - لا بل من الواجب - ان يناضل الحزب بالاضافة الى نضاله المباشر ، نضالا غير مباشر عن طريق النقابات والجمعيات التي يسيطر عليها في سبيل تحقيق مكاسب مهنية يقصد منها لف الجماهير حوله من جهة واضعاف السلطة من جهة اخرى . اما عندما تقوم الثورة وينتقل الحزب للحكم ، فلا يجوز ابدا ان يستمر نفس الاسلوب . فالمنظمات الشعبية تصبح سندا للحكم الثوري لا معارضا له ، ومهمتها الاشتراك معه في التخطيط والتنفيذ لا احراجه والعمل بمعزل عنه .

بقيام حكم الحزب اندفعت المنظمات الشعبية لتحقيق مكاسب مهنية لاعضائها، ولكن ليس ضمن خطة عامة مع الحكم والحزب ، الامر الذي خلق للحكومة بعض

المتاعب واستثار ضدها البرجوازية والعناصر المعادية في وقت مبكر ، اي قبل ان يبدأ تطبيق الاشتراكية فعلا . وتمثل ذلك في احتكاكات عديدة مع ارباب العمل ودوائر الحكومة لم تكن مبررة قط . ولم تكن النقابات حكيمة في التعامل مع الموظفين غير البعثيين في الدوائر ذات العلاقة معها ، بل على العكس من ذلك استثارت اولئك الموظفين الى حد الاعتداء الجسمي في بعض الاحيان كالاعتداء بالضرب المبرح على مفتش وزارة العمل من قبل احد النقابيين في (الكوت) وعشرات الامثلة غيرها . واخذت النقابات تطلب طلبات من دوائر الحكومة والمعامل لا يمكن قبولها ، كاستعمال السيارات الحكومية والسماح للنقابيين بعدم الدوام في العمل بأجور وغيرها ، وتدخل بعض فروع الاتحاد الوطني لطلبة العراق في شؤون الامتحانات والعلامات والامور التدريسية البحتة .

لقد اندفعت المنظمات الشعبية بشكل غير مخطط مع الحزب والحكم لتحقيق مكاسب مهنية وبعضها غير مهنية لاعضائها ، حتى وكأنها او «الحزب» في وضع معارض للحكم القائم يريد احراجه وخلق المتاعب له . ان الطبقات الشعبية يمكن ان تندفع بسهولة لتحقيق مكاسب معاشية ضيقة لها ابان الثورات الشعبية ، حتى ولو كان تحقيق تلك المكاسب غير منسجم مع المصلحة العامة في ذلك الوقت . لذلك لا بد ان يقودها الحزب ويضبط مسيرتها ليجعل سلوكها منسجما مع الخطة العامة للحزب وللحكم ، لا أن تندفع تلك الجماهير لوحدها لتحقيق مصالح آنية مباشرة مدعية انها هي المصلحة العامة . ان مماشاة الرغبات الآنية والمصالح الضيقة للطبقات الشعبية من قبل قيادات النقابات بقصد كسب التأييد والشعبية سلوك خاطىء جدا وهو ما حاربه لينين بعنف بعد ثورة ١٩١٧ ، عندما شن هجومه المعروف على الاقتصاديين الذين دعوا للاستغناء عن دور النظرية الماركسية والحزب العقائدي والاكتفاء بنضال العمال لتحقيق مكاسب اقتصادية وتحسين احوالهم المعاشية من جهة . وحارب مرض الطفولة اليساري الذي تمثل في اللجوجين المتسرعين العاطفيين الذين يريدون تقويض العالم وتحقيق الاشتراكية في يوم وليلة بأساليب هوجاء غير مخططة .

«ان الاعضاء القياديين الذين تسلموا مسؤولية الحكم لم يبذلوا جهودا كافية لدراسة مشاكل الحكم وأسلوب ادارته ولم يبذلوا محاولات كافية لتطوير ثقافتهم ومعلوماتهم بشأن المسائل الاساسية التي تواجهها الثورة» .

٤ ـ غياب القيادة القطرية واهمال دور القاعدة الحزبية في حماية الثورة في العراق

لا يقوم اي تنظيم بدون قيادة . واذا كانت القيادة الجماعية هي اعلى شكل للتنظيم الثوري فان الحكم الفردي بالرغم من اخطاره ومساوئه يظل اقل سوءاً بكثير من غياب القيادة او من تعدد القادة . والخطر الاول الذي تعرضت له الثورة في العراق بعد ١٤ رمضان والذي كان بداية لسلسلة الاخطاء والانحرافات هو غياب القيادة الحزبية في القطر العراقي عن ساحة التوجيه وحلول عدد من اعضائها

كأفراد محلها في التوجيه والتنفيذ . فبعد فترة قصيرة من محاولة توسيع القيادة القطرية في العراق وجعلها أقدر على استيعاب المرحلة الجديدة الناجمة عن نجاح الثورة توقفت اعمال القيادة القطرية بشكل شبه تام فانقطعت الاجتماعات بعد ان تقطعت ، وانشل الاتصال بين مختلف القياديين ، فحل الاجتهاد الفردي مكان التنظيم الحزبي والتصرفات الفردية مكان القرار الحزبي واستئثار عدد من القياديين بمسؤولية التوجيه والتنفيذ دون العودة الى المؤسسة الحزبية ، وسكوت بقية اعضاء القيادة عن هذه التصرفات دفع المستأثرين الى مزيد من الفردية ومن الغرور مما ادى الى بروز التناقض بين مواقفهم ... هذا التناقض الذي اخذ بالازدياد حتى وصل الى درجة الاصطدام والانفجار . فالتمزق الذي عاناه الحزب في القطر العراقي منذ شهر حزيران ١٩٦٣ لم يكن وليد اختلافات في الانطلاقات النظرية او تعبيرا عن وجود اتجاهين متضادين كما يزعم البعض ، بل كان في الحقيقة نتيجة التطاحن بين مسؤولين فرديين شاءوا ان يفلسفوا فرديتهم وتطاحنهم على تزعم الحزب بتبريرات نظرية وسياسية . وهذا التناقض والتصارع بين عدد من الافراد لم يكن ليلعب اي دور فعال لو ان القيادة الحزبية اثبتت وجودها ووضعت حدا لانحراف بعض اعضائها عن خط العمل الجماعي بمفهومه العلمي الصحيح . وبدلا من ان تكون القيادة القطرية في العراق هي الاداة للتخطيط والارشاد وهي الوسيلة لتصحيح الاخطاء رضخ اكثرية اعضائها الى واقع الانفراد الذي برز عند بعضهم فانساق قسم منهم وراء هذا او ذاك من المستأثرين وانجرف القسم الاخر وراء درب القرف والتفرج السهل .

وساعد عجز القيادة عن ضبط امور المستأثرين منها وبنوع خاص الطرفين الاساسيين حازم جواد وعلي على الاستمرار في الانحراف عن خط العمل الحزبي وعلى محاولة تدعيم المواقف الفردية بتكتيل عدد من العناصر فأخذ حازم جواد يسعى الى تدعيم موقفه بجلب تأييد الاعضاء العسكريين في المجلس الوطني لقيادة الثورة والوزراء . وأخذ علي صالح السعدي يقوي نفوذه في صفوف الحرس القومي اما التنظيم الحزبي فقد اهمله الطرفان في صراعهما الاعمى للتزعم وترك الحزب يتخبط دون ان يعرف اعضاؤه ما هي حقيقة الموقف وما هي اسباب تعثر الثورة .

ومن ابرز النتائج التي ترتبت على غياب القيادة القطرية عن ميدان النشاط التوجيهي والتنظيمي انقطاع الصلة التنظيمية والتوجيهية بين القيادة والقاعدة من جهة واهمال التنظيم العسكري من جهة ثانية .

ولعل من ابرز الامراض التي ظهرت في الحزب في هذه الفترة نتيجة لهذا العمل هو ارتخاء الانضباط تدريجيا الى حد كبير وتمثل ذلك في سلوك الاعضاء والقياديين وفي العمل الشعبي .

في بداية الثورة كان هناك جو جيد من الانضباط تمثل في المسيرة التي نظمها الحزب في ذكرى ثورة الموصل (٨ آذار) التي لم تخرج هتافاتها وشعاراتها عما رسمته القيادة ، ولكن هذا الانضباط فقد فيما بعد حيث اخذت التجمعات الشعبية والمسيرات والاستقبالات لا تلتزم بما تريده القيادة من حيث الشعارات .

وفي البداية قام الحزب بجهد لضبط عملية التطهير والتوظيف بتأليف مكتب الشؤون العامة الا ان هذا المكتب لم يستطع ان يقوم بمهمته كما يرام وبدأت حوادث التصرفات الكيفية في التوظيف وفي السلوك في الوزارات تتواتر دون ان يستطيع الحزب وضع حد لها ومحاسبة المسؤولين عنها الامر الذي فتح الباب امام الاخرين حتى اصبحت التصرفات الكيفية عامة ، الامر الذى احدث ضجة في قواعد الحزب عكستها اجتماعات الفرق والعدد الهائل من التقارير المرفوعة من القواعد التي لم تجب عليها القيادة ولم تقم بأيعمل اتلافي تلك الاخطاء مما اوصل بعض الاعضاء المنضبطين الى الاستنتاج بعدم جدوى الانضباط والتقارير وشجعهم على التصرف الكيفي .

وكان من المؤلم حقا ان تتطور حالة اللاانضباط هذه الى حد اندفاع بعض الاعضاء الى موبقات واستغلال نفوذ اضرت بسمعة الحزب كثيرا .

ان حزبا يتحول من وضع معارض الى حزب حاكم يسيطر على الدولة بحاجة الى جهاز تفتيش ومحكمة حزبية دائمة ومكتب انضباط مركزي على غرار ما هو موجود في الاحزاب الشيوعية ، ان المغريات اصبحت اكبر والمهمات اوسع ودوافع اللاانضباط اقوى لذلك لا بد من مواجهة هذا الخطر الذي واجهته كل الاحزاب الثورية .

انقطاع الصلة بين القيادة والقاعدة :

ان توقف القيادة القطرية عن الاجتماع وانعدام الدراسات الحزبية ادى عمليا الى وقف اصدار اية نشرة حزبية والقضاء على امكانية توحيد افكار الحزبيين والتهاء اعضاء القيادة باعمال الوزارات او اكتفاء البعض الآخر بالانزواء والتفرج كل هذا ادى الى توقف اي اتصال نظامي مع قيادات الفروع والشعب والفرق . وتركت هذه المنظمات المختلفة تتخبط وتسير حسب اجتهاداتها الخاصة دون اي توجيه او تصحيح ، وأدى هذا الانقطاع الكلي الى انتشار التناقض في مختلف مستويات الحزب ، وهذا التناقض الذي تغذى باستمرار لغياب القيادة حول الحزب تدريجيا من اداة نضالية لحماية الثورة ولف الجماهير الشعبية حولها الى مجموعة من القوى المتناحرة ، فتخلى عمليا بهذا التمزق الداخلي عن دوره القيادي وترك الجماهير الشعبية دون تنظيم ودون توعية وعرضة للاشاعات والدسائس .

والاتصالات الوحيدة التي بقيت بين القيادة القطرية ومختلف المنظمات هي التي كان يقوم بها محسن الشيخ راضي وهاني الفكيكي المتفرغين للعمل الحزبي . ان هذه الاتصالات تتم دون توجيه من القيادة الغائبة عن مسؤولياتها فأخذت شكل الاجتهاد الشخصي ولم تؤد بالتالي اي غرض بناء لان العضوين المذكورين كانا يكذبان باستمرار على القاعدة الحزبية كما اعترف بذلك هاني الفكيكي في عدة اجتماعات عقدتها القيادة القومية في بغداد وفي المؤتمر القطري الذي عقد في بغداد في أواخر ايلول ١٩٦٣ وكانا يكتفيان في تصرفاتهما بتخدير القاعدة الحزبية واغراقها بالوعود التي لا تنفذ.

(٥) اهمال التنظيم العسكري :

من المعروف ان كل ثورة بحاجة الى حماية نفسها من مناورات ومؤامرات اعدائها لا سيما اذا كان لهؤلاء الاعداء جذور عميقة في مختلف الادارات وفي المرافق الاقتصادية . وفي المرحلة الاولى لقيام الثورة تلعب القوات المسلحة دورا اساسيا في عملية الحماية ، ولذلك فان ضمان انسجام الجيش مع الخط الثوري هو من المتطلبات الاولى لاستمرار الثورة ولتجنب النكسات . وانسجام الجيش مع خط الثورة يستلزم توعية دائمة لقياداته المختلفة . وتحويله الى قوة عقائدية ضاربة . وبالفعل كانت القيادة القطرية قد ادركت قبل الثورة اهمية التنظيم العسكري في العمل الحزبي ونشطت كثيرا في اوساط الجيش واستطاعت ان تكون للحزب نواة قوية كان من نتيجتها تمكين الحزب من تفجير ثورة الرابع عشر من رمضان .

الا ان نجاح الثورة كان نقطة تحول في نظرة المسؤولين الحزبيين الى التنظيم العسكري . فبعد ان لعب هذا التنظيم دوره البطولي في القضاء على دكتاتورية عبد الكريم قاسم اهمل المسؤولون الحزبيون هذا التنظيم اهمالا كليا بعد نجاح الثورة ومنذ (١٤) رمضان لم يعقد اجتماع واحد للتنظيم العسكري ولم يحضر الرفاق العسكريون حلقة واحدة ولم يتلقوا اية نشرة حزبية او توجيه حزبي . وهكذا تركوا عرضة للاشاعات وللتخمينات ، فاشتدت في اوساطهم التناقضات وعم اكثرهم جو من القرف والاشمئزاز نتيجة للاخبار التي بدأت تتسرب حول تصرفات حازم جواد وعلي صالح السعدي ، والفضائح الاخلاقية التي ارتكباها دون اكتراث لسمعة الحزب ولاخلاقيته . كما ان جوا من النقمة عم صفوف العسكريين الحزبيين بسبب الاساليب التكتلية التي اتبعت في اوساط الجيش . ففي الوقت الذي كان فيه علي صالح السعدي وحازم جواد يكذبان على القيادة القومية حول النشاط داخل صفوف الجيش تبين فيما بعد ان اختيار الاعضاء العسكريين في المجلس الوطني لقيادة الثورة لم يتم عن طريق الانتخاب ، كما زعم علي صالح السعدي ، بل عن طريق التعيين . والحقيقة المؤلمة ان القيادة القطرية لم تشترك في تعيين هؤلاء الاعضاء ، بل أن التعيين يتم بناء على اتفاق بين علي صالح السعدي وحازم جواد وطالب شبيب . فجاءت هذه التعيينات باكثريتها تعبر عن آراء الثلاثة واجتهاداتهم الشخصية ، ان لم نقل ميولهم وصداقاتهم . وكان التعيين الذي لم ينطلق من اي مقياس موضوعي له اثره في خلق النقمة لدى العسكريين الحزبيين والاصدقاء الذين لم يفهموا اساس الاختيار واسباب ابعادهم هم .

وهكذا اضمحل التنظيم العسكري بسبب اهمال الحزب الكلي له وبنوع خاص اهمال علي صالح السعدي وحازم جواد اللذين كانا مسؤولين تجاه القيادة القطرية عن المكتب العسكري . ولم يعد منه بعد فترة وجيزة من قيام الثورة سوى تكتلات متناحرة لا يجمعها سوى نقمتها العامة على القيادة القطرية ، وبنوع خاص على الاعضاء الاساسيين فيها .

وعندما قامت ردة (١٨) تشرين الثاني ١٩٦٣ استطاعت الرجعية بالتعاون مع

ضباط كانوا سابقا في التنظيم العسكري الحزبي ان يقضوا على تجربة الحزب الاولى في الحكم بفضل استغلالهم لتفكك التنظيم العسكري وبلبلة اعضائه والتناقضات المتراكمة التي ابعدتهم عن بعضهم .

وقد حاولت القيادة القومية مرارا ان تعالج هذا الانزلاق الخطير في تطور العمل الحزبي . فسعت بكل الوسائل الشرعية الممكنة ان تعيد القيادة القطرية الى مكانتها ، وان تجعلها السلطة الاولى في توجيه الحزب ولذلك شرعت بالاجتماع بشكل دوري بالقيادة القطرية لتشجيعها على الاستمرار ودفعت بها الى الدخول في المجلس الوطني لقيادة الثورة لتجنب التناقض بين الحكم والحزب . وأمنت بذلك التلاحم والتداخل بين الحكم الممثل بالمجلس الوطني لقيادة الثورة وبين الثورة الممثلة بقيادة الحزب ، بعد ان كان ثلاثة من اعضاء القيادة فقط اعضاء في المجلس الوطني لقيادة الثورة (وهم : علي صالح السعدي وحازم جواد وطالب شبيب) .

واذا شئنا ان نقيم عمل القيادة القطرية تقييما موضوعيا وجب علينا ان نعترف باسف ان القيادة القطرية لم تكن تجتمع الا عندما كان يحضر اعضاء القيادة القومية. وحتى بالرغم من حضور اعضاء القيادة القومية ، كانت القيادة القومية تجد صعوبة كبيرة في جمع اعضاء القيادة القطرية لالتهاء اكثرهم في اعمالهم الوزارية او في مشاكلهم الاخرى . واصبح الحزب الذي كان يجب ان يبقى نقطة الاهتمام الاولى والوسيلة للحكم يحل في الدرجة الاخيرة من اهتمام اعضاء القيادة وخاصة في الاعضاء الذين تبوؤا مراكز قيادية .

وهكذا شهدت ثورة الرابع عشر من رمضان اضمحلال قيادة الحزب القطرية، وحلول العمل الفردي محل العمل الجماعي ، وبروز التناقض بين بعض الاقطاب في القيادة القطرية ، ذلك التناقض الذي تحول تدريجيا الى خصومة فعداء ، ففتح بذلك المجال الى المضاعفات التي لمسها الحزب والتي كانت نتيجتها الاخيرة مؤامرة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ ، والتي اعادت الرجعية الى سدة الحكم بعد ان كان الحزب قد قضى بثمن دماء مناضليه على الرجعية الديكتاتورية المتمثلة بعبد الكريم قاسم . هذا التناقض الذي مزق الحزب والذي كان سببه الفردية المريضة عند الاعضاء الاساسيين في القيادة القطرية العراقية ، هو احد الاسباب الرئيسية للنكسة التي عرفها العراق . وقد يحاول البعض ان يفسر هذا التناقض عن طريق المنطلقات النظرية ، فيفلسفه بانه تناقض بين اليمين واليسار او يفسره بانه تناقض بين الثورية والاصلاحية الا ان هذه التبريرات التي جاءت بعد النكسة او قبيل وقوعها ليست هي حقيقة السبب ... فالسبب – هو مع الاسف الشديد – التناحر على التزعم في الحزب بين فئتين . هو التناحر على استلام القيادة في دولة يحكمها الحزب ، وما التبريرات النظرية الا محاولة لاحقة لتفسير هذه العيوب التي تدين الذين كانوا سببها .

واكبر برهان على ان اسباب الخلاف لا تمت الى النظرية او الى المنطلقات بصلة، هو اصرار جميع ادعياء الثورة على بقاء من كانوا يتهمون باليمينية داخل صفوف القيادة وداخل صفوف الحكم . ففي حزيران ١٩٦٣ اصر حازم جواد وطالب شبيب

على الاستقالة من الوزارة بحجة التناقض في التصرفات بينهما وبين بقية الوزراء الحزبيين . فرفض بقية اعضاء القيادة القطرية استقالتهم واعتبروا هذه الاستقالة مؤامرة على الحزب . لا بل ان ادعياء الثورة من اعضاء القيادة القطرية العراقية أصروا على انه لا يوجد اي خلاف نظري بينهم يبرر هذه الاستقالة ، انما الخلاف ناشيء عن عدم الاتصال فيما بينهم ، وعن حلول الاجتهاد الشخصي محل القرار الحزبي . واعتبروا ان الحل يكون في زيادة اللقاءات . وان المنطلقات هي واحدة عند الجميع . وعندما جاء المؤتمر القطري العراقي الذي سبق انعقاد المؤتمر القومي السادس وجدنا ان علي صالح السعدي وحازم جواد يحصلان على نفس الاصوات في المؤتمر القطري . اذ حصل كل واحد منهما على ٢٧ صوتا من اصل ٤٥ . فلو كان الخلاف حقيقة على المبادىء وعلى الخط الذي يجب ان يتبعه الحزب لما حصل كل من الفريقين على هذا العدد المماثل في الاصوات .

لقد اكد المؤتمر القطري العراقي بأقوال مندوبيه وطريقة تصويته . على ان القاعدة الحزبية كانت تعتبر ان الخلاف بين علي صالح السعدي وحازم جواد هو خلاف على الزعامة ، وانه خلاف ذو طابع شخصي بالرغم من كل الادعاءات الصادرة عن الفريقين حول المنطلقات النظرية التي سببت هذا الخلاف المزعوم .

فالطموح الشخصي والفردية ، كانا السبب الرئيسي في هذا الخلاف . ولم تأت الحجج النظرية الا لتبرر خلافا شخصيا . وعندما جاء حازم جواد للمؤتمر القومي السادس ، في الوقت الذي كان يتحدث ادعياء الثورية كثيرا عن اليمينية في الحزب . وجدنا ان ادعياء الثورية أصروا على ان يسحب حازم جواد استقالته من القيادة القطرية كي يستطيع الحضور . وكان قد سبق لهم ان حاولوا مرات عديدة دفع حازم جواد الى سحب استقالته من القيادة القطرية بعد نجاحه ، ولو كان خلاف السعدي مع حازم جواد نتيجة ليمينية هذا الاخير . فلماذا اصر هو واعوانه على بقاء جواد في القيادة والحكم ؟

وعندما ندرس الارقام في انتخابات المؤتمر القومي السادس ، نجد ان الذين اخذوا اكبر عدد من الاصوات في الانتخابات هم انفسهم الاشخاص الذين قال عنهم ادعياء الثورية انهم يمينيون ومتآمرون على الخط الثوري في الحزب .

فكيف يمكن ان ينتخب المؤتمر القومي السادس ـ وهو المؤتمر الذي حدد بشكل واضح الخط الثوري للحزب ـ اعضاء يتآمرون على نفس الخط ؟ وكيف يمكن لمؤتمر واحد ان يحدد خطا ثوريا وان يضع على رأس الحزب اناسا يتآمرون على هذا الخط ؟ فاذا كان الرفاق : ميشيل عفلق وامين الحافظ واحمد حسن البكر قد نجحوا بشبه اجماع ، فهذا يدل على ان المؤتمر الذي حدد الخط الثوري للحزب اعتبر ان هؤلاء الرفاق مخلصين لهذا الخط ، والا لما عني المؤتمر القومي السادس الا أن هناك تبلبلا غريبا في صفوف الذين يدعون الثورية فيتهمون اناسا باليمينية ثم يضعونهم على رأس الحزب لتنفيذ خط يساري .

ومن دراسة واقع الحكم بتفاصيله ، ودراسة المناقشات التي دارت بين مختلف القادة الحزبيين لا نجد مشكلة واحدة يمكن ان تشكل مقياسا لتحديد من هم

اليساريون ومن هم اليمينيون في العراق .

فكل الخلافات في الواقع التي وقعت بين علي صالح السعدي وبين حازم جواد وطالب شبيب كانت من النوع المتعلق بالتصرفات الشخصية ، ولم يكن لها اي طابع يحمل معنى اجتماعيا او اقتصاديا معينا . فلم نجد مثلا ان علي صالح السعدي وحازم جواد يختلفان يوما على تأميم المصارف ، ولم نجدهما يختلفان يوما على ضرورة التأميم او عدمه (لان الفريقين لم يدرسا جديا موضوع التأميم) بل كانت كل خلافاتهم تتناول تصريحا صدر عن فلان او تدبيرا اداريا صدر عن فلتان . وكان بودنا ان نجد تقريرا واحدا صدر عمن يسمون انفسهم يساريين يحدد الخطوات التي يجب على الثورة أن تتخذها لتأمين أستمرارها ونموها ، وسير الجماهير الشعبية في خطتها . فقد كان « الثوريون » — حسب قولهم — الاكثرية في القيادة القطرية، فأين هي هذه الدراسات ، واين هي هذه التوجيهات الصادرة عن القيادة ؟. وكان «الثوريون» ايضا — في فترة من الزمن — يشكلون اكثرية اعضاء القيادة القطرية في سوريا ، فاين هي إلتوجيهات والدراسات والتعليمات التي اعطوها والتي رفض الحكم تنفيذها . فنحن عندما نقول ذلك لا نبرىء الحكم في العراق .

لقد اثبتت التجربة انه حكم يميني ، انما يأتي دور تقييم الحكم فيما بعد وتنحصر الدراسة في هذه الفترة في تحديد مسؤولية الحزبيين وبنوع خاص في كشف حقيقة من يسمون انفسهم يساريين وثوريين ، فكانوا الاكثرية في القيادة وكانوا هم الذين يسمون مختلف الوزراء والمسؤولين ، وكانوا الموجهين الحقيقيين ، فماذا فعلوا ابان قيادتهم وابان فترة توجيههم . طبعا من دراسة الواقع نلمس انهم لم يعطوا طيلة هذه الفترة سوى شعارات وجمل ثورية ، ولم يعطوا دراسة واحدة ولا تقريرا واحدا يمكن ان يكون منطلقا للحكم وللثورة .

(٦) انعدام المقاييس الحزبية في الاختيار وفي العمل :

لقد كثر القول ان المجلس الوطني لقيادة الثورة كان أداة يمينية يتغلب عليها العنصر الرجعي — وهذا قول اثبتت التجربة صحته — الا ان الاكتفاء بهذا التحديد يطمس الواقع ولا يعطي صورة حقيقية عن المسؤولين فيه .

فالسؤال الاول الذي يجب ان يطرح هو : من هم الذين اختاروا هذه المجموعة لاستلام المجلس الوطني لقيادة الثورة ؟ من الذي جاء بعبد السلام عارف رئيسا للجمهورية ؟ من الذي جاء بطاهر يحيى رئيسا للاركان وعضوا في المجلس الوطني لقيادة الثورة ؟ من الذي جاء بحردان التكريتي قائدا للطيران وعضوا في المجلس الوطني لقيادة الثورة ؟ من هم الذين جاءوا برشيد مصلح حاكما عسكريا ؟ من الذي أوصل عبد الكريم فرحان الى قيادة الفرقة الاولى ؟ ونستطيع ان نستمر في هذا الكلام لاعطاء امثلة كثيرة .

في الواقع ان قيادة الحزب في العراق هي التي اختارت اعضاء المجلس الوطني لقيادة الثورة وهي التي قررت ان يكون اكثرية الاعضاء من العسكريين . فالاختيار

اذن تم على يد المؤسسة الحزبية المسؤولة الا ان التدقيق في الموضوع يثبت لنا أن القيادة القطرية في الواقع لم تكن هي المسؤولة بمجموع اعضائها عن هذا الاختيار وعن الشكل الذي اتخذه الحكم . بل ان المسؤولية تقع اساسا على عدد من اعضاء القيادة القطرية الذين لعبوا الدور الاساسي في هذا الاختيار وفي الشكل الذي أعطي فيما بعد للحكم .

هناك تناقض بين اقوال حازم جواد وعلي صالح السعدي حول المجيء بعبدالسلام عارف فكل منهما يتهم الآخر بانه السبب في مجيبه . وقد علمتنا التجارب ان كلا الفريقين يكذب ولذلك لا يمكن الاعتماد على قول اي منهما الا انه لو كان هناك عمل جماعي لما كان اختيار عبد السلام عارف سببا لتراشق الاتهامات بين علي صالح السعدي وحازم جواد ، بل لكانت القيادة القطرية قد فرضت رأيها في الاختيار . ويذكر جميع الحزبيين ان علي صالح السعدي وعددا من رفاقه كانوا يؤكدون ان عبد السلام عارف صديق حميم للحزب وانه مستعد للانتساب . وهذا يعطينا فكرة عن المقاييس التي كانت تتبع في قبول العسكريين في الحزب في العراق» .

فانعدام المقاييس الموضوعية وحلول الاعتبارات العاطفية والشخصية في التقييم كانت من الاسباب الهامة في ايصال عدد من اليمينيين والرجعيين للمراكز الحساسة في الحكم وفي الحزب في العراق . فعندما يقول ادعياء الثورة ان المؤتمر القطري في العراق مشحون بجو ارهابي ساعد في المرة الاولى حازم جواد على الحصول على ٢٧ صوتا اي نفس عدد الاصوات التي حصل عليها صالح السعدي فان هذا القول يدين «الثوريين» انفسهم ـ فكيف وصل هؤلاء الاعضاء الى المؤتمر القطري ؟ كان علي صالح السعدي واصدقاه يدعون ان هؤلاء المسكريين الذي حضروا المؤتمر القطري العراقي جاؤوا عن طريق الانتخاب الحزبي وكان هؤلاء الاشخاص اي علي صالح السعدي ورفاقه يحتجون على كيفية تمثيل العسكريين في المؤتمر القطري السوري وكانوا يضعون الطريقة التي وصل بها العسكريون في العراق الى المؤتمر القطري قدوة ومثالا للحزب .

وطبعا عرف الحزب فيما بعد الحقيقة وان هذه «الانتخابات» كانت اكذوبة على الحزب وعلى قيادته القومية وجاء جميع الحاضرين من العسكريين في المؤتمر القطري العراقي عن طريق التعيين على يد عدد من القادة الحزبيين واولهم علي صالح السعدي الذي كان مسؤولا عن التنظيم العسكري لفترة طويلة ـ هؤلاء العسكريون اذن الذين اصبح اكثرهم دعامة لمؤامرة الرجعية في الثامن عشر من تشرين الثاني جاؤوا على يد علي صالح السعدي وحازم جواد وعدد من هؤلاء الاعضاء ـ ولم يكن للحزب في قيادته القومية وفي اكثريته الساحقة في القطر العراقي يد في هذه التعيينات الكيفية الشخصية المبنية على مقاييس لا يمكن ان تسمى في حال من الاحوال بانها موضوعية او منطلقة من نظرة ثورية او يسارية كما يزعمون . فالغلطة الاولى اذن هي في كيفية اختيار العناصر القيادية للحكم في العراق هذا الاختيار الذي يتحمل علي صالح السعدي وحازم جواد وعدد من امثالهما المسؤولية الكبرى في حصوله بالشكل الاعتباطي الذي كان منذ البداية بذرة ساعدت الرجعية فيما بعد على الاستيلاء

على الحكم وعلى سرقة الثورة .

وما يقال عن اعضاء المجلس الوطني لقيادة الثورة يمكن ان يقال ايضا عن كافة الوزارات وعن كافة الوظائف في الدولة . لقد اثبتت التجربة ان اكثرية التعيينات كانت تتم بشكل غير مدروس كانت تلعب فيه العلاقات الشخصية والثقة الشخصية الدور الاساسي محل الثقة الحزبية والتقييم الحزبي . وكانت شكاوى الحزبيين تتراكم دون ان يسأل عنها احد من القياديين لانغماسهم في الاعمال الحكومية وانغماسهم في الخلافات الصغيرة على التزعم .

وهكذا بدلا من ان يأتي عقب الثورة اداة يتزعمها اناس مخلصون وكفؤون وجدنا في كثير من الاحيان الاعتبارات الشخصية تحول دون وصول الكفاءات حيث تجدي الكفاءة وينقص الاخلاص حيث يجدي الاخلاص . وفيما عدا بعض مراكز الامن والمراكز الحساسة لحماية الثورة من الداخل لم يهتم المسؤولون في املاء المراكز بعناصر يمكن ان تكون مفيدة في العمل والبناء الذي على الثورة ان تقوم به بعد ان انتزعت القيادة من اعداء الشعب فوضع العناصر غير الكفوءة وغير المخلصة في مراكز ادارية حساسة وتسليم قيادة الثورة لعناصر غير موثوقة من وجهة نظر الحزب لعبت دون شك دورا اساسيا في تهيئة النكسة .

وتقع مسؤولية هذا الاختيار اللاعلمي اللاموضوعي على الذين كانوا يستلمون قيادة الحزب الفعلية آنذاك في القطر العراقي .

* *

ترك مؤتمر ١١ تشرين الثاني ١٩٦٣ اثرا سيئا في نفوس الحزبيين لا بل شكل سابقة خطيرة لم يعهدها الحزب من قبل وابرز انحرافين تجدر الاشارة لهما بوضوح للقضاء على اية امكانية لتكرارهما :

الانحراف الاول :

هو دخول بعض العسكريين بقوة السلاح الى المؤتمر وسيطرتهم عليه استنادا الى القوة وتحويله من احد مظاهر الديموقراطية الحزبية الى مسرحية تشوه فيها الراي الحزبي ، وفرضت بواسطتها قيادة حزبية مشكلة سلفا خارج قاعة المؤتمر . وكانت النتيجة الطبيعية لهذا التشويه ولهذا الطغيان ولهذا الاستهتار بالديموقراطية الحزبية وبالمفاهيم الحزبية اخراج خمسة من اعضاء القيادة القطرية ومنهم ثلاثة اعضاء في القيادة القومية آنذاك من العراق في طائرة عسكرية دون محاكمة ودون مراجعة القيادة القومية .

الانحراف الثاني :

والانحراف الثاني الذي جاء الانحراف الاول يكشفه ويتسلح به هو انحراف

القياديين الذين اخرجوا بالقوة في ١١ تشرين الثاني والذين اصبحوا ضحية عقلية مارسوها هم وان بشكل اقل وضوحا ونعني بذلك تخطيهم الروح الديموقراطية في الحزب واسس العمل الجماعي والتفاعل الايجابي بين القاعدة والقيادة واحترام الآراء الحزبية المخالفة لاجتهادات القياديين وتصرفاتهم .

لقد كشف انقلاب ١١ تشرين الثاني ان بعض القياديين السابقين كانوا في الحقيقة يحتالون على التنظيم الحزبي فوضعوا في المراكز القيادية عددا من العسكريين يرتبطون واياهم بروابط فردية دون استيحاء اي مقياس حزبي او موضوعي . وكذبوا على القاعدة الحزبية بادعائهم ان المسؤولين من العسكريين جاؤوا عن طريق الانتخاب.

وقد جاء هذا الانعدام للروح الديموقراطية وهذا الاهمال الكلي للانظمة الحزبية حجة قوية للذين ابعدوا عن كافة المسؤوليات بهذه الطريقة غير الحزبية وغير النظامية، فحاربوا الانحراف بانحراف لا يقل عنه خطورة بل اسوأ من حيث الاسلوب .

وهكذا فان انقلاب ١١ تشرين الثاني جاء كاثبات ان الحزب اما ان يكون حزبا ديموقراطيا يقاد بالمقاييس الاشتراكية الصحيحة المبنية على احترام القيادات وآراء الاكثرية، واما ان يصبح عصابة مهما حاول مستعملو القوة ان يغطوا اساليبهم بشعارات براقة وبشكليات انتخابية .

ان انقلاب الحادي عشر من تشرين الثاني سيظل ماثلا في اذهان الحزبيين كالخطر الذي يشكله خروج البعض على الديموقراطية الحزبية والمفاهيم الحزبية . انه عبرة من حيث انه اثبات ان استعمال القوة او التكتل مهما تغيرت وتنوعت اشكالهما يؤدي حتما الى الضعف والتفكك والانشقاق .

* *

(٧) الانغلاق :

كان من اول نتائج انتصار الحزب مد جماهيري هائل التف حول حزبنا لانه انقذ العراق من براثن العهد القاسمي الذي تميز بالبطش وبالحقد وبتغذية الفروقات في المجتمع الواحد وفي تغذية النزعات الشعوبية في القطر العراقي . وكان بامكان الحزب ان يستمد من هذا الالتفاف الجماهيري الرائع لبناء الركائز الثابتة لتفاعله الدائم من الجماهير ومع العناصر المخلصة للفكرة الاشتراكية وللفكرة القومية . الا ان اعضاء القيادة من المسؤولين الذين اصابهم الغرور ولم يفهموا مغزى ومعنى هذا الالتفاف انغلقوا على انفسهم ورفضوا اية فكرة لخلق جبهة مع اي من القوى الاخرى الموجودة في العراق . وبالرغم من الحاح القيادة القومية على الانفتاح على العناصر الاخرى وجدنا عند المسؤولين الفعليين في قيادة الحزب في العراق رفضا كليا لهذه الفكرة بحجة ان الانفتاح يعني نهج سياسة وسطية توفيقية ، بينما تقتضي الثورة القضاء على جميع هذه القوى .

ولا شك ان هذا الموقف الجامد يخلو من العلمية ومن فهم صحيح للثورية ، لانه

يتناسى ويتجاهل سياسة المراحل في تحقيق الثورة . فالاعتقاد بانه يمكن القضاء على جميع القوى ضربة واحدة ومنذ الفترة الاولى ، يدل على الجهل وعلى الطيش (ولم ينحصر هذا الانغلاق على القوى السياسية فحسب بل كان ايضا شاملا لمختلف فئات المجتمع) . وقد شمل حتى صفوف الحزب ، اذ اتسم الوضع في العراق بانغلاق على الحزبيين انفسهم . فكان عـــدد الاعضاء العاملين في القطر العراقـي «....» عضوا عاملا بينما كان عدد الانصار في الحزب يتعدى الالوف بل بلغ عشرات الالوف من الانصار . وكان الالوف من هؤلاء الانصار قد انخرطوا في الحلقات الحزبية منذ سنوات طويلة وشاركوا في معارك الحزب كلها ، وسجن منهـــم المئات وعذب العشرات . وبالرغم من كل هذه المدة الطويلة في النضال الحزبي ، وبالرغم من هذا الاستمرار في العمل المنتظم مع اعضاء الحزب ، رفض القائمون على قيادة الحزب في العراق ان يضموا هؤلاء الانصار للحزب . رفضوا انتسابهم بحجج واهية لا تنطبق على المنطق او على فهم الامور ، ولم يقبلوا هؤلاء الانصار في عداد الحزبيين ، وكـان الحزب مجموعة سرية مغلقة لا يمكن ان يدخلها الا الموثوقـون من اصحاب الكلمـة الاولى في الالتزام .

وكان هذا الانغلاق في الحقيقة دليلا على عقلية لا يمكن ان تؤدي الى انفتاح على الجماهير . فالذي ينغلق على رفاق النضال لا يمكن ان ينفتح على الشعب . ولهذا وبسبب سياسة هذا الانغلاق التي مارسها المسؤولون عن التنظيم الحزبي ، وبالرغم من توجيهات القيـادة القومية المتكررة في ضرورة الانفتاح وزيـادة عـدد الاعضاء الحزبيين وقبول انتساب الانصار الذين مضى عليهم وعلى علاقاتهم بالحزب سنوات واثبتوا بالنضال اليومي وبأعمالهم وبتضحيتهم صدقهم واخلاصهـم لمبادىء الحزب وايمانهم به ، بالرغم من كل هذه الالحاحات وبالرغم من كل هذه التوجيهات استمر الانغلاق ، لا بل زاد كردة فعل . وهذا الانغـلاق ادى الى انعـدام الثقة بالآخرين وبالتالي الى التصلب والى سياسة الاستعداء التي كانت ترى في كل غير حزبي عدوا وفي كل غير منتسب مناوئا لاهداف الحزب . وهكذا وجدنا ان الحكـم في العراق بفضل هذه السياسة الحمقاء من الانغلاق والشك بكل شخص وبكل فئة ينعزل عن كافة الحركات التقدمية منها وغير التقدمية ، وعن كافة عناصر الشعب دون استثناء فعادى الحكم دفعة واحدة كل الفئات : الفئات القوميـة المستقلة منهـا والمرتبطة بالقاهرة ، وعادى الفئات التقدمية التي لا يمكن ان تدخل اطار الحركات القومية .

«وضرب الشيوعيين بشدة وعنف وغالى في تعذيبهم ومعاملتهم وكان ذلك رد فعل للمعركة التي فتحها الحزب الشيوعي ضد ثـورة ١٤ رمضان دون ان يتبين نواياها الحقيقية ووجهها الثوري الصحيح» .

كذلك رفض دخول الانصار الى صفوف الحزب واعتبارهم اعضاء عاملين . واذا بالحكم هو حكم مجموعة ضيقة متناحرة متناقضة لا تنفتح علـى الشعب ولا تنفتح على مناضلي الحزب . والانغلاق على الفئات القومية لم يكن فقط خطأ تكتيكيا ، بـل كان يدل على جهل مخيف لحقيقة تطور الاوضاع في العراق وكيفية تحقيق الانتصار. فالعسكريون الحزبيون هم فئة قليلة وصغيرة بالنسبة لضباط الجيش العراقي الذين

يعدون بالالوف . ولولا تعاون الضباط القوميين المستقلين مع الضباط الحزبيين لما كان هناك امكانية لنجاح الثورة ضد عبد الكريم قاسم . فنجاح الثورة تم بقيادة الحزب دون شك وبتضحية وبطولة اعضائه ، ولكنه نجح ايضا بفضل تعاون الفئات القومية الاخرى مع الحزب في معركة ١٤ رمضان . فهذه الواقعة التي تثبت ان اكثرية ضباط الجيش من العناصر المستقلة وغير الملتزمة تفرض بحد ذاتها استراتيجية معينة في العمل السياسي في العراق . الا ان المسؤولين الفعليين في الحزب تناسوا هذا الواقع وتجاهلوه بسبب المغالاة في الطموح وبسبب الانغماس في المشاكل الجانبية وفي التلهي بالتزعم ، وبدأوا يتخذون مواقف سلبية حادة من كل الفئات القومية متناسين اثر هذه السلبية في اوضاع ضباط الجيش العراقي .

ومقابل الانغلاق على الانصار الحزبيين من المناضلين المدنيين ، هذا الانغلاق الذي وصل الى حد غير معقول ، كان المكتب العسكري – الذي كان يرأسه علي صالح السعدي – يتبع في اوساط الجيش نهجا في التنسيب يخلو من اي مقياس موضوعي .

فعلي صالح السعدي لم يتقيد حتى بالحد الادنى من الضمانات المطلوبة في طالب الترشيح او في النصير وهكذا نجد انه قبل انتساب اعضاء عسكريين بعدد كبير من اصحاب الرتب العالية دون اي تدقيق جدي او دون اخضاعهم للشروط التي وضعها الحزب للتأكد من سلامة العضو واخلاصه لمبادىء الحزب .

وقبل مدة من بدء الثورة دخل حازم جواد كعضو في المكتب العسكري مع علي صالح السعدي واستمر النهج الفوضوي السابق في قبول الاعضاء العسكريين . وبهذه الطريقة استطاعت عناصر انتهازية وغير مؤمنة باهداف الحزب في التغلغل في صفوفه وفي استلام مراكز قيادية خطيرة ، مكنتها فيما بعد من التآمر على الحزب بالاشتراك مع عبد السلام عارف . فالمسؤولية الاولى في تنسيب جميع العناصر العسكرية التي يشكو منها الحزب تقع بالدرجة الاولى على علي صالح السعدي ومن ثم على حازم جواد ، وطاهر يحيى ورشيد مصلح وحردان التكريتي وجميع العسكريين الآخرين الذين اشتركوا فيما بعد بالمؤامرة المعادية للحزب دخلوا للحزب بموافقة علي صالح السعدي وحازم جواد اللذين مكناهم من استلام القيادات العسكرية الخطيرة .

واذا ما قورنت هذه السياسة الحمقاء في قبول عدد من العسكريين دون تدقيق بالنهج الانغلاقي المتطرف الذي اتبع ازاء الانصار المدنيين يتبين ان الانغلاق ازاء الانصار لم يكن تعبيرا عن نظرة حذرة او عن رغبة في ضمان سلامة الحزب بل ان الاعتبارات كانت شخصية محضة . والا كيف نفسر رفض علي صالح السعدي انتساب نصير سجن من اجل الحزب وناضل مع ابنائه سنوات طويلة وفي الوقت نفسه يقبل انتساب رشيد مصلح الذي لم يخف يوما من الايام عداءه للاشتراكية ؟

وهنا نصل الى نقطة اخرى خطيرة في تحديد اسباب النكسة ، وهي نقطة طرح الشعارات غير الملائمة في اثناء الحكم . فدراسة واقعية للقوى السياسية في العراق وبنوع خاص للقوى العاملة في الجيش (وللجيش دور خطير في المرحلة الانتقالية التي تسبق الحرية في التنظيم الشعبي) ، ان دراسة واقعية للقوى المختلفة في

الجيش تدل على انه لا يمكن للحزب ان يستمر في قيادة المعركة ما لم يتفق داخل الجيش مع قوى اخرى غير حزبية . ولكي يتم هذا الاتفاق ـ بانتظار المرحلة التي يصبح فيها الحزب القوة الفعالة في الجيش ـ لا بد ان يسير الحكم في نهج يؤمن استمرار التعاون مع هذه الفئات . ودراسة موضوعية لاوضاع الضباط في الجيش العراقي تبين ان اكثرية الضباط في الجيش العراقي وبنوع خاص الضباط اصحاب الرتب العالية هم من الفئات القومية التقليدية اي من الفئات التي ما زال الفهم القومي عندها مرادفا لفهم رجعي عنصري ورافضا لفكرة التطور الجذري على صعيد الاقتصاد . فكان على الحزب اذن قبل ان يبدأ باية خطوة جذرية في التحويل الاقتصادي والاجتماعي انيؤمن حماية ظهره في الجيش وقبلان يؤمن حمايةظهرههذه لا يستطيع ان يقوم باي عمل جذري خوفا من ردات الفعل العسكرية . ويتبين لنا ان من يدعون الثورية اليوم كانوا من أغبى القادة في هذه الفترة . فبالرغم من معلوماتهم الاكيدة عن نوعية القيادات في الجيش العراقي ، وبالرغم من يقينهم بان اكثرية الفرق كانت بيد عناصر معادية للخط الاشتراكي والخط الثوري . وبالرغم من اعترافهم بانه لا بد من تامين ابعاد هذه العناصر المعادية وتأمين سيطرة الضباط الثوريين تدريجيا وبالتالي ضرورة اتباع منهج في الحكم لا يثير المخاوف ولا يثير ردات الفعل العنيفة قبل التطهير ، في هذا الوقت الذي كان يعرف هؤلاء الاشخاص القائلون اليوم بالثورية بخطورة تبني نهج يثير مخاوف الضباط العسكريين من غير الحزبيين ، اخذوا يطرحون الشعارات المزايدة ويتحدثون ويهاجمون كل الاطراف ، وكأن الجيش هو بيد الحزبيين دون سواهم . هذا مع العلم انهم كانوا يعرفون ان طرح الشعارات هذه لن يؤدي الى اي تنفيذ لها لعجز الحزب عن تنفيذ مخططه بوجود هذه العناصر المعادية في الجيش . فكان طرح الشعارات اذن عملية غوغائية طالما ان المسؤولين عن طرح هذه الشعارات يعرفون استحالة تحقيقها ، وكانت النتيجة الوحيدة لهذه الغوغائية التي يسمونها «الثورية» هي تجميع كافة اعداء الحزب بخلق القلق في صفوفهم وبكشف نوايا الحزب ، في الوقت الذي لا يستطيع فيه الحزب تحويل نواياه الى تحقيق والى عمل ثوري . وبدلا من ان ينهج ادعياء الثورية سياسة تكتيل عدد من الضباط القوميين المستقلين غير المعادين لنهج الثورة مع الحزب لمحاربة الرجعيين في صفوف الجيش وتطهيره من اعداء الثورة الاشتراكية ، اخذوا يتصرفون تصرفات استفزازية فوضعوا جميع ضباط الجيش غير الحزبيين دون استثناء في صف المعادين للحزب ، وبالتالي فتحوا الطريق لاقصاء الحزب عن الحكم ولانهاء تجربة ثورية كان من المفروض ان تكون تجربة رائدة في المشرق العربي .

فشل النقابات العمالية في كسب ثقة العمال والاوساط الاجتماعية والسياسية :

١ ـ كان مظهر قادة النقابات والاتحاد مظهرا بورجوازيا بملبسهم وسياراتهم الفارهة وكان ذلك سببا من اسباب عزلة قيادات النقابات عن الطبقة العاملة .

٢ ــ تحويل مقر الاتحاد العام للنقابات الى دوائر بوليسية للتحقيق مع العمال بالذات المتهمين بالشيوعية وهذه المهمة ليست من صلب العمل النقابي لان دوائر اخرى هي المسؤولة عن ذلك . وان مهمة العمل النقابي ان يحتضن العمال بمختلف اتجاهاتهم .

٣ ــ ان جهل بعض القيادات النقابية في طبيعة العلاقات الصناعية التي يجب ان تقوم بين العمال وارباب العمل وبين العمال والدولة في المؤسسات التي تملكها الدولة قد دفعها الى سلوك نهج «نقابي» في العلاقات ولم تتبع سلوكا اشتراكيا ثوريا حقيقيا .

القيادة العامة للحرس القومي :

ان تجربة الحرس القومي الرائعة اوكلت الى قيادة لم تكن تتمتع بالحكمة والتجربة الحياتية الفنية وأوكلت الى اشخاص تخلوا تدريجيا عن روح الانضباط الحزبي وتقاليد الحزب الثورية . لقد كانوا يمارسون الاستعلاء على الجماهير وعلى قواعد الحرس القومي وقياداته الفرعية مما ولد هوة عميقة بين قواعد الحرس وقياداته وجعلها موضع نقد شديد من قبل افراد الحرس ومناضلي الحزب في كافة ارجاء القطر . وقد لعبت قيادة الحرس القومي دورا تخريبيا في الحزب لارتباطها بتكتل حزبي معين واستزلامها له . معتبرة نفسها ملكا لافراد وليس ملكا للحزب وللشعب . وقد عملت هذه القيادة على انهاك قوى الحرس القومي وتبذير طاقاته الثورية بكثرة الانذارات التي كانت تزج بها الحرس تلك الانذارات التي ظهر فيما بعد ان اغلبها قد اعد لاسباب تكتيلية محضة وليس دفاعا عن الثورة ضد مؤامرات الرجعيين والاستعماريين .

ان تجربة ثورية رائدة كالحرس القومي كان يمكن ان تظل تجربة عظيمة ناجحة لو لم تسلم قياداتها الى قيادة كالتي ذكرناها ولو لم ترتبط بالمحاولات التكتلية التخريبية في الحزب ولا ريب ان بعض العسكريين قد لعبوا دورا تخريبيا متكتلا آخر لارتباطهم بتكتل معين مما زادوا من انجرار القيادة العامة في الالتزام بمواقف علي صالح السعدي وجماعته .

اساءات المكتب التحقيقي الخاص :

ان مكتب التحقيق الخاص الذي شكل للاشراف على عمليات التحقيق قد تحول الى جهاز بوليسي ارهابي جشع اصبح الارهاب والتعذيب بالنسبة اليه حرفة ولذة كما تحول الى عصابة من المستفيدين . وان عمليات هذا المكتب لم تكن تستهدف بالدرجة الاولى حماية الثورة من الاعداء والمتآمرين وانما اصبحت حرفة وتجارة يستفيد منها الافراد المتنفذون فيه . وقد اصبح لهذا المكتب وضع استقلالي خاص فلم يكن للحزب عليه اشراف حقيقي كما لم يكن للسلطة عليه اشراف حقيقي ايضا بل ترك بيد بضعة اشخاص يتصرفون به كما يشاؤون وعندما عقدت المؤتمرات الانتخابية

في العراق اثناء فترة الحكم ادينت اعمال هذا المكتب وطالب جميــع اعضاء الحزب آنذاك بحل هذا! المكتب الذي كان مصدر اساءة الى سمعة الحزب .

ولكن هذا المكتب بقي يمارس اعماله متحديا بذلك ارادة جميع اعضاء الحزب ومبررا وجوده بادعاءات تافهة .

زيادة عن ان اجهزة الدولة لم تكن جميعها بيد الحزب وان عناصر رجعية وناصرية وحركية قــد لعبت دورا فيما اقترف بحــق الشيوعيين بقصد ضرب الشيوعيين والاساءة للحزب» .

(٨) استعداء الجيش وخلق التناقض بين الجيش والحرس القومي :

ان ادراك بعض ادعياء الثورية ، ان اكثرية قيادات الجيش لم تكــن حزبية او صديقة للحزب ــ بدلا من ان يدفعهم الى خلق جبهة قومية تقدمية في الجيش كمقدمة لتطهيره من العناصر المعادية ، جرهم الى تحويل الحرس القومي ، هــذه الاداة التي لعبت دورا اساسيا في بداية الثورة ودورا بطوليا في تطهير البلاد من اعداء الثورة، دفعهم الى تحويلها الى قوة مقابلة للجيش . وهذه الخطوة ــ خطوة تحويل الحرس القومي الى قوة تقف بوجه الجيش ــ كانت احدى الحماقات التي لعبت دورا كبيرا في استعداء الجيش على الحزب . فبدلا من ان يكون الحرس القومي قوة مساعدة للجيش وقوة مساعدة للثورة في الاعمال التي ليس للجيش فيها علاقة طور بسبب قصر النظر وبسبب جهل كامل لحقيقة الوضع الى قوة معادية للجيش وعبىء جميع اعضائه على اساس ان معركتهم الاخيرة هي مع الجيش ــ وخلق هذا التناقض بين الحرس القومي وبين الجيش لم يؤد قط الى ازدياد عداء الجيش. بقياداته الوسطى والعليا بنوع خاص ازاء الحزب بل ادى الى اتبـــاع سياسة التراخي ازاء الحرس القومي واخطائه ــ فبعد ان كان دخول الحرس القومي محصورا بالاعضاء الحزبيين وبالمناضلين الذين اثبتوا اخلاصهم للثورة واثبتوا درجة عالية من الاخلاقية التي تصون كرامة الناس وحرمتها ، بدأ تحويل الحرس القومي الى منظمة عسكرية ومنظمة معادية للجيش يعبر عن نفسه بفتح الباب لكــل قارع وبتسهيل الانتساب لكل مــن يظهر استعداده التعاون مع القائمين على الحرس القومي دون الاخذ بعين الاعتبار حقيقة اخلاص هؤلاء المتقدمين للانتساب لاهــداف الثورة واخــلاصهم لمبــادىء الحزب واخلاصهم لاخلاقية الحزب ولرغبته في الاستمرار في التفاعل الدائم والايجابي مع الجماهير ومع احتياجاتها وامانيها .

لقد أدى المركز الممتاز الذي يتمتع به الحرس القومي الى انضمام فئات مختلفة من الناس اليه ممن لا يمتون للحزب باية صلة ووجد بين هؤلاء مــن ذوي المستوى الاخلاقي المنحط والشباب الذي يستهويه حمل السلاح وحب السيطرة والنفوذ ، فمثلا في القرية او الناحية التي ليس للحزب فيها ولا نصير واحد بلغ عدد اعضاء افراد الحرس عشرات وهكذا ، لقد توسع عدد اعضاء هذه المنظمة وتباينت نوعيــة الناس فيها لحد جعل من الصعب ضبطها والسيطرة عليها .

لم تكن واجبات الحرس محددة واضحة اذ بالرغم من انه كان بديهيا في اذهان الحزبيين ان واجب هذه المنظمة حماية الثورة في بدء قيامها الا انها اخذت بالتدريج تتوسع في مهماتها دون ان يوضع لذلك حد . والذي يبدو ان قيادة الحرس بتشجيع من بعض القادة الحزبيين السابقين كانت تميل نفسيا لذلك فقد اصبح الحرس يكافح التهريب ويطارد اللصوص ويتدخل في التحقيق الاعتيادي في مراكز الشرطة مع المجرمين العاديين ويقيم الاحتفالات ويتدخل في شؤون الادارة والمنازعات في الاحياء . وبما ان الحرس منظمة غير مختصة قانونيا في هذه الامور وبما انها غير مسؤولة بشكل رسمي عن اعمالها ولا يمكن محاسبتها كما يحاسب الموظفون الاعتياديون وبما انها تفتقر للخبرة والمعرفة في كل هذه الامور ادى هذا التوسع في المهمات الى الاصطدام باجهزة الدولة التي سلبها الحرس عملها خاصة جهاز الشرطة والقضاء . وكانت تلك التصرفات مطبوعة بطابع طفولي وضيق الافق وغير مسؤول.

ومن اهم جوانب هذه القضية هي قضية التحقيق والامن ، لقد تولى الحرس بنفسه مهمة تحطيم الحزب الشيوعي وحزب البارتي واعتقال المتآمرين في المؤامرتين والتحقيق معهم . ان ذلك قد ادى الى السرعة في انجاز هذا العمل والى كشف معلومات هامة ولكنه كان جالبا لمشاكل خطيرة ، فبدلا من ان يوكل الحرس مهمة الاعتقال لجهاز الشرطة والامن تولاها بنفسه مباشرة وبشكل مكشوف ، وبدلا من ان يتعاون الحرس مع اجهزة الحكومة الاخرى تولى كل شيء بنفسه مما جعله باحتكاك مباشر بالناس ووجها سيئا للحزب .

ولم تكن اساليب الحرس في الاعتقال والتحقيق فنية لبقة بل كانت فجة مكشوفة لا تراعي حرمة الانسان ولا الرأي العام ولا الاعتبارات الدعائية في هذه الامور فكان يعتقل بالجملة بينهم البريء والشيوعي غير المهم ويضطر بعد فترة الى اطلاق سراحهم بعد ان تحقق سخطهم على الوضع . كما انه لم يكن لبقا في التحقيق بل عجولا فجا يستعمل العنف للحصول على المعلومات ، وفي حالات كثيرة كان يضطر لترك المتهم واطلاق سراحه بعد تعذيبه لانه لم يكن لديه معلومات وهكذا ، ان افراد الحرس لم يكونوا يشعرون بالمسؤولية القانونية التي يشعر بها عادة رجال الامن والشرطة في التحقيق مع المتهمين ولم يعبأوا لمسألة الاثر السيىء على الرأي العام الذي يحدثه التعذيب ولم يكونوا يعيرون السرية اهمية في ذلك . ان حوادث القتل التي حصلت لم يكن الحرس يدرك انه مسؤول عنها لا سيما وان تلك الاعمال كانت تجري بعلم بعض اعضاء القيادة دون ان يضعوا حدا لها ، «كان الاجدى ان يوكل جزء كبير من مهمة التحقيق لاجهزة الامن والشرطة باعتبارها الاجهزة ذات العلاقة بالموضوع وذلك بعد تطعيمها بعناصر ثورية مخلصة للثورة والحزب» بدلا من ان يتحملها الحكم والحزب بالذات. ان هذه التجربة قد كشفت اننا لا نملك رأيا في موضوع دور العنف في الثورة .

ان الخطأ امر طبيعي في كل فرد وفي كل مؤسسة ولا يضير الحرس القومي ان يكون قد ارتكب بالفعل اخطاء مهما كانت عديدة . انما هناك نوعية من الاخطاء لا يمكن السكوت عليها وهناك اخطاء يبدأ الشعب يحاسب عنها عندما تتكرر دون ان تصحح.

وفي الواقع لو انتبهت القيادات المسؤولة عن الحرس القومي لاخطاء الحرس القومي وصححتها ومنعت تكرارها ، لما تحولت سمعة الحرس القومي من أداة فعالة للثورة الى قوة قمع أكان هـذا التحول في السمعة مبنيا علـى اسس صحيحة او اسس كاذبة . ولا شك ان اعـداء الثورة واعداء الحزب بالغا كثـيرا في وصف وتصنيف الاخطاء التي ارتكبها اعضاء الحرس القومي واختلقوا كثيرا مـن الجرائم التـي لم ترتكب . انما لا يهمنا محاولات اعداء الثورة ولا تهمنا نواياهم ، انما كون الجماهير الشعبية اخذت تصدق هذه الادعاءات . وهذه الاختلاقات تدل دلالة واضحة على ان الجماهير فقدت ثقتها بالحرس القومي . فنحن اذن مسؤولون عن فقدان الجماهير ثقتها في الحرس القومي بعد ان كانت تقدس الحرس القومي في بداية الثورة ، اي في الوقت الذي كان الحرس القومي اشد حزما مما كان فيما بعد . ان الخطأ يقع اذن على هذه العقلية المريضة الجاهلة التي اعتقدت ان بتهيئة اعضاء الحرس القومي نفسيا وسياسيا الى لعب دور الجيش والى الحلول محله ، تستطيع ان تقضي بالفعل على تأثير الجيش وعلى دوره . وهذا الاعتقاد ـ بالاضافة الى استناده كما اشرنا الى منطق مريض ومهووس ـ لا يعرف مكان القوة ولا حقيقة الادوار التي يمكن ان تلعبها مختلف فئات الشعب ومختلف قطاعاته ، يؤدي عمليا ـ فيما لو نجح ـ الى تصفية الجيش ، وهذا في الواقع كان هدف الذين شاؤوا ان يجعلوا من الحرس القومي قوة مقابلة ومتناقضة مع الجيش . فكانوا في احاديثهم الخاصة يركزون علـى ضرورة تصفية الجيش او على الاقل تخفيض عدده بشكل ملموس لكي يقضوا على مـن هم غير خاضعين لارادتهم ومن هم غير منسجمين مـع الحزب . فاذا كانت الاعتبارات التكتيكية في موقف أدعياء الثورية هي التي تملي عليهم هذه المواقف المناقضة لكل خط استراتيجي سليم والمناقضة للاهداف القوميـة (لان الجيش مطالب بان يلعب دورا قوميا فعالا بوجه الصهيونية المغتصبة) فان تحويـل الحرس القومي مـن قوة ثورية لحماية مكتسبات ١٤ رمضان وتعجيل تحقيق التحويـل الاجتماعي الى قـوة مناقضة للجيش ومعادية له بسبب : «اولا» ـ هـذا الانسياب المخيف في قبـول الاعضاء لدخول الحرس القومي دون التأكـد من هويتهم ومن ايمـانهم واخلاصهم للثورة ومن اخلاقيتهم وتفهمهم لمشاكل الجماهير واستجابتهم لها ، و «ثانيا» ـ دفع القائمين على الحرس القومي الى السكوت عن الاخطاء وبالتالي الى التشجيع بشكل غير مباشر على ارتكابها وعلى الازدياد والامعان في تلك الاعمـال التي سهلت علـى الرجعية مهمة اضعـاف الحزب وضرب سمعته عن طريـق ضرب احـدى واجهاته المعروفة التي طالما ركز عليها الحزب في بداية الثورة . وهذا التساهل في محاسبة الاخطاء والجرائم التي ارتكبها عدد من اعضاء الحرس القومي دليل آخر على مدى جهل المسؤولين عن الحرس القومي واعضاء القيادة الذين كانـوا يحمونهم لحقيقة الامور وعلى مدى عدم قدرتهم على تفهم مسؤولية القيادة وتفهم كيفيـة الاستجابة للجماهير واحاسيسها واستمالتها ولفها حول الحكم .

* *

(٩) الاستعلاء على الجماهير :

قد يبدو من المستغرب ان يتكلم الحزب عن الاستعلاء على الجماهير وهو المنظمة الاولى في الوطن العربي التي شاءت ان تخرج على التقاليد المبنية على الوصاية على الجماهير وعلى استغلالها . فكل النضال الحزبي هو نضال مع الجماهير وبالتحام دائم وثابت معها . الا ان الاستعلاء يمكن ان يأخذ اشكالا عديدة ... فهناك استعلاء ايضا للحركات اليسارية ، وان كان يختلف بالشكل والنوع عن الاستعلاء الذي تعرضت له الجماهير على يد القوى الرجعية اليمينية غير المؤمنة بها . والاستعلاء الذي يتعرض له الحزب اليساري هو الاستعلاء الذي ينتج عن عدم تفهم عميق لعقلية المجتمع الذي يعيش فيه الحزب ، وعدم احترام للتراث والتقاليد الاخلاقية ، ذلك الجهل وعدم التفهم اللذان يؤديان بنتيجتهما الى استفزاز لمشاعر الجماهير والى استفزاز لما تؤمن به . فالجماهير عندما تؤمن بحزب تعطي لقادته صفات تقارب صفات الابطال ، وتنتظر من القادة الحزبيين ان يكونوا مخلصين لهذه الصورة التي تكونت في اذهانها عنهم . وفي الواقع عندما ندرس هذه الفترة التاريخية من حكم الحزب في العراق ، وندرس الصورة التي اعطاها القادة عن انفسهم للجماهير ، نجد انها تختلف كليا عما كانت تنتظره جماهير الشعب ، وهي تبرر الى حد بعيد هذه النكسة العميقة في نفوس الجماهير التي سبقت النكسة السياسية الكبرى بعد ردة الرجعية . فالصفات الاساسية التي تميزت عند القادة الحزبيين — وبنوع خاص الذين استلموا دفة الحكم منهم — كانت تعبر عن نفسها بما يلي :

بروز ظواهر الغنى والترف عند اكثريتهم الساحقة . فبعد ان كانت الجماهير تعرف قادة البعث كمثال الاخلاص والتضحية ومثال النضال ونكران الذات ، فاذا بهؤلاء القادة يتحولون بين ليلة وضحاها الى مترفين لا يقبل الواحد منهم الا ان يكون عنده احسن انواع السيارات في البلد ، ولا يقبل اي واحد منهم الا ان يكون عنده افضل منزل في البلد . فبعد ان كانوا يعيشون في منازل متواضعة وكانوا يتقاضون الرواتب المتواضعة ، فاذا بهم يتحولون دفعة واحدة الى مستأجرين لافخم الشقق والى مقتني افخم الاثاث ، واذا برواتبهم تضاعف بالخمسات وبالعشرات . ولم يكتف هؤلاء القادة بهذا المظهر من مظاهر الترف اللا اخلاقي والمخالف لابسط الاخلاق الحزبية وللفهم الصحيح للثورية الحزبية ، فشاؤوا ان ينقلوا عقليتهم الاستفزازية الى كل الاماكن العامة ، فاصبحوا من اكثر رواد اماكن اللهو متناسين في كثير من الاحيان مسؤوليتهم القومية ومسؤولياتهم الحزبية . وبالاضافة الى هذا التراخي امام المال وامام المغريات ، كان هناك ايضا خروج على الاخلاقية الحزبية لعب دورا فعالا في اخفاء الصورة الحقيقية عن القيادة القومية ، وبالتالي جعلها عاجزة عن تصور الاستراتيجية اللازمة في الوقت المناسب .

ونعني بهذا الخروج الكذب ، ولا يهمنا في هذا المجال الكذب من ناحية اخلاقية بحتة بالرغم من ان الحزب ركز دائما على اهمية الحقيقة واهمية الصراحة كوسيلة نضالية . الا ان الكذب الذي نشير اليه الان هو هذا الكذب الذي يستخدم مع

قيادات الحزب ويؤدي بالنتيجة الى اتخاذ مواقف خاطئة لانها مستندة الى وقائع خاطئة . لقد مارست قيادة العراق القطرية باستمرار سياسة الكذب على القيادة القومية ونخص بالذكر الاعضاء الاساسيين في القيادة القطرية . وكل الاحداث التي عاشها الحزب من ٨ شباط حتى ١٨ تشرين كانت تنقل الى القيادة القومية بصورة مشوهة ادت الى دفعها اتخاذ مواقف خاطئة والى الاحجام عن اتخاذ بعض التدابير عندما كانت هذه التدابير ضرورية .

لقد شكل المجلس الوطني لقيادة الثورة دون استشارة القيادة القومية كما هو مفروض بموجب نظام الحزب الداخلي ، وكما هو مفروض بحزب قومي على اعتبار أن وجه الحكم لا يمثل الحزب قطريا فقط ، ولكنه يمثل الحزب قوميا . وعندما أبدت القيادة القومية استغرابها لهذا الانفراد في موضوع بهذه الخطورة اختلقت الاعذار المختلفة وكلها غير صحيحة ، وكانت التصرفات التي تصدر عن عدد من المسؤولين الحزبيين في القطر العراقي تتم دون استشارة او اي معرفة مسبقة للقيادة القومية . وكانت التفسيرات التي تعطى لها دائما مخالفة للواقع ، ونذكر على سبيل المثال بعض الاحداث التي تعطي للحزبيين صورة مصغرة عن كيفية سير الامور في ذلك الحين :

في مرة من المرات حضر حمدي عبد المجيد الى دمشق وطلب بالحاح من الامين العام الحضور فورا الى بغداد ، لان القيادة القطرية العراقية كانت ملتهية بخلافاتها الداخلية . وبنوع خاص الخلاف الناشب بين علي صالح السعدي من جهة وحازم جواد وطالب شبيب من جهة أخرى . وكان حمدي عبد المجيد يقول بلهجة مرتبكة ان اي تأخر في السفر قد يؤدي الى نتائج مدمرة ، لان اي اختلاف بين الجهتين سيكون نقطة الانطلاق للكارثة ، ويجب على كل حال ان توجد صيغة لاصلاح هذا الخلاف واعادة الثقة بين الطرفين . وكان قد سبق للقيادة القومية ان عرفت من غير القياديين — وعن طريق غير مباشر — أن هناك تبادل اتهامات خطيرة بين الطرفين ، في الوقت الذي كان يخفي الطرفان هذا الخلاف عن القيادة القومية . وعندما وصل الى حد الاصطدام العلني لم يعد بالامكان اخفاء هذا الامر عن القيادة القومية فطلب عندئذ منها ان تتدخل وتسوي هذا الخلاف . فحضرت القيادة القومية الى بغداد وكانت مصممة على وضع حد نهائي للخلاف ، اما عن طريق عرض كافة الاسباب الحقيقية التي أدت اليه واعطاء الحلول لها وفي حال الفشل حل القيادة القطرية فورا ودعوة المؤتمر القطري لاجراء انتخابات جديدة يقصى عنها الاشخاص الذين هم موضع اتهام .

وعندما حضرت القيادة القومية الى بغداد وبدات تناقش الموضوع ، تبين لها في الواقع ان الخلاف قد بلغ درجة من الحدة يصعب معها التسوية التقليدية التي تترجم بتبادل الاحترامات بين المتخاصمين وبتعهد كلامي للتغلب على الاجتهادات المتناقضة . وفي الواقع تبين ان حازم جواد وطالب شبيب كانا مصممين على الاستقالة ، وكانا في موقفهما هذا يستندان الى دعم داخل الحكم لم يكن يملكه علي صالح السعدي الذي عزل نفسه بأساليبه الاستفزازية وبشتائمه المتكررة ، وبمعاداته لكل الذين لم

يجاملوه من المسؤولين في الحكم . فاستغل حازم جواد هذا الجفاء بين السعدي وكل المسؤولين وتقرب من العناصر المختلفة وكون لنفسه قوة كبيرة في أوساط الحكم . فكان من الواضح ان الذي كان يشن الهجوم هما حازم جواد وطالب شبيب اللذان اصرا على استقالة علي صالح السعدي من الوزارة ، وابتعاده مدة اربعة اشهر عن القطر العراقي والا استقالا هما . بينما كان علي صالح السعدي يحاول ان يظهر هذا الخلاف المزعوم بأنه فقط في مخيلة حازم جواد وطالب شبيب ، وانه متفق معهما على الخط العام ، ولذلك فان استقالتهما او طلبهما هو مخالف للمنطق وهو مؤامرة على الثورة ، وان الحل الصحيح بنظره وبنظر هاني الفكيكي كان في ضرورة استمرار الجميع في الحكم والتعاون ، لان لا شيء جدي يفرق بينهم .

ولمست القيادة القومية ان الخلاف لا يمكن ان يحل بمجرد التمني ، بل ان هناك ضرورة للتعمق في أسبابه وتحري جميع الوقائع والتصرفات الصادرة عن جميع الاطراف لتبين حقيقة الموقف . وانتهت الجلسة بعد خمس ساعات من النقاش الحاد على ان تعقد في اليوم التالي في فندق « الامباسادور » الذي كان ينزل فيه اكثرية أعضاء القيادة القومية .

وفي اليوم التالي انتظرت القيادة القومية مجيء اعضاء القيادة القطرية . وبعد ساعة من الوقت المحدد حضر علي صالح السعدي وأبلغ القيادة القومية ان الخلاف داخل القيادة القطرية في العراق قد سوي وانه اتفق نهائيا مع طالب شبيب وحازم جواد على صيغة لتجنب الخلافات ، وان أجتماعات يومية سوف تعقد بينهم يقررون فيها الاعمال والمواقف التي يجب ان تتخذ وتتم في الوزارات المختلفة وعلى صعيد المجلس الوطني لقيادة الثورة .

واكد علي صالح السعدي ان جميع هذه الخلافات التي كانت قد وقعت في السابق كان لها طابع شخصي سببه انشغال جميع الوزراء بأعمالهم الروتينية والادارية واليومية وانقطاعهم عن بعضهم وتأثرهم بالتالي بالاجواء المحيطة بوزاراتهم . فكان هذا التأثر بالاجواء الخارجية وعدم الالتقاء سببا رئيسيا للتناقض ولهذا الخصام الذي ظهر في الاجتماع الذي حضرته القيادة القومية . وقد طمأن علي صالح السعدي القيادة القومية الى ان الوضع في القطر العراقي سيتحسن باستمرار ، وان لا داعي مطلقا للقلق أو لاتخاذ اي تدبير لان الامور قد عادت الى مجاريها الطبيعية وان الوئام قد بدأ يحل محل الخلاف .

واستنادا الى هذه الاقوال الصادرة عن عضو في القيادة القومية وفي نفس الوقت عضو في القيادة القطرية اطمأنت القيادة القومية الى ان الرفاق العراقيين بدأوا يشعرون بعمق المسؤولية المترتبة عليهم وانه لا داعي لاتخاذ تدابير جذرية قد تحدث خضة قوية في الجهاز الحزبي ، الذي لم يكن حسب قناعة القيادة القومية يعرف الكثير عن هذه التصرفات الشاذة التي تصدر من مختلف القياديين في الحكم . وما ان عادت القيادة القومية الى دمشق ــ حيث كانت تستدعيها الظروف آنذاك في القطر السوري ــ حتى وصلت اليها بعد مدة قصيرة اخبار تدل على ان الخلاف أشد من السابق . فعادت القيادة القومية الى بغداد لتتحرى الحقيقة من جديد لتبيان ما

هو الذي أحدث تجدد الخلاف ، بعد ان قال علي صالح السعدي ان كل شيء قد سوي ؟. فسألت القيادة القومية عددا من اعضاء القيادة القطرية عما حدث وتأكدت ان اي خلاف لم يسو فيما بين اعضاء القيادة القطرية ، وان التطمينات التي اعطاها علي صالح السعدي كانت مغايرة للحقيقة ، لانه لم يكن قد اجتمع بطالب شبيب وحازم جواد وبقية اعضاء القيادة القطرية ، ولم يكن قد اتفق مع اي عضو آخر على تسوية اي خلاف ، بل ظلت الخلافات قائمة كما كانت في السابق . وعندما استوضحت القيادة القومية هذا الموقف المستغرب من عضو قيادي يكذب على اعضاء القيادة اجاب علي صالح السعدي انه شعر ان القيادة القومية لا تستطيع ان تفعل شيئا وان ما ستقوم به سيكون مخالفا للمنطق الحزبي ولذلك اراد ان يبقيها خارج هذه المعركة . وهذا الموقف الفظيع او هذا العذر الذي هو أيضا أخطر من الذنب الذي سببه يعطي فكرة عن الاساليب التي كانت تتبع لابقاء القيادة القومية بعيدة عن معركة الحزب في القطر العراقي .

« وخطأ القيادة القومية هو استسلامها لهذا المنطق بسبب شعورها بالضعف والعجز ولقد كان للقيادة القومية ان تلعب دورا أساسيا في الاوضاع الاستثنائية ما بين (١٣ — ١٨) تشرين الثاني وعجز القيادة القومية عن ان تمارس صلاحياتها بالاتصال بمنظمات حزبية دنيا كانت قد طلبت ابداء الراي . واخذها آراء قيادات حزبية او افراد حزبيين هم طرف في النزاع مما ادى الى اعطاء القيادة القومية صورة مشوشة عن امكانيات الحل » .

* *

(١٠) تردد القيادة القومية وعجزها :

كان تكوين القيادة القومية قبل المؤتمر القومي السادس وظروفها تمنعها من اي عمل حاسم ومن قيادة فعلية لسير العمل الحزبي في مختلف المنظمات ، فبالرغم من ان طابع حزبنا المميز هو الطابع القومي وبالرغم من ان الاولوية في العمل الحزبي هي للاعتبارات القومية ظلت القيادة القومية حتى المؤتمر القومي السادس أضعف من كثير من التنظيمات القطرية . وهذا الضعف يعود أساسا الى ظروف الحزب السابقة وضعف امكانياته المادية والى استحالة الاستفادة من كافة الاعضاء القياديين . فعندما انفجرت ثورة الرابع عشر من رمضان لم يكن في القيادة القومية سوى عضوين متفرغين من أصل عشرة اعضاء ، ثم تفرغ عضو ثالث بعد الثورة ، اما بقية الاعضاء فان مساهمتهم بقيت ناقصة للاسباب التالية :

آ — اثنان منهم اردنيان لم يتمكنا من مغادرة الاردن بسبب ممانعة السلطات الاردنية وظلت عضويتهما في القيادة نظرية .

ب — اثنان آخران هما علي صالح السعدي وطالب شبيب كانا عضوين في القيادة القطرية العراقية وعضوين في المجلس الوطني لقيادة الثورة وفي الوزارة

وكانت مشاركتهما في اعمال القيادة القومية اسمية ولم تتعد حضور الاجتماعات التي كانت تعقد في بغداد فانحصرت القيادة القومية عمليا في تلك الفترة على عضوية ستة اعضاء فقط منهم ثلاثة متفرغون وثلاثة آخرون لبنانيون غير متفرغين .

فقيادة قومية هذا تكوينها وهذه ظروفها لم تستطع بحالة من الاحوال ان تتحمل جديا مسؤولية قيادة ثورتين . وبالاضافة الى ضعف القيادة من حيث عدد القادة القادرين على العمل فان انعدام المعلومات الدقيقة عن الاوضاع في العراق لعبت ايضا دورها في اضعاف امكانياتها الفعلية .

فعندما قامت ثورة ١٤ رمضان لم تكن القيادة القومية تعلم شيئا عن اعضاء المجلس الوطني لقيادة الثورة وسمعت بهم لاول مرة في الاذاعة ، اذ ان القيادة القطرية لم تكن قد زودتها بأية معلومات حولهم كما انها لم تستشر في أية قضية تتعلق بتنظيم الثورة وفي ادارة شؤونها عند نجاحها . وكان هناك تبرير لابقاء القيادة القومية بعيدة عن التفاصيل قبل الثورة بسبب صعوبة وخطورة الاتصال من جهة واهمية السرية التامة ، اذ اي احتمال لتسرب المعلومات الى السلطات كان يعرض الثورة للضياع .

الا ان هذا التبرير جزئي اذ انه كان باستطاعة احد القياديين ان يحضر بشكل ما من القطر العراقي ويخبر القيادة القومية بخطة العمل ويستشيرها في كيفية تنظيم الامور . وكل ما عرفته القيادة القومية من القادة العراقيين هو ان تنظيم الثورة دقيق وان برنامجا للعمل وخطة كاملة للحكم قد أعدا من قبل الحزبيين وان جميع العناصر التي ستكلف بالمسؤوليات عند النجاح هي من العناصر الحزبية المضمونة والمجربة .

ولذلك ضاعت الاشهر الاربعة الاولى من الثورة والقيادة القومية تعيش على اقوال القيادة القطرية بأن كل شيء يسير حسب الخطة وان النجاح في عملية البناء أمر مؤكد وثابت .

وعندما برز الصراع داخل القيادة القطرية واخذ بعض القادة يتراشقون التهم كان موقف القيادة القومية من المشكلة ضعيفا ومترددا لان القيادة القومية كانت تشعر انها عمليا أضعف من القيادة القطرية وان توجيهاتها لا تؤخذ على أنها صادرة عن السلطة العليا في الحزب . فانطلاقا من هذا الشعور بالضعف وبالعجز تبنت القيادة القومية خطة تلطيف الجو ومحاولة حل التناقضات عن طريق الاقناع مستندة في رأيها هذا الى رأي اعضاء القيادة القطرية العراقية الذين لم يكونوا طرفا في النزاع والذين كانوا دائما يصرون على ان أي اصطدام يعرض الثوزة للخطر ، كما كانت هناك دلائل كثيرة تدل على ان الاسباب الحقيقية للخلاف كانت ترجع الى امور شخصية ورغبة في التزعم وان تسترت أحيانا بغطاءات ظاهرها نظري ، فلو ان الاختلافات كانت حقيقية نظرية لما هدد علي صالح السعدي حازم جواد بقتله اذا استقال من الوزارة ومن المجلس الوطني ، ولو كان الاختلاف على أسس نظرية وتحديد هوية الحزب الاشتراكية لما أصر هاني الفكيكي ومحسن الشيخ راضي على ان تعاون حازم جواد وعلي صالح السعدي أمر ضروري وممكن شرط ان يتخلى كل

منهما عن قناعته المسبقة وعن فرديته وأنانينته .

وخطأ القيادة القومية هو استسلامها لهذا المنطق بسبب شعورها بالضعف والعجز . فعقدة الضعف والنقص لدى القيادة وجهلها لحقيقة الوضع بسبب نقل الاخبار الكاذبة من قبل اعضاء القيادة القطرية الذين كانوا على اتصال بها حالا دون اخذ موقف حازم ازاء القيادة القطرية ، ولو شعرت القيادة القومية بقوتها وبامكانية تنفيذ توجيهاتها لكان الحل الحزبي السليم هو حل القيادة القطرية واجراء انتخابات حزبية فورية يقصى عنها الاعضاء الذين كانوا سبب الاصطدام والذين ساءت سمعتهم لدى الرفاق العسكريين وافراد الشعب بسبب تصرفاتهم الشاذة والخارجة عن كل منطق واخلاقية اجتماعية . ان خطأ القيادة القومية هو في عدم ربط القطر العراقي بشكل حازم بالسلطة القومية والاكتفاء بمحاولة خلق الشروط لحل مشكلة الحزب على صعيد القطر .

وتثبت صحة النظرة القائلة بالحل القومي للمشاكل القطرية عدم وقوع الازمة في القطر السوري على أثر نكسة العراق ، لقد اخذت بوادر الانحرافات والخلافات التي مزقت الحزب في العراق تنتقل تدريجيا الى القطر السوري على يد علي صالح السعدي وجماعته والمرتبطين بهم في تنظيم القطر السوري . فأخذ حمود الشوفي الذي ربط مصيره الحزبي بعلي صالح السعدي والمتحالف معه داخل القيادة القطرية السورية وخارجها يبثون الاشاعات حول يمينية العسكريين الحزبيين وحول انقضاضهم على الحزب فلم يترك قائد حزبي عسكري الا واتهم بالتآمر والرجعية وشنت في الوقت نفسه حملة شعواء على جميع القادة الحزبيين المدنيين وبدات عمليات التكتل والتشهير تأخذ مجرى خطيرا يهدد الوضع بشكل جدي فاستفادت القيادة القومية من تجربتها السابقة في القطر العراقي واستعملت السلطات التي خولها اياها النظام الداخلي،وطلبت من القيادة القطرية السورية دعوة المؤتمر القطري السوري لوضع حد للانسياب الحزبي وتحديد خطة جديدة للعمل تعيد للحزب وحدته وتقضي على جو الاتهام المجرم الذي يبغي عن وعي أو جهل الى خلق تناقض بين العسكريين والمدنيين الحزبيين .

وبفضل هذا المؤتمر هزم الاعضاء الذين كانوا موحى حملة التشهير وحاملي لواء تحطيم سمعة الجيش بحجة ان العسكريين لا يفهمون العمل الحزبي ، وانقذ المؤتمر القطري السوري الحزب من نتائج الطيش والهوس واللامسؤولية عند عدد من الاعضاء الذين اوترهم الفشل وأقلقهم على مراكزهم القيادية . وبالفعل كانت نكسة العراق درسا عميقا للحزب ادركمن خلالها ان ضمانة وحدة الحزب ونجاحه في نضاله الثوري هو في قيادته القومية في طاقتها على التحرك والمبادرة عندما يتخلخل التنظيم القطري او ينحرف عن الخط الثوري القومي تحت ضغط الاعتبارات الشخصية او المحلية .

(١١) عدم تحقيق إنجازات :

اذا ما شاء الحزب ان يقيّم تجربة العراق على ضوء الانجازات التي حققت في

خلال التسعة أشهر التي استلم فيها الحزب الحكم في القطر العراقي لوصلنا الى استنتاج اول ، هو ان هوية الحزب الاشتراكية لا يمكن ان تفهم من خلال ما تم وانجز ، فهناك تناقض واضح في القطر العراقي بين ما قيل وبين ما تم . فالتقييم على اساس الخطابات والمقالات يدل على اشتراكية مغالية ورافضة لسياسة المراحل. اما الانجازات التي تمت فلم تتعد بعض الاصلاحات المصبوغة بطابع تقدمي لكنها لا تعني بالضرورة اتجاها نحو الاشتراكية . لقد كانت قيادة القطر العراقي تتهم الحزب بالميوعة وبعدم الالتزام بالخط الاشتراكي واذا ما قيست كتابات الحزب في سورية بالذي كتب في العراق لتبين ان ما صدر من كتابات في القطر السوري تتسم بطابع الاعتدال والحذر وتجنب الاستفزاز بينما تصريحات بعض المسؤولين في القطر العراقي تدور حول « السحق حتى العظم » اعدام الخونة « محو الرجعية من الوجود » الى ما هنالك من التعابير العنيفة . اما مقارنة انجازات الحزب على صعيد الوقائع لا الكلام تبين ان المتهمين باليمينية والميوعة استطاعوا في سته اشهر ان يؤمموا المصارف وشركات التأمين وان يسنوا قانونا جديدا للاصلاح الزراعي ، وقانونا للعلاقات الزراعية ، وتنظيما جديدا للنقابات .. بينما لم يصدر في تسعة اشهر من حكم « اليساريين » تشريع واحد له صفة عميقة . والقانون الوحيد الذي صدر هو تخفيض الايجارات بنسبة ٢٥ ٪ وكان هذا القانون عملية سياسية محضة اذ لم تدرس قضية الابنية ولم توضع أي سياسة لتأمين المساكن لجماهير الشعب .

ان من أسباب نكسة الحزب على الصعيد الشعبي هو عدم تحقيق أي انجاز يشعر الجماهير بأن الحكم جاء ليمثل مصالحها . لقد انحصرت الانجازات في طيلة الاشهر التسعة من الحكم الحزبي على الخطابات والتصريحات التي تستفز الاقطاعيين والرجعيين دون ضربهم ودون اعطاء الفئات المحرومة اي مكسب .. لا بل وجدنا في مرة من المرات القادة الحزبيين في العراق يقومون بحملة تهدئة في القطر العراقي بعد ان أممت المصارف في القطر السوري بحجة ان المصارف في القطر العراقي تخص عناصر وطنية في حين ان المصارف السورية كانت تدار من قبل عناصر معادية للخط الوطني . أي ان الرفاق العراقيين المسؤولين ربطوا التأميم بنوعية العناصر المستغلة ولم يعتبروه كوسيلة من النضال للقضاء على الاستغلال . فأصبح التأميم كما فهمه الشعب عملية سياسية لا تدبيرا اقتصاديا . وهذا التناقض بين عدم الانجازات على الصعيد الاقتصادي وبكثرة الثرثرة عن الاشتراكية هو أمر طبيعي لا بل محتوم . فقد كان العنف اللفظي الذي يصدر عن بعض القادة تغطية للعجز العملي . وهذه ظاهرة معروفة في التاريخ، فكلما توقفت عملية التقدم كلما استعيض عنها بسيل من الكتابات عن التقدم .

وأكثر الحركات والقادة تطرفا لفظيا هم عادة أبعد الفئات عن الانجاز العملي . ان القيادات المسؤولة التي تسعى جديا للانجاز تدرك ان التنمية الاقتصادية والتحويل الاشتراكي لا تتمان بالتمني بل بالدراسة العلمية ، والدراسة التي تكشف الصعوبات العديدة والهائلة احيانا التي تعترض الطريق نحو التحويل الاشتراكي ، بسبب ظروف كل قطر ، وتآمر اعداء الاشتراكية . لذلك فان الحركة الثورية التي

تريد فعلا تحقيق المجتمع الذي نادت به تأخذ المواقف المسؤولة التي تعي الصعوبات وطرق القضاء عليها ، ولذلك فهي تتجنب الاستفزاز اللفظي والكشف عن نواياهــا لاعدائها في الوقت الذي لا تستطيع القضاء عليهم . اما الفئات التي لا تفهم مـــن الاشتراكية الا الشعارات والجمل النارية ، فانها لا تعي مطلقا الصعوبات او الوسائل الكفيلة بتحقيق الاهداف التي تتغنى بها . فيدفعها تشويشها الفكري وجهلها لعملية التحويل الاشتراكي الى الالتباس بين الانجاز العملي والمزايدة الكلامية ... لا بـل كلما شعرت هذه العناصر بأن خطاباتها وتصريحاتهــا المثيرة لم تلعب دور العصــا السحرية في تحويل المجتمع ، كلما زادت في تطرفها اللفظي .. وهؤلاء القادة الذين نقلوا الاشتراكية من مستواها العلمي الى ميدان المزايدة الكلامية ، عرفهم تاريـــخ الحركات السياسية في الغرب بتعبير (الفوضويين) . وهذه العناصر تستطيع ان تلعب دورا بارزا في المراحل السلبية من النضال وتتسم بالجرأة والاقــدام . الا ان المرحلة الايجابية تكشف فراغها في الحقل العملي وفي امكانيات التنظيم والتوجيه على مستوى الحكم . لذلك كان الحكم دائما محرقة هؤلاء الفوضويين .

فمن اسباب عدم الانجاز في القطر العراقي تغلب العقل الفوضوي الذي يسميه الماركسيون « اليسار الطفولي » أو « اليسار الهستيري » .. والــذي يقضـــي بالمزايدات على امكانيات الانجاز الثابت والجدي .

* *

بقيت هناك المشكلة الكردية التي لم يتطرق اليها التقرير . ان هذا الموضـــوع يتعدى مسؤولية الحكم ويتطلب مواجهة شاملة وصريحة ويستوجب بالتالي دراسة عــلى حــدة .

* *

توصيات اخرى أقرها المؤتمر القومي الثامن بشان تقييم نكسة الحزب في العراق

● ان تقوم القيادة القومية المقبلة باعادة النظر في تقييم تجربة الحزب في حكم العراق على ان تأخذ بعين الاعتبار الاسس التالية :

١ ـ توضيح ماهية الثورة وتجربة التحضير لها وتفجيرها .

٢ ـ توضيح اسباب النكسة على ان تتناول شرحا وافيا النقاط التالية :

آ ـ سلوك قيادة الحزب في العراق وانتهاجها سياسة تتناقض مع الفهم العلمي لطبيعة ثورة ١٤ رمضان كثورة قومية ديموقراطية وعدم وضعها الخطط اللازمــة لتحقيق أهداف الثورة ولتطويرها الى ثورة قومية اشتراكية .

ب ـ ابراز الفرق بين السلوك الثوري والسلوك الشخصي والمغامر .

ج ــ ابراز الفرق بين وجود الحزب في السلطة واستلامه لها .

د ــ توضيح مفهوم الديموقراطية المركزية والمعنى السليم للقيادة الجماعية والانضباط الحزبي وبخاصة في مرحلة الثورة .

هـ ــ عدم توفر الوعي الاشتراكي والسياسي الكافي لدى قيادة الحزب .

و ــ محاولات فرض اساليب وآراء قيادة الحزب في العراق على مجموع الحزب والثورة في سورية .

ز ــ اخطار التكتل داخل الحزب بجميع انواعه وخاصة في مرحلة الثورة ووسائل القضاء عليه ..

ح ــ الغاء دور الحزب الحقيقي في توجيه السلطة وانغماسه بها .

ط ــ اخفاء الوقائع الصحيحة عن القيادة القومية ومؤتمرات الحزب .

٣ ــ الانحرافات المسلكية السياسية والعقائدية الخطيرة التي مارسها او انجر اليها الحزب في العراق وتحديد المسؤولين عنها .

٤ ــ اثر المشكلة الكردية وادوار عبد الناصر والدوائر البترولية والاستعمارية في النكسة ، وقصور الحزب في التنبه لها واتخاذ الاجراءات المضادة لها ..

٥ ــ تسجيل نقد ذاتي للحزب .

٦ ــ الاستفادة من الدراسة المقدمة للمؤتمر والمناقشات لها عند اعادة النظر في تقييم التجربة . وكذلك الشهادات التي اداها الرفاق الامين العام والفريق امين الحافظ ومحمد عمران امام المؤتمر القطري السوري الاستثنائي .

● دراسة القضية البترولية وعلاقتها بالنسبة للقوى الفاعلة في العراق ووضع خطة مقبلة لمجابهة أثر الاحتكارات البترولية في المستقبل ..

● ادانة فكرة استعداء قوى غير حزبية على الحزب وادانة استعداء حتى القوى الحزبية على الحزب بشكل اتصالات جانبية وعن غير طريق انظمة الحزب ..

● اضافة فقرة جديدة الى التقرير حول « دور الاستعمار والرجعية في نكسة العراق » تستند على الاسس التالية :

١ ــ ان القوى الاستعمارية والرجعية المحلية والعربية والعالمية قد افزعها استلام الحزب للسلطة في العراق وما في ذلك من انتصار حاسم لقوى التحرر والوحدة والاشتراكية في الوطن العربي .

٢ ــ لقد عملت هذه القوى بصورة مباشرة وبصورة غير مباشرة وعن طريق عملائها (حيث تحوم الشبهات حول ان بعضا منهم كان بالفعل عميلا للاستعمار) على تغذية الاخطاء والانحرافات وفي نفس الوقت الاستفادة منها للتشهير بالحزب .

٣ ــ ولا بد من الربط أيضا بين التآمر الرجعي الاستعماري الذي تم في ١٨ تشرين الثاني وبين القضايا المطروحة في تلك الفترة وذات الاهمية البالغة بالنسبة للشرق الاوسط بشكل عام وهي :

١ ــ شعار الوحدة بين سورية والعراق والتي تم تطبيقها في بعض النواحي .

٢ ــ كانت مشكلة البرزاني في طريقها للنهاية .

٣ ــ تحويل مجرى نهر الاردن .

٤ ــ المصالح البترولية .

● اضافة بند جديد الى الدراسة عن مرحلة النضال السري وما تتركه من اخلاقية معينة واسلوب معين في السلوك حتى بعد انقضاء تلك المرحلة والظروف التي فرضتها ، وباب عن العنف عندما يكون ضرورة ، ولا يكون .

● ان يصدر الحزب كتابا حول شهداء ومناضلي البعث العربي الاشتراكي من خلال نضال الحزب وان توضع نبذا لنضالهم في الحزب من أجل تحقيق اهداف الجماهير (مي كل الوطن العربي) .

● تكليف القيادة القطرية في العراق باعداد دراسة مفصلة عن تجربة الحزب وتاريخه ، وتعميم ذلك على كل فروع الحزب ، في الوطن العربي .

● يوصي المؤتمر القومي الثامن القيادة القومية القيام بدراسة للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالتعاون مع القيادة القطرية في العراق وتحديد مواقف من القوى المختلفة وتصنيفها ، وبناء عليه يجب وضع برنامج محدد لتطبيقه بعد استلام الحكم على ان توضع الدراسة خلال مدة ثلاثة اشهر .

● رفع توصية بفتح سجل لشهداء الحزب في كافة الاقطار عبر نضاله منذ نشوئه .

● اعادة تقييم تجربة الحزب في العراق بحيث يتضمن بالاضافة لما ذكر الامور التالية :

١ ــ اظهار الجانب الايجابي لتجربة الحزب على الصعيدين المحلي والقومي .

٢ ــ تبيان العوامل الخارجية التي ساهمت في حصول النكسة :

١ ــ حرب الشمال .

٢ ــ المؤامرات المتكررة والتناقضات في الداخل .

٣ ــ المؤامرات الاستعمارية والاحتكارات البترولية .

● تكلف القيادة القومية المقبلة باعداد دراسة مفصلة عن قضية الاقليات في الوطن العربي وخطط الحزب حولها .

التقرير السياسي

المقدمة :

عقد المؤتمر القومي السادس في جو من التفاؤل القومي والحماس الحزبي . فثورتا الحزب في القطرين العراقي والسوري كانتا قد قلبتا ميزان القوى في المنطقة العربية كلها لصالح الجبهة التقدمية وأعادتا الى الجماهير العربية الثقة بالتنظيم الحزبي بعد ان تعرضت الحزبية بمفهومها الحديث الى حملة تشويه وتزوير أثرت في فعاليتها وامكانياتها . وهذا التفاؤل القومي لم يكن انفعاليا محضا ولم يكتف بالتعبير عن نشوة الانتصار ، بل كان ايضا وليدا لشعور مسؤول بأن نجاح الثورة في اكثر من قطر فرصة للخروج من دوامة العمل القطري المحض ومناسبة لتجسيد بعض اهداف الحزب القومية والاقتصادية والاجتماعية على السواء . فالمؤتمر القومي السادس كان ايضا مؤتمر الوحدة اذ انه حدد شكل وزمان وحدة القطرين اللذين حررهما الحزب من نير الاقطاع والرجعية والانفصال .

الا ان هذا التفاؤل لم يخف بعض معالم القلق والانزعاج التي برزت لاسباب حزبية داخلية واوضاع قومية عامة . فالتناقضات في قيادة الحزب في القطر العراقي انتقلت الى المؤتمر القومي وشحنت المؤتمر بجو من الاتهامات والتهجمات الشخصية ، وأعطت للمناقشات العقائدية والسياسية طابعا شخصيا مصطنعا مما أفسد نسبيا قيمة بعض القرارات أو جعلها تبدو وكأنها معبرة عن آراء فئة دون اخرى مع ان القضايا الاساسية المتعلقة بالتحويل الاشتراكي وسلطة الحزب حازت على قبول شبه اجماعي . واشتداد جو الصراع داخل المؤتمر والانسياق الانفعالي الذي خلقه أديا الى معالجة بعض القضايا بالمنطق التكتلي بدلا من دراستها على ضوء واقع القطرين ودور الحزب فيهما .

اما الواقع القومي الذي كان يضفي شيئا من الانزعاج على جو المؤتمر فهو هذا الصراع الحاد الذي اراده الناصريون مع الحزب والذي تحدوه بكافة الوسائل الممكنة، الدعائية والتآمرية . ان الانزعاج لم ينتج عن تخوف الحزب من مناورات ومؤامرات الناصريين بمقدار شعوره بالنتائج السلبية التي ترتبت على هذا الصراع بالنسبة للقضايا القومية وبالنسبة لاستراتيجية الحزب . فالمحاربة المتبادلة بين الناصريين

والبعثيين أعطت الرجعية العربية فرصة نادرة لاستعادة قواها للاحتماء من عدوى المد الثوري . ان الحرب الاعلامية والمؤامرات المتتالية التي انغمست فيها القوى الناصرية ضد الحزب ألهت القوى التقدمية عن قسم كبير من القوى الرجعية وعن الاهتمام بقضايا البناء والتحويل الاشتراكي . فبدلا من ان تكون الرجعية هي هدف الهجمات التقدمية أصبحت بسبب النهج الناصري في ذلك الحين المتفرجة والمستفيدة من تقاتل العناصر التقدمية . والاثر السلبي الاخر الذي نتج عن هذا الصراع هو تأثيره على استراتيجية الحزب الداخلية والقومية . فعلى الصعيد الداخلي ادت مؤامرات الناصريين المتكررة الى اقصائهم تدريجيا من مسؤولية الحكم في القطر السوري والى خروجهم من الجبهة القومية التي رغب الحزب في اقامتها ضمن أسس حدودها ، أي ضمن اطار قيادة الحزب لها لتجنيبها مخاطر الانزلاق والتبعثر . وعلى الصعيد القومي أدى هذا النهج المعادي للحزب الى زيادة العراقيل امام الحزب ، ان في اتصالاته مع الجماهير أم في لقاءاته مع الحركات الثورية . وهذه الصعوبات لم تخدم في النتيجة سوى اعداء التقدم .

الا ان هذه الغيوم الحزبية الداخلية وهذه الصعوبات القومية والقطرية لم تزل التفاؤل العام الناتج عن انتصارات الحزب الرائعة وعن ثبوت مقدرته على النهوض بعد أحلك الظروف وأقساها. وقد عبر المؤتمر القومي السادس عن هذا التفاؤل وعن دور الحزب بمستقبله وبمستقبل الاقطار التي يناضل فيها في كافة المقررات والتقارير التي درسها ووافق عليها .

الجزء الاول

اهم القضايا التي عاشها الحزب بين المؤتمرين

لم يدم التفاؤل الذي جسده المؤتمر القومي السادس أكثر من نصف شهر . فقد ادت الانقسامات في قيادة الحزب فيالقطر العراقي واخطاء قادته المتكررة والخطيرة الى تمكين الرجعية من انتزاع الحكم من ايدي الحزب . واستفادت الرجعية من هذه الانقسامات وتعاونت مع قسم من القادة الحزبيين السابقين للتخلص من القسم الآخر ثم اجهزت على الفئة التي تعاونت معها . وشكلت هذه النكسة نقطة تحول خطيرة اذ انها نمت آمالا جديدة بالنسبة للرجعية ، فنجاح الحكم الرجعي العسكري في العراق أثبت انه بالامكان القضاء على حكم الحزب (حزب البعث) وان الطريقة المثلى هي في تشجيع تناقضاته الداخلية ودفع قسم من قياداته الى منطق التصفية. ان خطورة النكسة تتعدى الاثار السلبية التي تركتها على الوضع القومي وتجميدها للمد التقدمي لمدة من الزمن . كانت النكسة أول اسفين تدكه الرجعية في صفوف الحزب ومنطلقا لمحاولات جديدة لتكرار التجربة في تنظيمات الحزب الاخرى ابتداء من القطر السوري . وفي الواقع شجعت النكسة اعداء الحزب الى اتباع اسلوبين

في وقت واحد . اسلوب العدوان المباشر على القطر السوري ومحاولة تشجيع كافة العناصر المضادة للحزب على التحرك والتآمر ، واسلوب تغذية التناقضات ومحاولة تفجيرها لشق الحزب والحكم والجيش . وبالفعل تعرض الحزب والحكم للمحاولتين في آن واحد . لقد التقى جميع اعداء الحزب من قوى استعمارية خارجية وقوى عربية مختلفة في صف واحد بالرغم من اختلاف اهدافهم وغايتهم المشتركة لتصفية الحزب عن طريق الاجهاز على ثورته في القطر السوري . فازداد عنف الحملات الاعلاميه وازداد نشاط العملاء وكثرت المحاولات المختلفة لقلب الحكم وفي الوقت نفسه كان الاهتمام يتركز حول الكشف عن اوضاع مماثلة لتلك التي عاناها الحزب في القطر العراقي ، وفشلت كافة المحاولات الرامية الى قلب نظام الحكم وذلك بفضل عدم وجود الثغرات التي اكتشفها الحزب بعد الازمة في تنظيمه العسكري في القطر العراقي وبفضل التدابير الاقتصادية والسياسية السابقة التي أضعفت الى حد كبير الرجعية والقوى الناصرية التآمرية على ثورة ٨ آذار . انما لم يخل الحزب من خضات داخلية ناتجة عن تأثير بعض القادة الحزبيين السابقين من القطر العراقي على عدد من الكوادر الحزبية في القطر السوري . وفي الواقع لم يتعلم هؤلاء القادة السابقون شيئا من تجربة العراق بل حاولوا نقل المأساة الى القطر السوري ، وساهموا بذلك عن قصد او غير قصد ، في خلق جو البلبلة الذي يسعى اليه اعداء الحزب لضربه .

ومما زاد البلبلة افتعال قضايا نظرية لتبرير حركة التمرد أدت بالمقابل الى انفعال عدد من الاعضاء الحزبيين ضد مقررات المؤتمر القومي السادس بسبب المبالغة المصطنعة التي لجأ اليها المتمردون في الدفاع عنها كتغطية نظرية لموقفهم التمردي وبسبب محاولتهم ربط هذه المقررات بوجودهم الشخصي ، وقد رافق هذه البلبلة جو من الاتهامات التي لا تصدق في الظروف الاعتيادية لدرجة ان بعض المتمردين تجرأوا على اتهام أكبر قادة الحزب بالتآمر مع عبد السلام عارف .

وكانت للنكسة آثار خطيرة اخرى تضاف الى الافاق الجديدة التي فتحتها امام القوى الخارجية والرجعية العربية . فالردة في العراق لم تضعف فقط مسيرة الحزب بل خلقت وضعا جديدا نسف قسما من مقررات المؤتمر القومي السادس وجعل امكانية تطبيق القسم الآخر أكثر صعوبة . فزوال حكم الحزب في العراق جعل الحزب يحكم في قطر واحد بدلا من قطرين ، وبعد ان كانت الاستراتيجية الموضوعة في المؤتمر القومي السادس تعتمد على امكانية بداية تحقيق الوحدة انطلاقا من القطرين الثوريين أحبطت ردة تشرين هذه المحاولة الوحدوية وطرحت مشكلة نظرية جديدة امام حزب قومي وهي مدى امكانية تطبيق الاشتراكية في قطر واحد ومدى جواز القبول بهذا المنطق وحدوده ومخاطره .

ان النكسة تؤدي في فترة من الفترات الى النزعة نحو الانكماش ومن هنا يبرز خطر الانزلاق الى منطق قطري كنتيجة سلبية طبيعية في البداية لا تلبث ان تتحول تحت ضغط الواقع القطري الى نظرية للعمل .

مؤتمر القمة واللقاء العربي .

بعد فشل المحاولات الرامية الى الاجهاز على الحكم الثوري في القطر السوري وشعور اعداء الحزب وخصومه باستحالة قلب الاوضاع في سورية برزت صيغة اللقاء العربي تحت ضغط المبادرات العدوانية الصهيونية .

لقد أكد جميع الزعماء العرب مرارا عزمهم على منع اسرائيل من ضخ او تحويل قسم من مياه الاردن بالقوة . وبينما كانت اسرائيل تنفذ العمليات التحضيرية للضخ كان الزعماء العرب يكثرون من التصريحات الصارمة حول عزمهم واستعداداتهم ، وعندما بدأت اسرائيل فعلا باستعمال قسم من مياه الاردن جابه الزعماء العرب « دقيقة الحقيقة » لان التصريحات غير قادرة على توقيف الضخ .

نشأت فكرة مؤتمر القمة العربي وحل شعار وحدة الصف محل وحدة الهدف ، وبالفعل لم يكن مؤتمر القمة ليعقد لولا الاحراج الذي تركته المبادرة الاسرائيلية العدوانية . لقد كشفت عملية الضخ عجز الحكام العرب وعدم استعدادهم الجدي لمجابهة الخطط الصهيونية . فكان لا بد من تغطية لهذا العجز وجاء اللقاء العربي يعطي الغطاء .

لقد كان واضحا منذ سنوات ان اسرائيل اقوى من اي بلد عربي منفرد على اعتبار ان سياسة التوازن التي نفذتها الدول الاستعمارية كانت تقضي بابقاء دولة الصهيونيين اقوى عسكريا من أي بلد عربي بمفرده. الا ان الحكام العرب ظلوا يغذون في الجماهير العربية الانطباع بأنهم قادرون كل بمفرده وبنوع خاص حكام الجمهورية العربية المتحدة على تحطيم العدو الصهيوني بوقت قصير . وقد خدرت هذه التأكيدات الجماهير العربية وأعطتها التبرير لعدم المطالبة بخطة جدية ولعدم استعمال الضغط الدائم للاستعداد الشامل . ولم يعترف الحكام بالحقيقة الا عندما اصبحت اعلانا بالعجز . ان السياسة التي اتبعت في السنوات السابقة للضخ كان لها ما يبررها لو ان دولة عربية بمفردها كانت تستطيع مجابهة اسرائيل ، اما تشجيع الصراع بين الاقطار العربية في الوقت الذي يبدو واضحا ان الظروف ستوجب التعاون معها او الالتقاء معها ، فهذا دليل على عدم اخلاص او في احسن الحالات على قصر نظر لا يغفر . فهذا التحول المفاجيء من جو المعاداة السافرة الى جو اللقاء الشامل حمل في طياته كثيرا من التساؤلات والشكوك اذ انه يشكل مبالغة في التودد لا تبرر بمقدار ما كانت الحملة الشاملة السابقة دون مسوغ مقبول . وهي ان دلت على شيء فعلى الابتعاد عن الخطط البعيدة النظر والتأثر بالظروف والالتهاء بالتكتيك في امور تفترض نظرة الى الافاق البعيدة .

موقف الحزب من مؤتمر القمة .

لم تلق الدعوة لمؤتمر القمة العربي حماسا في أوساط الحزب والحكم بل ان اسبابها الطبيعية كانت تدعو الى عدم التفاؤل من نتائجها .. وكانت هناك ايضا

عوامل اخرى تزيد من خطر هذا اللقاء وهو تحويل المؤتمر الى عملية تصفية للقضية الفلسطينية وفي احسن الحالات جعله يكتفي بدراسة موضوع الروافد كقضية قائمة بذاتها ومستقلة عن قضية تحرير فلسطين وبالتالي اللقاء على جو اللا ــ خطة الذي ميز الموقف العربي في السنوات الماضية .

وازاء هذه العوامل وجد الحزب نفسه امام اختيار صعب ، اما رفض حضور المؤتمر واعلان موقفه المبدئي المنفرد وبالتالي ابقاء القطر السوري منعزلا عن المجموعة العربيه بما في ذلك عن دول لها سمعة تقدمية وثورية ، واما الحضور والمشاركة في دراسة قضايا يعرف الحزب سلفا ان قسما كبيرا من المجتمعين لا يؤمن بها ولا ينوي حلها بشكل جدي وجذري .

الا ان الحزب اختار المشاركة في المؤتمر بالرغم من النواحي السلبية التي رافقت تحضير المؤتمر وبالرغم من عدم جدية اكثرية اعضائه . وهذا الموقف الايجابي الذي اتخذه الحزب لم يكن دليلا على المساومة والتنازل عن فكرة تحرير فلسطين كما زعم عن سوء نية الحورانيون الذين لم يفعلوا شيئا اثناء مشاركتهم في مسؤولية الحكم في عهد الانفصال الرجعي ، ولم يكن قرار المشاركة جريمة بحق فلسطين كما اعتقد بعض قصيري النظر من اعضاء الحزب بل ان الاشتراك في مؤتمر القمة جاء نتيجة لتحليل مسؤول للوضع الدولي والقومي والداخلي . ان القطر السوري لا يستطيع بمفرده ان ينفذ خطة تحرير فلسطين ولذلك فان اي موقف منفرد هو مجرد موقف نظري لا جدوى عملية من ورائه وهذا الموقف ان جاز لحزب معارض لا يملك السلطة فأنه بالنسبة لحزب حاكم ضرب من المراهقة واللا ــ مسؤولية . فالموقف الثوري هو الذي يجعل موقف سورية الثورة قابلا للتنفيذ اي الموقف الهجومي ، الموقف الذي يضع كل قطر عربي امام مسؤولياته والذي يعري كافة الزعماء العرب ليرغمهم على الظهور امام الرأي العام العربي بمظهرهم الحقيقي .

فلو رفضت سورية الحضور الى المؤتمر لاعطت اعداءها الفرصة النادرة التي يفتشون عنها لاحكام الطوق حولها ولاظهارها بمظهر العاجز او المنتحر ، كل ذلك لتسجيل موقف امام التاريخ مع ان التاريخ لا يقدر البطولة الخالية من العقل ولا الحماس المجرد من العمق .

ان الحزب قرر المشاركة الكاملة في مؤتمر القمة بالرغم من علمه بنواقص هذا المؤتمر وباستحالة الخروج بحلول شاملة او كافية وكان يقصد من مشاركته عدة امور اهمها :

ــ كسر الطوق الذي ضرب حول القطر السوري واظهار حقيقة مواقف الحزب التي تشوشها الدعايات المعادية والمصالح الرجعية والاستعمارية .

ــ منع المؤتمر من التحول الى عملية تصفية لقضية فلسطين والضغط عليه لاتخاذ اكبر عدد ممكن من الاجراءات الوقائية .

ــ طرح مشكلة تحرير فلسطين وتحويل الاستراتيجية العربية من الروتين الوقائي الى استراتيجية هجومية تضع نصب أعينها خطة تفصيلية لتحرير فلسطين .

ــ اشراك كافة البلدان العربية في تحمل اعباء المعركة ــ معركة التحرير ــ التي

اقتصرت حتى الان على القطر السوري بنوع خاص وعلى الجمهورية العربية المتحدة بنسبة أقل (انطلاقا من أهمية ميزانية الدفاع بالنسبة للميزانية العامة) .

ـ دراسة امكانيات خلق جبهة تقدمية لتحرير فلسطين تأخذ على عاتقها الخطوات التي تعجز عنها الانظمة الرجعية بسبب تكوينها وارتباطاتها .

فالحزب اتبع في مؤتمر القمة خطة مزدوجة : خطة مبنية على اشراك كل البلدان العربية مهما اختلفت انظمتها في اكبر عدد ممكن من الخطوات والتدابير وبنوع خاص الخطوات الديبلوماسية والتدابير الاقتصادية ، وخطة اكثر اندفاعا تعتمد على الذين يربطون قضيه اسرائيل بالاستعمار وبالتالي يبدون الاستعداد لمجابهة الاستعمار كالقوة الاساسية التي تحمي الكيان السياسي الصهيوني .

وقد مكنت مشاركة القطر السوري في المؤتمر من طرح القضية الفلسطينية بشكلها الصحيح الذي تلخص بالنقاط التالية :

اولا ـ ان التحويل مقبول كحد أدنى طالما ترفض الدول العربية شن حرب التحرير في الوقت الحاضر ، غير انه ليس تدبيرا كافيا .

ثانيا ـ عدم فصل عملية التحويل عن معركة التحرير ، والتحويل ليس بديلا عن التحرير .

ثالثا ـ ضرورة وضع استراتيجية هجومية يحدد فيها زمن وشكل وصيغة التحرير .

وقد ترك هذا الطرح آثارا عميقة ايجابية وسلبية. لقد قضت هذه الجدية وهذا العناد على أي امكانية للتصفية او الاستهتار ووضعت الحكام العرب امام محك جدي لا يمكن التخلص منه الا بالتنفيذ ـ فالتآمر لا ينجح الا عند توفر الاجماع ـ وابرزت على الصعيد الايجابي موقف سورية المتميز الذي أرغم حتى اعداءها على الاعتراف بصلابتها والذي اعاد الحوار التفاعلي بين الحزب والجماهير الفلسطينية .

قبل المؤتمر كان الرأي العام العربي يعتقد ان خلاص فلسطين مقرون بشخص واحد هو عبد الناصر وان التحرير مرهون بخطته وتحركه وما على الفلسطينيين الا ان يولوه ثقتهم ويتركوا له المبادرة .

اما مؤتمر القمة وموقف الحزب داخله فقد غيرا معطيات المشكلة فلقد برزت الصعوبات الحقيقية والاسلوب الكفيل بالتحرير : لقد ظهر ان التحرير لا يمكن ان يتم على يد شخص ولا على يد بلد عربي واحد ، بل على قيام جبهة قومية تقدمية مصممة على التحرير وان اداة التحرير ليست بالتفويض وبالاتكالية بل بمشاركة الجماهير الفلسطينية وبقيامها بدورها الطليعي في التهيئة للمعركة وتنفيذها .

ولقد أغضب موقف الحزب والحكم عددا كبيرا من الذين شاءوا احتكار التحرير واعتمدوا الالفاظ والدعاية كسلاح اساسي له . فعدلوا خطتهم في مجابهة ثورة آذار والحزب ، وبعد ان كانوا يتهمون الحزب بالتآمر مع الصهيونية اعتمدوا اسلوب اتهام الحزب بالمزايدة واللا ـ مسؤولية لانه أفقدهم سلاح الدعاية . ومهما تكن النوايا التي أرحت بالمؤتمر فان مشاركة القطر السوري ساهمت في الوصول الى بعض القرارات العملية وبالاخص :

١ ـ اقرار المباشرة بتحويل الروافد العربية للاردن .

٢ ـ خلق القيادة العربية الموحدة لحماية عملية التحويل .

مع ما يستتبع هذين القرارين من التزامات مادية فرضت على الاقطار التي لم تتحمل شيئا من مسؤولية المعركة وبنوع خاص اقطار الخليج .

وعضوية سورية في المؤتمر فتحت المجال ايضا لمراقبة التنفيذ وكشف الاقطار التي تتهرب من القيام بالتزاماتها .

وهناك قرار عملي ثالث اتخذه المؤتمر وعدل فيه الاقتراحات المقدمة من الحزب وهو انشاء جبهة التحرير الفلسطينية . ان هذا القرار بصيغته الحاضرة وبتكوينه المهيأ سلفا تشويه للفكرة التي انطلق منها التصميم لانشاء جبهة التحرير . فالقاعدة الاساسية لهذه الهيئة اي تسليم القيادة لشعب فلسطين تحولت الى صيغة شكلية تركزت على قبول الشخصية المعنوية على حساب المحتوى الحقيقي . وبدلا من ان يفتح لشعب فلسطين مجال المشاركة الفعلية تركت للهيئة صلاحيات جزئية لا تتعدى التمثيل وحضور المؤتمرات والقاء الخطب . اما قيادة الجيش وسلطة القيادة على قاعدتها وتمثيل الفلسطينيين بالطرق الديمقراطية فقد اهملت تماما . وعلى هذا الاساس فان هيئة التحرير بدلا من ان تكون حافزا لمزيد من النضال وانطلاقا لمرحلة جديدة اصبحت سببا جديدا للتخدير والتمويه .

الموقف بين دمشق والقاهرة .

ومن النتائج الهامة التي ترتبت على مؤتمر القمة بداية الهدنة الرسمية بين القاهرة ودمشق . فالحملة على الحزب والحكم في القطر السوري لم تعد تعطي الغرض الذي شنت من أجله . فاذا كانت غايتها التهيئة لقلب الاوضاع في القطر السوري فان القاهرة أدركت ان الانقلاب بات أمرا مستحيلا في الظروف الراهنة . واذا كان القصد من ورائها زيادة المتاعب السياسية والاقتصادية امام النظام كمقدمة لاضعافه ثم انهائه فان الامال المعلقة على المهادنة أهم وأقرب منالا . فتغطية الفشل في قضية الروافد وتدعيم الحكم القائم في العراق هي بنظر القاهرة أكثر الحاحا وأبعد خطورة من الاستمرار في حملات مضنية نتائجها بعيدة وغير مضمونة . ولا بد لتبرير استنكاف القاهرة في قضية الروافد من غطاء عربي شامل تحتمي القاهرة وراءه . وهذا الغطاء العربي يفترض القبول الرسمي بكافة الانظمة العربية وبامكانية مساهمتها في قضية فلسطين . وهذا القبول يستلزم التوقف عن محاولة قلبها او مضايقتها . كما ان تدعيم الحكم في العراق الذي ارتبط رسميا وفعليا الى درجة كبيرة بالقاهرة كما كانت الردة في تشرين نكسة للبعث في القطر السوري وفي كل مكان . ولذلك ونظرا لوجود جيوش مصرية في العراق أصبحت عملية حماية الوضع في العراق من الاسس التي ترتكز عليها سياسة القاهرة .

ودمشق هي احد المفاتيح التي تفتح باب العراق . لقد ادرك عبد الناصر ان هناك اربع قوى اساسية تحرك القطر العراقي وتؤثر في مستقبله ومن هذه القوى الاربعة قوتان تقليديتان هما :

١ ـ البرزاني الذي يعتمد على العصبية الكردية والذي لا يقبل التعاون مع اي نظام الا على اساس الحقوق القومية للاكراد ويسيطر البرزانيـون على شمال العـراق .

٢ ـ والشيعة الذين يخضعون لدرجة كبيرة لنفوذ رجال الدين . ولا يخفى على عبد الناصر نشاط واثر السفارة الايرانية على كبار رجال الدين الشيعة وبالتالي النفوذ الغربي من خلال الايرانيين ، ويقطن الشيعة في المنطقة الجنوبية من العراق.

وقوتان منظمتان هما :

١ ـ الحزب الشيوعي العراقي الذي يعتبر بحق اكبر حزب شيوعي عربي وله تشعبات في كافة المناطق العربية والكردية .

٢ ـ حزبنا الذي اثبت بتفجيره لثورة رمضان انه قوة فعالة ومؤثرة. ولا يمكن لاي حكم في العراق ان يستمر اذا ما عادى هذه القوى الاساسية الاربعة . فلا بد اذن من التفتيش عن لقاء مع قسم منها او على الاقل مع احدها . والحكم لا يستطيع التعاون مع البرازانيين لان الثمن هو الاعتراف بالحقوق القومية للاكراد وبالتالي الانتحار السياسي . والحكم اعجز من الوصول الى تفاهم جدي مع الشيعة بسبب سياسته الدينية المبنية على تغذية الروح الطائفية من جهة وبسبب خضوع كبـار رجال الدين لنفوذ خارجي . فرجعية الحكم وعصبيته الطائفية ابعدت عنه الشيعيين التقدميين كما اقلقت كبار رجال الدين الشيعة وثوريته اللفظية وارتباطه بالقاهرة ابعدت عنه الرجعية الشيعية المرتبطة بايران .

اما بالنسبة للقوى التقدمية فان الحكم لا يستطيع ان يجد اي لقاء مع الشيوعيين بسبب تكوينه واتجاه اكثرية القوى التي تدعمه . فالحكم يقوم اساسا علـى العسكريين المحترفين الذين تربوا على يد نوري السعيد والذين يتميزون بمفهوم قومي رجعي مبني على العصبية والدين والذين يرفضون اي ثورة حقيقية علـى الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والى مساواة حقيقية بين مختلف عناصر الشعب في العراق .

فأي لقاء او تعاون مع الشيوعيين العراقيين امر غير ممكن في الظروف الراهنة.

فتبقى قوة الحزب التي لم يستطع الارهاب وحملة الاعتقالات ان تؤثر فـي امكانياتها البعيدة . فعندما ابدى عبد الناصر رغبته في مهادنة الحزب والحكم في القطر السوري كان يفكر اساسا بأثر هذه المهادنة على الوضع في العراق وامكانية تحويل البعث من قوة مناهضة الى قوة ملتقية مع الحكم القائم . ان استحالـة الالتقاء مع القوى الثلاثة الاخرى للاسباب المنوهة بايجاز دفعت عبد الناصر الـى محاولة الاستفادة من القوة القومية التقدمية المنظمة الوحيدة .

الا ان الحزب ميز اثناء الاجتماعات المعقودة مع عبد الناصر بين العلاقات مـع القاهرة من جهة وتلك التي تسود بين دمشق وبغداد من جهة اخرى ، وقد اعلـن الحزب موافقته على تحسين العلاقات مع القاهرة انطلاقا من حاجة توحيد الجهود في قضية فلسطين الا انه اشترط لوقف الحملات على بغداد ان تنفذ الامور التالية:

١ ـ ان يطلق سراح جميع المعتقلين السياسيين وبنوع خاص الحزبيين .

٢ ــ ان يعترف بالكيان الحزبي في القطر العراقي على اعتبار ان الحزب يرفض حل نفسه .

٣ ــ ان تجري السلطات في القطر العراقي المفاوضات مع ممثلي الحزب هناك بغية ايجاد صيغة اللقاء .

وعلى هذا الاساس وقفت الحملات بين القاهرة ودمشق واستمرت بين دمشق وبغداد .

وقد حددت القيادة القومية بناء على طلب المجلس الوطني لقيادة الثورة اسس ومدى العلاقة التي يمكن اقامتها مع نظام عبد الناصر وقد تبلغت القاعدة الحزبية آراء القيادة القومية في هذا الموضوع في النشرة الصادرة بتاريخ ١٢ــ١١ــ١٩٦٤ تحت الرقم ــ١٤ــ . والمجلس الوطني لقيادة الثورة تبنى هذه الاراء بالاجماع .

وفي الواقع لم يتحقق من مستويات اللقاء المطروحة الا المستوى الادنى اي مستوى المهادنة . فاذاعة القاهرة والصحف القاهرية توقفت عن الحملات بوجه العموم الا ان الصحف التي تمولها سفارة الجمهورية العربية المتحدة لم تتبع نفس الاسلوب وان خففت اجمالا من عنف حملاتها .

اما الاحتمالات الاخرى المتعلقة بتبادل التمثيل الديبلوماسي او تبادل المعلومات والاتصالات على اساس ان الحكمين تقدميان ومطالبان بخطوات تتعدى تلك التي جرت اليها الانظمة الرجعية في قضية فلسطين فانها بقيت نظرية ولم تحرز اي تقدم حتى الان .

الحزب والمغرب

تعرضت العلاقات بين الحزب وجبهة التحرير الوطنية الجزائرية الى شيء من البرود بسبب ازدياد النفوذ الناصري في اوساط قيادة الجبهة وبنوع خاص لدى الرئيس بن بيلا . لقد كانت القيادة القومية قد قررت في ربيع ١٩٦٤ ارسال وفد للاتصال بعدد من الحركات التقدمية في الوطن العربي واوروبا بغية تطويق محاولة عزل الحزب عن التيار التقدمي وشرح وجهات نظر الحزب في القضايا الهامة وتوضيح هويته التي شوهتها الدعايات المعادية . وكانت الجزائر اول الاقطار التي اختارتها القيادة القومية ، وبالفعل شكل وفد حزبي برئاسة الامين العام وتوجه الى الجزائر عن طريق باريس بعد ان اجريت الاتصالات اللازمة وتبلغ الحزب بواسطة السفارة الجزائرية في بيروت موافقة المسؤولين الجزائريين على الوفد والموعد . الا أن المسؤولين الجزائريين تراجعوا في اخر لحظة عن موافقتهم تحت ضغط القاهرة وحاولوا تبرير تعديل موقفهم هذا بعدم تبلغهم الموعد .

وازدياد النفوذ الناصري تجلى في عدة قضايا اخرى اهمها ابعاد عدد من العناصر اليسارية النضالية من هيئات تحرير بعض الصحف ومن الاذاعة تحت ضغط القاهرة بحجة ان هذه العناصر كثيرة التودد للحزب ، وادى هذا الموقف غير اللائق من قبل الفئات الموالية للقاهرة في قيادة جبهة التحرير والانحياز المتزايد لمخططات القاهرة

في قضايا المشرق العربي الى انقطاع العلاقات بين حزبنا وجبهة التحرير والاكتفاء بالعلاقات الرسمية على صعيد الحكومتين .

الحزب والكتلة الاشتراكية

كان الحزب مهيأ بحكم هويته وطبيعة اهدافه ان يلتقي عفويا مع الكتلة الاشتراكية لاسيما في صراعهما المشترك ضد الاستعمار الغربي بشكليه القديم والجديد . الا ان بعض القضايا والمواقف خلقت هوة بين الحزب والمعسكر الاشتراكي جرت الطرفين الى التناقض والتعادي ، فتأييد الشيوعيين لحكم قاسم في العراق وللعهد الانفصالي في القطر السوري ابعدهم عن الصف القومي ووضعهم بالنسبة للحزب في صف اعداء الامة العربية . ولم يقتصر العداء على الكلام بل امتزج بدم رفاقنا في الموصل. وكان لا بد لهذا العداء الذي اخذ طابعا دمويا ان يؤثر في موقف الاتحاد السوفياتي المؤيد لقاسم وللانفصال من الحزب ، ولهذا كانت ردة الفعل الاولى لدى الشيوعيين في فجر ثورة رمضان هي المقاومة المسلحة والتعبئة العامة في الاوساط التقدمية العالمية ضد الحزب واتجاهه .

ومن الظلم ان نصدر الان هنا حكما صارما على رفاقنا في العراق بسبب ما قاموا به من اعمال في الايام الاولى للثورة . ان الظروف القاسية التي عانوها قبل وفي الايام الاولى من الثورة دفعتهم الى تصرفات لا يقرها الضمير الحزبي ، ومن الانصاف ان نضيف ان مقتل عدد من رفاقنا على يد الشيوعيين كان احد العوامل التي دفعتهم الى اتباع الاساليب الجذرية التي وصلت الى حد التعذيب والقتل دون محاكمة . الا ان اخذ الظروف بعين الاعتبار لا يمكن ان يدفعنا الى اكثر من تفسير جزئي لما حدث ، فالتعذيب والقتل بدون محاكمة لا يمكن ان يبررا في اي حال من الاحوال . ويتحمل الحزب حتى الان وزر هذه التصرفات التي زاد من خطورتها استمرارها حتى بعد انتهاء المرحلة الخطرة الاولى . ان القسم الاكبر من قيادة الحزب في القطر العراقي أكانت من الجهة التي تعاونت مع العسكريين الرجعيين فيما بعد ام من الذين تمردوا على الحزب بعد انكشاف عجزهم ولا مسؤوليتهم انغمس في جريمة الاعتداء على الكرامة الانسانية واتباع الاساليب التي طالما حاربها الحزب في تاريخ نضاله الطويل .

ان الانسياق العاطفي في العداء الشامل للشيوعية وابقاء الالوف من الشيوعيين قيد الاعتقال ودون محاكمة بعد تقتيل وتعذيب العشرات والحملة التدريجية التي شنت على مختلف بلدان المعسكر الاشتراكي جعلت علاقات الحزب مع المعسكر الاشتراكي شبه مقطوعة .

وبقي الجفاء مستمرا مدة طويلة لان الآثار السلبية التي تركتها تصرفات بعض القادة الحزبيين السابقين لم تمح بتصرفات مقابلة بل اقتصر التصحيح على الموقف المبدئي ، الى ان جاءت سلسلة القرارات الاشتراكية فخلقت جوا جديدا على الصعيدين العربي والدولي ووقف المعسكر الاشتراكي بمختلف اجنحته صفا واحدا

الى جانب الخط الاشتراكي الذي انطلق الحزب من مرحلة التبشير به الى مرحلة التنفيذ ، وأوضح مثال على هذا التحول هو موقف كوبا . لقد رفضت كوبا في السابق انشاء اي علاقة مع الحزب ان في القطر العراقي ام في القطر السوري وبررت موقفها هذا بانها ترفض اللقاء مع الذين يقتلون الشيوعيين ، وما ان اذيعت قرارات التأميم الاخيرة حتى بادر سفير كوبا في بيروت الى الاتصال تكرارا بأوساط الحزب للحضور الى دمشق وبدء عهد جديد من التعاون . وفيما يختص بالصين ويوغوسلافيا فان العلاقة معهما تتأثر باعتبارات اخرى فالصين مثلا لم تجاف في اي وقت من الاوقات الحكم بالرغم من تدهور العلاقات مع بقية البلدان الاشتراكية وربما كان موقفها هذا ناتجا عن معاداتها للحزب الشيوعي العراقي وعن عدم احترامها للشيوعيين السوريين .

اما بالنسبة ليوغوسلافيا التي تشكل الجناح اليميني في الحركة الشيوعية فان موقفها يتأثر بالدرجة الاولى بوصفها كدولة صاحبة مصالح اقتصادية معينة ويتأثر ثانيا ببعض احلافها الذين يفيدونها وبنوع خاص الجمهورية العربية المتحدة . فجفاء يوغوسلافيا النسبي ازاء الحكم والحزب ليس ناتجا عن موقف مبدئي بمقدار ما هو مصلحي متأثر بآراء حلفائها . ومن الواضح ان موقف يوغوسلافيا ازاء القضايا العربية يتبع موقف الجمهورية العربية المتحدة كما لم تقف مصالح يوغوسلافيا الاقتصادية عقبة في طريق هذا الانحياز .

الحزب والدول غير المنحازة

لم تتعد علاقات الحزب بحركات التحرير في العالم الثالث مرحلة التمني . ولم ينظم اي اتصال بأي منها . لا شك في ان الظروف ـ ظروف الحزب ـ القطرية والقومية والمسؤوليات المتشعبة التي تحملها بوجه الصعوبات استنزفت الكثير من نشاطه واهتمامه . الا ان هذه الظروف لا تفسر وحدها هذا الانقطاع بل هناك اسباب اخرى لها علاقة بثقافة الحزبيين وتربيتهم . هناك ميل ملموس لدى اكثرية الحزبيين لعدم الاكتراث بالحركات غير العربية التي ليس لها تأثير دولي . وعدم الاكتراث هذا لم يعن الامتناع عن تأييد هذه الحركات، او عدم التحمس لها صحفيا ودعائيا . فالحزب سجل في مضمار التأييد المعنوي لحركات التحرير خطا ثابتا قلما عادلته حركة اخرى . انما هذا التأييد ينطلق من صفاء عاطفي واصالة اخلاقية لا من تحليل واع وادراك عقلي كاف لمدى الترابط بين نضال حزبنا ونضال الحركات الوطنية والتقدمية في بلدان آسيا وافريقيا . وربما كان اسلوب الامثلة احسن معبر عن الفرق بين الحماس العاطفي النابع عن الايمان والاصالة وبين تنظيم العلاقات الناتج عن ادراك ذهني عميق لمدى الترابط .

والجزائر واسرائيل هما ربما احسن مثلين يمكن الاستفاده من ساطهما .

فقوة الجزائر اثناء حرب التحرير وبعدها كانت وما زالت مبنية اساسا على نمو اتصالاتها بالعالم الخارجي وبالحركات التقدمية غير العربية على وجه الخصوص.

وعندما اصطدم الجيشان المغربي والجزائري في عام ١٩٦٣ بسبب الاختلاف على تحديد الحدود بين البلدين انهزم الجيش الجزائري امام جيش المغرب وانتصرت المغرب عسكريا بشكل شبه ساحق . ولو بقيت المعركة محصورة بين البلدين لخرجت الجزائر من معركتها محطمة مهزومة . انما عرفت الجزائر كيف تستعمل السلاح الذي طالما ساعدها ايام حرب التحرير ضد فرنسا . فلم تمض اربعة وعشرون ساعة على بدء المعارك حتى طار من الجزائر مجموعة ضخمة من الوفود اتجه كل منها الى ناحية من نواحي آسيا وافريقيا واتصلت الوفود بكافة الحكومات والحركات الشعبية ولم يمر اسبوع حتى انقلب الموقف فاذا باكثرية الدول الافريقية تضغط للابتعاد عن الحل العسكري الذي كان لمصلحة المغرب وللتفتيش عن حل ديبلوماسي على صعيد افريقيا وهو الحل الذي تستفيد منه الجزائر بسبب تشعب اتصالاتها وعمق ارتباطها بالحركات الافريقية . ان وفود الجزائر لم تكن لتحرز هذا النجاح لو لم تبن الجزائر اثناء حرب التحرير وبعدها رصيدا ثوريا لنفسها لا بسبب نضالها فحسب بل بسبب ايمانها باسلوب الاتصال المنظم ايضا مع الحركات الوطنية في العالم الثالث. ان الجزائر هي ربما اقوى برهان حاليا على مدى اهمية تعميق الحوار مع الحركات الوطنية . ان اي دراسة للوضع في الجزائر أكانت اقتصادية او سياسية او تنظيمية تعطينا الدليل على ان هذا القطر العربي يعتبر حتى الان في حالة من الفوضى والفقر وعدم الاستقرار قلما نجد له مثيلا في اي من البلدان النامية . انما الانطباع الذي تركته الجزائر في الخارج فهو على العكس من ذلك بالرغم من ضعفها وفقرها والفوضى العامة فيها ، ما زالت الجزائر قطبا ثوريا يستشهد به ويفتش عن تأييده المعنوي كدلالة على الثورية والتقدمية وتتسابق الدول لمساعدتها وكسب ودها . واسرائيل كالجزائر تعطي الدليل على الفرق بين التحمس للحركات الوطنية وبين تنظيم العلاقات معها للاستفادة من طاقاتها وامكانياتها .

ان اي تقييم موضوعي لواقع اسرائيل في القارة الافريقية يفرض علينا الاعتراف بان اسرائيل بمفردها اقوى تأثيرا على القارة الافريقية من كافة الدول العربية مجتمعة . ان هذه الواقعة ليست وليدة النشاط الصهيوني فحسب بل هناك اعتبارات اخرى كارتباط بعض الحكومات الافريقية بالغرب واثر هذا الارتباط على التغلغل الصهيوني واثر المساعدات الاقتصادية والفنية التي تقدمها اسرائيل بعد ان تكون اخذت اضعافها من الدول الغربية . ان هذه الاعتبارات لها اهميتها ولا يمكن تجاهلها انما لا تكفي وحدها لتفسير النجاح الصهيوني . لقد انطلقت اسرائيل من حقيقة انها كدولة اضعف بكثير من المجموعة العربية وان قوتها الاساسية تنبع من التأييد الخارجي ولذلك وضعت استراتيجيتها على اساس تقوية ارتباطها بالخارج واعطت لهذا الارتباط اولوية على الامور الاخرى . فلا يوجد بلد في افريقيا الا ودخلته اسرائيل باشكال مختلفة منها حكومية ومنها اقتصادية ومنها على اساس نقابي او مهني او شعبي . فلا توجد منظمة عالمية أكانت سياسية او اقتصادية او عمالية الا وتغلغلت فيها اسرائيل . وعرفت اسرائيل كيف تستفيد من الجاليات اليهودية في كل اقطار العالم وكيف تنسق نشاطها ونشاط الاحزاب الاشتراكية

الغربية المعروفة بميولها الصهيونية بفضل التغلغل اليهودي فيها . وآخر برهان على هذا النجاح الحملة التي تركزت للضغط على المانيا في المدة الاخيرة والتي امتدت من اميركا الى كافة الاقطار الاوروبية .

الاشتراكية كما قال كارل ماركس هي ايضا قضية اولويات . ومناقشة موقف الحزب في الماضي ازاء العالم الثالث هي من زاوية هذه الاولويات . ان الحزب لم يتأخر في يوم من الايام كما اشرنا عن تأييد اي نضال وطني وقومي وعن التحمس لاي قضية تحررية انما اهتمامه بالعالم الثالث كان انفعالا لما يحدث في الخارج ولم يكن يأخذ طابع المبادرة النابعة عن تقدير كاف لاهمية هذا الخارج .

الحزب رغب دائما في تحسين علاقاته مع الحركات الوطنية غير العربية وتمنى ان يصبح حليفا لها في كافة المجالات ، انما انغمس الحزب في المشاكل الداخلية والمسؤوليات القومية واهمل المبادرة في قضايا العالم الثالث تحت ضغط الاوضاع القومية . فاهمالنا لقوى العالم الثالث هو في الحقيقة وليد شعور بان العالم الثالث يأتي في الدرجة الثانية وان الاولوية هي لقضايا الداخل . فعندما ننتهي من حل كافه القضايا العالقة امامنا في الداخل ننتقل عندئذ الى الاهتمام بالخارج . انما المشاكل الداخلية والصعوبات في عملية البناء لا تنتهي ولذلك لن نجد فرصة ضمن هذا المنطق لتعديل قومي في منهجنا ازاء الخارج . الا ان هذا لا يمنع من البدء بخطوات مدروسة في هذا المضمار .

* * *

الجزء الثاني
الواقع الحاضر

١ – الغرب :

يتميز الواقع الحاضر بجدية الاخطار التي تحيط بالوطن العربي من جهة وبالوضع الدولي من جهة اخرى ، فالولايات المتحدة اصبحت اليوم في الصف الاول من كل المعارك التي تخاض ضد الاستعمار . ويبدو واضحا ان سياستها التي حددها كينان منذ عام ١٩٤٧ بكلمة «التجميد» Containment والتي طبقها بقسوة وتزمت دالس عادت تتخذ شكلا حادا لا دفاعيا فحسب بل وهجوميا ايضا . لقد اظهرت الولايات المتحدة في السابق شيئا من المرونة ازاء صراع بعض الحركات الوطنية ضد الاحتلال الغربي المباشر وكانت تفتح بهذه الايجابية الظاهرية السبيل لتغلغلها بشكل متطور مكان المحتل السافر . اما اليوم فقد اصبح الصراع يتركز في اكثرية المناطق ضد الشكل الجديد للاستعمار ، ضد السيطرة الاقتصادية ، ضد الاستغلال الاقتصادي ولم تعد المعارك للاستقلال السياسي تمثل سوى مكانة ثانوية في خريطة العالم . فالشكل الجديد من الصراع التحرري يمس الولايات المتحدة مباشرة ويمس بنوع

خاص تخطيطها الاستراتيجي المنطلق من ميزان عالمي .

ففي ميزان القوى الذي حددته الولايات المتحدة تؤدي كل خسارة مهما كانت صغيرة الى تخلخل الميزان ولذلك فان الولايات المتحدة تبدي استعدادا شرسا لمجابهة اي تحول في اي بقعة من العالم . يضاف الى ذلك ان الولايات المتحدة التي بنت سلطتها على الادعاء بتفوقها العسكري والتي تحافظ على نفوذها في عدد غير قليل من الاقطار بفضل هذا الادعاء المدعم بالوجود العسكري وضعت نفسها في مركز لا يسمح لها بالتراجع لان اي خسارة تؤدي الى انتشار العدوى الى المناطق المجاورة فتصبح كل هزيمة مقدمة لسلسلة من الهزائم .. فالوضع الحاضر يتميز اذن بتشديد النهج الامريكي وبطابعه الهجومي .

ومن جهة المعسكر الغربي كمجموع يتضح اليوم ان موقف فرنسا المستقل في السنوات الماضية ادى الى افقاد هذا المعسكر وحدته وبدأت فرنسا تتقرب تدريجيا من دول العالم الثالث وتتخذ من قضاياه مواقف مخالفة لبقية البلدان الغربية وبنوع خاص بريطانيا وامريكا . ففي قضايا الكونغو وفيتنام وقبرص يبدو موقف فرنسا اقرب الى مواقف دول عدم الانحياز منه الى دول المعسكر الغربي . والميزانية التي خصصتها الحكومة الفرنسية لتنمية العلاقات مع الدول في العالم الثالث اعلى نسبيا من ميزانية اي دولة غربية اخرى بما في ذلك الولايات المتحدة الامريكية .

اما بالنسبة لبريطانيا فان وصول حزب العمال الى الحكم لم يحدث اي تعديل ملموس على السياسة البريطانية الخارجية . ان الاختلاف بين المحافظين والعمال ينحصر اكثر في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الداخلية لا بل ان حزب المحافظين ابدى في عدة قضايا نزعة استقلالية اكبر ازاء حليفه الامريكي . وفيما يتعلق بموقف بريطانيا ازاء القضايا العربية لم يطرا اي تعديل عملي يذكر بالرغم من ان حزب العمال كان مستفيدا نفسيا من موقفه المعارض لحملة السويس عام ١٩٥٦ ، فقد خسر الان بسبب سياسته في الخليج العربي وبسبب ميوله الصهيونية هذه الافضلية التي كان يتمتع بها .

والمانيا الغربية فقدت في الفترة الاخيرة السمعة الخادعة التي كانت تتميز بها في الاوساط العربية . لقد خدع اكثرية الحكام العرب انفسهم بأسطورة صداقة المانيا الاتحادية للعرب ونموا هم هذه الاسطورة لاسباب مختلفة بينما يؤكد الواقع ان المانيا تشكل منذ سنوات السند الثاني لاسرائيل بعد الولايات المتحدة . فالمساعدات الالمانية الاقتصادية لاسرائيل بحجة التعويض عن اليهود المضطهَدين ايام النازيين فاقت بأضعاف كل ما حصلت عليه البلدان العربية مجتمعة ، وبالرغم من هذه الحقيقة بقي بعض الحكام العرب يرددون ان المانيا الاتحادية صديقة للعرب وحجتهم في ذلك كانت ان المانيا لم تتبادل التمثيل الدبلوماسي مع أسرائيل ، واليوم اتضحت الصورة نهائيا وانجلى سبب تأخر المانيا الاتحادية في الاعتراف باسرائيل . لقد كان التأخير في السابق ناشئا عن سببين : السبب الاول هو معارضة اسرائيل تبادل التمثيل الدبلوماسي كوسيلة للضغط على المانيا للاستمرار في اغراق المساعدات تحت وطأة عقدة الاثم الجماعي الذي غذتها الحركة الصهيونية ، والسبب الثاني ناتج

عن نظرية هالشتين ، فان ادعاء المانيا الاتحادية بأنها الممثلة الشرعية الوحيدة للشعب الالماني جعلها تركز دبلوماسيتها على منع الدول الاخرى من الاعتراف بالمانيا الديمقراطية مستعينة في ذلك بقوتها الاقتصادية وبدعم حلفائها الغربيين . فالاعتراف باسرائيل كان يعرضها الى ردة فعل عربية تؤدي الى الاعتراف بالمانيا الديمقراطية والى نسف نظرية هالشتين من اساسها . الا ان خطوة المانيا الاخيرة واعترافها باسرائيل تحت ضغط الاحداث وتحت تأثير الحركات الصهيونية ادى الى نتيجتين هامتين :

النتيجة الاولى : هي كشف الانقسامات العربية واستحالة الاجماع العربي على امور تمس القضايا الاستعمارية بالصميم .

والنتيجة الثانية : هي فقدان المانيا للسمعة الخاصة التي كانت تتمتع بها في السابق والتي سمحت لها بغزو الاسواق العربية على حساب المنتوجات الغربية الاخرى .

فبالنسبة لقضية فلسطين يبدو موقف الغرب اليوم واحدا ويتلخص بالنقطتين التاليتين :

١ ـ الابقاء على ميزان القوى بين اسرائيل وجيرانها العرب وتقديم الاسلحة لاسرائيل كلما حصلت الدول العربية على اسلحة من الاتحاد السوفياتي .

٢ ـ الابقاء على الحدود الحاضرة اي على البيان الثلاثي الموقع في عام ١٩٥٠ .

٢ ـ المعسكر الاشتراكي :

ان الانقسامات في المعسكر الاشتراكي تفوق عددا وخطورة تلك التي عاناها المعسكر الراسمالي الغربي . فالسلطة التي كان يتمتع بها الاتحاد السوفياتي اخذت تخف تدريجيا ولم يعد بالامكان التحدث عن هيمنة سوفياتية بالمعنى الصحيح . ان الانقسام في المعسكر الاشتراكي لم يعد محصورا بالتنافس على الزعامة بين الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية ولم يعد حتى مظهرا للتناقض بين البلدان الشيوعية المتطورة الموجودة في اوروبا والبلدان الشيوعية النامية الموجودة في آسيا بل انه تعدى هذا الاطار واصبح مشكلة فردية تمس كل بلد شيوعي بمفرده في اوروبا الشرقية ، فبعد الانفصال اليوغوسلافي في عام ١٩٤٧ اخذت اوروبا الشيوعية تبدي في السنوات الاخيرة نزعة استقلالية واضحة . فبعد ان انضمت البانيا الى المعسكر الصيني وقفت رومانيا في المدة الاخيرة على الحياد في النزاع السوفياتي الصيني واستفادت من هذا النزاع لاتباع نهج اقتصادي وسياسي مستقل عن الاتحاد السوفياتي . لا بل انها خرجت على قرارات السوق الشيوعية المشتركة Comecom ولم ترسل مندوبين عنها الى المؤتمر الشيوعي الذي عقد في اول اذار عام ١٩٦٥ في موسكو لبحث الازمة في الحركة الشيوعية العالمية .

ورومانيا ليست البلد الوحيد الذي اخذ يسير على نهج مستقل وان كان الموقف الروماني اكثر وضوحا من غيره ، فان اكثرية بلدان اوروبا الشيوعية بدات اليوم تعيد

النظر في سياستها الاقتصادية على ضوء اوضاعها الداخلية بدلا من الاكتفاء بنقل التجربة السوفياتية . صحيح ان المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي تحدث عن تنوع طرق تطبيق الاشتراكية حسب الظروف والاوضاع الداخلية الا ان تنفيذ هذا المبدأ لم يظهر في السابق في دول اوروبا الشيوعية .

فالتعديلات في بلدان المعسكر الاشتراكي كانت تأتي لاحقة للتعديلات في الاتحاد السوفياتي نفسه . بينما الان اخذت المشاكل الاقتصادية في بعض بلدان اوروبا الاشتراكية تدرس دون الرجوع الى الاتحاد السوفياتي وتؤخذ بشأنها حلول كانت تعتبر منذ سنوات قليلة «تحريفية» ولا«ماركسية ـ لينينية» . واوضح مثال على هذا التطور التعديلات العميقة التي تحدث الان في تشيكوسلوفاكيا وفي المجر . واذا كانت دول المعسكر الاشتراكي الاوروبية تسير اليوم في نفس الخط العام بالنسبة للسياسة الدولية فان تصرفاتها في الشؤون التي لا تمس الوضع الدولي العام اخذت تتميز اكثر واكثر بالتنوع والاستقلالية .

٣ ـ العالم الثالث :

ان عدوى الانقسامات انتقلت ايضا الى العالم الثالث وبرزت التناقضات التي كانت تغطى باجماع كاذب شبيه الى درجة ما بالاجماع العربي . ففي افريقيا برزت في السنتين الماضيتين نزعة لتوحيد كلمة كافة الزعماء الافريقيين وتجسدت هذه النزعة بمؤتمر اديس ابابا وقد نتج عن هذا المؤتمر انشاء منظمة الوحدة الافريقية. واتخذ المؤتمر عدة مقررات منها قرارات هامة تتعلق بمحاربة الاستعمار المباشر الذي تمارسه البرتغال والتمييز العنصري الذي بلي به اتحاد افريقيا الجنوبية والى درجة اقل روديسيا الجنوبية . وتنفيذ هذه المقررات بدقة يعني تبني منطق التحرر الجدي من الاستعمار ولذلك بقيت هذه المقررات مجموعة من التمنيات لان قسما من الزعماء الافريقيين مدينون للدول الغربية في بقائهم واستمرار نظامهم . وموقف الاجماع الافريقي ازاء موضوع اتحاد جنوب افريقيا كان شبيها بالاجماع العربي ازاء اسرائيل. وهذا امر طبيعي لتقارب الوضعين . فاتحاد جنوب افريقيا هو اسرائيل الافريقيين ووضع زعماء افريقيا لا يختلف في خطوطه الكبرى عن وضع الزعماء العرب .. فمنهم العميل ومنهم القبلي ومنهم الوطني ومنهم الثوري. فلقاء جميع هذه المجموعات على سياسة تفترض حدا ادنى من التحرر من النفوذ الرجعي الاستعماري امر مستحيل . وما لبث الاجماع ان تحول تدريجيا الى صراع . وبدأنا نشهد مجددا نشوء تكتلات داخل افريقيا ، اهمها تكتلان :

تكتل تقوده نيجيريا وينوي ضم جميع انظمة الحكم التقليدية والمنحازة والتابعة للغرب ، وقد ساعد في تقريب هذه الدول مشكلة الكونغو . وكتلة ثانية تكونت نواتها حاليا من مالي وغينيا وغانا والجزائر وقد ايدتها الجمهورية العربية المتحدة واعلنت هذه الكتلة التقدمية عن وقوفها ضد تشومبي .

فنجد الان اذن مجددا في افريقيا انقساما سببه التدخل الاجنبي بشؤون

افريقيا الداخلية . ولا يمكن معرفة منذ الان مدى الانقسام وحدوده وهل سيتوقف عند مقاييس الانحياز وعند مقاييس النظام الرأسمالي او اللا رأسمالي ام سينشق الى انقسامات اقليمية ولغوية كالمجموعة الفرنسية والمجموعة الانكليزية الخ .. انما يبدو واضحا الان ان افريقيا تشهد صراعا عنيفا يزيد من خطورته تدخل امريكا المباشر في المعركة بعد ان كان مسرح الصراع محصورا على دول اوروبا وحدها وبنوع خاص بلجيكا والبرتغال .

وفي آسيا دخل الصراع بين المعسكر الغربي المتمثل بالولايات المتحدة وبريطانيا والدول والحركات التحررية الاسيوية مرحلة يصعب التكهن بنتائجها . ان استمرار التحرش الامريكي بفيتنام الشمالية يحدث احراجا متزايدا للاتحاد السوفياتي . فتمسك الاتحاد السوفياتي بسياسة التعايش السلمي ورغبته في عدم الاصطدام مع الولايات المتحدة حالا حتى الان دون تحركه عمليا في الصراع في فييتنام . انما سيوسة (التصعيد) الامريكية تخدم الصين الشعبية على حساب الاتحاد السوفياتي وتعرض هذا الاخير الى فقدان هيبته ازاء الدول النامية .

ولقد بدات بالفعل عدة صحف افريقية تنتقد علنا موقفه المستنكف في الوقت الذي تضرب فيه دولة حليفة له ـ ولذلك فان الاحراج قد يدفع الاتحاد السوفياتي الى اتخاذ خطوات للدفاع عن فيتنام الشمالية ، ولا نعرف ماذا ستكون النتيجة فيما لو حصل ذلك . وعلى كل فان المنطقة الاسيوية بأسرها تعيش اليوم في جو محموم من حدود ماليزيا الشرقية حتى حدود الهند الشمالية مرورا بلاوس وتايلاند.

وفي امريكا اللاتينية يبدو الان أن الولايات المتحدة نجحت في ايقاف المد الكاستروي . لقد استطاعت امريكا ان تقطع العلاقات السياسية بين كوبا ومجموعة الدول الامريكية اللاتينية ، وأدى نجاح الانقلاب العسكري اليميني في البرازيل الى اعطاء مد جديد للحركات الرجعية في امريكا اللاتينية والى اعطاء فرص جديدة الى كبار الاستغلاليين من اصحاب العقارات الشاسعة . (Latifundia)

الا ان هناك تجربة اصلاحية قد يكون لها اثرها في مستقبل المنطقة وهي تجربة التشيلي . ان رئيس جمهورية التشيلي الجديد (فراي) يدعي انه جاء على اساس اتباع الطريق الوسط بين النهج الامريكي والنهج الكاستروي . اي محاربة النهج الثوري من جهة والقضاء على الاسباب التي تدفع الى الثورة من جهة اخرى .

وقد ركز الرئيس الجديد برنامجه على اساس المباشرة بالاصلاح الزراعي في المناطق الريفية وتحويل الرأسمال الصناعي تدريجيا الى رأسمال وطني اي احلال الرأسمالي التشيلي نسبيا مكان الرأسمال الامريكي المسيطر على الصناعات التشيلية الاساسية وبنوع خاص على مناجم النيترات .

فالتجربة الاصلاحية التشيلية تجربة هامة وخطرة في نفس الوقت . فانها ستكون هامة اذا عارضتها الولايات المتحدة لانها ستعجل في اتساع النقمة وتعميقها اما اذا ايدتها فانها ستكون خطرة لانها سوف تلعب دور المخدر وستلهي الجماهير الامريكية عن صراعها الطبقي تحت شعار الوطنية بمفهومه البورجوازي .

٤ ـ الوطن العربي :

يبدو الوطن العربي اليوم مفتتا بالرغم من الهدوء الظاهري الذي خيم عليه منذ مؤتمر القمة . فلقاء الملوك والرؤساء في الجمهورية العربية المتحدة لم يعط اي حل للمشاكل العالقة ولم يكن باستطاعته على كل حال ان يوجد اي حل . فالتناقضات العميقة التي تفصل بين انظمة تابعة وانظمة تواقة الى التحرر والاختلافات العميقة في فهم التطور والعمل الشعبي والالتزامات الاقتصادية والسياسية المتضاربة بين اكثرية الاقطار العربية تجعل اي حل اجماعي وهما وخرافة .

فمؤتمر القمة جمد الخلافات على اساس تجنبها ودشن عهدا من الدبلوماسية المبنية على المراوغة مكان المصارحة التي بدأت تظهر مع ظهور الحزب في المعترك السياسي . والموقف العربي اليوم معقد لاننا لا نلمس حتى الان انقساما واضح المعالم وثابت المقاييس . فالتناقض ليس فقط بين الفئة التقدمية والرجعية بل هناك تناقضات اقليمية اخرى داخل المعسكر الرجعي وعدم انسجام وعدم ثقة بين القوى الدافعة الى التطور .. والاتصالات العديدة بين المشرق العربي ومغربه قضى على الابتعاد التقليدي السابق وعلى الانسجامات الاقليمية فضعفت الان فكرة وحدة المغرب العربي كقوة بديلة للوحدة العربية الكبرى اذ ان علاقات الجزائر بالجمهورية العربية المتحدة باتت اليوم اقوى بكثير من علاقاتها مع جيرانها في المغرب كذلك فان اتصالها بمالي وغينيا اعمق وأمتن من صلتها بتونس والمغرب .

وفي اطار هذا الغموض وهذه البلبلة تبدو بعض الخيوط التي يمكن تلخيصها بما يلي :

أ ـ زوال الاحتكار الثوري :

لقد بقيت الجمهورية العربية المتحدة حتى استقلال الجزائر وتفجير ثورتي رمضان وآذار المرجع الثوري العربي الوحيد ، كانت «القاعدة والقيادة والمصدر الوحيد للمد الثوري» ولم ترغب الجمهورية العربية المتحدة ان تتخلى عن دورها ولم تقبل بايجاد تجربة اخرى الا بمقدار ما ترتبط هذه التجربة بها وتعترف لها بالقيادة. وكان لا بد لهذا الموقف الاحتكاري او الامتدادي من تفجير الصراع بين الناصرية والبعث . وتجربة الجزائر بالرغم من خصبها النضالي لم تشكل منطلقا جديا في الوطن العربي على صعيدي التنظيم والبناء، فالجزائر تثير العواطف والحماس وطابع ثورتها ما زال قطريا ولا يشكل قدوة في المشرق العربي الذي يفوق المغرب بحسه القومي وان كان دونه قدرة على الانضباط .. فالقيادة الثورية على الصعيد العربي انحصرت فعليا بين الجمهورية العربية المتحدة وبين الحزب . الا ان صمود الحزب وتطور الاوضاع العالمية والعربية فرضا على القاهرة القبول بهذا الواقع . وبروز الحزب كقوة ثورية اصيلة مستقلة عن كل تبعية هو احدى الاسس التي سوف تلعب دورا هاما لتطوير السياسة العربية وفي تحريك القوى الشعبية في المنطقة العربية

كلهـا .

فالحركات الشعبية في المناطق العربية المختلفة التي لم تكن تجد لها اي مرجع سوى القاهرة كانت ترضخ بحكم هذا الاحتكار الثـــوري للتوجيهات والاجتهادات الصادرة عن الجمهورية العربية المتحدة ، لانها لم تكن تملك اي بديل عن هذا القبول، فاما الرضوخ لحركة قومية او الانحياز الى الرجعية والاستعمار ، اذ ان الظروف النضالية القاسية فرضت على القوى المناضلة التفتيش عن عون ومساعدة ضـــد الانظمة القويه بمالها وبسلاحها . فلا بديل عن قوة ثورية الا قوة ثورية اخرى . وصمود الحزب في ثورته يشكل اليوم هذا البديل والملجأ الجديد للحركات العربية التقدمية ويزيد من مناعتها ازاء الضغط الذي يمكن ان يصدر عن القاهرة .

ب ـ ضعف الحركات الشعبية في عدد من الاقطار ذات الانظمة الرجعية :

يتضح ان قوة الانظمة الرجعية في عدد من الاقطار الرجعية لا يعود الى الدعم الخارجي لها بل تجد اساسها في ضعف الحركات الشعبية التي تجابهها . وهذا الضعف ليس ناتجا في الغالب عن ضعف الوعي السياسي وعن انتشار الجهل في اوساط الجماهير اذ ان هذه الظاهرة لا توجد الا في السعودية وفي بعض مشيخات الجنوب المحتل . بل ان الظاهرة المقلقة هي ضعف التنظيمات الشعبية في المناطق التي عرف فيها انتشار الوعي السياسي ووجود التربيـــة النضاليـــة ، وفي هـــذه المناطق يلاحظ ان التنظيمات الشعبية كانت تشكل قوة مؤثرة في الاحداث ثـــم ضعفت او اضمحلت لاسباب عديدة ، وكان بالامكان ان تستعيد هذه التنظيمات حيويتها بعد المد الذي خلقته ثورة الحزب الا ان الاصطدام المباشر الذي حصل بين الحزب وبين القاهرة احبط هذه الامكانية . فالطاقة الدعائية التي تملكها القاهرة وسمعتها الماضية وشعبية عبد الناصر لدى الجماهير العاطفية التي لم تعرف غيره في السنوات الماضية اضعفت طاقات الحزب دون ان يستفيد عبد الناصر من هـــذا الانتصار السلبي . اذ ان نظام عبد الناصر ينجح في التعبئة العاطفية لكنه غير قادر على تحويل هذا الشعور الجماهيري الى طاقة واعية منظمة . فالضعف الذي اصاب الحزب بسبب الحملة الناصرية وبسبب الاخطاء المتكررة وبسبب النكسة التي حلت في العراق لم يعوض عنه بأي تنظيم شعبي اخر فبقي الفراغ الذي تركه انحسار الحزب في الاردن وليبيا مثلا فراغا ولم يستطع ان يملأه احد وكان المستفيد الوحيد من هذا الانحسار الرجعية المحلية .

كذلك نلاحظ ان التنظيمات الشعبية في اقطار اخرى فقدت شيئا من حيويتها وطاقاتها بسبب التنكيل والارهاب المستمرين او بسبب اشتداد حدة الصراع او اخيرا بسبب حدوث الانشقاقات في داخلها .

فالاتحاد الوطني للقوات الشعبية في المغرب اصيب بخضات عنيفة افقدته شيئا من ديناميكيته نتيجة لعدة عوامل ليست الاعتقالات اهمها . فالانقسامات داخـــل قيادة الاتحاد وعدم اخلاص قسم من قادته للخط الثوري الذي تنادي به قاعدته

والتقاء بعضهم مع مخططات العرش ابعدت اجل استلامه زمام المبادرة في المغرب ، كذلك فان اشتداد حدة الصراع في الجنوب المحتل وعـــدم اتخاذ حزب الشعب الاشتراكي موقفا واضحا منذ بداية المعركة وتردده وتملقه مدة من الزمن للقاهرة افقده قسما من شعبيته التي لا تنكر ووضعاه في مأزق ازاء التطرف اللفظي الذي يبديه اتباع القاهرة وازاء اعمال العنف المتكرر ضد الاحتلال البريطاني في المنطقة . وانحسار نفوذ الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وحزب الشعب الاشتراكي يطرحان مسألة امكانية عمل الحركات الشعبية ذات التنظيم والاهتمام القطري البحت .

ومقابل هذا الضعف الذي يلاحظ في التنظيمات الشعبية في عدد من الاقطار ذات الانظمة الرجعية نلمس عملية اعادة اعتبار شاملة تهب على المنطقة العربية منذ مؤتمر القمة . وبعد ان كان الحكام الرجعيون يعيشون في جو من القلق والاضطراب المستمرين استعادوا اليوم ثقتهم بنفسهم لدرجة ان احدهم شعر بان باستطاعته ان يصدر عفوا عاما عن جميع خصومه السياسيين وان يسمح لهم بالعودة الـــى قطرهم . ان اعادة اعتبار الحكام العرب الرجعيين كانت من نتائج مؤتمر القمـــة البارزة وهي تدل كحملة التشهير التي سبقتها ان اللقاء او المعاداة لا يخضعان في القاهرة لخطة عامة او لهدف بعيد بل يظلان يتأثران باعتبارات تكتيكية تصبغ عليهما طابعا شبه انتهازي .

ج ـ التهاء القوى التقدمية بقضايا جانبية :

ما زالت القضية الفلسطينية اخطر موضوع يواجه الاقطار العربية والحركات القومية التقدمية بنوع خاص ، وخطورتها لا تنبع فقط من نوعية العدوان الصهيوني والخطة التي بني عليها اغتصاب الارض العربية بل انها ترتبط ايضا بالتأثير الذي تركته على مجمل القضايا العربية .

فقضية فلسطين منطلق لكل القضايا الاخرى في المشرق العربي وبدلا من ان تكون سبب تجميع العرب كما يزعم الغربيون فانها سبب رئيسي لتفرقتهم . ان معالجة القضية الفلسطينية محك لجدية الانظمة ومقياس لنوعيتهـــا . والانقسام العربي بدأ وتغذى على ضوء كيفية مجابهة هذا التحدي الصهيوني ـ الغربي . والدول التي تجد في وجود الكيان الصهيوني سلاحا لتنفيذ مخططاتها في المنطقة العربية بدأت تشعر ان ازدياد نفوذ القوى التقدمية في المنطقة سيعرض هذا الكيان للخطر وبالتالي سيفتح المجال للقضاء على كافـــة الامتيازات الاقتصادية والسياسيـــة والاستراتيجية المتوفرة للمعسكر الغربي .

والتصميم الذي ابداه القطر السوري في مؤتمر القمة والاثر النفسي والسياسي الذي قد يتركه نجاح العرب في تنفيذ مقرراتهم لاول مرة منذ نكبة فلسطين تحت ضغط «اللا مسؤولية واللا واقعية» السورية دفعا الغرب الى التفتيش عن ثغرات وجبهات جديدة تحول الانظار عن معركة فلسطين او على الاقل تضعف الامكانيات العربية في الجبهة الفلسطينية . ويلاحظ في الوقت الحاضر ازدياد النشاط الملكي

والرجعي في منطقة اليمن هذا النشاط الذي يجمد جزءا هاما من الجيش العربي المصري ، كما يلاحظ تصلب البرزاني وجماعته في شمال العراق وخروجهم عن تحفظهم السابق وعن حرصهم على الشكليات وتوقفهم عن الاهتمام بالمحافظة على سمعة عبد السلام عارف ونظامه كما كانوا يفعلون في السابق ، وهذا التحرش البرزاني الجديد جاء في الوقت الذي دخلت عمليات تحويل الروافد العربية مرحلة التنفيذ العملي مما اضطر العراق الى سحب قسم كبير من قواته من الحدود الاردنية لحشدها في المنطقة الشمالية . كما يلاحظ ان موجة من الاضطرابات الداخلية بدأت تغذى في لبنان الشديد الحساسية للتحركات الطائفية . وهذا التحريك الطائفي والضغط الصادر عن بعض النقابات المعروفة بارتباطاتها بالسلطة ليسا مستقلين عما يدور في المنطقة العربية .

ان جميع هذه الامور مرتبطة ببعضها والغاية منها فتح جبهات جديدة لالهاء قسم من القوى العربية عن معركة فلسطين ولدفع بعض الاقطار المهتزة الى الامتناع عن القيام بأي عمل يلحق الضرر بالمصالح الصهيونية او الغربية . ويبدو اليوم على ضوء هذه التطورات ان الجيش العربي المصري ليس مجهزا تماما لمعركة مع الصهيونية بسبب وجود قسم من قواته في اليمن ، والجيش العراقي غير قادر من جهته على خوض حرب جدية معاسرائيل بسبب أحداث الشمال، والجيشان اللبناني والاردني اضعف من ان يصمدا بوجه اي تحرش صهيوني جديد وهذا يبقي الجيش العربي السوري وحده في الميدان وربما كان هذا احد مخططات الغرب .

وفي الواقع فان الغرب لم يشأ ان يترك حتى الجيش السوري متفرغا لمعركة فلسطين فالمحاولات الالهائية لم تقتصر على القطر المصري والعراق ولبنان بل ان التركيز على القطر السوري كان جزءا من المخطط العام ، وما اضرابات التجار وتحركات الرجعيين والاخوان المسلمين ومحاولات تمزيق الجيش السوري الا جزء من هذه المحاولة العامة . الا ان الحزم الذي اظهره الحكم في القطر السوري وسرعة المبادرة التي تميز بها والتفاف الحزب بكليته في معركة الدفاع عن القرارات الاشتراكية فوتت على الغرب وحلفائه الرجعيين فرصة تمزيق القطر السوري والهائه بقضاياه الداخلية . فاستعداد سوريا للمعركة اليوم لم يأت عن كون الغرب اهملها في محاولاته التخريبية بل هي نتيجة فشل الغرب في ابقاء وضع البلبلة الداخلية تعم سوريا كما نجحت محاولات الالهاء في مناطق اخرى من المشرق العربي .

د ـ اوضاع المنظمات ذات الطابع القومي :

منذ ان دخلت الجمهورية العربية المتحدة تجربتها التنظيمية الثالثة بعد فشل التجربتين الاوليتين اخذت الحركات الناصرية تعيد النظر في اوضاعها وتذيب نفسها تنظيميا بعد ان ذابت سياسيا لتدخل في اطار اطلق عليه اسم الاتحاد العربي الاشتراكي . ان اهمية الاتحاد العربي الاشتراكي لا تنبع من المنظمة القائمة في القطر المصري بل اهميتها العملية ناتجة من دخولها كبديل للتنظيم الحزبي في الاقطار

العربية ذات التجربة الحزبية الطويلة . فهناك ظاهرة جديدة في الوطن العربي جاءت كتعبير عملي عن آراء عبد الناصر الذي ربط الوحدة العربية بوحدة التنظيم السياسي وهي ظاهرة قيام الاتحاد العربي الاشتراكي في العراق والقطر السوري وحتى في لبنان ، وقيام هذا الاتحاد سيكون له اثره في الاوضاع التنظيمية والسياسية ، لان الاتحاد لم يأت كحزب ينافس بقية الاحزاب بل طرح كبديل للتنظيم الحزبي وكمطور له . فهو يعتمد منذ انطلاقه على قوة الجمهورية العربية المتحدة المادية والمعنوية وعلى شعبية عبد الناصر ، الا انه لم ينجح ان يخلق حتى الان وضعا تنظيميا جديدا يحول الولاء من قيادات التنظيمات القديمة الى الهيكل الجديد كما انه لم ينجح بجعل الولاء لشخص عبد الناصر اكثر وعيا او اقل عاطفية .

فالاتحاد العربي الاشتراكي يبدو اليوم بعد تجربة اكثر من سنة كتجميع لقوى صغيرة متعددة املت كل منها الحصول على مزيد من المكاسب عن طريق هذا التحويل وكانت النتيجة ان انتقلت المتناقضات الى داخل التشكيلة الجديدة . فالاتحاد العربي الاشتراكي هو عمليا جبهة من الحركات والقوى تجمعها اهداف مرحلية وتلحمها رغبة القاهرة في عدم بقائها متميزة عن بعضها البعض .

فطبيعة الهدف هي التي تحدد مدى انسجامها فحيث امل الكسب كبير تزداد التناقضات ويهتز الهيكل التنظيمي وحيث الرابط هو الحقد المشترك فان امكانية الانسجام تقوى وتزداد والانتهازية لا تجد لنفسها سبيلا نظرا لبعد المنال .

ان الاتحاد العربي الاشتراكي في القطر المصري استكمل كل الشروط التنظيمية الرسمية فله اليوم مكاتب لها متفرغون وله تنظيمات اقليمية وله مؤتمرات ولا ينقصه اي شيء من متطلبات التنظيمات الشعبية على صعيد التقسيم والتحديد اللفظي .

والقاهرة تركز بشكل دائم على مؤتمرات الاتحاد واجتماعات مكاتبه وكل الحفلات الشعبية التي تقام في القطر المصري تقام باسم الاتحاد العربي الاشتراكي. فهو رسميا موجّه للدولة وهو الذي يملي ارادته على مجلس الامة والنواب . الا ان هذا الهيكل التنظيمي الموحد يشكو من كثير من الامراض التي افشلت التجارب السابقة . فبالرغم من وجود الميثاق الذي يمكن ان يفيد كدستور تقدمي وكمنطلق نظري لا يخلو من الافق الثوري وبالرغم من اعتماد الاساليب التنظيمية المجربة في الحركات السياسية الكبرى الا ان «الاتحاد» لا يزال هيكلا ينقصه المحتوى الحقيقي الذي يخلق الاتحاد . فبالاضافة الى الضعف الاساسي الذي ينتج عن التنظيمات الفوقية فان قيادات الاتحاد لا تؤمن بالتنظيم الشعبي ولا تجربة لها في هذا الحقل. فالواضح من الاسماء المطروحة في المراكز القيادية ان موجهي الاتحاد هم انفسهم الذين وجهوا حركة التحرير في السابق ومن ثم الاتحاد القومي ، واغلبيتهم من الذين كانوا مسؤولين في شعبة المخابرات (كفتحي ديب مثلا المسؤول عن مكتب العلاقات العربية في الاتحاد العربي الاشتراكي) او من الذين يستلمون مراكز حكومية هامة . فالاتحاد العربي الاشتراكي تابع عمليا من خلال قيادته الى الحكم والمخابرات ومواقفه ستكون بالتالي تعبيرا عن مواقف الحكم وتبريرا لها . ان هذا التداخل التام بين الحكم والمخابرات من جهة والاتحاد من جهة اخرى يجعل الاتحاد

عاجزا عن القيام بأي دور ذاتي فهو واجهة للحكم بدلا من ان يكون قوة لها المقومات الذاتيــة .

الا ان الطابع التبعي للاتحاد الاشتراكي العربي لم يمنعه من ان يكون لنفسه كيانا عربيا ودوليا فهو اليوم هيئة معترف بها في عدد كبير من الاقطار العربيـــة وتدعى من قبل عدد هام من الاحزاب والمنظمات السياسية وله نشاط ملموس برز في تبادل الوفود والزيارات مع عدد من الهيئات اهمها جبهة التحرير الوطنيـــة الجزائرية . وبالاضافة الى نشاطه الخارجي فان العناصر الشيوعية العديدة التي انضمت اليه بعد جو الانفراج الذي طرأ في عام ١٩٦٤ خلقت داخل الاتحاد تيارا فكريا لا يستهان به واستطاع عدد منهم ان يؤثروا عن طريق تسلقهم لعدد من المراكز ذات الحساسية على التوجيه الصحفي والفكري في القطر المصري . فاللجنـــة العقائدية في الاتحاد العربي الاشتراكي تحتـــــوي على عدد كبير من الشيوعيين والماركسيين كذلك فان الوسط الصحفي يفتح مجالا واسعا لتغلغل التفكير الماركسي. ومنذ ان اخذ خالد محي الدين مركزا مرموقا في الصحافة وفي الاتحاد العربـــي الاشتراكي وجد الشيوعيون في مركزه حماية مشجعة لنشاطهم الذي يبغي لا الى خلق حزب داخل الاتحاد الاشتراكي بل الى تحويل هذه المجموعة الضخمة الخالية من التوجيه والهدف الواضح الى قوة متأثرة بالتفكير الماركسي ومتجهـــة حسب المنطق الاشتراكي العلمي .

اما «الاتحاد الاشتراكي العربي» في القطر العراقي فانه نقـــل كل مساوىء الاتحاد في القطر المصري دون ان يكون له اي من حسناته ، فالاتحاد في القطـــر المصري له رأس وله نشاط بينما «التنظيم» في القطر العراقي خال من كل رأس ومتوقف عن اي نشاط . فهو عمليا مجموعة من الرؤوس يعمل كل لاقصاء الاخرين. وأما ميثاقه فانه نقل شبه حرفي للميثاق الصادر في القاهرة دون هضم او تكييف. وتعدد الرؤوس في العراق وتناقض المتسلطين على الحكم فيما بينهم ادخل الاتحاد العربي الاشتراكي في دوامة الصراع الداخلي واصبح طرفا بدلا من ان يكون القاعدة للحكـــم .

فالانباء الاخيرة تفيد ان عبد السلام عارف يحاول اضعاف نفوذ المسؤولين عن الاتحاد العربي الاشتراكي واللائحة التي شكلها للمجلس الاستشاري استبعدت عددا كبيرا من اعضاء الاتحاد العربي الاشتراكي بينما روعي في دخول المجلس تمثيـــل الاحزاب العراقية التقليدية كحزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي . فتمثيل الاحزاب الاخرى هو نسف لفكرة الاتحاد العربي الاشتراكي اذ انه يعني ان الاتحاد العربي الاشتراكي لم يعد هذا التنظيم الذي ورث الاحزاب بل دخل كحزب منافس لها دون ان تكون له في الحقيقة مقومات الحزب . يتضح من دراســـــة اوضاع «الاتحاد» في العراق ان المسيطرين الفعليين هم الناصريون بدون تحفظ وان الفئات الاخرى قاطعت كليا الاتحاد لاسيما وان طابع التحدي والتنفير هو الغالب بسبب الدور الذي يلعبه الحركيون داخله . وعدم وجود عناصر فيه غير ناصرية لم يمنع

التناقض من الاستفحال بين الناصريين انفسهم لاسيما بين مختلف الهيئات الصغيرة التي يطلق عليها صفة ناصرية فالحركيون ومجموعة اياد ثابت ومجموعة فؤاد الركابي ومجموعة عدنان الراوي وغيرها لم تنسجم في يوم من الايام . واذا كانت المصالح قد جمعتها ايام حكم الحزب فان النكسة وانفتاح باب المكاسب فرقاها واخـذت تتحارب وتتضارب وما لبثت مجموعة اياد سعيـد ثابت ان انسحبت كما فعلت مجموعة عدنان الراوي ، فالاتحاد العربي الاشتراكي لم يعد حاليا حتى واجهة بل ان نشاطه جمد لتجميد التناقضات ، والصراع يدور خارجه فعليا وان زج اسمه لاغراض دعائية .

«والاتحاد الاشتراكي العربي» في الاقليم السوري ليس احسن حالا من زميله العراقـي ، ان تجميعه تـم على اساس ان الاوضاع في القطر السوري ستتغير وأن البعث لن يصمد في سوريا طويلا لاسيما وان أحداث العراق ابرزت التناقضات التي مزقته في بغداد . وقد شجع الامل بالربح السريع عددا من المترددين علـى ركوب الموجة الناصرية وضاعت التناقضات في حماس الامل وفي ارتقاب النصر. الا ان صمود الحكم الثوري في القطر السوري وعدم انفجار التناقضات داخـل الحزب وابتعاد افق الحكم تركت آثارها في هذه التشكيلة السريعة التركيب . فذاب الحماس ودب اليأس وبدأت الاتهامات تتساقط وندم عدد من المتسرعين على تورطهم فأخذوا ينسحبون تدريجيا من الواجهة ومن النشاط وأصيب «الاتحاد» بالاقليم السوري «بنفس امراض» الاتحاد العراقي ، فجمود النشاط وانعدام الامكانيات دفع المشتركين الى الالتهاء ببعضهم واخذ الصراع يدور حول اقتسام المراكز داخـل المنظمة .

فالحركيون يريدون السيطرة لانهم الوحيدون الذين يملكون هيكلا تنظيميـا والاخرون يرفضون هذه السيطرة ، لانهم يعتبرون الحركيين لا يمثلون شيئا . والنشاط الوحيد الذي يلمس حاليا «للاتحاد» هو ما يقوم به عمليا الحركيون باسم «الاتحاد» اما الاخرون فنشاطهم مجمد كليا فيما خلا بعض التصريحات او بعض الانباء الصحفية التي تصدر بين الفينة والاخرى . والتكوين الحالي لما يسمـى «الاتحاد العربي الاشتراكي في الاقليم السوري» يضم بالاضافة الى الحركيين اقلية من الجبهة القومية والوحدويين الاشتراكيين اما اكثرية اعضاء هاتين الفئتين فقد تمنعت عن الانضمام الى الاتحاد ، وفيما خلا هؤلاء فهناك عدد من الافراد الذين انسلخوا من الحزب وينشطون كأفراد ويعوضون عن ضعفهم الشعبي بالمزيد من العنف والسلبية ازاء الحزب .

فتجربة الاتحاد العربي الاشتراكي تبدو اليوم كتجربة فاشلة حيث انه اريد لها ان تكون البديل للتنظيم الحزبي .

حركة القوميين العرب

حاولت حركة القوميين العرب ان تستفيد في السنوات الاخيرة من المد الناصري لخلق تنظيم يرث في اذهان قادتها حزب البعث العربي الاشتراكي . الا ان نظرة

عبد الناصر السلبية ازاء التنظيم الحزبي وطرحه فكرة وحدة التنظيم السياسي كأساس لاقامة الوحدة القومية وانشاء الاتحاد العربي الاشتراكي قضت على حلم الحركيين في وراثة البعث . وبدلا من ان يوسعوا حركتهم بتبني شعارات عبد الناصر جوبهوا بضرورة حل تنظيمهم والذوبان في مجموعة واحدة لا يتوفر فيها اي اساس من اسس التنظيم السياسي . وقد ولدت هذه التطورات خضة وانقساما في صفوف الحركيين . فالحقد ازاء البعث لم يكف لاقناع الجميع بحسنات الصيغة الجديدة لانها تتنافى مع كل ما طرحوه من شعارات وادعاءات ولان المبرر من انشاء حركتهم هو خلق كيان ذاتي لنفسهم يجابه البعث لا الذوبان في كيانات سيكون دورهم فيها ضعيفا ان لم يكن معدوما . وحماقة الحركيين دفعتهم الى التورط بمواقف اضعفتهم حيث كانوا يتأملون القوة . فالحملة المركزة ضد الحزبية والتنظيم الحزبي التي تحمسوا لها على اساس انها تمس البعث انقلبت عليهم لان الناصريين الاخرين يعتبرون حركتهم تنظيما حزبيا . وتمسكهم بالشكليات التنظيمية خلق بالاضافة الى ما سبق حساسية قوية ضدهم في الاوساط الناصرية العاطفية ، فتحطيم الحزبية في اذهان مخططي الحملة يبغي الى ازالة كل حاجز بين عبد الناصر والجماهير . فالغاية من الحملة ليست ازالة البعث لاحلال تنظيم اخر محله مهما كان قويا او مواليا ، بل خلق جماعات مؤيدة لا رأس لها الا عبد الناصر ولا موجه لها الا مبعوثوه وموظفوه . والحركيون يدركون بسبب الغشاء الذي وضعه حقدهم وعدم عمق قياداتهم انهم اداة غير واعية للتدمير والتدمير الذاتي .

وقد وصلوا اليوم الى مرحلة لا يمكن التراجع عنها ولا يمكن الاستمرار فيها، فقاعدتهم معبأة نفسيا وأي تراجع عن فكرة الذوبان يبعدها عن الحركة والذوبان بالصيغة المطروحة وعلى ضوء ميزان القوى يعني عجزهم عن تحقيق الغاية التي كانت مبرر وجودهم الاولى وهي وراثة البعث اذ ان الاتحاد العربي الاشتراكي الذي فضى عليهم لم يستطع ان يشكل القوة البديل ، فحقدهم وغباؤهم لم يفتحا لهم حتى مجال يأس شمشون لانهم يموتون كحركة دون ان يميتوا اعداءهم البعثيين .

وتذويب الحركات في مجموعات الاتحاد العربي الاشتراكي لم يقتصر على العراق وسوريا حيث يحاول بعض المسؤولين منهم ان يتبوأوا بعض المراكز الشخصية بل ان هذه العملية خلقت جوا من الاستسلام في صفوف الحركة في كافة المناطق، وحتى في لبنان اوقفوا كل نشاط تنظيمي وقرروا مؤخرا اصدار مجلتهم الاسبوعية «الحرية» لحساب الاتحاد العربي الاشتراكي . والنشاط المرتقب للحركة في المرحلة القادمة هو نشاط محض تخريبي ولا يقصد منه بناء اي قوة لنفسهم بل ينمو في الرغبة في ضرب البعث بكل ما اوتوا من قوة ودعم .

الاخوان المسلمون :

احتاجت حركة الاخوان المسلمين بشكل دائم الى قاعدة جغرافية كملجأ ومنطلق ونشاطها ارتبط بوجود هذه القاعدة . والمساعدة الخارجية لا تكفي لتغذي هذا

النشاط ان لم يتوفر العامل الجغرافي . وحركة الاخوان المسلمين من حيث مبادئها وأهدافها تنسجم كليا مع الانظمة العربية الرجعية والتقليدية الا انها من حيث التنظيم والحركة جزء من الاحزاب المعاصرة . ولذلك فان هذا التناقض بين محتواها وشكلها اي بين رجعية مبادئها وفعالية تنظيمها المماثل للتنظيمات الحديثة جعلها تستفيد بدرجات مختلفة من الانظمة الرجعية العربية . فالانظمة الرجعية في الاقطار المتخلفة جدا تساعد الاخوان المسلمين في خارج حدودها ولكنها لا تترك لهم مجالا للنشاط الداخلي لان تنظيمهم وطريقة عملهم يولد جوا من الحركة والتوتر . بينما الانظمة الرجعية في البلدان العربية المتطورة نسبيا تقبل بنشاطهم وأحيانا تشجعه ليس فقط خارج حدودها السياسية بل وفي الداخل ايضا . الا ان الاوضاع العربية الراهنة خلقت ظروفا غير ملائمة للاخوان المسلمين لانها لم تترك لهم قاعدة امينة للانطلاق والنشاط الفعال ، فالانظمة الرجعية في البلدان المتخلفة لا ترحب بنشاطهم داخل اقطارها والانظمة الرجعية المتطورة مضطرة الى تحديد نشاطهم تمشيا مع سياسة المهادنة التي لم تخسر بسببها الرجعية العربية ، فالقواعد الجغرافية التي يمكن للاخوان المسلمين ان يتحركوا فيها هي لبنان والاردن والعراق. فلبنان بحكم وضعه الطائفي من جهة وبحكم اضطراره الى مراعاة جارته العربية الوحيدة سوريا الى درجة معينة وبحكم ضعف الحكم فيه لا يستطيع ان يترك للاخوان المسلمين المجال الكافي للنشاط الواسع . والاردن الذي استفاد اكثر من غيره من جو المهادنة العربية حريص على عدم تعريض مكتسباته الى المخاطرة ولهذا فهو يتجنب السماح لاي هيئة بالقيام بنشاط قد يدفع القطر الاردني الى الدخول بمعارك جديدة مع اقطار عربية اخرى ، فمع ترحيبه بحركة الاخوان المسلمين وبالرغم من انه يسهل اعمالها فان الاردن يبقي نشاطها في النطاق الذي لا يعرّض سياسته العربية الحالية الى الانتقاد والهجوم . اما العراق فان التناقضات الداخلية فيه تضعف امكانية الاستفادة من الاخوان المسلمين كأداة للتخريب في القطر السوري . ونتيجة لهذه الاوضاع ونتيجة للمزايدات الدينية التي لجأت اليها بعض الانظمة ذات الطابع التقدمي فان الاخوان المسلمين يمرون كحركة بمرحلة انحسار وان كانت آراؤهم ترى رواجا اوسع من السابق في كثير من الاوساط الشعبية .

الاقطار العربية

الجزائـر :

بعد فشل جبهة المعارضة في حربها الاهلية وفرار بوضياف وحيضر واعتقال آية حسين احمد انتهت كل معارضة منظمة في الجزائر . وسبق ان تخلص بن بيلا من بعض العناصر القيادية المعروفة باعتدالها وبتأثرها بالمنطق السياسي الغربي امثال فرحات عباس واحمد فرنسيس ، وهكذا يبدو بن بيلا كالزعيم الوحيد في البلاد. وفقدت القيادة الجماعية بعد التصفيات المتكررةوحصر قيادة الحزب والحكم بشخص

بن بيلا قسما كبيرا من محتواها وصارت اقرب الى الشكل منها الى الحقيقة .
ويبدو ان الصراع في الجزائر اخذ شكلا جديدا لم يعد بن بيلا هدفه . فالصراع حاليا هو على كسب بن بيلا لا على اقصائه . وتبدو هناك ثلاث تيارات اساسية داخل جبهة التحرير : التيار الديني التقليدي الذي ما زال يتمتع بنفوذ كبير نظر لاثر العامل الديني في حرب التحرير ، والجناح العسكري الذي يتزعمه هواري بومدين واخيرا التيار اليساري المتأثر بالماركسية الذي يعتبر محمد حربي كأنشط عنصر فيه . ان الاشهر الماضية شهدت انحسار التيار اليساري فابعد الحربي وعدد من اصدقائه من المراكز الدعائية الحساسة «مجلة افريقيا الشابة ، وجريدة الشعب» كما شنت حملة قوية على العناصر المعتبرة قريبة من الحزب والتي تؤيد الجناح اليساري وذلك تحت تأثير الضغط الناصري . الا ان هذا الجناح ما زال قويا وامكانياته واسعة نظرا لنوعية محركيه وتفوقهم الفكري على اخصامهم من التيارات الاخرى وبروز تفوقهم هذا في الخط الذي تبناه مؤتمر جبهة التحرير الوطنية في العام الماضي . ومما يزيد من امكانيات نجاح هذا التيار انضمام العناصر الشيوعية الجزائرية اليه . لقد حل الحزب الشيوعي الجزائري نفسه وانضم اعضاؤه الى جبهة التحرير وتعتبر هذه الخطوة اخطر خطوة اقدمت عليها الحركة الشيوعية حتى الان ، اذ ان الحل ليس تكتيكا شكليا بل هو خطوة حقيقية وهو يعني ان الحركة الشيوعية تعتبر انه بالامكان ان تقود حركة غير شيوعية معركة البناء الاشتراكي . (ونفس الخطوة اتخذت في الجمهورية العربية المتحدة وان كانت اقل اهمية هناك نظرا لانقسام الحركة الشيوعية المصرية الى اكثر من (٥) احزاب والى هزالة قواها) .

ان الصراع اليوم داخل جبهة التحرير الوطنية هو على اشده بين التيارات الثلاث وكل منها لها عناصر مؤيدة في اوساط المسؤولين .

وازدياد الطابع الشخصي في حكم الجزائر وتكدس المسؤوليات في ايدي بن بيلا كانا لصالح الجمهورية العربية المتحدة وعبد الناصر . فبن بيلا هو اقرب الشخصيات الجزائرية الى عبد الناصر والطابع الذي اتخذه حكمه هو بحد ذاته شهادة حسن سلوك لنظام عبد الناصر لانه يتقلده في كثير من قضايا الحكم وهذا التقليد انتصار معنوي لعبد الناصر الذي يستفيد بذلك من رصيد الجزائر النضالي في الاوساط الدولية . الا ان سلطة بن بيلا لا يمكن ان تصل في حال من الاحوال الى تلك التي يتمتع بها عبد الناصر . فظروف الجزائر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تختلف كليا عن ظروف القطر المصري . فالمركزية القوية شبه مستحيلة في الجزائر في الوضع الحاضر كما ان الخطوات الاشتراكية التي نفذت حتى الان اخذت مجرى مختلفا كل الاختلاف عن الاسلوب في القطر المصري . ان المزارع والمصانع المؤممة تدار من العمال والفلاحين المنتجين لا عن طريق موظفين او ضباط معينين كما يحدث في الجمهورية العربية المتحدة ، والمؤتمر الذي عقده فلاحو القطاع العام في السنة الماضية يدل على حيوية وروح نضالية يصعب معها السير في النهج الناصري في الاقتصاد وفي بعض النواحي السياسية .

وبالاضافة الى ذلك فان وضع الجزائر الاقتصادي يفرض عليها الاعتماد الى

درجة كبيره على ايجابية عدد من الدول الخارجيــة . ان علاقــات الجزائر بفرنسا حسنة جدا وسبب هذا التحسن ليس ناجما كما يبدو ظاهريا عـن سياسة ديغول ازاء العالم الثالث بقدر ما هي تعبّر عن استفادة اقتصادية متبادلة وقـد برز هذا التحسن قبل ان تتوضح خيوط السياسة الخارجية الفرنسية .

وضع الجزائر الاقتصادي المتدهور الزمها ايضا بعدم اتباع الخط اللفظي المتطرف الذي لجأت اليه الجمهورية العربية المتحدة في الخلاف الناشب مع بون ، فبالرغم من ان الجزائر صوتت على قطع العلاقات الديبلوماسية مـع المانيا الغربية الا انهـا اوضحت بانها لن تعترف بالمانيا الشرقية وهذا الموقف يختلف عن موقف عبد الناصر فارتباط الجزائر بالسياسة الناصرية هو بالنتيجة ارتباط نسبي تحـده «الواقعية الجزائرية» والظروف الاقتصادية وتعدد التيارات داخل جبهة التحرير الوطنية .

الجمهورية العربية المتحدة :

تقطف الجمهورية العربيةالمتحدة اليوم ثمرة المواقفالنضالية التيوقفتها حتىقيام الوحدة والتي تخلت عن قسم منها بداعي الواقعية والمسؤولية . فعبد الناصر يعتبر اليوم في ذهن الغرب والشرق على السواء وفي ذهن كثير مـن قادة العـالم الثالث كالزعيم العربي الذي لا ينافس وكعميد حركات التحرر في افريقيا وآسيا .. وبهذه الصفة فان عبد الناصر يتلقى المعونات لا على اساس انه رئيس جمهورية القطر المصري فحسب بل بصفته زعيما عربيا ايضا . ودراسة ارقام القروض التي تلقتها الجمهورية العربية المتحدة حتى الان تبين على انها تفوق بكثير سقف الضمان الذي يؤخذ بعين الاعتبار في تقديم القروض . كما ان وضع الجمهورية العربية المتحدة الديبلوماسي يفوق بكثير واقعها الاقتصادي وقوتها السياسية الفعلية . لقد اصبحت الجمهورية العربية المتحدة دولة لها وزنها في كافة الشؤون العالمية ورأيها يدرس عادة باهتمام.

والجمهورية العربية المتحدة هي اكثر البلدان الافريقية تطورا في حقل الصناعة (باستثناء اتحاد جنوب افريقيا) وهـذا التطور الصناعي السريع يشكل بالرغم مـن الاخطاء الضخمة احيانا ومن الاسراف في احيان اخرى ـ ظاهرة بالغة الخطورة في تحديد اتجاه الحكـم في المستقبل ونهجه السياسي العربي والاسيوي ـ الافريقي . فالتطور الصناعي سيؤدي حسب اتجـاهه وكيفية تصميمه اما الى تقوية النزعـة الاقليمية واما الى دفع الجمهورية العربية المتحدة تحت تأثير الحاجة الى تأمين اسواق جديدة الى المزيد من الخطوات في طريق السوق العربية والسوق الافريقية الخ ..

وتعاني الجمهورية العربية المتحدة ضائقـة اقتصادية كبرى نتيجـة تراكم عدة عوامل لم تعالج في حينها ونتيجة الانغماس في مستلزمات تكتيكية دون الانتباه الى الآثار البعيدة . وهذه الضائقة قد تفسر الى درجة معينة تغير نهجهـا مع عدد مـن الدول الخارجية وحتى العربية .

فالسياسة الثوريـة تستلزم تضحيات اقتصاديـة ضخمـة ليس باستطاعـة الجمهورية العربية المتحدة في وضعها وشكلها الحالي ان تستمر فيها . ولذلك فهي

تقوم بعملية تكييف جديدة لتقريب سياستها من امكانياتها .

والجمهورية العربية المتحدة تجد نفسها على الصعيد العربي امام ثلاث تحديات كبيرة :

(أ) ـ التحدي الفلسطيني وهو التحدي الاول بالنسبة للمشرق العربي . وقد اعترفت الجمهورية العربية المتحدة بدعوتها لمؤتمر الملوك والرؤساء على انها غير قادرة وغير مستعدة لمجابهته بمفردها كما تركت في السابق الانطباع بانها راغبة في ان تفعل . الا ان تحولها عن الادعاء بانها سوف تحرر هي فلسطين الى طرح سياسة التحرير عن طريق الاجماع العربي لا يشكل تصحيحا بل خطأ معاكسا . فكما ان فلسطين لا يمكن ان تحرر عن طريق قطر واحد لعدم تكافؤ القوى كذلك فان التحرير عن طريق الاجماع هو السراب لعدم استعداد الانظمة الرجعية على خوض معركة فلسطين وحل قضيتها جذريا لا سيما وان حل القضية لا ينفصل عن النضال ضد الدول الاستعمارية حامية الانظمة الرجعية .

(ب) ـ التحدي اليمني وهو الذي تتحسس به الجمهورية العربية المتحدة اكثر من تحسسها بقضية فلسطين نظرا لوجود عشرات الالوف من الجنود المصريين في ارض اليمن كوقود لحرب لا يبدو افق نهايتها . فالتحدي ناتج عن استحالة الحل العسكري ، وقدرة الجمهورية العربية المتحدة على ايجاد صيغ الحلول السياسية ضعيفة لانها لم تثبت حتى الان انها تستطيع تقدير ظروف الاقطار واوضاعها . فحل القضية اليمنية لا يمكن ان ينبع الا من عوامل يمنية وهذا يتطلب نضجا سياسيا وعقلية متفتحة متحررة من عقدة الدولة الكبرى ورغبة الامتداد او الالحاق . ان التدخل الاستعماري البريطاني السافر واتجاه الولايات المتحدة الى السير في خط بريطانيا والمساعدات الايرانية والسعودية للقوى المعادية للجمهورية تجعل القضية اكثر تعقيدا وخطرا .

الا ان هذه التدخلات لا تفسر بمفردها عدم وجود الحل . ان ضعف الجبهة الداخلية من الاسباب التي تمكن التدخل الخارجي من قطف بعض الثمار ، وتقوية الجبهة الداخلية يفترض تغييرا عميقا في النهج المتبع حتى الان .

(ج) ـ التحدي العراقي . تجد الجمهورية العربية المتحدة نفسها مضطرة لتبني نظام لا تملك كل خيوط اتجاهه . فبعد ان اعتبرت ردة تشرين انتصارا كبيرا لها في وجه الحزب واعتقدتها منطلقا لقلب الاوضاع في القطر السوري اخذت تشعر بان هذا النظام هو عالة عليها اكثر مما هو دعم لها . فهذا النظام بحاجة الى قسم من الجيوش المصرية لحمايته وهو يتخبط بتناقضات لا حد لها ويتعثر دون مشاكل تهدد وحدة التراب الوطني . فاي انقلاب يحصل في العراق سيصبح بسبب تورط الجمهورية العربية المتحدة نكسة لها واي خطوة رجعية او تراجع عن بعض الخطوات التقدمية سينعكس سلبيا على الجمهورية العربية المتحدة واي حرب تقع في شمال العراق ستدخل المتحدة طرفا في النزاع وهذا الامر يؤثر على علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي ، والمتحدة تجد نفسها امام التحدي العراقي عاجزة عن ايجاد حل نهائي سليم لها تماما كما هي الحال بالنسبة للتحدي الفلسطيني واليمني .

ان هذه التحديات الثلاث خيوط رئيسية في تحديد سياسة الجمهورية العربية المتحدة الحالية بالاضافة الى العوامل الاخرى المذكورة ، والانطباع السائد الان هو ان الجمهورية العربية المتحدة تريد ان تخفف مسؤولياتها العربية وان تتجنب التورط في اي قضية جديدة او في اي معركة جديدة تستلزم جهدا اضافيا وبالتالي نزيفا اضافيا .

اليمن :

حسبت اليمن على جبهة الدول المتحررة وادخلت بفضل نفوذ الجمهورية العربية المتحدة الدولي على المسرح العالمي كدولة ذات طموح تقدمي واشتراكي . واليمن في حقيقتها تعيش مأساة يقرر مجراها قوة خارجة عن حدودها . فالحكومة الجمهورية هي واجهة لا نفوذ لها والسلطة الفعلية بيد الضباط المصريين . والبدر من جهة اخرى العوبة بيد القوى الاجنبية واداة لسياسة غربية تريد انهاك الجمهورية العربية المتحدة مستفيدة في ذلك من اخطائها . ان الحرب الدائرة منذ سنتين وتصف انهكت شعب اليمن والحقت الخراب بالقسم الاكبر من البلاد ويبدو ان الاكثرية الساحقة تعارض السلال وحكمه وتؤيد النظام الجمهوري . فالحكومة الجمهورية لا تسيطر عن طريق الجيش المصري الا على المدن والمرافيء والبدر بدوره لا ينشط الا في مناطق الحدود حيث يتمتع بالحماية البريطانية والسعودية اما المناطق الجبلية واكثرية مساحات البلاد فهي لا تخضع لاي من الحكمين .

ان محاولة ايجاد حل عن طريق المفاوضة بين امكيين وحكومة السلال قد فشلت ولم يكن بالامكان ان تنجح حتى لو اتفق الفريقان لانهما لا يمثلان اكثرية ابناء اليمن ، والحل العسكري ابعد اليوم من اي وقت مضى بسبب ازدياد المساعدات الخارجية للبدر من جهة وازدياد استياء القبائل من حكم السلال من جهة اخرى . ومن الواضح ان الحكومة البريطانية لا تأمل ولا ترغب الحاق هزيمة عسكرية بالجيش المصري بل تتبلور خطتها الزمنية الى انهاك الجمهورية العربية المتحدة اقتصاديا عن طريق التزامها بابقاء عدد كبير من قواتها في ارض بعيدة وصعبة وهذا بدوره يلهي قسما من الجيش المصري عن حدود فلسطين . ويبدو ان الجمهورية العربية المتحدة لم تجد كرد حتى الان على هذه المؤامرات وهذا التحدي سوى استعمال اسلوب مشابه في المناطق الخاضعة للاحتلال البريطاني دون ان تفتش عن اسلوب جديد داخل ارض اليمن . وكأن المعركة محصورة في المنطقة بينها وبين بريطانيا وكأن شعب اليمن ليس له الاهمية الاولى في المعركة .

العراق :

يعيش العراق حاليا عدة احتمالات خطيرة والاستقرار فيه شكلي يغطي التناقضات الداخلية عن طريق المساومة المترجرجة والخطران اللذان يجابههما العراق

اليوم هما :

ـ الخطر البرزاني : ان التحدي البرزاني ازداد ولم يعد بامكان الحكم في العراق اخفاءه ولا سيما بعد ان خرج قسم كبير من مناطق الشمال عن سلطة الحكومة الادارية . وهذا التطور سوف يؤدي الى اصطدام مسلح رغم مساعي التهدئة التي يبذلها عبد الناصر .

ـ الخطر الرجعي : ان القوة الاساسية التي يعتمد عليها النظام الحالي هي قوة الجيش ، وقيادة الجيش العراقي رجعية في غالبيتها الكبرى وضغطها ضد الاتجاه التقدمي يزداد فعالية عند فقدان القوى المضادة . والتناقض الاساسي داخل الحكم أي التناقض بين جبهة عبد السلام عارف وطاهر يحيى من جهة وجبهة صبحي عبد الحميد وبقية الناصريين من الجيل الجديد من جهة اخرى تدفع عبد السلام عارف وجماعته الى التأثر اكثر واكثر بالقيادات الرجعية العسكرية والمدنية .

والتخفيف من الملاحقات ضد اعضاء الحزب في العراق والافراج عن عدد منهم ووقف الحملات الاذاعية عن الحزب هي نتيجة خطر حرب الشمال (وقد افرج على ما يبدو عن عدد قليل من الضباط الحزبيين او الاصدقاء على اساس ذهابهم الى الشمال) ونتيجة هذا الصراع الداخلي في اوساط الحكم ذلك الصراع الذي دفع الى محاولة كسب ود بعض الحزبيين على اساس تكتلي .

ان التأثير الرجعي المتزايد على الحكم يبدو بوضوح في الوقت الحاضر ويظهر شيئا من التناقض مع موقف الجمهورية العربية المتحدة وقد انجلى التناقض بين موقف الجمهورية العربية المتحدة والعراق في عدة قضايا عربية ودولية اهمها موقفهما من تركيا وايران والسعودية . الا ان المتحدة تجنبت ان تتحيز علنا لاي من الفريقين المتخاصمين الرئيسيين وهذا الحياد الظاهري اثر ربما جزئيا في تخفيف انسياق عارف وراء التيار اليميني . والصراع الداخلي ازداد في الآونة الاخيرة بسبب شعور الحكم بضعفه وعدم شعبيته وهذا يشجع كل فريق على محاولة اقصاء الاخر وربط الفشل به . كما ان ضعف المعارضة المنظمة وهدوء الحركات الثورية النسبي خلق الجو الملائم لتفجير التناقضات فالحزب الشيوعي العراقي غير معارض مبدئيا لنظام الحكم ، وسياسته العلنية الان انتقادية لا انقلابية ويركز الانتقاد على ديكتاتورية الحكم والاعتقالات السياسية ، وحزبنا فقد كثيرا من امكانيات التحرك بعد اعتقالات ٥ ايلول الواسعة ولم تعد الظروف الحالية مؤاتية لان ينشط الحزب على اساس تغيير سريع للاوضاع .

ويتضح الان في العراق ان الدعوة الى الاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة قد جمدت تماما وهذا ما يؤكد التحليل الذي قام به الحزب بعد اتفاق ايار عام ١٩٦٤ والذي اكد ان الاتفاق يقصد الى تدعيم الحكم عن طريق اظهاره بمظهر قومي تقدمي الا انه لن يتعدى الاطار اللفظي والدعائي .

ووضع الحزب السياسي اليوم احسن من الماضي بالرغم من استمرار شيء من النقمة على بعض تصرفاته السابقة وعلى روح اللامسؤولية والتهور التي اظهرها قسم من قادته السابقين . والعزلة التي كانت تحيط بالحزب اخذت تتبدد واخذ قادة

بعض الحركات السياسية الوطنية التقليدية وبنوع خاص حزب الاستقلال والحزب الوطني الديموقراطي ، يتصلون بالحزب للاتفاق على بعض المنطلقات والمشاركة في دراسة شؤون البلاد العامة . كما ان العداء الشديد الذي كان قائما بين التنظيم في القطر العراقي والحزب الشيوعي العراقي توقف قليلا لا سيما بعد قرارات رمضان الاشتراكية .

اما الوضع الاقتصادي في العراق فهو سيء جدا ويهدد سوء الوضع هذا بردة ضد الاتجاه الاشتراكي . اذ ان قرارات التأميم التي صدرت في ١٤ تموز الماضي لم تنفذ بجدية لعدم ايمان المشرفين بها ولعدم اخلاص المنفذين لاهدافها. فكانت النتيجة ان تمكن مستغلو الاقتصاد العراقي من القيام بسلسلة من الاعمال التخريبية اهمها اخفاء السلع المؤممة من السوق دون مجابهة حكومية ، وفشل التجربة قد يؤدي الى خلق الانطباع ان الاشتراكية مضرة بمصالح الجماهير طالما انها تؤدي الى انقطاع المواد الضرورية كالادوية . والغلاء والاستغلال ارحم للجماهير من عدم وجود الدواء . ولا يستبعد ان تكون هناك خطة من قبل قسم من قادة الحكم القائم تبغي الى هذا التفشيل لتبرير تراجع تدريجي عن الاتجاه الاقتصادي المناقض لمصلحة القطاع الخاص . وكل الدلائل تشير الى ان عددا متزايدا من الرأسماليين خارج العراق وبنوع خاص في اوساط بيروت المالية يشعرون بان الاوضاع في العراق تسير ضد مصالحهم وان امكانيات الاستفادة هناك آخذة في الازدياد .

المغرب :

ان الانفجار الشعبي الذي عاشته الدار البيضاء وعدد من مدن المغرب في الشهر الماضي وعدد القتلى والجرحى يكشفان مدى الاستياء الشعبي في القطر المغربي . فالمغرب تتخبط منذ سنوات في صراع متعدد الاطراف والاشكال . وربما كان هذا التعدد احد اسباب استمرار النظام القائم بشكله التعسفي الحالي . ان المعارضة للحكم الملكي ما زالت تشكو من التفتت وعدم الفعالية فقسم من المعارضة يحصر نشاطه بتعديل جزئي لا يمس الاطار العام ولا الاتجاه السياسي . فمعارضته هي معارضة كمية لا نوعية ، وتلك هي على العموم حالة حزب الاستقلال الذي أيد الاستفتاء الذي يقوم على اساس النظام الحالي . والمعارضة اليسارية التي يرمز اليها الاتحاد الوطني للقوات الشعبية تتخبط في تناقضات داخلية حادة تتعدى اطار الاجتهاد حول بعض القضايا ووصلت الى درجة يبدو فيها بعض قادة الاتحاد الوطني أقرب الى النظام الملكي منها الى الجناح الاخر من الاتحاد .

ان الانقسام بين الجبهة السياسية المتمثلة باليوسفي والبصري ، وبين القيادة النقابية المتمثلة بالمحجوب بن صديق والتي يتعاون معها عبدالله بن ابراهيم ازداد اتساعا . وجناح عبدالله وبن صديق ابعد عمليا من الاتحاد الوطني وان كانا اسميا اعضاء في القيادة . كذلك فان وضع بن بركة داخل القيادة ما زال غامضا ، فهو من جهة لا يوحي بالثقة للعناصر التقدمية الملتفة حول اليوسفي والبصري اللذين يعاونان

مع بوعبيد ومن جهة اخرى فان وضع الاتحاد الوطني يمنع هذا التجمع من اتخاذ اي موقف حاد ازاء أي من قادته وحتى اعضائه . فيؤدي هذا التجميد الذي يفرضه ضغط السلطة الى تعايش التناقضات التي تؤدي في أحسن الحالات الى اضعاف فعالية هذه الجبهة اليسارية .

والحزب الشيوعي في المغرب وان كان اكثر استقلالا من كافة الاحزاب الشيوعية العربية واظهر تفهما اكبر لمارك التحرير وبنوع خاص في الجزائر من الاحزاب الشيوعية الاخرى الا انه منهك القوى وضعيف ولم ينجح في تعدي اطار الاوساط المثقفة .

فالوضع الحاضر في المغرب لا ينبىء بأي امكانية تغير سريعة لعدم وجود القيادة السياسية القادرة على وضع خطة ثابتة للعمل السياسي . فالاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي يشكل المنطلق الوحيد في الوقت الحاضر لعمل ثوري فقد الامل بالحصول على نتائج قريبة واخذ يكيف عمله وتحليله على اساس استمرار الحكم الملكي لمرحلة طويلة . ولهذا فان نشاطه يبدو اكثر واكثر منصبا الى اعادة تنظيم صفوفه على اساس السرية ، وعلى التركيز على القضايا الاقتصادية والاجتماعية ومحاولات اضعاف المحجوب في اكثر النقابات .

والحكم حاليا منحاز كليا الى الغرب باسم الواقعية والحاجة الى المساعدات الاقتصادية . ان التدهور الاقتصادي في المغرب بلغ درجة خطيرة ، وما تحول مظاهرة طلابية غير سياسية الى مظاهرة شاملة سوى مظهر من مظاهر الاستياء الناجم عن البطالة الآخذة بالانتشار . والعجز المالي في المغرب يزداد سنة بعد سنة. ومن العوامل التي برزت في السنة الخيرة والتي ادت الى هجرة عدد متزايد من المستوطنين الاوروبيين الضغط المستمر للمباشرة بالاصلاح الزراعي .

أن محاولات الحكم القائم لعرقلة هذا المشروع ثم الى تخفيف حدته لم تكف لطمأنة الاوروبيين المقيمين في المغرب والذين يعيش اكثرهم من الزراعة الكبيرة ، كذلك فان حملة التعريب التي اتسعت في الجزائر اخذت تزداد فعالية وتأثيرا في المغرب . وهذا أفقد عددا من الاداريين الاوروبيين امكانية الاستمرار في العمل . فالاستقرار في المغرب لا ينجم اليوم عن قوة الحكم بمقدار ما هو نتيجة لتفتت المعارضة وبالتالي ضعف فعاليتها السياسية .

تونس :

تمتاز تونس عن المغرب باستقرار الحكم فيها وعدم وجود اي امكانية جدية لتعديله عن طريق الانقلاب . فالتحول في تونس لا يمكن ان يأتي الا من داخل الحزب الحاكم ، ولا مجال لاي نشاط فعال من خارج تونس . وتونس هي أفقر دول المغرب من حيث الموارد الا ان وضعها الاقتصادي وان كان صعبا أقل تدهورا من جيرانها بسبب الاستقرار الذي عرفته طيله السنوات الماضية . وهذا الاستقرار السياسي شجع الدول الغربية على الاعتماد على بورقيبة وبالتالي على تقديم كافة المساعدات

له لتخفيف وطأة الضغط الاقتصادي والاجتماعي الداخلي .

ان الحزب الاشتراكي الدستوري هو التنظيم الوحيد القائم حاليا في تونس وفروعه منتشرة في كل المناطق التونسية ، وطابعه الاساسي هو كونه حزب الحكومة وبوليسها وجهاز مخابراتها . فضيق الافق التونسي جعل الحزب الحاكم يتسلط على كل المجالات الاقتصادية مما يجعله قادرا على القضاء على اية معارضة عن طريق الخنق الاقتصادي . فلا يمكن لاي مثقف ان يجد عملا ان لم يكن حائزا على رضى الحزب اي على رضى الحكومة . والسنة الماضية كانت بالنسبة لبورقيبه سنة ايجابية واخذ المؤتمر الاخير الذي عقده الحزب الاشتراكي الدستوري طابع المصالحة الوطنية . فقد اعيد المصمودي ـ وكان المعارض المعروف الوحيد ـ الى صفوف الحزب وعين في المدة الاخيرة سفيرا لتونس في باريس . ولم يعد في تونس كلها شخصية سياسية واحدة تعلن عن معارضتها للحكم . وحتى الحزب الشيوعي التونسي لا يعارض النظام القائم ككل ، بل يكتفي بانتقاد بعض جوانبه .

لقد عمدت تونس الى استرجاع الاراضي الزراعية من المستوطنين الفرنسيين وقضت بذلك على كافة مظاهر الاستعمار القديم . وهذه الخطوة الوطنية اعطتها في نظر الرأي العام العربي نوعا من الهالة خففت مع الزمن العداء الذي يكنه ابناء المشرق لنظام بورقيبه . ولم يكن بورقيبه ليخسر هذا الرصيد المستحدث لولا انه كشف اوراقه بقضية فلسطين اثناء جولته في المشرق . وجاءت اقواله تثبت صحة موقف الحزب . اذ بعد ان كانت الخطة الموضوعة اظهار عزلة سورية في الوطن العربي بناء على ايحاء امريكي أكيد وضغط ناصري مرجح ، قلبت تصريحاته الخطة وبرزت سورية الدولة الثورية الاصيلة اذ انها اول من انتقده بينما كان جميع المسؤولين العرب الاخرين يكثرون من مدحه . فاضطروا بعد هذه التصريحات ان يعدلوا موقفهم ويحذوا حذو سورية واضطر العراق الى الغاء زيارته له .

ان تونس اليوم هي اكثر بلدان المغرب ارتباطا بالاستعمار الغربي الجديد وهي اكثر الاقطار العربية تحمسا للارتباط بالسوق الاوروبية المشتركة . واستقرار نظامها السياسي الحالي وضعف مواردها الاقتصادية تشجعانها على الاستمرار في الانحياز الى الغرب وفي الوقوف دائما مع الحكومات الافريقية الموالية للغرب .

ليبيا :

ما زالت ليبيا تعاني الاحتلال الاجنبي المباشر عن طريق القواعد العسكرية، والدعوة التي قامت في السنة الماضية لالغاء القواعد العسكرية انخفضت ويبدو ان صفحتها قد طويت وآخر مشهد من مشاهد مسرحية الطوي حل مجلس النواب الذي قرر بالاجماع الغاء القواعد العسكرية . ان ثروة ليبيا البترولية تجعلها بالغة الاهمية بالنسبة للغرب وهي حاليا الدولة العربية الافريقية الوحيدة التي ما زال الغرب يحتفظ فيها بقواعد عسكرية . ان أهمية هذه القواعد قد خفت الى درجة كبيرة بعد دخول عصر الصواريخ ، الا ان اهميتها بالغة بالنسبة لامكانية تهديد الدول المجاورة

وحماية المصالح البترولية في ليبيا من جهة اخرى .
والقوتان الوحيدتان القادرتان على القيام بنشاط فعال هما الناصريون والحزب.
وكانت الخطة الناصرية في السنتين الماضيتين تنحصر في مهادنة الحكم ومعاداة الحزب ، اما اليوم فموقفهم غير موحد وغامض .

السودان :

يسود السودان اليوم جو نكسة جزئية بعد المد الجماهيري الذي شهده على أثر ثورة تشرين الشعبية ، فبعد ان كان الطابع التقدمي هو الطابع الغالب في عملية اطاحة النظام العسكري اخذ التناقض يدب في صفوف الحركات التي ورثت نظام عبود ، ولم يقتصر التناقض على الصراع الطبيعي بين القوى التقليدية المتمثلة بحزب الامة والقوى التقدمية التي برز فيها حزب الشعب الديموقراطي والحزب الشيوعي بل ان هناك عاملا قد يبدو مستغربا دخل على المعركة وبلبل الوضع وهو موقف الحزب الوطني الاتحادي . ان قاعدة هذا الحزب تميل دون تردد الى الخط التقدمي والحزب اقرب تقليديا الى الجبهة التقدمية منه الى حزب الامة خصمه اللدود ، الا ان الحزب الوطني الاتحادي تحالف مع حزب الامة وبهذه الطريقة قويت الكتلة الرجعية لان المستفيد الاول من هذا التكتل هو حزب الامة .
وعلى أثر هذا الالتقاء شهد السودان توقف المد التقدمي وانحيازا تدريجيا واضحا الى اليمين تبلور بعرقلة مرور الامدادات الى ثوار الكونغو عبر حدوده واعادة تشكيل الحكومة مع تخفيف تمثيل الفئات المنتمية الى التكتل التقدمي وزيادة عدد الممثلين الرجعيين والتقليديين .
والظاهرة الخطيرة الاخيرة هي الانقسام الحاصل بين حزبالشعب الديموقراطي والحزب الشيوعي حول الانتخابات . فبعد ان أعلنت الحكومة فجأة عن عزمها على اجراء الانتخابات في البلاد في ٢١ نيسان اعلن الحزب الشيوعي السوداني موافقته على دخول الانتخابات رغم انتقاده لهذا التحديد ، بينما عارض حزب الشعب الديموقراطي هذا القرار وصمم على محاربته حتى بالقوة .
فالوضع في السودان غامض اليوم وأهم عوامل الخطر الانقسام في « الجبهة الوطنية » التي لا يتمثل فيها الحزب الوطني الاتحادي من جهة والتي ترى اليوم تناقضا بين حزب الشعب الديموقراطي والحزب الشيوعي .
ولعل اخطاء الحزب الشيوعي ومحاولته التقليدية لاستغلال الموقف لصالحه بأي وسيلة ممكنة من الاسباب لتصلب اليمين ولبروز التناقض داخل الفئات التقدمية . لقد عمد الحزب الشيوعي الى فتح معركة مركزة ضد الحزب الوطني الاتحادي دون الالتفات الى حزب الامة على أمل وراثة قاعدته فكانت النتيجة ان استغلت قيادة هذا الحزب هذه الحملة المركزة لتبرير ازدياد انحرافها الى اليمين ، وقاعدة الحزب التي انشقت عنه بسبب خروجه عن خطه المعهود انضمت الى حزب الشعب الديموقراطي وليس الى الحزب الشيوعي .

ان الشيوعيين اخذوا يفقدون اليوم قسما من القوى التي اكتسبوها في بداية العهد الجديد ، وتحديد الانتخابات من قبل حكومة اكثريتها الساحقة رجعية دليل على وجود خطة يقصد منها تأمين حكم يميني يعتمد على برلمان رجعي تكون قاعدته جبهة مكونة من حزب الامة وقيادة الحزب الوطني الاتحادي بقيادة حزب الامة . وهذا الاحتمال يحمل مخاطر كبيرة لانه قد يشجع الى قيام محاولات عسكرية جديدة والى تكريس انشقاق بين شمال السودان وجنوبه . فالانتخابات لا يمكن ان تجري في الوقت الحاضر الا في الشمال وهذا تجسيد للانقسام .

لبنان :

ان التحالفات التي نتجت عن الانتخابات النيابية الاخيرة وعن معركة التجديد اخذت تتفكك وبدأ يحل محلها تكتلات ذات طابع اقليمي كما كانت الحالة في البرلمانات السابقة . والصراع في لبنان محصور عمليا بين الفئات التقليدية ولا وجود لقوى تقدمية فعلية داخل المجلس ولا داخل الحكم . والصراع حاليا يدور أساسا حول نقطتين : النقطة الداخلية هي نقطة تتعلق بموضوع الشهابية او بكلمة أصح بتسلط بعض اجهزة الجيش وبنوع خاص المكتب الثاني على اجهزة الحكم ، والنقطة العربية ويدور محورها الاساسي الان حول قضية تحويل الروافد .

فبالنسبة للقضية الاولى يبدو ان نسبة كبيرة من النواب تعارض اي تغيير هام تكون من نتيجته اضعاف نفوذ الجيش داخل الحكم وسبب هذا النهج « الشهابي » يعود الى الدور الذي لعبته اجهزة الجيش في ايصال هؤلاء النواب الى المجلس . وهذه المجموعة المدافعة عن « الشهابية » خليط غير منسجم في القضايا السياسية الهامة الا انها تقف من قضية تحويل الروافد موقفا وطنيا فهي الى جانب التحويل . وموضوع التحويل في لبنان هو ربما اخطر موضوع تعرض له النواب والمسؤولون . فاعلان اسرائيل عن تصميمها على مقاومة التحويل بكافة الوسائل أشعر المسؤولين لاول مرة ان موضوع فلسطين ليس مجرد العوبة لفظية بل انها قضية جدية قد يترتب عليها نتائج مصيرية . والشعور بالخطر دفع عددا من عملاء الغرب الى تجسيده بشكل انهزامي لتعبئة الرأي العام المسيحي ضد التحويل ولتهيئة الرأي العام الى اتخاذ مواقف مستقلة عن الاقطار العربية الاخرى والى التسلح بأي موقف انهزامي او «واقعي» يأخذه حاكم عربي . وهذا ما يفسر حماس الرجعيين اللبنانيين في استقبال بورقيبه بميوله الغربية وترحيب قسم كبير من الصحافة اللبنانية لتصريحاته .

ان الصراع في لبنان لا ينتظر ان يأخذ شكلا حادا او ثابتا الا حول هاتين النقطتين اما فيما يتعلق بالقضايا الاخرى فان المواقف ستختلف وستتغلب الاعتبارات المحلية او المصلحية الضيقة على أي تكتل او تحالف .

وبالنسبة لسورية فان لبنان يشعر اليوم بضعفه اكثر من السابق لاسيما وانه

لم يعد حائزا على تأييد القاهرة السابق ولذلك فانه حريص على عدم اتباع خط معاد ازاءها . وهذا لا يعني انه لا توجد عناصر معادية للحكم بعنف داخل الحكم ، بل ان التناقض الموجود داخل الحكم والشعور بالضعف يضعفان امكانيات هذه الفئة .

الاردن :

يبدو الاردن اليوم اكثر الاقطار العربية التقليدية استقرارا . فالعفو العام الذي اصدره الملك حسين وسماحه لكافة مناوئيه بالعودة الى الاردن يدلان على ثقة الحكم بنفسه وعلى ضعف الحركات الشعبية في القطر الاردني . لقد استفاد الحكم من مهادنة عبد الناصر له لانها ادت الى تهدئة جماهير الضفة الغربية وتخفيف عدائها له.

وبالاضافة الى ذلك فان سياسة « الاجماع » العربية والميوعه التي نتجت عنها افقدت عبد الناصر قسما من الهالة التي كان يتمتع بها في أوساط الفلسطينيين بنوع خاص .. وانحسار شعبية عبد الناصر ادى بطبيعة الحال الى تمتين وضع الحكم .

والحكم في الاردن لا يعرف التناقضات التي تتخبط بها الاقطار التي لم تتضح القيادة فيها ، فالتناقضات في الصفوف الثانية وتأخذ في تطورها شكل المزايدة في الولاء للشخص الاول فهي تقوي الحكم فياطاره التقليدي وتغذي فرديته ولا تضعفه.

وجماهير الضفة الغربية تعيش اليوم مرحلة من الضياع النسبي نظرا لخيبتها من القيادات العربية التي وضعت ثقتها بها . وهذا الضياع يولد فراغا وجمودا يخففان الضغط عن الحكم التقليدي ولا يفتحان المجال لاي عمل جدي بل يولدان في احسن الحالات نزعات تغامر به دون أي تأكيد ثابت .

والوضع الاقتصادي الاردني أقل تدهورا من الاقطار المجاورة لا بل انه يبدو مزدهرا ظاهريا ونسبة نمو الصناعة في الاردن في السنوات الاخيرة فاقت نسبة الاقطار العربية الاخرى . واذا كان هذا النمو الاقتصادي يحمل بذورا ايجابية من حيث انه يفتح المجال لتخفيف التبعية الاردنية ازاء الدول الغربية الا انه في نفس الوقت يشكل خطرا انفصاليا جديدا . فبمقدار ما تخف التبعية الاقتصادية للخارج ضمن الاطار والمنطق الحاليين فان الشعور بامكانية اقامة الكيان الذاتي ذات المقومات الاقتصادية يغذي النزعة الانفصالية .

والازدواجية بين الضفة الغربية والشرقية ما زالت قائمة وما زال الحكم بيد ابناء الضفة الشرقية يعبر عن عقليتهم ومصالحهم ويضع العراقيل امام مشاركه متكافئة من ابناء الضفة الغربية . ولذلك فان الحكم هو حكم متطور بالنسبة لعقلية قسم كبير من ابناء الضفة الشرقية ، بينما هو حكم رجعي ومتخلف بالنسبة لغالبية ابناء الضفة الغربية الذين يتمتعون بوعي سياسي غذته المحن وتجربة أنظمة اكثر تطورا .

ولذلك فان الضغط لتطوير الحكم او التأكيد على تحرير الاردن لا يمكن ان يتم دون مشاركة جدية من ابناء الضفة الغربية .

المملكة العربية السعودية :

شهدت المملكة العربية السعودية تطورات هامة في السنة الاخيرة طابعها الظاهري تطوري ولكنها في المدى البعيد معدة لحماية الحكم القائم وتدعيم المصالح القائمة .

ان الملك فيصل اكثر قدرة وتفهما للتيارات الحديثة التي تخص المنطقة العربية ، وابعاده اخيه سعود عن سدة الحكم سيقرب السعودية نوعا ما من العصر الحاضر وسيزيل الشواذ الفاضح الذي كانت تعيش به المملكة الوهابية . الا ان هذا التطور بمقدار ما يقضي على كثير من التجاوزات المفضوحة التي كانت تلجأ اليها الطغمة الحاكمة ، فانه في نفس الوقت يوسع قاعدة الحكم باشراك عدد اكبر من كبار التجار واصحاب المصالح ويكسب ولاءهم للعرش ويطمس معالم الصراع التحرري بمفهومه الصحيح وراء غشاء من الاصلاحات الجزئية والمشاريع الاقتصادية ذات الطابع الاستهلاكي .

ان خطة فيصل هي خلق حكم تقليدي على غرار الحكومات التقليدية القائمة في الاقطار العربية المتطورة نسبيا . وتطورية فيصل اكثر خطرا ودهاء من جمود سعود بالنسبة للحركات التحررية ، وان كانت اساليبه أقل بطشا وعنفا من اساليب سلفه.

والوضع في السعودية اخذ يستقر سياسيا بعد زوال كل أثر للملك السابق ولا ينتظر في المستقبل المنظور ان تشاهد السعودية ثورة بلاط اخرى .

والحالة الاقتصادية في السعودية سيئة جدا لاسيما بالنسبة للموارد النفطية الضخمة التي تحصل عليها العائلة الحاكمة . وسبب هذا التدهور يعود الى اسراف سعود واغداقه الاموال على العائلة الحاكمة وزعماء العشائر للحفاظ على ولائهم . ولا ينتظر ان تستطيع السعودية تقويم الوضع الاقتصادي في مدة سريعة .

وقد بدأ فيصل منذ توليه الحكم ، سياسة جديدة تتسم بطابع التخفيف من النفقات غير الانتاجية وتحديد نسبة عائدات افراد العائلة المالكة .

ولا توجد في السعودية حتى الان حركة سياسية قادرة على التأثير او الضغط على الحكم بشكل من الاشكال . فالقوى السياسية محصورة في قلة من الافراد الطليعيين الذين لا يتعدى نشاطهم حتى الان اطار التبشير وتبني بعض المطاليب الاقتصادية والاجتماعية .

والمنطقة الوحيدة التي يوجد فيها تجمع عمالي يمكن ان يشكل منطلقا في المدى البعيد هي المنطقة الشرقية حيث توجد آبار البترول والمصافي . وقد نشط الشيوعيون في هذه المنطقة وانتشر الوعي العمالي هناك لدرجة معقولة ، وشهدت المنطقة اضرابات عمالية ، وتحديا واضحا للشركات الامريكية والحكم المتعاون معها .

الا ان امكانيات العمال في هذه المنطقة محدودة جدا حتى الآن وتوسع الطاقة المتوفرة في الاوساط العمالية رهن بنشوء ظروف مؤاتية في مناطق اخرى من السعودية .

وسياسة السعودية في المرحلة الحاضرة تتميز بمحاربة عبد الناصر في منطقة

الخليج وعدم بعثرة امكانياتها خارج منطقة الخليج . وهي اليوم دعامة اساسية للتمرد الملكي في اليمن . فالسعودية تتجنب في كل خطواتها تعدد الجبهات .. وهي تتجنب خوض معارك مباشرة مع غير عبد الناصر وقد أبقت على علاقات طبيعية مع الاقطار العربية بصرف النظر عن أنظمتها وحتى مع الانظمة التقدمية لايمانها بأن وجود اكثر من نظام تقدمي في الاقطار العربية يساعد على اضعاف هيمنة عبد الناصر .

الكويت :

تعتبر الكويت أغنى بلد في العالم فمعدل الدخل الفردي فيها يفوق حتى الدخل في الولايات المتحدة الامريكية . وهذه النسبة الفاحشة من الغنى أدت الى عدة نتائج هامة وبعضها خطير .

ان تكدس الثروة غذى الروح الاقليمية في الكويت وشجع على المنطلق الانفصالي لدرجة ان بعض الحركات التي تدعي القومية كحركة القوميين العرب انغمست في المنطق الانفصالي في المواقف التي اتخذتها ازاء بعض القضايا المطروحة امام مجلس الامة الكويتي .

ان التفاوت في الثروات وان ازداد حدة وعمقا الا انه عدل في نفس الوقت نظرا للامكانيات المتوفرة لتأمين الخدمات الاجتماعية . فبفضل الفائض الهائل المتوفر لدى حكام الكويت يتمتع شعب الكويت بعدد من التسهيلات التي لم تحصل عليها بعض الدول الاوروبية وهذه التسهيلات تساعد على تغطية الفروقات وعلى اضعاف امكانيات التمرد الفعال في اوساط الشعب .

ان الدول الاستعمارية العربية وبنوع خاص بريطانيا تعتبر ان الابقاء على الوضع الحالي في الكويت حيوي بالنسبة لمصالحها الاقتصادية والاستراتيجية والحكم يشعر من جراء ذلك بشيء من الطمأنينة .

لجأ الحكم لتقوية نفسه الى سياسة الرشوة على الصعيد العربي فالرغبة في تخفيف حدة الحملة القائمة على ضرورة مشاركة الشعب العربي كله بالثروات المخزونة في بعض المناطق العربية والخوف من ازدياد الضغط الناشيء عن ازدياد الوعي القومي والتحرري في المنطقة دفعا حكومة الكويت بموافقة بريطانيا وانسجاما مع نصائحها الى بدء سياسة القروض للاقطار العربية الاخرى . وهذه السياسة تنطلق من تفضيل تقديم القليل على خطر خسارة الكل . والكويت باسلوبها الحالي تشتري سكوت الدول العربية الاخرى وعلى الاخص الدول ذات الانظمة التقدمية وهذا ما يفسر زيادة القروض التي اعطيت للجمهورية العربية المتحدة مما اعطي لاي بلد عربي آخر ، وقد اعطت هذه السياسة النتائج التي كانت تأملها حكومة الكويت فلا يوجد في المنطقة العربية كلها حكومة واحدة ــ خارج القطر السوري ــ تعارض او تنتقد الكويت .

الا ان القسم الاكبر من الاموال الكويتية تستثمر خارج الاقطار العربية وبنوع خاص في بريطانيا وسويسرا . فالزحف الاشتراكي في المنطقة العربية خلق جوا من

القلق في الاوساط الراسمالية لدرجة ان البلدان ذات الطابع الراسمالي لم تعـد تعتبر قاعدة امينة لتوظيف رؤوس الاموال لاسيما وان الكويتيين آثـروا حتى الان تجنب المشاريع الصناعية التي تعتبر غير مضمونة ، وحصر اهتمامهم بالتملك العقاري الجامد بطبيعته .

والتناقض السياسي الموجود حاليا في الكويت بين الشيوخ وطبقة التجار لا يخرج عن تصارع على النفوذ ضمن النطاق الرأسمالي التقليدي . معاداة احد الطرفين دون الاخر يفيد الطرف الاخر دون ان يؤدي الى تعديل في منطق الحكم او في اطاره العام .

وأسرة الشيوخ نفسها مقسمة على ذاتها ، وأهم سبب للانقسام هو ولاية العهد، ويبدو ان عدة اطراف تنشط كل لدعم احد المرشحين .

اما الخطر الايراني فهو مبالغ به في الوقت الحاضر بالنسبة للكويت وان كان خطرا ماثلا قابلا للتطور .

عـدن :

ان مجيء حزب العمال الى الحكم في بريطانيا وموجة التفاؤل المصطنعة التي خلقتها الدعاية البريطانية لاسيما بعد زيارة وزير المستعمرات (غرينوود) وتغيير الحاكم البريطاني لم ينجحا في تهدئة جو المستعمرة . وقد فشلت الانتخابات المزورة في اضفاء ظاهرة الشرعية على الحكم لاسيما بعد مقاطعة حزب الشعب الاشتراكي لهـا .

والوضع الحالي في مدينة عدن يكتنفه الغموض والقلق . وحوادث العنف مستمرة بتشجيع حكومة الجمهورية العربية المتحدة ، الا ان هذه العمليات ليست جزءا من خطة لتحرير المدينة بقدر ما هي « ردة رجل » للتدخل البريطاني السافر في حرب اليمن . واستمرار جو العنف يزيد من متاعب بريطانيا على اعتبار انه يخيف عددا من عملائها ويدفعهم الى الانزواء وعدم المخاطرة .

وحزب الشعب الاشتراكي الذي ما زال القوة السياسية المنظمة الاساسية دخل طورا جديدا بعد الحملة التي شنتها عليه بعض الاجهزة الناصرية ، فهذا الابتعاد بينه وبين القاهرة يفقده مرحليا قسما من شعبيته ولكنه يجعله اكثر تحسسا بحقيقة المشاكل . ويبدو ان الخطة الناصرية ترمي الى تصفيته عن طريق الضغط المستمر عليه ، فيدفعه هذا الضغط اما الى تبني « الجبهة القومية للجنوب المحتل » الذي تسيرها القاهرة مباشرة واما الى الانزلاق الى مسايرة السياسة البريطانية تحت وطأة الاغراء .

وهناك حملة قوية من الصحف البريطانية تدعو الحكومة الى النظر الى حزب الشعب الاشتراكي نظرة ايجابية مستندة الى الجفاء القائم بينه وبين القاهرة والى عدم اشتراكه في اعمال العنف . والوقوف بين فئتين تستعملان العنف أمر صعب ويحمل مخاطر عديدة لا يعرف بعد كيف سيخرج منها حزب الشعب الاشتراكي .

البحـــرين :

تمر البحرين بمرحلة صعبة وخطيرة . فالمظاهرات العفوية التي بداها الطلاب بسبب تسريح اكثر من الف عامل من شركة نفط البحرين (بابكو) والتي عمت البلاد بعد ان اشترك فيها العمال وكافة فئات الشعب تدل على مدى النقمة من جهة وعلى انعدام التنظيم من جهة اخرى . والبحرين لكونها مفصولة ارضا عن بقية اجـــزاء الجزيرة العربية صعبة المنال والاتصالات معها تزداد صعوبة .

وصغرها وضآلة عدد سكانها يجعلان اي مقاومة داخلية غير كافيـة لتطويـــر الاوضاع لاسيما وان للبريطانيين فيها ثلاث قواعد عسكرية هامــة وان الشرطة في البلاد اجنبية .

وحكام البحرين سن آل خليفة اقل مقدرة من حكام الكويت ولم ينصاعـــوا الى (نصائح) الانجليز باتباع سياسة معتدلة تكون ضمانة ضد انفجار الوضع.وتشددهم في مقاومة اي تطوير – ولو طفيف – ناتج عن خوفهم من جهة وعن وضعهم الجغرافي من جهة اخرى .

ان التأزم الحالي يكشف حقيقة الوضع ولكنه لا يستطيع في الظروف الراهنـة ان يؤدي الى اي تغير .

قطـــر :

ان الوضع العام في قطر لا يختلف في خطوطه العامة عن الوضع في البحرين . فالسيطرة البريطانية والاعتماد على موارد البترول هما طابعا الوضع هنـاك . واذا كانت قطر مرتبطة ارضا ببقية اجزاء الجزيرة العربية مما يسهل الاتصال بهـا الا ان هناك حاجزا آخر حال حتى الآن دون قيام اي تنظيم جدي فيها وهـو انخفـاض مستوى الوعي الشعبي . فقطر اكثر تخلفا من البحرين على صعيد الوعي السياسي.

امارات ومشيخات الجنوب :

ان الطابع القبلي هو الطابع الطاغي في هذه المنطقة وقد برزت في السنـــوات الاخيرة بعض المحاولات للتمرد على السيطرة البريطانية الا انها باءت جميعها بالفشل بسبب انعدام التنظيم ، وتشهد المنطقة في المدة الاخيرة تحركا مسلحا بتشجيـــع وتمويل من ال ج.ع.م لنفس السبب الذي تجري فيه اعمال العنف في عـــدن أي لمجابهة التدخل البريطاني في اليمن .

والاتحاد بحد ذاته محاولة بريطانية لخلق كيان يستطيع مجابهة اليمن لاسيما اذا استقر فيها وضع جمهوري . فالمشيخات والمحميات لا تملك ايا من مقومات البقاء . وبقاؤها دون تجميع سوف يؤدي الى التحاقها بالجمهورية اليمنية مما يعرض كافة المصالح البريطانية للزوال .

والسعودية من جهة ثانية لا تمانع في اقامة هذا الاتحاد لانها لا ترغب في قيام دولة ذات نفوذ على حدودها الجنوبية لاسيما اذا كانت دولة جمهورية .
والاتحاد مرتبط مصيرا باستمرار النفوذ البريطاني في المنطقة .

شنقيط (موريتانيا) :

ان المعلومات المتوفرة لدينا عن شنقيط هي مع الاسف الشديد بدائية وتعتمد اساسا على مصادر اجنبية . ان شنقيط هي البلد العربي الوحيد الذي ليس للحزب فيه تنظيم . وتدور شنقيط في فلك النفوذ الفرنسي ، وقد اقيمت اساسا بوجه المغرب بسبب ثروتها المعدنية وبسبب شعور فرنسا آنذاك بخطر الحركة الشعبية في المغرب .
ان شنقيط مرتبطة حاليا بالمجموعة الافريقية الموالية للغرب التي تتزعمها نيجيريا في غرب القارة الافريقية ، ولا توجد في الوقت الحاضر اية حركة معارضة جدية بوجه (الولد دادا) رئيس الوزراء .

الجزء الثالث

أسس وخطوط لسياسة الحزب والحكم في المرحلة القادمة :

ملاحظة :

ان وصول الحزب للحكم في القطر السوري خلق ظروفا جديدة تفرض استراتيجية جديدة ليس فقط بسبب زيادة امكانيات الحزب الناتجة عن تسلمه السلطة ولكن بسبب انعكاس النشاط الحزبي على السلطة وتأثر الحزب بمواقف الحكم .
ان التمييز بين الحزب والحكم صحيح نظريا الا ان صحة العملية نسبية جدا ، فطالما ان الحكم معتبر حكم الحزب فان اي تصرف يصدر عنه سيعتبر صادرا عن الحزب واي موقف يتخذه الحزب وان لم يثبت رسميا من قبل الحكومة سيعتبر هو موقفها الحقيقي وان عدم تثبيته رسميا هو مجرد تكتيك .
ولذلك فان اي استراتيجية توضع للمرحلة القادمة يجب ان تأخذ بعين الاعتبار هوية الحزب من جهة وامكانيات الحكم من جهة اخرى . اي ان الاستراتيجية يجب ان توضع على اساس تكييف بين خطط الحزب البعيدة وامكانيات ان الحزب المعارض يستطيع بحكم ابتعاده عن الحكم ان يعبر عن طموحه في استراتيجيته فهذا الطموح هو مولد للثقة بين الجماهير التي تتحمس لمواقفه المبدئية المعبرة بصدق عن امانيها

وتكتفي بهذه المواقف غير القابلة للتحقيق في حين ان اتخاذها للمقياس بالنسبة للجماهير في هذه المرحلة هي نضالية الحزب واخلاص قادته هذا الاخلاص الذي يعبر عن نفسه بالمعاناة اليومية معها .

اما الحزب الحاكم فان الجماهير تنظر اليه غير نظرتها الى الحزب المعارض وتطالبه بتحقيق كل ما يطرحه من شعارات وان يجسد كل المواقف المبدئية التي يعلن عنها . فالحزب الحاكم يملك وسائل التنفيذ وقوته التنفيذية هي الدافع الى اعادة النظر في استراتيجيته بشكل لا يبرز التناقض بين ما يقول وبين ما يفعل .

وهناك نزعتان خطيرتان تهددان الحزب الثوري عندما يصل الى الحكم .

النزعة الاولى هي النزعة النظرية البحتة . اي النظرة التي لا تأخذ بعين الاعتبار تغير ظروف الحزب نتيجة استلامه الحكم وتستمر في وضع استراتيجية على نفس الاسس وبنفس المنطق الذي كان يحرك الحزب ايام النضال السلبي . وهذه النزعة بالرغم من نبلها ودلالتها على صدق اعضاء الحزب وايمانهم العميق بما كانوا يطرحون الا انها تؤدي عمليا في شكلها المطلق الى عكس ما يرغب متبنوها . فهي تولد المرارة في صفوف الحزب وعدم الثقة المتزايدة بين من هم في الحكم وخارجه وتدفع الجماهير تدريجيا الى الخيبة والابتعاد عن الحزب اذ ان الجماهير لا ترحم الحاكم الذي وثقت به ولم يف بما وعد بينما تنسى كثيرا من اخطاء الحزب المعارض وتتذكر دائما نضاله امامها .

والنزعة الخطيرة الثانية هي نقيض النزعة الاولى وهي النزعة العملية المحض ، فمشاكل القطر ومشاكل الحكم تكشف امام قيادات الحزب التي تتحمل مسؤوليات في السلطة نسبة الامكانيات المتوفرة وعدم توازنها مع طموح الحزب في مرحلة النضال . وقد يؤدي هذا الشعور بالنسبة الى اقامة اهداف الحزب لتتمشى مع امكانيات الحكم وذلك باسم الواقعية . وهذه الواقعية تؤدي بدورها الى نخر البناء الحزبي من الداخل وامتصاص محتواه النضالي والثوري . فلا يبقى سوى الشكل الحزبي الخارجي دون المضمون . ويصبح الحزب عندئذ واجهة للحكم وان روعيت كل الشكليات لابقاء الواجهة على بريقها . وكثيرا ما يلاحظ ان تغلب منطق الواقعية يتبلور باعتناء خاص بمظاهر الهيكل الحزبي كتغطية او كتعويض عن الفشل في الحفاظ على المضمون .

ان هذا الخطر في حزبنا اقل ترسخا منه في الاحزاب الاخرى وذلك بسبب واقع الحزب القومي . فالحزب لم يصل الى الحكم سوى في قطر واحد بينما ما زال يستمر في النضال السلبي في كافة الاقطار . فالواقعية التي يمكن ان تبرز بشكل او بآخر في القطر السوري تصطدم وتتفاعل مع النضالية والطموح النظري في الاقطار الاخرى . فهذا التفاعل يشكل ضمانة لعدم الانجراف في المواقف النظرية البحتة من جهة وفي عدم الانزلاق الى الواقعية التي هي تعبير عملي عن تغلب المنطق القطري على المنطق القومي .

وواقع الحزب القومي يفرض عليه من جهة اخرى الاهتمام بكافة مشاكل الوطن العربي بدون استثناء ، فاستراتيجية الحزب لا تستند على قاعدة جماهير وحكم

القطر السوري فقط ، بل على جماهير الحزب في كل الاقطار ، وعلى اساس تنمية قواها واندفاعها .. وأي اهمال لقضية عربية مهما بدت صغيرة من زاوية قطرية معينة تنعكس على الحزب قوميا وبالتالي على حكم الحزب .

ان قوة حزبنا التي تنبع من شموله القومي واستراتيجيته لا يمكن ان تكون ناجحة الا اذا عبرت عن هذا الشمول .

وانطلاقا من هذا الواقع فان مشاكل العالم الرئيسية لا يمكن ان تمر دون ان يكون الحزب قد وضع خطة لمواجهتها . فالحزب ينظر الى العالم الخارجي بمرآة الامة العربية كلها اي بمنظار امة لها مكانتها البشرية وامكانياتها الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية الضخمة . فاستراتيجية الحزب توضع انطلاقا من واقع مائة مليون عربي لا من واقع خمسة ملايين يعيشون في القطر السوري .

(١) ـ كسر الطوق المضروب حول الحزب :

لقد ولدت القرارات الاشتراكية ثغرات عديدة في الطوق الذي ضرب حول الحزب والقطر السوري لعزلهما عن الاقطار العربية واقطار العالم ، وبنوع خاص التقدمي منها .

الا ان هذه الثغرات لا تكفي للقول بأن الحزب كسب المكانة العربية والدولية التي تتناسب وطموحه النظري وطاقاته الكامنة . فعبدالناصر من جهة واكثرية الحكام العرب من جهة اخرى يلتقون في محاولاتهم لكسر امكانيات امتداد الحزب ولتحويل تجربة الحكم في القطر السوري الى تجربة محض قطرية . والدول الغربية وبنوع خاص الولايات المتحدة استعملت كل نفوذها ووسائل الضغط الهائلة المتوفرة لها لعرقلة مسيرة الحزب والحكم مستخدمة في ذلك عددا من المتأثرين بها والتابعين لها في الاقطار العربية .

والخطة الرامية الى كسر الطوق لها مبررات نظرية وسياسية ، فهي تعبير عن منطق الحزب القومي على الصعيد العربي ، وهي عربيا ودوليا وسيلة لزيادة امكانيات الحزب في البناء والانشاء عن طريق تخفيف الضغط عنه والاستفادة من كافة القوى التقدمية الراغبة في الالتقاء والتعاون معه .

وكسر الطوق المضروب حول الحزب يفترض مبادرات حزبية مستمرة وضبطا للنفس لم نعتد عليه في السابق كثيرا . ان انتصارات الحزب في القطر السوري ضد الرجعية السورية والطبقات المستغلة اساسية ، وهي المنطلق السليم والقوي للنجاح في عملية ادخال الحزب الى اسرة الحركات التقدمية العربية والعالمية . الا ان هذه الانتصارات لا تكفي بحد ذاتها فاذا كان لا يمكن لاي مبادرة ان تنجح بدونها الا انها لا تخلق وحدها الصلة بين الحزب والحركات التقدمية التي يلتقي معها على المستوى السلبي والايجابي او حتى على المستوى السلبي فحسب . فهي تشكل المناخ للقاء المثمر لكن هذا المناخ بحاجة الى نشاط مستمر ودؤوب لنقل هذه الانتصارات الى سمع الاخرين وعقولهم وللقضاء على الصورة السوداء التي رسمت

عنا طيلة سنتين والتي لم تتغذ فقط بدعايات اعدائنا بل بحماقة عدد من اعضائها السابقين وبحقدهم الدفين على عدد من القادة هذا الحقد الذي كان في نفس الوقت في محتواه وتعبيره حقدا على الحزب وتخريبا على سمعته .. فلو كنا حزبا غير معروف لهانت المهمة ، فالعقل الخام لا يصعب اقناعه اما العقول المعبأة ضدنا فهي تحتاج الى جهد أكبر والى اسلوب اعقل وامرن .

فالقول بكسر الطوق يستتبع تركيز العمل لازالة صورة سلبية مرسخة ، واحلال صورة أقرب الى واقع الحزب وطموحه . فالاساليب التقليدية للبث ليست كافية في هذا المجال عدا عن كونها لم تصل بعد للمستوى المطلوب والمفيد .

فبالاضافة الى وسائل الاعلام المعهودة يجب ان يلجأ الحزب الى اساليب الاتصال المباشر وهناك مجالات عديدة لهذا الاتصال :

١ ـ الاشتراك في المؤتمرات الدولية :

اقتصر الحزب والحكم حتى الآن على المشاركة بعدد قليل من المؤتمرات ولم يعرها الاهتمام الذي تستحقه لاسيما وانها منبر هام لنقل آراء الحزب ومناسبة قيمة للتعرف عن كثب على مختلف الحركات في الوطن العربي وخارجه. وقد لاحظنا الفرق بين الاهتمام الذي تبديه اقطار ومنظمات اخرى صديقة ومعادية والعناية التي نبذلها نحن في هذه المجالات . وآخر مؤتمر عقد في الجزائر لدول آسيا وافريقيا كشف تغيب سورية التي اكتفت بانتداب بعض موظفي سفاراتها بينما ارسلت منظمات اخرى عناصر قيادية قوية لتمثيلها .

فعلى الحكم والحزب ان يولي مواضيع المؤتمرات الدولية والاقليمية عناية خاصة وان يشترك بجميع المؤتمرات المتعلقة بالعالم الثالث والتي لها طابع تحرري او تقدمي .

وعلى الحزب والحكم ان يشارك بنوع خاص في مجال الدول الافريقية والاسيوية على الصعيدين الحكومي والشعبي وان تكون المشاركة جدية ومهيأة لارمزية وشكلية.

٢ ـ تبادل الزيارات مع الحركات التحررية في آسيا وافريقيا وعدد من الاحزاب الاشتراكية والشيوعية .

لوحظ ان الاتحاد العربي الاشتراكي في القطر المصري الذي لا تخفى هزالته التنظيمية وفقدان المحتوى النضالي والالتزام العقائدي فيه ، نجح في السنة الاخيرة في تكوين سمعة دولية بفضل اتصالاته المستمرة بالحركات التحررية واليسارية .. فقد زار القاهرة عدد كبير من ممثلي الاحزاب وبنوع خاص عدد من ممثلي الاحزاب اليسارية عدا الحركات الافريقية واهم هذه الوفود وفد الحزب الشيوعي الايطالي الذي يعتبر اقوى حزب شيوعي اوروبي . كما تم الاتفاق على

زيارة وفد من الحزب الشيوعي الفرنسي . وهذه الزيارات المستمرة للقاهرة اعطت الجمهورية العربية المتحدة رصيدا ضخما في المحافل الدولية وبنوع خاص في الاوساط التقدمية . فنجد اليوم انه بالرغم من وجود علاقات عديدة بين الـ ج.ع.م والدول الغربية ووجود عدة اتصالات تثير التساؤلات بينها فان الاحزاب التقدمية لم توجه انتقادا واحدا للجمهورية العربية المتحدة بل ما زالت تعتبرها قلعة تقدمية.

لقد ادركت ج.ع.م اهمية الاتصالات بالحركات التقدمية ونجاحها في السنتين الاخيرتين فيهذا الاتصال يثير الاعجاب. فقد طورت اساليبها السابقة وان لم يختلف جوهرها . فبينما كانت في السابق لا تدعو سوى الذين تستطيع شراءهم او ربطهم تبعيا فانها بادرت في السنتين الاخيرتين الى دعوة عناصر معروفة بميولها التقدمية واستقلاليتها .

ونتيجة هذا النشاط الذي تبذله القاهرة والذي لم يقابله اي مبادرة من جانبنا فان كثيرا من الحركات ورجال الفكر يتأثرون الى درجة ما بمنطق القاهرة دون ان يفهموا شيئا عن موقفنا نحن .

فالمرحلة القادمة يجب ان تكون مرحلة انشاء العلاقات مع الحركات التحررية وعدد من الاحزاب اليسارية الاشتراكية والشيوعية وعدد من رجال الفكر التقدميين.

ان القيادة القومية قررت في ايار ١٩٦٤ القيام بعدد من الزيارات في الاقطار العربية وأوروبا لمقابلة بعض الحركات والاحزاب اليسارية الا ان موقف الجزائر السلبي المعروف تحت، ضغط القاهرة قد أخر هذه المبادرة ثم جاءت الظروف اللاحقة ومنعت تحققها لاسيما وان هذا النوع من النشاط في حزبنا يعتبر بنظر قسم من القاعدة كأمر ثانوي جدا .

٣ ـ توسيع الاتصالات المهنية على الصعيدين العربي والدولي .

٤ ـ السعي لخلق اتحاد اشتراكي آسيوي ـ افريقي على غرار اتحاد الاحزاب الاشتراكية الاوروبية (الاممية الاشتراكية) ومؤتمر الاحزاب الاشتراكية الآسيوية .

لا يوجد اي صلة نضالية بين حزبنا وأي من الحركات اليسارية في العالم . بينما اسرائيل عضوة في «الاممية الاشتراكية» ومؤتمر الاحزاب الاشتراكية واكثرية الاحزاب الاشتراكية التي تعتبر قريبة من الحزب غير مشتركة في اي من الاتحادين. والحركات التحررية الافريقية غير مرتبطة تنظيما بأي اتحاد يجمع بينها . ومبادرة الحزب يمكن ان تلاقي صدى ضخما وربما تستطيع ان تجعل من دمشق او من عاصمة عربية غير القاهرة مقرا لهذا الاتحاد الجديد .

ـ تكليف القيادة القومية الجديدة بوضع الخطة والصيغة الكفيلة بانجاح هذا المشروع الذي يمكن ان تضم اليه احزاب في امريكا اللاتينية .

(٢) ــ عدم تعدد الجبهات :

ان تعدد الجبهات لا يخلق مشاكل صعبة بالنسبة لحزب معارض . ان منطلق استراتيجية حزب ثوري معارض هو منطلق نضالي محض . فتعدد الجبهات قد يكون احيانا عاملا ايجابيا في هذه الحالة بينما حزب يتحمل مسؤولية الحكم يضع من ضمن اهدافه المرحلية عامل النجاح . فالحزب عاجز في هذه المرحلة عن القضاء على جميع اعدائه دفعة واحدة . فهل يحاربهم جميعا ام يختار قسما منهم ويهمل مرحليا القسم الاخر للتفرغ للذين اختار التركيز عليهم ؟.

ان محاربة جميع الاعداء دفعة واحدة يؤدي الى تخفيف حدة التناقض بين هؤلاء والى خلق الظروف لالتقائهم على حساب الحزب . وقد اثبتت تجربة جميع الاحزاب الثورية التي وصلت الى الحكم ان منطق محاربة الجميع وعدم «التلوث» عملية مستحيلة حتى بالنسبة لاقطار كبيرة كالاتحاد السوفياتي وحتى الصين فكيف بقطر صغير محاط بالاعداء كما كان الاتحاد السوفياتي عند قيام ثورة اكتوبر .

ان مبدأ عدم تعدد الجبهات يقبل بسهولة في الحزب عندما يطرح نظريا الا انه يصبح شبه مستحيل عند التطبيق لان الحزب ما زال يعاني من الانقطاع بين النظرية والتطبيق في ذهن اعضائه وفي تصرفاتهم . فالقبول بمبدأ عدم تعدد الجبهات يستلزم اختيارا عمليا قد يكون مزعجا احيانا بالنسبة لحركة ثورية . والقاعدة الحزبية التي تربت على الاسلوب النضالي السلبي ستجد صعوبة في هضم بعض المواقف العملية الناتجة عن هذا الاختيار والامر الذي يزيد من صعوبة التطبيق كون الحزب حزبا قوميا ، فالتنظيمات الحزبية في الاقطار ذات الانظمة الرجعية ما زالت تتبع اسلوب النضال السلبي ونهجها في العمل يتعارض عادة مع كل اختيار بين السيء والاسوأ او بين السيء والمخضرم . ولذلك فان الصيغة العملية لهذا المبدأ يجب ان تأخذ بعين الاعتبار اوضاع الحزب في الاقطار المختلفة .

وهناك بعض الاسس التي لا يجوز ان تهمل في تحديد الجبهات :

١ ــ ان الاختيار لا يجوز على الصعيد القومي ان يكون الى جانب حركة رجعية بوجه حركة تقدمية ولا الى جانب حركة انفصالية بوجه حركة ذات طابع قومي .

٢ ــ ان اقرار مهادنة نظام غير تقدمي لظروف مرحلية لا يجوز ان يتحول الى مدح لهذا النظام او السكوت عن مؤامراته او مواقفه الخطرة .

٣ ــ ان المقياس الاول في الاختيار ينبع من متطلبات القضية الفلسطينية .

٤ ــ ان النتيجة العملية لاي اختيار يجب ان تكون في حصيلتها النهائية لمصلحة قوى التقدم لا ان تكون تدعيما للاتجاهات الرجعية على حساب الحركات التقدمية.

٥ ــ يجب تجنب التناقض بين الاهداف المرحلية والاعتبارات التكتيكية . ان التناقض يقضي عادة على الاهداف المرحلية ويكون في مصلحة العوامل المؤخرة لتحقيق هذه الاهداف .

٦ ــ موقف الاقطار المدروسة من الحزب والحكم في القطر السوري .

فضمن هذه الاسس يمكن للحزب نظرا لوضعه الحاضر وللاوضاع القومية

والدولية الراهنة ان يركز جهوده ومعركته في اتجاهات محددة وان يتجنب الغوص في معارك اخرى لا تعطي اية نتيجة مجدية وتفقده امكانية التركيز والفعالية في الجبهات الرئيسية . وهذا قد يعني عمليا عدم فتح معارك مباشرة مع عدد من الانظمة التقليدية او المحافظة ، الا ان تحديد هذه الانظمة بالاضافة الى الاسس المشار اليها، ينبع من تقدير لامكانيات الحزب والحركة التقدمية على وجه العموم في الاقطار التي ترزح تحت نفوذ هذه الانظمة .

(٣) ـ الالتزام الثابت ازاء تحرير فلسطين :

ان قضية فلسطين منطلق اساسي لتحديد سياسة الحزب وخطة عمله في الحكم وخارجه ، وكل الاسس الاخرى الواردة في التقرير خاضعة لهذا المنطلق ومتكيفة به . ان قضية فلسطين اخطر من اي قضية قومية اخرى ، وآثارها على مستقبل ومصير القضية القومية اعمق من كل المشاكل الاخرى التي تواجه العرب والحزب : ان استمرار اسرائيل يعني استحالة تحقيق اي هدف من اهداف الامة العربية تحقيقا كاملا .

والالتزام بقضية فلسطين يعني الالتزام بتحريرها وهذا الموقف مخالف تماما للموقف الرسمي الذي التزمت به الجامعة العربية والدول العربية في هيئة الامم المتحدة من المطالبة بتنفيذ التقسيم . فالالتزام بتحرير فلسطين ورفض وطن قومي لليهود يشكلان على صعيد الموقف بحد ذاته منطلقا خطيرا لانه سيكون ايضا موقفا حكوميا ، وعلى صعيد الاستراتيجية فانه يقلب الاستراتيجية العربية من استراتيجية محض دفاعية مبنية على منع التوسع الصهيوني ـ وهذا قبول ضمني بالواقع الحالي ـ الى استراتيجية هجومية تبغي الى تغيير الواقع .

واعطاء الاولوية لتحرير فلسطين يعني تكييف سياستنا الدولية والعربية على ضوء موقف الدول الاجنبية والاقطار العربية من قضية التحرير . كما يعني ايضا استعدادنا لتجميد اي معركة على الصعيد العربي بمقدار ما يكون تجميد المعركة والالتقاء مع قطر عربي اخر يخدم فعلا استراتيجيتنا الهجومية .

ان ميزان القوى العسكري والسياسي الحالي يجعل من المستحيل على قطر عربي واحد مهما قويت عزيمته وزادت جهوده العسكرية والسياسية من القضاء على اسرائيل بمفرده . فضرب اسرائيل يتطلب تعاونا وثيقا بين ثلاث دول عربية على الاقل ويتطلب قيام هذه الدول بتعبئة جدية في هذا السبيل .

كذلك فان ربط تحرير فلسطين بتحقيق الوحدة العربية نوع من الاستسلام لوجود الكيان السياسي الصهيوني . فاسرائيل هي العقبة الاساسية في طريق الوحدة ولا يمكن ان تتحقق اي وحدة عربية بوجود اسرائيل . فتعليق زوال الكيان السياسي على تحقيق ما يستحيل بدون هذا الزوال هو نوع من التمرين اللفظي الذي يخفي وراء الشعارات القومية تآمرا واعيا او غير واع . ان اسرائيل لن تسمح بتحقيق الوحدة وصرحت مرارا بوضوح ان اي تغيير في المنطقة سيجابه بشدة

وافصحت عن رأيها خاصة بما يتعلق بالاردن . فكما ان تحرير فلسطين من طريق بلد عربي بمفرده أمر مستحيل في الظروف الدولية والعسكرية الراهنة فان التحرير بعد الوحدة يعني عمليا لاوحدة ولاتحرير .

فاستراتيجية الحزب في الحكم وخارجه يجب ان تحدد انطلاقا من اولوية تحرير فلسطين ومن ضرورة ايجاد صيغة للتعاون مع الاقطار العربية الجادة في هذا السبيل واتخاذ موقف واضح ازاء تلك التي تحاول تمييع القضية .

(٤) الصيغة العملية لعدم الانحياز :

لقد آثر المؤتمر القومي السادس عبارة «عدم الانحياز» على عبارة «الحياد الايجابي» التي كان الحزب اول من طرحها . لان كلمة حياد يعني اصطلاحا السلبية المزدوجة . . اي لا هذا ولا ذاك . والصفة الايجابية تخفف من حدة التعبير ولا تزيل جوهره . . بينما عبارة عدم الانحياز ركزت على الاستقلال ازاء المعسكرات ورفض سياسة المحاور ، ولا تعني تجنب اتخاذ اي موقف ازاء المعسكرين عندما تطرح القضايا العالمية وبنوع خاص القضايا التي تهم العرب كأمة عانت الاستعمار بشكليه وعانت التجزئة بكافة اشكالها .

الا ان عبارة «عدم الانحياز» يجب الا تنسينا الصفة الايجابية التي اضيفت الى كلمة «حياد» لان الايجابية تعني الحركة . فموقف الحزب ينبع من استقلاله ازاء المحاور ولكنه تعبير ايضا عن ايمان الحزب بضرورة تحقيق السلام العالمي على اساس العدل . فرفضه للمحاور هو خدمة لقضية السلم من حيث انه يساهم في خلق بقعة واسعة تخفف من حدة التناقض بين المتصارعين العملاقين اللذين انضم اليهما مؤخرا عملاق ثالث هو الصين . . ان عدم الانحياز «الايجابي» اي المتحرك والمبادر يجعلنا قادرين على تحديد موقفنا من كل قضية عالمية او قومية انطلاقا من نظريتنا وأهدافنا ومصلحة امتنا التي لا تتناقض مع مصالح اي شعب من الشعوب ، دون التزام مسبق بأحلاف او معسكرات قد يؤثر على حريتنا او على وضوح رؤيتنا . انما عدم الانحياز هذا لا يعني عدم التفضيل المسبق . فهو يعني فقط الاستقلال لا عدم التفضيل .

اننا كحركة قومية اميل في طبيعة الحال الى الحركات التي تناضل لاستعادة حريتها وتجسيد هويتها القومية .

ونحن كحركة اشتراكية اميل بطبيعة الحال الى الحركات الاشتراكية حتى ولو كانت هناك اختلافات في عدد من المواقف والاجتهادات . فهذه الخلافات تبقينا في اطار واحد ازاء الانظمة الرأسمالية .

فنحن غير حياديين في الصراع بين التحرر والاستعمار ، ولسنا حياديين في الصراع بين الاشتراكية والرأسمالية . ولهذا فاننا نجد تناقضا لا نفهمه بين ادعاء بعض الاحزاب الاوروبية بأنها اشتراكية وبين التصاقها بالمعسكر الراسمالي (عدا كون البعض منها يلعب دورا قياديا في هذا المعسكر) .

ولهذا فمع حرصنا الثابت على رفض سياسة المحاور وعلى رفض التبعية ، وعلى تشجيع سياسة عدم الانحياز فان علاقاتنا كحزب تتجه بطبيعة الحال الى تحسين علاقاتنا مع الاحزاب والانظمة التي تشاركنا قسما من اهدافنا وتلتقي معنا في صراعنا ضد اشكال الاستغلال وفي سبيل تحقيق المجتمع الاشتراكي .

ان هذا التفضيل المنبثق عن عقيدتنا يجد صيغته العملية في الانفتاح غير المعقد على الانظمة الاشتراكية والحركات الاشتراكية بما فيها الشيوعية . فنحن وان كنا غير شيوعيين فاننا لسنا مبدئيا ضد الشيوعيين . قد نختلف ونتخاصم في كثير من النقاط الا اننا لسنا اعداء . نحن والشيوعيون في حالة تنافس لا في حالة عداء ، بينما نحن في حالة عداء مع الانظمة الرأسمالية .

الموقف من المعسكر الرأسمالي الغربي :

ان التناقضات بيننا وبين المعسكر الرأسمالي الغربي عديدة وهامة . فبالاضافة الى التناقض المبدئي بين حركتنا والانظمة الرأسمالية فان كون الوطن العربي داخل ضمن منطقة النفوذ الغربي ، جعل صراعنا السياسي والاقتصادي ينصب اساسا مع الغرب . فالغرب ليس خصما عقائديا فحسب بل هو ايضا عدو سياسي واقتصادي نصطدم معه بكل قضية تحررية .

واشكال الاصطدام في الوطن العربي متعددة ، وتذهب من الاشتباك المسلح المباشر مع بعض الدول الغربية الى الصراع الدبلوماسي . الا ان الغرب وان كان يبدو وحدة على الصعيد المبدئي فانه على الصعيد السياسي مليء بالتناقضات وغارق بخلافات من السذاجة عدم الاكتراث بها . وعلى هذا فان موقفنا السياسي ازاءه يجب ان ينطلق من اربع اعتبارات :

الاعتبار الاول : مبدأي وهو التناقض الاساسي القائم بين اي حركة اشتراكية ونظام راسمالي .

والاعتبار الثاني: قضية فلسطين التي يلعب الغرب دورا اساسيا فياستمرارها.

الاعتبار الثالث : وجود التناقضات الهامة بين مختلف دول الغرب وبنوع خاص بين فرنسا والولايات المتحدة وضرورة الاستفادة من هذه التناقضات للمصلحة القومية .

الاعتبار الرابع : المعسكر الغربي هو اغنى معسكر في العالم وبلدانه اكثر بلدان العالم تطورا وخبرة صناعية وفنية والاستفادة من التناقضات لا تنحصر على الصعيد الدبلوماسي بل يجب أن تتعداه الىالاستفادة منطاقات بعض اعضائه المادية والفنية.

وضمن هذه الاعتبارات من الضروري ان تبنى علاقاتنا مع مختلف البلدان الغربية على ضوء درجة خطورتها على تحررنا وعلى الدور الذي تلعبه في محاربتنا او محاربة اتجاهاتنا . فالخطر الاساسي على نمو الحركة القومية الاشتراكية والحاجز الاول في طريق التحرر الاقتصادي هو دون شك الولايات المتحدة الامريكية فهي قائدة المعسكر الرأسمالي وهي صاحبة المصلحة الاولى في الاحتكارات البترولية

في المنطقة العربية وهي الدعامة الاساسية للكيان الصهيوني .

والولايات المتحدة تلعب بحكم نفوذها السياسي والعسكري وطاقاتها المادية الهائلة دورا اوليا في ترسيخ الانظمة الرجعية في المنطقة العربية ، وهي تعطي الدول الاستعمارية الاخرى وبنوع خاص بريطانيا الدعم لمجابهة حركة التحرر العربية . فبريطانيا عاجزة بمفردها عن مجابهة العرب في مختلف الجبهات وهذا الذي يدفعها الى الالتصاق بالسياسة الاميركية وعلى تنسيق خططها معها رغم وجود بعض الاختلافات فيما بينهما .

واستلام العمال الحكم في بريطانيا لم يضعف الحلف الانغلو امريكي بل على العكس من ذلك فان العلاقات زادت بين البلدين والانسجام مع النظام الحاكم في امريكا وحزب العمال اقوى مما كان ايام حكم حزب المحافظين .

فالتحالف الانغلو اميركي حقيقة ملموسة ليس فقط في جنوبي شرقي آسيا بل وفي المنطقة العربية كلها لان مصالحهما البترولية واحدة .

فتحديد سياستنا من مختلف الدول الغربية لا بد وان يأخذ بعين الاعتبار ان عدو العرب الاول في هذه المرحلة هو الولايات المتحدة الاميركية تتلوها بالخطورة بريطانيا صاحبة المستعمرات والمصالح المتعددة في منطقتنا . ولذلك فان اي مخاصمة مع الغرب تتركز على دولة غير الولايات المتحدة هي نوع من التغطية .

ومن جهة اخرى فان مصالح فرنسا الاستعمارية في المنطقة العربية اصبحت قليلة نسبيا والتناقص المتزايد بين فرنسا والولايات المتحدة يدفع فرنسا الى المزيد من الالتقاء مع كافة الدول الراغبة في التحرر من النفوذ الامريكي . فديغول يطرح اليوم شعار استقلال اوروبا من السيطرة الامريكية وهذا الوضع الناجم عن ازدياد في التحسس القومي يفتح امامنا مجالا واسعا للالتقاء مع فرنسا والتعاون معها في المسائل الاقتصادية والفنية .

وهذا يدفع بدوره الى تغذية التناقض داخل المعسكر الرأسمالي .

اما بالنسبة لالمانيا فان سيطرة الولايات المتحدة الاقتصادية والسياسية عليها كانت عاملا هاما في تحديد سياستها ازاء العرب واسرائيل . «فالتعويضات» الى اسرائيل لم تكن مجرد «تصحيح» لاخطاء مضت بل انها اساسا نتيجة لضغط امريكي ، وصفقة الاسلحة المعقودة عام ١٩٦٠ سرا مع اسرائيل تمت برضى امريكا وبوحيها .. فهذا التكيف الالماني لا يخفف من مسؤولية المانيا ولا من اذاها على العرب . انما حصر المسؤولية بها واهمال من هم مسؤولون اكثر منها هو تشويه للمعركة ومناسبة جديدة لتحقيق انتصارات دونكيشوتية على حساب القضية الفلسطينية نفسها .

ومن الواضح ان اي اعتقاد بامكانية تغيير سياسة الغرب ازاء القضايا القومية وبنوع خاص ازاء القضية الفلسطينية عن طريق الاقناع هو اعتقاد خاطىء وخطير.. قد يستطيع العرب ان يقسموا الغرب في بعض قضايا التحرر ، وقد يقف الفرنسيون معنويا الى جانبنا في بعض نواحي الاصطدام بيننا وبين الانغلو ـ امريكيين الا ان قضية فلسطين تظل احدى نقاط الالتقاء الرئيسية بالنسبة للغربيين دون استثناء.

لذلك فان تحديد مدى علاقتنا مع الغرب لا يمكن ان يتجاهل استحالة استمالة الغرب الى موقفنا القومي من هذه القضية الاساسية . ان تحرير فلسطين يتم ضد الغرب او دونه .

الموقف من المعسكر الاشتراكي :

اذا كان المعسكر الاشتراكي يشكل نوعا من الوحدة ازاء الغرب فان اخذه كوحدة بحد ذاته مغاير للواقع . ان دول المعسكر الاشتراكي آخذة بالتنوع وبالاستقلال التدريجي عن الاتحاد السوفياتي ولذلك فان موقفنا العام من المعسكر الاشتراكي ككل لا يغني عن اتخاذ موقف ازاء كل بلد من بلاده على الصعيد العملي . ولا يستحسن ان يحصر الحزب علاقاته بالاتحاد السوفييتي بل عليه ان يأخذ بعين الاعتبار هذه النزعة الاستقلالية وينمي علاقاته مع كافة دول المعسكر ودراسة الاجتهادات التطبيقية في كافة المجالات وابراز تقديره لهذه النزعة المنسجمة مع خطه العام .

وفيما يتعلق بالنزاع الصيني – السوفييتي فان مصلحة الحزب تكمن في عدم اتخاذ اي موقف رسمي ازاءه وحفظ علاقات حسنة مع الطرفين . ان موقف الصين من قضايا التحرر اكثر وضوحا وانسجاما مع الخط الثوري من موقف الاتحاد السوفييتي . ان الاتحاد السوفييتي يأخذ في كثير من القضايا موقف الدولة الاوروبية والدولة الفنية ، ورادفت فكرة التعايش السلمي في عدد من المشاكل الاستسلام والانهزامية ازاء التحرشات الغربية والاميركية بنوع خاص . الا ان الاتحاد السوفييتي شديد الحساسية في خلافه مع الصين واي تفضيل رسمي لموقف الصين يؤدي عمليا الى جو من الجفاء والبعد مع الاتحاد السوفييتي. فمصلحة الحزب ، منسجما في ذلك مع كافة الحركات التحررية ، هي في عدم تصدع الجبهة وعدم اتساع الخلاف بين الدولتين لان المستفيد الوحيد من خلافاتهما هو الغرب الراسمالي . وتجنب اتخاذ اي موقف علني عامل ايجابي يمكن الحركات التحررية من لعب دور في حصر الخلاف بحدود معينة .

ودول المعسكر الاشتراكي مفيدة للحزب على صعيدين : على صعيد التجربة التي تمر بها هذه الدول وامكانية استفادة الحزب من نجاحاتها واخطائها . وعلى صعيد التعاون الاقتصادي والفني اذ ان البلاد الاشتراكية ترحب بسياسة المقايضة في علاقاتها التجارية وهذا نهج مفيد للدول النامية لانه يمكنها من تصريف انتاجها ويساعدها على التخلص من تحكم الدول الاوروبية . والدول الاشتراكية من جهة ثانية اكثر استعدادا على العموم لتقديم القروض والمساعدات الفنية للدول النامية التي اختارت الطريق غير – الراسمالي لتطورها. وبالاضافة الى ذلك فان القروض المعروضة من دول المعسكر الاشتراكي تفضل ، ضمن اطار شروط اقتصادية مماثلة، على القروض من الدول الراسمالية .

الموقف من دول العالم الثالث :

ان النهج الحزبي ازاء دول العالم الثالث ما زال كالسابق يتسم بالطابع النظري، فبالرغم من الاهمية النظرية التي اظهرها الحزب تكرارا في كافة مؤتمراته وكتاباته فان علاقات الحزب والحكم مع هذه المجموعة البشرية الضخمة ما زالت حتى الان معدومة تقريبا .

والمبادرة مطلوبة الان عمليا على مستويين :

أ ـ مستوى ديبلوماسي واقتصادي ، وفي هذا المجال يجب السعي لاقامة هذه العلاقات مع جميع الدول دون النظر الى نوعية الانظمة فيها مع استثناء اتحاد جنوبي افريقيا ، والاولوية في هذه العلاقات يمكن ان تتبع الخطوط التالية :

١ ـ البلدان ذات الانظمة والاتجاهات المنسجمة مع خط الحزب واتجاهه .

٢ ـ البلدان التي توجد فيها جاليات عربية .

٣ ـ البلدان التي لها وزن سياسي في منطقتها والتي يستطيع ان يستفيد منها القطر السوري اقتصاديا .

ب ـ مستوى شعبي وحزبي : من الضروري ان يتركز الجهد الحزبي على عدد من الدول الافريقية التي تنشط فيها اسرائيل بشكل خطير ، فالتركيز يجب ان يبغي الى تصفية اي نفوذ لاسرائيل في المناطق الافريقية ذات الانظمة المتحررة وبنوع خاص في غينيا وغانا وبدرجة اقل في كينيا وأوغندا وتنزانيا . فاقصاء اسرائيل نهائيا عن الاقطار الافريقية المتحررة يقوي ربط اسرائيل في اذهان الافريقيين بالاستعمار الغربي ، وهذا الربط يجعل محاربة اسرائيل جزءا من معركة التحرر الافريقية .

وبالنسبة لآسيا فان التركيز يمكن ان يثمر في بورما والهند .

وفي الدول ذات الانظمة التقليدية او المرتبطة مع الغرب بعلاقات تبعية فهناك مجالات لمحاربة اسرائيل ازاءها :

المجال الاول اقتصادي ويقضي باقامة شركات قوية لمنافسة الشركات الاسرائيلية يشترك في تمويلها افراد الجاليات العربية وعدد من الحكومات العربية ويستحسن تجنب الضجة الدعائية في هذا المجال .

والمجال الثاني ثقافي وديني ويستوجب الاستفادة من انتشار الدين الاسلامي في كثير من المناطق الافريقية والاسيوية اذ انه يخلق المناخ الملائم للقضايا العربية لاسيما بوجه اسرائيل . ويدخل ضمن هذا المجال ارسال بعثات ثقافية ودينية ومدرسين وزيادة المنح المدرسية لابناء هذه المناطق وتنظيم دورات مختلفة في الاقطار العربية .

الا ان هذه السياسة تفرض تنسيقا بين عدد من البلدان العربية ، وهذا التنسيق يمكن ان يكون ذا فعالية كبيرة اذا شمل عمليات التمثيل الديبلوماسي في مختلف المناطق .

القوى التي تتعدى الاطار القطري :

أ ـ عبد الناصر :

لا يستطيع اي من الحزب أو عبد الناصر ان يصفي الاخر وان كان عبد الناصر يفضل لو لم يجد الحزب في طريقه . فهذا الوجود المزدوج المفروض على الصعيد القومي يطرح سؤالا بالغ الاهمية : هل من المصلحة ان تتصارع القوتان وما هي نتائج استمرار هذا الصراع ومن الذي يستفيد منها ، وهل بالامكان ان تتلاقى القوتان والى اي مدى وما هي نتائج هذا اللقاء ؟.

لقد مررنا في السابق بتجربتين بهذا الخصوص :

تجربة عشناها في الماضي القريب وهي تجربة الصراع العنيف التي حاول عبد الناصر من خلالها ان يقضي على الحزب بكافة الوسائل الممكنة . وكان من نتيجة هذا الصراع الذي شاءه عبد الناصر ان ضعف الناصريون وضعف البعث وقويت الرجعية . وتجربة ايجابية اخذت بمرحلتها الاخيرة شكل الذوبان ، وقد اعطت في مرحلة اللقاء ، مدا جماهيريا لم يسبق له مثيل في التاريخ العربي الحديث وادت في مرحلة الذوبان الى اضعاف التنظيم الشعبي والى احلال الجماهيرية مكانه بمفهومها العفوي وغير المنظم وكان من نتيجته فتح الثغرات امام الرجعية وضرب اول تجربة للوحدة .

استخلص الحزب من هاتين التجربتين بعض العبر ، فقد اغنت هذه التطورات السلبية والايجابية تجربته ومكنته من التخلص من انزلاقين وقع فيهما في مراحل متعددة من نضاله .

المرحلة العاطفية الفطرية التي دفعت في تطورها المتطرف الى اعتبار عبد الناصر بديلا عن النضال الشعبي والى الانسياق الجارف وراءه مما شجعه على مزيد من الاخطاء .

والمرحلة الانفصالية الناتجة عن اخطاء عبد الناصر وانحرافات حكمه وقد ولدت لدى البعض عقدة عبد الناصر ودفعت المتطرفين فيها الى موقف انفصالي من خلال حقدهم على عبد الناصر .

فمن الخطأ ادخال عامل العاطفة في تحديد اي موقف ازاء عبد الناصر ، والتجربة دلت على ان الصراع العنيف معه كالذوبان في نظامه يولدان نتائج سلبية تدفع القضية القومية ثمنها ويقبضه الرجعيون والدول الاستعمارية .

فسياسة الحزب ازاء عبد الناصر في المرحلة القادمة تستوحي الاعتبارات التالية :

١ ـ نظام عبد الناصر هو نظام تقدمي والتحويل الاقتصادي والاجتماعي الذي

انجز في مصر سوف يولد وضعا جديدا هو لمصلحة قوى التقدم .

٢ ـ نظام عبد الناصر عاجز عن ايجاد الحل للقضايا القومية فكل ما يستطيعه هو ان يكون قوة مساعدة .

٣ ـ قضية فلسطين تستوجب التعاون مع عدد من الاقطار العربية والقوة الاولى التي يمكن السعي للاستفادة منها هي قوة عبد الناصر .

ولهذا فان التقييم الذي وضعته القيادة القومية بتاريخ ١٢-١١-١٩٦٤ يصلح لان يكون منطلقا لسياسة الحزب في المرحلة القادمة .

وعلى الصعيد غير الحكومي فان الحزب مواجه بواقع معترف به دوليا وحتى من قبل كافة الاحزاب الشيوعية والاشتراكية وهو «الاتحاد العربي الاشتراكي» . فهذا الاتحاد وان لا يملك من اسس التنظيم شيئا وان كانت تنقصه اللحمة العقائدية الا انه واقع وله كيان وفيه كوادر بدأت تتحرك لخلق تنظيم حزبي على غرار التجربة اليوغسلافية ، والعناصر الماركسية فيه ناشطة في هذا السبيل .

فتبادل الاتصالات معه كما يجري مع بقية الاحزاب والمنظمات في العالم قد يكون مفيدا طالما انه يمكن الحزب من خلق صلات له داخل الجمهورية العربية المتحدة، وقد يكون هذا الاتصال جزءا من سياسة اللقاء التي حددت مداها وحدودها النشرة القومية (١) .

وكذلك فان اتصال التنظيمات النقابية في القطر السوري بالهياكل الموجودة في الجمهورية العربية المتحدة يمكن ان يكون عامل تحريك لهذه الهياكل .

فسياسة اللقاء مع عبد الناصر ضمن الاعتبارات المذكورة وعلى اساس التحليل الذي وضعته القيادة القومية يجب ان تستهدف قبل كل شيء وضع استراتيجية هجومية بالنسبة للقضية الفلسطينية وتنسيق نشاط الدولتين في كافة المجالات في هذا السبيل على الصعيد العربي والخارجي

كما ان هذا اللقاء المحددة اطره لا بد وان يأخذ بعين الاعتبار امكانيات الاستفادة المتبادلة في القضايا الهامة لاسيما ازاء الكتل الاخرى وازاء بعض القضايا العربية المحلية وبنوع خاص عدم تمكين الرجعية العربية من استغلال التناقضات العديدة بين الحزب وعبد الناصر .

ب ـ الناصريون :

ان اللقاء مع عبد الناصر لا يعني حتما اللقاء مع الناصريين ، فالناصريون مجموعات متباينة منها التقدمي ومنها الرجعي ومنها الموالي ومنها العميل ، فهناك فرق بين عبد الناصر وبين اتباعه وان كان هو يشجع سياسة التبعية . فالعلاقة مع الناصريين تنبع عن تقييم لكل مجموعة من مجموعاتهم .

---

(١) النشرة رقم ١٤ .

والحزب سوف يميز في تحديد موقفه ازاء الناصريين بين فئتين : الفئة المرتبطة بعبد الناصر برباط العمالة والتبعية الالية . والفئة المرتبطة بعبد الناصر برباط الولاء الناجم عن الاقتناع او عن الاستسلام .

فالفئة الاولى لا تختلف في نوعيتها عن اي فئة اخرى ، فهي بضاعة معروضة للبيع لمن يرغب في شرائها فهي ناصرية اليوم لان مصلحتها المادية دفعتها الى هذا الاتجاه وهذه الفئة التي لا تعرف معنى لاي التزام يحرج عن الالتزام المادي هي اخطر على الحركة التقدمية عندما تدعو لها مما هي الحال عندما تقف ضدها . فوجودها في خط يكشف هذا الخط ويشوهه اذا كان تقدميا . وهذه الفئة كانت على اعتاب مختلف الانظمة الرجعية قبل وصولها الى عتبة الناصرية ، وهي بالاضافة الى «ناصريتها» مرتبطة بعدة انظمة اخرى خارجية وعربية وتجد دوما الصيغة للتوفيق بين ولاءاتها المتعددة .

فالحزب سوف يقف ازاءها موقف المعادي والمهاجم وسوف يستمر في كشفها وفضحها لتصفيتها ، ومن الضروري ان يرفض الحزب اي ربط بين موقفه من الفئات المأجورة هذه وبين سياسة اللقاء مع عبد الناصر . والفئة الثانية من الناصريين تختلف عن الفئة الاولى بعناصرها وغاياتها . فالموقف ازاءها ينطلق من تقييمها تقييما هادئا ويتحدد موقف الحزب منها على ضوء امكانية استقلاليتها ازاء عبد الناصر اي على تحديد مدى اخلاصها لما تدعي وعلى ضوء موقفها من الحزب.
والناصريون التابعون للفئة الثانية عدة اصناف :

فحركة القوميين العرب التي كانت مهيأة اساسا لانتكون اكثر الحركات الناصرية استقلالية انجرفت بسبب حقدها الشديد على الحزب وعدائها المرضي له الى التيار الناصري انجرافا . فأصبحت مواقفها لا تختلف موضوعا وشكلا عن مواقف الفئة الاولى . واصبحت الان في وضع ينمو خيارها فيه بين الذوبان او التشتت . فالحزب مطالب في هذه المرحلة في بذل الجهود للقضاء على هذه الحركة وتصفيتها نهائيا .

ان حركة القوميين العرب تعتبر مبرر وجودها القضاء على البعث ووراثته ولا يجوز ان تؤخذ ازاءها اي اعتبارات تكتيكية ، فهي الحربة التي تستعمل ضد الحزب ، والظروف الحالية وتورط الحركيين بسبب غبائهم وحقدهم تجعل امر تحطيم هذه الحركة عملية ضرورية وغير صعبة .

اما الوحدويون الاشتراكيون او من بقي منهم فان وضعهم يختلف كليا عن وضع الحركيين ، فكون قيادات الوحدويين الاشتراكيين من العناصر الحزبية السابقة ابقت امكانية الحوار معهم مفتوحة . فهم الان متهمون من قبل العناصر الناصرية الاخرى بالتخاذل لانهم لم ينضموا الى «الاتحاد العربي الاشتراكي في الاقليم السوري» ووضعهم النفسي الحالي والانتصارات التي حققها الحزب في صراعه مع الرجعية السورية تسهل اكتسابهم اذا ما عولجوا بمنطق ايجابي . فموقف الحزب ازاءهم يجب ان يستهدف تغذية نزعتهم الاستقلالية ازاء الحركات الناصرية الاخرى. ومن الضروري المحافظة على الخط السابق الذي اقره المؤتمر القومي السادس

بالنسبة الى اعادتهم الى صفوف الحزب .

وفيما يتعلق «بالاتحاد العربي الاشتراكي في الاقليم السوري» فان سياسة الحزب منه يجب ان يستمر كما كان في السابق اي ان يكون موقف الحزب هجوميا ومعاديا . واسلوب محاربة هذا الاتحاد تكون على خطين متوازيين خط معاداة شامل للاتحاد ككل وفضح عجزه وهزالته ، وخط كشف التناقضات داخله وتغذيتها لاسيما وان العناصر التي يتألف منها ما زالت محافظة على رواسبها السابقة وان التنافس على المناصب اشتد داخله بعد ان فقد محركوه امل لعب دور ذي قيمة في القطر السوري . ونفس السياسة تتبع ازاء التشكيلة العراقية مع تركيز اكثر على كشف التناقضات داخله والصراع القائم بين القائمين على الاتحاد وعبد السلام عارف وحلفائه .

تبقى هناك احزاب وهيئات اخرى غير ناصرية اصلا انما تحوي على عدد من العناصر الناصرية . ان سياسة الحزب ازاء هذه الحركات يجب ان تتخلص من الانفعال وان تحاول ان تعزل العناصر الناصرية وان تجمد فعاليتها عن طريق تقوية اتصالاتها بهذه الحركات وعدم الانسياق الى الجمود كلما بدت ظاهرة سلبية داخلها.

ج ـ الشيوعيون :

توقفت حملة المعسكر الاشتراكي على الحزب وتحولت الى شيء من التأييد بعد القرارات الاشتراكية الصادرة في كانون الثاني . والاحزاب الشيوعية العربية وبنوع خاص في سوريا ولبنان والاردن عبرت عن هذا التحول فاكثرت من الاتصال بالحزب بغية خلق جبهة مع الحزب او ايجاد اي صيغة اخرى للتعاون . والشيوعيون اليوم قبلوا نظريا امكانية بناء المجتمع العربي عن طريق حركة غير حركتهم . ونفذوا عمليا هذه النظرية في كل من الجزائر والجمهورية العربية المتحدة حيث وافق الشيوعيون على حل تنظيمهم والدخول في جبهة التحرير الوطنية والاتحاد العربي الاشتراكي . وهذا التحول الخطير النظري والعملي يفتح المجال لانسجام اكبر بين الشيوعيين وبقية الحركات التقدمية . فالعقبة الاساسية التي كانت تقف دون التقاء معقول بين الشيوعيين وغيرهم من الحركات كانت ولاءهم غير المشروط للاتحاد السوفييتي من جهة ورفضهم لاي اشتراكية غير صادرة عنهم من جهة اخرى . ففيما يتعلق بولائهم للاتحاد السوفييتي فقد بدأت الانشقاقات في المعسكر الاشتراكي تنتقل الى كافة الاحزاب الشيوعية ولم تعد بالفعل محصورة بين (جناحين) (روسي وصيني) بل برزت ملامح جناح ثالث لا روسي ولا صيني وبالتالي اميل بسبب عدم شعوره بالحماية الى التقرب اكثر من الحركات المحلية .

فكثرة القيادات الشيوعية وازدياد امثلة استقلال الحركات الشيوعية في العالم سوف تؤثر على وضع الحركات الشيوعية العربية دون شك . واشعارهم بعدم العزلة قد يكون من العوامل المشجعة على تغذية النزعة الاستقلالية داخلها .

ان وقوف الشيوعيين بمختلف اجنحتهم في صف الثورة يجب ان يشجع

وبالتالي فعلى الحزب تجنب اتباع سياسة سلبية ازاءهم . ان معاداة حزبنا للشيوعيين كانت دائما لاسباب سياسية ولذلك فان موقفنا منهم يتقرر على ضوء المصلحة القومية وعلى ضوء موقفهم من حركتنا .

فالشيوعيون يفيدون كقوة تقدمية فيالصراع الذي يدور ضد العملاء والرجعيين العرب ومعاداتهم في هذه المرحلة التي يؤيدون فيها خط الحزب هي خدمة غير مباشرة لاعداء الحزب من الرجعيين ، فعدم محاربتهم الان واللقاء معهم ينسجمان مع الخط العام وتطور موقفهم ازاءنا . الا ان صيغة اللقاء لا يمكن ان تحدد سلفا وضمن اطر قسرية ، فهناك عدة اعتبارات يجب ان تستلهم في تحديد صيغة اللقاء واستنسابيته . ان هناك اقطارا لا يبدو لقاء الحزب فيها مع الشيوعيين مناسبا محليا نظرا للظروف السابقة كالعراق مثلا ، لذلك كان لا بد من ترك مجال للمرونة بالنسبة للتنظيمات في الاقطار على ضوء واقعها المحلي ولكن ضمن الخط العام الذي يتلخص في وقف الحملة على الشيوعيين وعدم رفض اللقاء معهم حيث تسمح الظروف وحيث يمكن لهذا اللقاء ان يفيد الحزب في معاركه .

والايجابية النسبية ازاء الشيوعيين يجب ان لا تنحصر على جناح دون اخر بل على العكس من ذلك يستحسن ان يحرص الحزب على عدم حصر العلاقات بينه وبين جناح واحد فقط بل ان يسعى لان تشمل هذه العلاقة كل الاطراف . فان هذه السياسة تنسجم من جهة وخطته العامة ازاء المعسكر الاشتراكي وتؤدي عمليا الى زيادة التناقضات داخل الاجنحة المختلفة . وانقسام الشيوعيين الى اجنحة متعددة يشعرهم بضعفهم ويدفعهم الى المزيد من الايجابية ازاء الحزب واستمرار هذه الاجنحة من جهة اخرى يبعد العناصر الضائعة في الصف التقدمي من التفتيش عن حل لضياعها داخل الحركة الشيوعية .

فايجابية الحزب النسبية ازاء الشيوعيين تخدم اذن بالاضافة الى سلامتها العامة غرضا تكتيكيا يدفع الشيوعيين الى مزيد من الاستقلال ومن الايجابية من جهة ويزيد من جاذبية الحزب للتقدميين الذين لن يجدوا في الشيوعية مثالا للاستقرار والثبات .

د ـ الاخوان المسلمون والحركات الدينية التقليدية :

لا زالت حركة الاخوان المسلمين من اخطر الحركات التي يمكن ان تواجه الاتجاه التقدمي . وهي في الظروف الصعبة تبقى الحركة الوحيدة القادرة على التحرك بوجه التيار الاشتراكي وذلك بفضل دقة تنظيمها وعصبية اعضائها . وهذه المزية التنظيمية وهذا الحماس التعصبي الذي تغذيه يجعلها حربة كل الحركات الرجعية وملجأها وسلاحها . كما ان الدول الاستعمارية نفسها تجد في هذه المنظمة اداة فعالة جدا لتحطيم المجتمع وتشويه حقيقة الصراع الدائر فيه بادخال العامل الديني كبديل عن الصراع القومي الذي اصبح الصراع الطبقي شكله الاكثر فعالية وخطورة على المصالح الاستعمارية .

والموقف ازاء الاخوان المسلمين والحركات الدينية التقليدية الاخرى كحركة التحرير لا يمكن ان يقتصر على الاسلوب الذي يتبع مع الحركات التقليدية . فالاخوان المسلمون تقليديون من حيث المحتوى الا ان تنظيمهم يعادل من حيث فعاليته ودقته احدث الحركات السياسية ، ونظرتهم تجذب جميع فئات الشعب بما في ذلك الفئات الكادحة . فهم خطر على التيار الاشتراكي لانهم ينافسونه على قاعدته الشعبية الطبيعية ويملكون سلاح العاطفة الدينية العميق التأثير في الاوساط الشعبية لاسيما في مجتمعنا المتخلف .

فالخطة السياسية ازاء الاخوان المسلمون وأمثالهم لا يمكن ان تكون الا خطة استئصالية ، اي خطة لا تكتفي بفضحهم ومحاربتهم سياسيا فهذا النوع من الحرب لا يؤثر كثيرا على فعاليتهم وربما يزيدهم قوة بسبب العطف الذي يمكن ان يخلقه ، بل يجب ان تطبق بحقهم سياسة هجومية تبغي الى اقصائهم عن مراكز القوة التي يتمركزون فيها ، وخاصة في مراكز التوجيه .

فخطة الحزب ازاء الاخوان المسلمين هي خطة بعيدة لانه لا يمكن ان نصل الى نتيجة سريعة معهم . فالخطة تشمل عملية تثقيفية عميقة تبغي الى اعادة تثقيف عشرات الالوف من ابناء الشعب بفصل التعليم الديني عن المحتوى السياسي والتنظيمي الذي يدسه الاخوان المسلمون من خلال التعلق الديني لدى الجماهير . وهذا يتطلب خطة تدريجية لاحلال عناصر مؤمنة بالثورة في كافة مراكز التوجيه التي يلجأ اليها الاخوان المسلمون ان في المدارس والكليات ام في الجوامع .

تقرير حول فلسطين (١)

مقدمـة :

مع ازدياد خطورة المرحلة التي تمر بها القضية الفلسطينية ، ونمو حدة المؤامرات الاستعمارية ومخططات التصفية تزداد اهمية العمل الفلسطيني وتبرز مسؤوليـة الطليعة الواعية في حمل راية النضال من اجل العودة ، وتصفية الكيان الصهيوني. والواقع هو ان خطورة المرحلة تفرض علينا اتخاذ المواقف الجريئة ، وتكوين رأي كامل ورؤيا متكاملة لابعاد القضية الفلسطينية وأسلوب تحريرها . ولكي يتسنى لنا ذلك كان لزاما علينا ان ندرس طبيعة العمل الفلسطيني في هذه المرحلة والمنظمات والهيئات القائمة والموجودة بين الفلسطينيين ، وارتباط العمل الفلسطيني بالوضع العربـي والدولي .

ولئن احجم حزبنا عن اتخاذ المواقف المدروسة الجريئة ، واظهار حقيقة اهتمامه المصيري بالقضية العربية الاولى ، فانما كان مرد ذلك الى تقصير لا مبرر له ، ونقص لا فخر فيه ، والى عجز لا بد من التغلب عليه وتخطيه . وهذا لا يعني ان الحزب لم يتخذ المواقف المشرفة في صدد القضية الفلسطينية ، بـل العكس هو الصحيح : ان الحزب هو اكثر الجهات العربية اخلاصا في القضية الفلسطينية ، وانما المؤسف في الامر هو ان الحزب لم يستطع الى الان الوصـول الى الجماهير الفلسطينية بالقدر المطلوب ، لشرح حقيقة موقفه وتحريك الشعب الفلسطيني وحثه على العمل النضالي ضمن خطة متكاملة يسير فيها التحريك المرحلي نحو الهدف البعيد ، ويخدم فيهـا تكتيك المرحلـة الستراتيجية النهائية . ان فقـدان المخطط اضعف مجـال العمل الفلسطيني امام التنظيمات الحزبية الفلسطينية ، وضيق خنـاق الانسجام والتتابع الكلي في هذا العمل ، كما ان البقاء في حدود التشكيك والسلبية ـ رغم سلامـة الموقف من الناحية الواقعية ـ هدد جسور التفاهم والثقة بيننا وبين الجماهير ايما

---

(١) قدم هذا التقرير للمؤتمر من شعبة فلسطين في لبنان .

تهديد .

ان البقاء في حدود السلبية ـ مهما علت الدقة في سلامة التقييم السلبي للعمل ـ يضعف امكانيات التحرك والالتفاف الجماهيري ، كما ان انعدام وجود مخططات بديلة نطرحها مع رفضنا للمخططات المطروحة يفقد الجماهير ثقتها بنفسها وتفاؤلها النضالي الذي لا بد منه لتحقيق التحرير ..

والواقع الذي لا بد من تقريره قبل الخوض في حيثيات الموضوع هو ان حزبنا مهيء لان يلعب دورا خطيرا حاسما في مستقبل القضية الفلسطينية ، فهو حزب قومي التنظيم والوجود ، وبهذا المعنى يستطيع ان يمارس ضغطا وتحريكا شعبيا في الاقطار العربية المختلفة في وقت واحد ، وبموجب خطة واحدة . كما انه حزب يوجه دولة مرموقة في موقعها ومواقفها من القضية الفلسطينية فضلا عن الامكانيات المادية في التسليح والتدريب ، وما الى ذلك ، التي يمكن ان تدخل في صميم خطة الحزب وفهمه للعمل التحريري الفلسطيني . واخيرا ، وليس آخرا ، يملك الحزب تنظيمات فلسطينية شعبية تستطيع اذا ما اتيحت لها فرصة العمل من خلال مخطط جاد مدروس ان تلعب دورا حاسما في التحريك الشعبي وتوجيه الجماهير الفلسطينية نحو تبني الطريق النضالي السليم الفعال في تحرير الاراضي السليبة . الامكانيات البشرية والمادية والتنظيمية موجودة ولا ينقص تحريكها الكامل سوى الخطة التي تمكننا من الاستفادة من تفاعل العوامل المختلفة وسيرها المنسجم لتحقيق الهدف النهائي المنشود .

* *

وضع الشعب الفلسطيني

لقد كان واقع النكبة على ابناء فلسطين شديدا كاد ان يسحق انسانيتهم ومقاومتهم للظلم اللاحق بهم خصوصا بعد ان لمسوا الذل والهوان في معاملة بعض الدول العربية لهم . بيد ان عرب فلسطين كانوا في طليعة المناضلين العرب في مقاومتهم للمستعمر والدخيل ، وسجلوا صفحات مشرقة في تاريخ النضال والفداء ، الامر الذي ترك اثرا جليا في محاربة القنوط واليأس ، فحرك رغبة المقاومة فيهم ورسم الامل في نفوسهم رغم الخيانات العربية ، والبغي الاستعماري ، ورغم الامكانيات الضئيلة في متناول ايديهم . وهكذا ولد نشاط الفدائيين عام ١٩٥٥ اثرا عميقا في احياء مجد المقاومة ورغبة مقاتلة الدخلاء . كما ساهم فيما بعد في تعزيز الاتجاه نحو انشاء المنظمات السرية التي تستهدف شحذ همم الشعب الفلسطيني ودفعه نحو العمل التحرري . وقد ترعرعت هذه الرغبة وتبلورت في الاقطار العربية، والدويلات التي كثر وجود الشباب الفلسطيني العامل فيها ، حيث توفرت سبل العيش ، وانصب الاهتمام على التفكير في واقع ابناء فلسطين من سكان المخيمات ، والظروف الصعبة والمهانة القاسية التي ولدتها النكبة ، وقد عزز فكرة التنظيم اتجاه

بعض الميسورين الى التبرع للمنظمات الفدائية كنوع من التكفير عن الشعور بالذنب الناتج عن تقصيرهم في اداء الواجب نحو ارض الوطن .

وهكذا نشأ عدد غير قليــل من المنظمات السرية التي رأت في نضـــال الشعب الجزائري المثال البطولي للمقاومة والفداء . بيد ان الضحالة الفكرية وانعدام الخبرة التنظيمية ، وضرورة اتباع السرية الخانقة في العمل من جهة ، وعدم امكانية المباشرة في العمل التحريري من جهة اخرى ، ابرز عقم المحاولات هذه ، والتي ما فتئت ان تعثرت في نمو عملها ونطاقها . بيد ان هذه المحاولات ما كان لها ان تموت ، بعد ان رأت تخاذل الدول العربية وتفككها امام تزايد الخطر الاسرائيلي . وقد اتضح بعـد حين ان منظمة « فتح » ، وهي «حركة تحرير فلسطين» ، هي المنظمة الاقوى بعد ان استطاع جناحها العسكري «العاصفة» في مباشرة العمل داخل الاراضي المحتلـــة . كما ان هناك هيئة اخرى جمعت بين بعض جبهـــات التحرير الصغيرة وانشأت مـــا يسمى «بالمكتب السياسي للقوى الثورية الفلسطينية للعمل الموحد» .

حتى الان عن اتخاذ اي موقف حاسم من مسألة تحرير فلسطين في المستقبل القريب ،

**

المنظمات والهيئات الفلسطينية

١ ـ الهيئة العربية العليا :

ان الهيئة هي بلا شك اقدم المنظمات الفلسطينية الموجــودة ، وهي تضم بعض اعيان فلسطين وزعماء الحركة الوطنية القديمة الذيــن برهنوا علــى عجزهم وعدم مقدرتهم على الارتفاع الى مصاف التحدي التاريخي في فلسطين عام ١٩٤٨ . وقد تعاون زعماء الهيئة مع الحكومات العربية المشبوهة فيما مضى ، ولهم صلات وثيقة بالباكستان .

اما طبيعة العلاقات بين شبابنا والهيئة ، فكانت دائما تتخذ صفة الصراع بين جيل قديم عقيم وعقلية تخطاها الزمن ، وبين شباب مناضل طموح يريد الثورة على الواقع وكسر الطوق الحكومي حول العمل الفلسطيني . وكم كانت الخيبة كبيرة حين عالجت الحكومة السورية موضوع الهيئة بعقلية الحكم لا بعقلية الثورة . فعلى الرغم من تمتعها برصيد بين الجيل القديم ، فان شعبية الهيئة في انحدار مستمر ، ومن الخطأ ان تتـــاجر الحكومة السورية برصيد هزيــل وبهيئة تسعى وراء رفع رايـــة «المفتي» بعد ان أدانه التاريخ والواقع . ان المؤتمر مطالب باتخاذ قرارات تحول دون بروز اسم الهيئة واسم الحاج امين الحسيني في الاذاعات والصحف ، ومعاملـــة الهيئة كجزء من الماضي ـالعبءـ لا صلة ثورية له بالمستقبل الطموح .

٢ ـ حركة تحرير فلسطين ـ « فتح » :

ولدت هذه الحركة بعد عدوان السويس بقليل على يد جماعة من الشباب الفلسطيني الذين درسوا في القاهرة واشتركوا في معركة بور سعيد . الامر الذي اكسبهم بعض الخبرة الحربية ، كما عرف عن مؤسسي هذه الحركة صلتهم بالاخوان المسلمين في مصر ونظرتهم المحافظة في القضايا الاجتماعية . والواقع هو ان صلتهم بالاخوان المسلمين طبعت نظرتهم الى العمل الفدائي ضد المحتل بطابع الجراة ولذا دعوا في الكويت الى العمل الفدائي الفلسطيني . وقد حرص هؤلاء الشباب على تنظيم الشباب الفلسطيني المتحمس للقضية ، واشترطوا عدم الانتساب الى الاحزاب ، كما اتجهوا نحو متوسطي الثقافة ـ وجلهم من ابناء الريف ـ وبعد مدة غير طويلة أقاموا صلات مع بعض الكويتيين البارزين ومنهم من تبوأ ولا يزال المراكز في مجلس الامة الكويتي ، وذلك للتمويل والدعم في المجالات الرسمية. وعلى الرغم من توسيع مجال تنظيمهم الى الاردن وسوريا وقطر والبحرين ـ ومؤخرا لبنان ـ فقد ظل نشاطهم محدودا ، الى ان فتحت لهم الجزائر «مكتب فلسطين» هناك فقويت شوكتهم واخذوا يصدرون مجلة كانت تطبع في سوريا وتوزع على انها لبنانية ومدير تحريرها المسؤول هو من «عباد الرحمن» ، وهي تمت الى الاخوان المسلمين بصلة . بيد ان التحالف مع الجزائر كان قصير الاجل نظرا لمواقف بعض اعضائها من النزاع الشخصي بين قادة الجزائر ، الامر الذي ذهب ببعض مكاسبهم التي سجلوها اثناء زيارة وفدهم لبكين ، بعد استقلال الجزائر بمدة وجيزة .

وكان واضحا من خلال صلاتنا الحزبية في الكويت ان « فتح » هي اكثر «حركات التحرير» جدية ، وذلك من طريقة اتصالها بالشباب الجدد والصيغة التنظيمية التي اتبعتها ، وقد تمكن الرفاق في الكويت من معرفة وجود تنظيمات لـ « فتح » في الاردن وحيازتها للاسلحة ، واستعدادها لشن عمليات داخل الارض المحتلة .

ويبدو ان « فتح » كانت تستكمل استعداداتها هذه عندما برزت منظمة التحرير الفلسطينية ، الامر الذي احرجها واصابها ببعض الاضطراب ، والمؤكد هو ان « فتح » اظهرت بعض السذاجة السياسية وعدم الدراية في العمل الشعبي عندما اهملت الاتصال بالمنظمات الفلسطينية الثورية قبل المباشرة في اعمالها العسكرية ، وكادت ان تقع ضحية خطئها هذا . وقد تجلى ذلك عقب المباشرة في اعمال النسف داخل الارض المحتلة بواسطة جناحها العسكري «العاصفة» ، عندما احجمت جميع الصحف اللبنانية عن نشر بلاغها العسكري ، لولا ان «الاحرار» بادرت الى نشره فتبعتها في ذلك باقي الصحف . وقد كان من غير الممكن ان تنشر البلاغات الاولى في صحف سوريا والاردن ومصر والا اعتبر ذلك تبنيا رسميا يضر بالدولة المعنية ، ويحملها مسؤولية ذلك العمل امام اسرائيل ، كما يضر بـ «العاصفة» ويدمغها بالتبعية . وقد كان نشر البلاغات امرا هاما ، اذ ان التطويق الدعائي لهذه الأعمال يفوت وقعها واهميتها لدى الرأي العام الفلسطيني والعربي والدولي .

اما نظرية العمل التحريري لدى «العاصفة» فتتلخص بالمناداة بامكانية شن حرب تحريرية في الاراضي المحتلة ، وذلك بواسطة الفدائيين ، وبالاعتماد على المساعدة

التي يقدمها عرب فلسطين في الارض المحتلة البالغ عددهم حوالي ٣٠٠ الف نسمة . اما المركز الرئيسي لعمليات النسف والتخريب فهو المناطق الجبلية الوعرة في بعض اجزاء النقب ووادي عربة . اما مقاومة عمليات فدائية واسعة ، فتحتاج الى عشرات الآلاف من الجنود الاسرائيليين الامر الذي سوف ينهك الاقتصاد الاسرائيلي ، ويوقف سيل الهجرة اليهودية ويعطل اعمال تعمير النقب ، بيد ان ذلك يتطلب تعبئة واسعة النطاق ، ومساعدات مادية ضخمة يأملون بالحصول عليها من قبـل سوريا . الا ان العملية بمجملها تحتاج الى عنصريـن اساسيين ، بالاضافـة الى الدعم : الوقت ، وتوسيع القيادات والكفاءات القيادية على صعيد التنظيم الشعبي ، والقدرة السياسية الى جانب توفير التدريب العسكري الفدائي . وهم لا يتوقعون ان تتمكن اسرائيل من شن حرب هجومية على الاقطار العربية المجاورة نظرا لوجود فدائيين داخل اراضيها يستطيعون قطع خطوط التموين والمواصلات بالاضافة الى ان الهجوم على دولة عربية قد يفتح عليها اكثر من جبهة ، الامر الذي تخشاه اسرائيل وتحسب له الف حساب. وبديهي ان التفكير هذا يفترض ان العمليات الفدائية ستصبح عمليات واسعة النطاق، خطيرة الاهمية في مدى زمني قصير جدا ، وهو امر لا يمكن ان يتم دون استعداد واسع بين الفلسطينيين خارج الارض المحتلة وداخلها ، وبعد تدريب اعداد لا يستهان بها تدريبا عاليا لا مثيل له في التاريخ على العمل العصابي .

لقد أظهرت « فتح» رغبتها في التعـاون معنا ، واجرت اتصالات عـلى مستوى القيادات ، نظرا لتوفر الامكانيات الثلاث لدى حزبنا ، والتي سبق وان تكلمنا عنها. ويمكن القول ان « فتح» متحررة من اي ارتباط مع الاخوان المسلمين وقادتها يدركون ان العمل التحريري انما هو في الاساس عمل «جبهوي» وان التعاون مـع الحزب ممكن في قضية فلسطين . بيد ان الشيء الذي لا بد من تقريره قبل الانتقال الى مواضيع اخرى ، هو ان العمل الفدائي الذي أقدمت عليه «العاصفة» عمل جبار كسر الجدار المعنوي الذي كان يحيط بالعمل التحريري داخل الارض المحتلة ، رغم ضآلة ما فعلته العاصفة ، ورغم ضعف الامكانيات البشرية والحربية والماديـة والقيادية ، وسنتعرض في مجال لاحق الى موقفها من منظمـة التحرير الفلسطينية ، والموقف المقترح اتخاذه ازاء « فتح» .

٣ ــ منظمة التحرير الفلسطينية :

ولدت منظمة التحرير الفلسطينية بمرسوم اصدره مؤتمر الملوك والرؤساء العرب بتاريخ ١٣ ــ ١ ــ ٦٤ بتكليف احمد الشقيري «ممثل فلسطين لدى الجامعة العربية» بالاتصال بالشعب الفلسطيني والدول العربية لانشاء الكيـان الفلسطيني . وقد قام الشقيري بجولة زار خلالها الدول العربية ، واتصل ب «الشعب الفلسطيني» ووضع مشروعي الميثاق والنظام الاساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية . وقد اختار الشقيري اعضاء اللجنة التحضيرية في الاردن ، وهي اللجنة التي اختارت المرشحين لعضوية المؤتمر ، كما اختار لجان تحضيرية في البلدان المضيفة للفلسطينيين ، وقامت تلك

اللجان باعداد قوائم باسماء المرشحين لعضوية المؤتمر . وقامت لجنة «تنسيقية» باعداد قائمة نهائية باسماء اعضاء المؤتمر . ويلاحظ من اسماء المؤتمرين ان المؤتمر ضم «وجهاء» فلسطين من اعيان ونواب سابقين ولاحقين ، ورؤساء بلديات ورجال الدين وبعض المهنيين والتجار ورؤساء مجالس الشركات ومديري المصارف ، كما دعي عدد قليل من ممثلي الطلبة والهيئات النسائية . وقد عقد المؤتمر الفلسطيني الاول لمنظمة التحرير الفلسطينية في مدينة القدس ، في فندق (انتركونتيننتال) الفاخر ، بحضور الملك حسين وعبد الخالق حسونة ، وبعض ممثلي ملوك ورؤساء الدول العربية ، بما في ذلك القطر السوري ، اما الملاحظات الرئيسية حول المنظمة ومؤتمرها الاول فهي التالية :

١ ـ كانت المنظمة وليدة الاجماع العربي وجو الصفاء الحكومي الرسمي الذي ساد مؤتمر القمة الاول . بل ان ولادتها تعود الى رغبة الحكومات المختلفة في تقديم رد معنوي نفسي على استفزازات اسرائيل المادية وتحويلها لمياه نهر الاردن ، دفعا للاحراج ، وتغطية للتخاذل ، وقد حظي مؤتمر القمة الاول بتأييد صامت من قبل الدول الغربية صاحبة البيان الثلاثي الشهير ، ومن امريكا التي تعهدت بحماية اعمال التحويل الاسرائيلية . ان تلك الولادة قيدت المنظمة بالحكومات العربية وجعلتها اسيرة هذه الحكومات ، ومنطقها المنحرف في معالجة القضية الفلسطينية ، كما عرضها للانفراط الدائم ، اي انها رهينة الاجماع العربي . ان الكيان الفلسطيني ولد في المؤتمر فاقد الاستقلال والشخصية التحريرية الثورية ، بفضل العوامل المذكورة اعلاه . وقد لوحظ حضور عدد كبير من افراد الاستخبارات الاردنية في الاجتماعات المختلفة ، وهو امر لم تستطع فروع مكاتب المنظمة فيما بعد التحرر منه .

٢ ـ اما الملاحظة الثانية فهي «لا ديموقراطية» المؤتمر ، لا في طريقة الاختيار ـ اي التعيين ـ وحسب ، بل في الطريقة التي تصرف بها المؤتمرون ، وهويتهم السياسية ، وطبيعة ارتباطاتهم المصلحية ، وتقيد معظمهم بمشيئة الحكومات المختلفة ، والسلطات التي اعطيت للشقيري في تعيين اعضاء اللجنة التنفيذية .

٣ ـ ولد الكيان فيمؤتمر القدس بدون ارض، وبدون استقلال في العمل، وعلى الرغم من ان المؤتمر رفض التقسيم والتصفية ، فانه قد كفى شعب فلسطين شر القتال وأحجم عن تشخيص اسلوب تحرير فلسطين .

٤ ـ سيطر على المؤتمر «التكتيك» الاردني ، ومؤداه الحيلولة دون خلق كيان ثوري حقيقي ، مع المحافظة على الحد الادنى ، بحيث يصعب القول انه يوجد فراغ ثوري في الوضع الفلسطيني .

ولقد دل تطور المنظمة ، كما دلت طبيعة نشاطها ومواقفها على انها اسيرة ضمن ظروف ولادتها ، فلم تستطع الرد على مقترحات «بورقيبة» وتصريحاته في اريحا والقدس ، اي في عقر دار المنظمة ، رغم خطورة هذه التصريحات على مستقبل عروبة فلسطين . كما ان المنظمة سارت بمنطق مسايرة الحكومات المضيفة في كل شيء ، بما في ذلك اختيار رؤساء مكاتبها وطبيعة النشاطات في كل قطر . غير ان حرص المنظمة في سياستها الكلية على استرضاء القاهرة وعمان جلي واضح في جميع

المناسبات .

غير ان تبني عبد الناصر وحسين لهذه المنظمة من جهة ، ورغبة غالبية الفلسطينيين في انشاء الكيان الفلسطيني مهما كان نوعه ، وتوفر الامكانيات المالية والرسمية من جهة اخرى ، مكنا المنظمة من استقطاب بعض القطاعات الفلسطينية . فالمنظمة وحدها تملك «الترخيص» الحكومي في العمل العلني ، وهي وحدها تملك حق تنظيم النقابات والاتحادات الطلابية والعمالية والمهنية ، وهي وحدها تملك ملايين الجنيهات للعمل الدعائي والتوجيهي ، وربما التدريب العسكري . ان المنظمة هي انعكاس للاحراج الحكومي ، وكلما كبر الاحراج والضغط الشعبي الفلسطيني والعربي ، كلما اضطرت المنظمة الى لبس الرداء الثوري ، وربما دافع الزيارة التي قام بها وفد المنظمة الى بكين هو الرغبة في ذلك الرداء ، بعد بلاغات «العاصفة» التسع .

والواقع انه من الخطأ ان نتصور ان كل من يعمل بالمنظمة او له صلة بها ، انما يعمل لحساب الحكومات او لحساب تصفية القضية الفلسطينية ، ولا شك بان هناك بعض العناصر المخلصة — وربما ينقصها الوعي — التي تعمل مع المنظمة . اما الحقيقة السياسية المهمة فهو وجود تناقضات واسعة في صفوف المنظمة ، ورياح مختلفة تتقاذفها على الرغم من تقيدها العام بالاطار المرسوم .

واذا طرحنا جانبا جميع الاعتبارات فان المنظمة حقيقة موضوعية موجودة تستطيع ان تؤخر مسيرة النضال الفلسطيني او تقدمه تبعا لتيار الاقوى في داخلها . كما ان جيش التحرير الفلسطيني التابع للمنظمة سيصبح حقيقة هامة في المستقبل ، ومن الخطأ ان نعزل انفسنا بل نحرم انفسنا من الامكانيات الثورية والكفاحية التي ربما تهيأت لنا بسبب وجود هذا الجيش وارتباطه بسوريا من حيث التدريب وانتقاء العناصر المشتركة فيه .

هنالك خطر ناتج عن امكانية تذويب كافة المنظمات الفلسطينية في منظمة التحرير ، وبالتالي اخضاع العمل الفلسطيني برمته للحكومات العربية التي احجمت حتى الان عن اتخاذ اي موقف حاسم من مسألة تحرير فلسطين في المستقبل القريب ، اي الفترة الزمنية التي تسبق حصول اسرائيل على اسلحة ذرية . غير ان المنظمات الفلسطينية الموجودة خارج منظمة التحرير تعي خطورة الامر وعلى الرغم من وجود اختلافات داخل «فتح» حول مسألة التعاون مع المنظمة ، وتصور طبيعة مستقبلها ودورها ، فان هناك قناعة بوجوب الاستمرار بالوجود المستقل . اما بالنسبة لباقي جبهات التحرير فان الاحداث تخطت اسباب وجودها المستقل . فاما الانضمام الى المنظمة ، واما التحالف السياسي مع حزب البعث والسير معه في مواقفه واعماله بصدد القضية الفلسطينية .

ويبقى خارج الصورة حزب البعث وحركة القوميين العرب والهيئة العربية العليا . اما الهيئة فهي اكثر المتضررين من وجود المنظمة لان الاخيرة سلبت الاولى التأييد الحكومي والصفة التمثيلية الرسمية التي كانت تدعيها . وان اعتراض الهيئة الاساسي على المنظمة هو مسألة وجوب انتخاب المندوبين الى المؤتمر ، وهي قضية ليست بعيدة عن موضوع الزعامة بالنسبة لهم . اما حركة القوميين العرب فقد كانت

في موقفها غير واضحة كل الوضوح اثناء مؤتمر القدس ، خصوصا بعد منع بعض مندوبيها من دخول الاردن . بيد انها انتهزت فرصة عدم وجود حركات ترتبط بتنظيمات منتشرة داخل المنظمة وانصياعا منها لمنطق الذوبان داخل الاطارات الناصرية السياسية دخلت الى المنظمة ، وايدتها في صحفها ، وداخل الاتحادات النقابية والطلابية واحتل بعض افرادها مراكز هامة نسبيا في المنظمة .

اما بالنسبة لموقفنا من المنظمة والحركات الفلسطينية الاخرى فقد اتسم بالغموض ، وربما بالازدواجية . فالحزب يشعر بالحرج امام اتخاذ مواقف مخالفة لموقف سوريا الرسمي مع ان موقفه من منظمة التحرير ليس مطابقا للموقف السوري الرسمي . والنقد الرئيسي الذي لا بد منه ومن توجيهه في هذا المجال هو غياب الحزب عن الاحداث الفلسطينية الى حد كبير ، وترك الموضوع للحدس الوطني السليم لدى المنظمات والاعضاء بعد اصدار بعض «الايحاءات» المبدئية العامة . ان منطق العمل الحزبي السليم يفرض على المؤتمر القومي وجوب دراسة الموضوع بكافة ابعاده وتفاصيله، ووضع رؤيا او خطة لتحرير فلسطين ، اي اعتماد اسلوب التحرير واتخاذ مواقف سوريا واعمالها ، وموقف الحزب كمنظمة قومية تعمل عربيا مع المنظمات الفلسطينية الموجودة ، بحيث يصبح موقفنا من اجل تحرير فلسطين ، واعمال ومواقف التنظيمات الحزبية الفلسطينية ، كلا متكاملا ، ووحدة منسجمة الخطوات تخدم في مجملها المخطط التحريري المنشود .

وعلى المؤتمر ان يدرس بمشاركة الخبراء العسكريين امكانية قيام حرب تحريرية، اي حرب العصابات في المناطق الوعرة والجبلية من فلسطين على النحو الذي سبق وصفه في معرض الحديث عن «فتح» ودراسة امكانيات التدريب الفدائي ومشاركة الحزبيين الفلسطينيين في ذلك ، وتهيئة الرأي العام الفلسطيني والعربي للمشاركة المعنوية والمادية في ذلك العمل . ان طبيعة هذا الموقف تعتمد على تقرير الامكانية الحربية العصابية او عدمها .

كما يتوجب على المؤتمر دراسة الموقف من منظمة التحرير الفلسطينية بعد مناقشة الفوائد والاضرار من دخول المنظمة او البقاء خارجها ، وهنا تدخل مسألة الوصول الى الجماهير وبناء جسور المخاطبة بيننا وبينها ، والتفافها حول موقفنا من القضية الفلسطينية . ولا نعني بالدخول في المنظمة ههنا الانصهار والذوبان في بوتقتها او التخلي عن دعم المنظمات الفلسطينية الاخرى مثل «فتح» . اذ ان ذلك غير وارد على الاطلاق . وقد يقرر المؤتمر وجوب معارضتها سرا وممالأتها علنا ، بيد ان ذلك يجب ان يكون نتيجة للدراسة ، وضمن خطة بعيدة المدى .

ويتضح من طبيعة العمل الفلسطيني واهميته ، وجوب الابقاء على شخصية التنظيمات الفلسطينية او الحزبية الموجودة ، واعادة خلق وتنظيم ما اختفى منها ، مثل تنظيم غزة ، وتشكيل قيادة فلسطينية لمتابعة التطورات وتنسيق العمل واتخاذ المواقف اليومية ، يكون ارتباطها مباشرة بالقيادة القومية من جهة ، والتنظيمات الفلسطينية المختلفة من جهة ثانية .

وبعد ، ان عنصر الزمن يخدم عدونا في فلسطين ، نظرا لامكانية التقدم

النوعي في سلاحه ، والزيادة المستمرة في عدد السكان ، والمقدرة العسكرية والبشرية والمادية . كما ان مرور الزمن على الكيان الغاصب قد يضفي بعض الشرعية الدولية عليه . ان الوقت قد حان للعمل الجدي الحاسم ، وعلى الحزب ان لا يتخلف في اقدس قضية عربية ، والتخلف في هذا المجال لا يقاس في المواقف السليمة في مؤتمرات القمة ، بل انه يقاس بمقدار المشاركة في العمل الفلسطيني نفسه ، اي بين الفلسطينيين . وفعالية هذا العمل واثره على تحريك الشعب الفلسطيني نحو حمل اعباء مسؤولياته الجسيمة في تحرير ارضه . ولن يتسنى لنا ذلك دون وضع مفهوم للعمل التحريري والصيغة النضالية لمشاركة شعب فلسطين ، وربط ذلك بمواقف الحزب القومية على صعيد القطر السوري ، وعلى صعيد التنظيمات في الاقطار الاخرى . ومن شأن التردد في رسم الخطة المطلوبة اصابة المنظمات الحزبية الفلسطينية بالارتباك والتخلف ، ودمغ الموقف القومي بالارتجال والانفعال وهذا ما لا يجوز ان نقبله في قضية تاريخية ، كانت نكبة شعب فأصبحت مصير امة .

* *

توصيات حول فلسطين

بعد ان اطلع المؤتمر على التقرير المقدم من قبل شعبة فلسطين في لبنان ، وبحث اوضاع الشعب الفلسطيني ، والمرحلة التي تمر بها القضية الفلسطينية ، اتخذ التوصيات التالية للقيادة القومية الجديدة :

١ ــ اعتبار القضية الفلسطينية قضية العرب الاولى ، وبالتالي قضية الحزب الرئيسية ، والالتزام بتحرير فلسطين ورفض جميع انواع التصفية كالتقسيم والتعويض والتوطين .

٢ ــ اعتبار قضية فلسطين المنطلق الاساسي لتحديد سياسة الحزب وخطة العمل في القطر الحاكم ، وكافة الاقطار الاخرى ، والتصرف بمقتضيات هدف تحرير فلسطين ، على الصعيد الحكومي العربي والدولي ، وذلك للاسهام في تحويل الاستراتيجية العربية من استراتيجية دفاعية الى استراتيجية هجومية .

٣ ــ يرى الحزب ان من واجبه دعم كل عمل كفاحي مسلح تقوم به فئات فلسطينية ، لا تقوم حولها الشبهات ، وان يتحلى هذا الدعم بالانسجام مع خطة الحزب عند وضعها ، ومقتضيات السلامة القومية .

٤ ــ ان المؤتمر القومي آخذا بعين الاعتبار جميع الظروف التي سبقت ورافقت وتلت مؤتمر الذروة الاول والثاني ، يرى بان ما سمي بروح مؤتمر القمة تشكل خطرا للمفاهيم التي يعتبرها الحزب اساسية في موضوع تحرير فلسطين ، وهو لذلك يوصي القيادة القومية بالعمل على فضح التزييف والتمسك بالشعارات الثورية الصحيحة .

٥ ــ ان المؤتمر يرى بان الحكم في سوريا ، باعتباره حكم الحزب ، هو الحكم الوحيد المعبر عن اهداف الشعب العربي في تحرير فلسطين ، ولذا فان على القيادة القومية ان تنكب ــ بالتعاون مع الهيئات المختصة ــ على وضع الخطة التي تؤهل القطر السوري لخوض معركة التحرير ضمن اجل زمني محدد .

٦ ــ العمل على تسليح شعب فلسطين ، وتدريبه تدريبا ملائما لظروف المعركة وتهيئته من اجل معركة التحرير .

هذا ، وقد استعرضت اللجنة اوضاع الهيئات والمنظمات الفلسطينية التي تتصدر العمل السياسي والتنظيمي لابناء فلسطين ، وقررت رفع التوصيات التالية:

ا ــ مطالبة المؤتمر باتخاذ قرارات لازالة التناقض بين موقف الحزب وموقف الحكم بصدد ادانة الهيئة العربية العليا .

ب ــ مطالبة المؤتمر بتشكيل لجنة سرية تبحث حركة تحرير فلسطين (فتح) وموقف الحزب منها .

ج ــ يرى المؤتمر ان منظمة تحرير فلسطين ليست الاداة النضالية التي تستطيع ان تتحمل اعباء معركة تحرير فلسطين ، وان الظروف التي انشأتها والقوى التي تدعمها ، والعناصر التي تقودها ، تعبر جميعها عن الغاية غير الثورية التي دفعت الى انشاء المنظمة . وان هذه النظرة توجب على الحزب السعي والنضال من اجل اقامة كيان ثوري قادر على تعبئة شعب فلسطين وقيادته في معركته من اجل العودة ، ويترك لقيادة الحزب اتخاذ المواقف التفصيلية التي تخدم هذا الهدف .

وعندما واجهت اللجنة موضوع استراتيجية الحزب على الصعيد الفلسطيني ، وخطة العمل لتحريك الشعب الفلسطيني ، لاحظت اللجنة اهمال القيادة القومية المريع بحق قضية فلسطين ، وغيابها عن العمل الفلسطيني . وان اللجنة تسجل على القيادة القومية التقصير في وضع دراسة عميقة وشاملة امام اللجان الاخرى ، وعدم مشاركة اي منهم في لجنة فلسطين ، مما جعل تحقيق الغاية التي شكلت من اجلها اللجنة في غاية الصعوبة .

لذا تقترح اللجنة ما يلي :

١ ــ اتخاذ قرار من قبل المؤتمر تلتزم به القيادة القومية وتحاسب على اساسه بالدعوة الى اجتماع يضم الفلسطينيين من جميع الاقطار لدرس قضية فلسطين بشكل عملي .

٢ ــ الزام القيادة القومية بوضع دراسات تفصيلية وشاملة عن جميع جوانب القضية الفلسطينية وذلك لكي يتسنى للمؤتمر القطري الفلسطيني المقترح تأدية هدفه في وضع خطة كاملة للعمل الفلسطيني .

٣ ــ ان تطلب القيادة القومية من المنظمات القادرة على الاسهام في وضع الخطة المنشودة بتقديم دراسات ومقترحات قبل انعقاد المؤتمر ، بما في ذلك تقارير سياسية وتنظيمية ، وبشكل خاص عسكرية .

مقررات المؤتمر القومي الثامن حول الشؤون الاقتصادية

عقدت «اللجنة الاقتصادية» المنبثقة عن المؤتمر القومي الثامن عدة جلسات بتاريخ ١٤ و ١٥ نيسان ١٩٦٥ ، واستعرضت «التقرير الاقتصادي» الذي قدمته القيادة القومية الى المؤتمر ومقررات وتوصيات المؤتمر القطري السوري الاخير (١٨ اذار ١٩٦٥) في المواضيع الاقتصادية . وخرجت اللجنة من ذلك كله بمشروع توصيات حول الشؤون الاقتصادية في الوطن العربي وعرضتها على المؤتمر . وقد اقر المؤتمر القومي الثامن «التقرير الاقتصادي» بافكاره الرئيسية والتوصيات التي رفعتها له اللجنة الاقتصادية واضاف لها بعض التوصيات الاخرى .

وفيما يلي النص الكامل لتلك التوصيات والتقرير الاقتصادي كما اقرهما المؤتمر:

* *

١ ــ قرارات المؤتمر
حول الشؤون الاقتصادية

أ ــ في التحويل الاشتراكي في القطر السوري :

(أولا) يلاحظ المؤتمر القومي الثامن ان الحزب قد قطع شوطا مهما في طريق تنفيذ برامج التحويل الاشتراكي الذي أقر في المؤتمر القومي السادس .

ويرى المؤتمر القومي الثامن ضرورة تدعيم الخطوات الاشتراكية المذكورة بجميع الاجراءات المباشرة والطويلة الامد التي تضمن نجاحها وتحقيق اهدافها بصورة صحيحة . ويتطلب ذلك ان يضطلع الحزب والحكم بمسؤولية العمل الدؤوب والبناء المتواصل من اجل ايجاد الحلول العملية الناجعة لضمان سلامة التحويل باقل التكاليف المادية والبشرية الممكنة ولاجل ان تكون الخطوات ممهدة لمزيد من الاجراءات الثورية في هذا السبيل . ولا بد ان تعتمد قيادات الحزب والسلطة على تحليل الظروف الواقعية للاقتصاد الوطني واستلهام احوال البلاد وحاجاتها في استنباط تلك الحلول .

وعلى ذلك يرى المؤتمر القومي الثامن ضرورة الانتباه الى اخطار التردد والعجز والضغط الذي تحاول الرجعية ان تفرضه على الحكم والثورة . كما يشجب وينبه في الوقت نفسه الى اخطار الجمود العقائدي والحلول المرتجلة والتقليد ومنطق المزايدات اليسارية الذي لا ينطلق من معرفة الواقع وتحليله ووعي خصائصه ومقوماته بقدر ما ينطلق من عوامل الجهل او الانتهاز او الاندفاع . وبعبارة اخرى يصر المؤتمر القومي الثامن على رفض الحلول الجاهزة التي لا تتلاءم مع الاوضاع في بلدنا والظروف الموضوعية لاقتصادنا .

(ثانيا) ويرى المؤتمر القومي الثامن ان خطوات التحويل الاشتراكي التي اقدم عليها الحزب في القطر السوري بحاجة الان الى دعم وحماية في مختلف المجالات فالثورة الاشتراكية في الاقتصاد تبقى مزعزعة صعبة النجاح اذا لم يجر احداث تغيير ثقافي في جميع المستويات يؤدي الى خلق رأي عام واع للاشتراكية ومدعم لها . ومن هنا يرى المؤتمر ان البيروقراطية تشكل خطرا كبيرا على التحويل الاشتراكي حيث يؤدي وجودها الى استمرار الروتين والجمود وتضخم الجهاز الاداري مما يؤدي الى استهلاك جزء كبير من الفائض الاقتصادي المتاح للتنمية .

(ثالثا) يرى المؤتمر القومي الثامن ان الثورة في القطر السوري بالرغم من انها قطعت شوطا بعيدا في طريق التحويل الاشتراكي تنفيذا لمقررات الحزب في مؤتمره القومي السادس لا يزال امامها خطوات كثيرة بحاجة الى التطبيق في الوقت المناسب، وخاصة في مجال تجارة التصدير وتنظيم القطاع العام وتجارة الجملة وشؤون النقل والصحة والتعليم والادارة الدموقراطية في المصانع المؤممة والاصلاح الزراعي .

(رابعا) يؤكد المؤتمر القومي الثامن على ضرورة احداث تغيير جذري في اوضاع الادارة في القطاع العام يضمن تحقيق علاقات ديموقراطية في داخل المنشأة المؤممة يتيح للعمال فرصة المشاركة والتوجيه والاشراف على شؤون المنشأة بصورة ديموقراطية ، ويضمن المساهمة الطوعية في ادارة الاقتصاد الوطني من قبل الطبقة الكادحة المنتجة وتنمية قدراتها وكفاءاتها في هذا المجال .

لذلك يعتبر المؤتمر القومي الثامن ان هذا الهدف جزء مهم في قضية التحويل الاشتراكي الى جانب زيادة الانتاج وتحقيق التنمية الاقتصادية السريعة ، الامر الذي يتطلب اتخاذ الاجراءات اللازمة على جميع المستويات التشريعية والادارية والشعبية لتطبيق الادارة الديموقراطية على الاسس التالية :

أ ــ تحقيق ديموقراطية عمالية من القاعدة الى القمة .

ب ــ تحقيق تخطيط شامل ومركزي لشؤون القطاع العام يضمن ضبط هذا القطاع في اطار خطة الدولة العامة ويدفعه باقصى سرعة ممكنة لتحقيق الاهداف الاقتصادية .

جـ ــ ان تكون الصيغ العملية لتحقيق ذلك مرنة وواقعية وقابلة للتنفيذ في ضوء ظروف البلاد العامة .

وعلى ذلك يلاحظ المؤتمر القومي الثامن ضرورة التحرر من قيود الاشكال والصيغ المطبقة في البلدان الاشتراكية الاخرى ، وان يتجنب التقليد .

ويرى المؤتمر القومي الثامن استبدال تعبير «التسيير الذاتي» بعبارة «الادارة الديموقراطية» لانها ادق واعمق واكثر اداء للهدف الذي نتوخاه من الصفة الديموقراطية للادارة .

كما يرى المؤتمر القومي الثامن العمل في الوقت المناسب على ضرورة ربط العمل بالانتاج والدخل وربط المصنع بالمجتمع باعتبار ان ذلك من اسس الادارة الديموقراطية .

(خامسا) يرى المؤتمر القومي الثامن ضرورة اجراء الدراسات اللازمة لتحقيق توسيع الخدمات الطبية لاكبر عدد ممكن من الجماهير . وريثما يتم ذلك يرى المؤتمر ان من الضروري وضع التشريعات اللازمة لتسعير الخدمات الطبية بكافة انواعها وبحيث تستهدف تخفيض الاجور الحالية ومنع استغلال المرضى .

(سادسا) ان المؤتمر القومي الثامن انسجاما منه مع ثورية حزب البعث العربي الاشتراكي التي عبر عنها خلال نضاله الطويل والاسس الموضوعية والعملية لاشتراكيته التي أرستها مقررات المؤتمر القومي السادس يؤكد على ضرورة تجاوز المرحلة البورجوازية في تنمية البلاد الاقتصادية يدين المنطق الداعي الى امكانية قيام القطاع الخاص سواء بشكل منفصل او بالاشتراك مع القطاع العام بعملية تنمية القطر السوري الاقتصادية وقد اثبتت ذلك الوقائع المادية التي اظهرت عدم تعاون القطاع الخاص في القطر السوري منذ بداية الثورة وذلك في تهريب الاموال .

كما يؤكد المؤتمر انه رغم ضرورة وجود اطارات وكوادر فنية لانجاح عملية التحويل الاشتراكي الا ان تجربة الثورة في سوريا اظهرت بوضوح ان عدم توفر هذه الاطارات يجب ان لا يعيق صدور القرارات الاشتراكية وان خلق الكوادر يمكن ان يتم من خلال التطبيق الجدي لهذه القرارات .

(سابعا) نظرا لاهمية وجود الكفاءات الفنية والاقتصادية في عملية التحويل الاشتراكي ونظرا لعدم وجود كلية للاقتصاد في الجامعات السورية لذلك يوصي المؤتمر القومي الثامن بضرورة انشاء كلية للاقتصاد لتخريج الكفاءات الاقتصادية اللازمة .

(ثامنا) : باعتبار ان المنطلق الاساسي للحزب هو المنطلق القومي ، فان المؤتمر القومي الثامن يرى ان تجربة العرب في التطبيق الاشتراكي اذا طبعت بطابع قطري فانها لا تأخذ ابعادها ومداها ولا تظهر فوائدها وجدواها بشكل كامل ما لم ترتبط بالنظرة القومية وتستهدف التطبيق الاشتراكي على مستوى الوطن العربي الكبير .

(تاسعا) : نظرا لاهمية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية على نطاق الوطن العربي لرسم اية خطة للتحويل الاشتراكي يرى المؤتمر القومي الثامن ان تقوم القيادة القومية ومكاتبها المختصة بتحضير دراسات اقتصادية واجتماعية للوطن العربي تمهد لعملية التحويل الاشتراكي الشامل .

(عاشرا) : يرى المؤتمر القومي الثامن انه بعد ان بدأ القطر السوري خطوات واسعة في طريق التحويل الاشتراكي اصبح واجبا على كل البعثيين في الوطن العربي النضال بجميع الوسائل الممكنة لدعم هذه الخطوات والخطوات التي ستليها في نطاق

اقطارهم وخارجها وتوضيح ذلك الى جماهير الشعب لاذكاء نضالهم الاشتراكي الوحدوي .

ب ـ الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة :

(حادي عشر) : ١ ـ يرى المؤتمر القومي الثامن ان نجاح وفشل الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة مرتبط بالدرجة الاولى بالاوضاع السياسية والاجتماعية المتناقضة في الوطن العربي . وما لم يزدد الوعي القومي ويعمق بين الجماهير العربية وتقوى وحدة النضال وتصبح قوة فعالة متحركة ، وما لم تصبح المشاريع الاقتصادية كالوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة شعارا تعيه الجماهير وتتحمس له وتناضل من اجله وتنزل الى الشارع في سبيله .. فستبقى هذه المشاريع العملية والتي تشكل خطوة اساسية في سبيل الوحدة المنشودة بعيدة المنال وحبرا على ورق وسبيلا للدعاية والتخدير وعاملا جديدا يدفع المواطنين نحو اليأس والقنوط من امكانية السير بخطى جدية عملية نحو الوحدة العربية .

٢ ـ ولما كان حزبنا موجودا في مختلف الاقطار العربية ويمثل بحق وحدة النضال العربي والطليعة العربية الواعية المؤمنة بالوحدة ، فقد اصبح لزاما عليه ان يقوم بعبء التوعية والتعبئة للجماهير العربية لكي تضع ثقلها وطاقتها النضالية لحمل الحكام العرب على السير الجدي في تحقيق الخطوات اللازمة نحو الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة .

٣ ـ ويرى المؤتمر ضرورة الاهتمام بتكوين ثقافة اقتصادية اشتراكية للاعضاء عن طريق عقد دورات تدريبية تساعد على تنوير الجهاز الحزبي بالدراسات الواضحة حول المواضيع الاقتصادية العربية كالسوق العربية المشتركة والصندوق المشترك للمدفوعات والتنسيق الصناعي والتكامل الاقتصادي وتوحيد التشريعات والانظمة وطرحها كشعارات مرحلية يناضل من اجل تطبيقها الحزب مع الجماهير .

٤ ـ ان المؤتمر القومي الثامن يرى ان دخول اية دولة عربية في السوق الاوروبية المشتركة هو خضوع للمخطط الاقتصادي الاستعماري الصهيوني فعلى الحزب توضيح ذلك للشعب بمختلف الوسائل .

ج ـ قضية البترول العربي :

(ثاني عشر) : ١ ـ يرى المؤتمر القومي الثامن ان كون ٧٥٪ من البترول العربي موجودا في اقطار تسيطر عليها حكومات رجعية وتحت ظل الاستعمار المباشر امر بالغ الخطورة وعلى الحزب توضيح اخطاره للشعب باوسع نطاق ، وخاصة في منطقة الخليج العربي ، وان تحقيق تنمية اقتصادية جذرية في الوطن العربي وتدعيم الكفاح ضد الصهيونية واسرائيل هي امور تتعلق بصورة اساسية بقضية البترول العربي .
ويرى المؤتمر القومي الثامن ان الهدف النهائي لاية سياسة بترولية عربية هو تأميم

البترول العربي وتكوين علاقات مباشرة مع الدول المستهلكة علـى الاسس التجارية السليمة . وان هذا الهدف هو جزء من استراتيجية الثورة العربيـــة الهادفـة الى تحرير الوطن العربي من الاستعمار القديم والجديد والى تصفية النظم الرجعية التابعة له ، وبالتالي الى تحقيق الاهداف القومية للامة العربية .

٢ ــ وريثما يتحقق شعار تاميم البترول العربي يرى المؤتمر ولا سيما بعـد ان اممت صناعة البترول وتوزيعـه في القطر السوري ان مـن الضروري بلورة الوعي الشعبي وتوحيد نضال الجماهير حول برنامج مرحلي يهدف اولا الى استخدام جزء من عائدات البترول العربي في صندوق مشترك لاغراض التنميـة والتسلح ، وثانيا الى اعادة النظر في علاقات الاقطار العربية مع البلدان الاخرى (في شؤون البترول) على اساس علاقات تلك الدول باسرائيل .

٣ ــ ان هذه الشعارات المرحلية يجب طرحها وشرحها للجماهير وتحويلها الـى حملات واسعة النطاق تشترك بها كل اجهزة الحزب وتسخر لها كل وسائل الاعلام .

يرى المؤتمر القومي الثامن ضرورة تشكيل لجنة لاعـادة النظر في عوائد انابيب البترول التي تمر بالقطر السوري لمضاعفةاو زيادة هذه العائدات بما يعود بالفائدة على القطر السوري وبالتالي على القضية العربية .

د ــ الاقتصاد العربي واسرائيل :

(ثالث عشر) : لما كـانت اسرائيل جسرا يسعى الاستعمار بواسطته الى استثمار المنطقة العربية ويشكل وجودهـا في قلب الوطن العربـي مصرفا لاستنزاف الموارد الاقتصادية العربية ممثلا في المصروفات العسكرية العربية ومصاريف الدعاية والمقاطعة وفي تجنيد القوى البشرية العاملة في الوطن العربي مما يضعف امكانيات التنميـــة الاقتصادية في الاقطار العربية المعرضة بصورة مباشرة لخطر اسرائيل .

لذلك يرى المؤتمر القومي الثامن :

١ ــ ان مسألة استثمار البترول العربي ليست منفصلة عـن قضية فلسطين ، فاسرائيل ذات الاقتصاد المرتبط عضويا بالاقتصاد الغربي تستمد جزءا من قوتها على الاقل وبصورة غير مباشرة من استثمار البترول العربي لذلك فانه من الضروري اذكاء نضال الجماهير العربية لتحقيق شعار «بترول العرب للعرب» .

٢ ــ التأكيد على ضرورة معاملة كافة الدول الاجنبية حسب موقفها مـن قضية فلسطين ومقاطعة الدول التي تمد اسرائيل بالسلاح والعـون الاقتصادي والتشديد في مقاطعة كافة الشركات والمؤسسات التي تتعامل معها .

٣ ــ على حزبنا ان يقوم بالمزيد من توعية الجماهير العربية ودفعها للنضال فـي سبيل استخدام القوى الاقتصادية العربية وخاصة البترول لتضييق الخناق علـى اسرائيل . واطلاع الجماهير العربية علـى تلاعب الحكام العرب الذيـن يتاجرون بالقضية الفلسطينية ويعملون على تمييعها .

* *

٢ ــ التقرير الاقتصادي

مقدمة

من المفيد ان نشير في مقدمة هذا التقرير الاقتصادي الى ان الغاية الاساسية من وضعه ليست تقديم دراسات اقتصادية مفصلة ، لان هذا من شأن ذوي الاختصاص، فضلا عن انها بحاجة الى وقت طويل يتجاوز الايام المحددة لهذا المؤتمر .

وبعبارة اخرى يمكن القول ان ما ورد في هذا التقرير لا يعتبر دراسات اقتصادية بحتة ، بقدر ما هو اثارة لاضخم المشكلات الاقتصادية في الوطن العربي ضمن اطارها السياسي وعلى اساس ارتباطها بالنضال العربي في هذه المرحلة التاريخية من جهة ، ثم ابراز هذه المشكلات والتركيز عليها لحمل الجماهير على وعي اهميتها وتبنيها والنضال في سبيلها من جهة ثانية .

ولنذكر على سبيل المثال اننا عندما نتعرض للسوق العربية المشتركة فلكي نسلط الانوار على ضرورتها واهميتها ، ونخلق في نفوس الحزبيين اولا والجماهير الشعبية ثانيا الوعي الكافي والحماس اللازم لجعلها شعارا تتحرك من اجله الجماهير وتضحي في سبيله وتمارس الضغط لتحقيقه . وبدون ذلك تبقى مثل هذه الاتفاقيات الاقتصادية بين الاقطار العربية حبرا على ورق او مجرد محاولة تضاف الى المحاولات الكثيرة الفاشلة التي قام بها الحكام العرب (كالجامعة العربية ، والوحدة الثقافية والدفاع المشترك .. الخ) والتي اعتقد الشعب بانها ستكون خطى عملية من اجل الوصول الى الوحدة واذا بها تصبح عاملا من عوامل اليأس وزعزعة الثقة بالوسائل المؤدية لتحقيق الوحدة على مستوياتها المختلفة .

وبعد ، فان اهم المشكلات الاقتصادية التي يثيرها هذا التقرير :

١ ــ قضية البترول العربي مع ابراز أهميته وأثره في مستقبل العرب وفي تحقيق اهدافهم القومية الكبرى .

٢ ــ اتفاقية الوحدة الاقتصادية وما نتج عنها من انشاء السوق العربية المشتركة .

٣ ــ أثر القضية الفلسطينية على الاقتصاد العربي ، وأثر هذا الاقتصاد في هذه القضية .

٤ ــ باعتبار ان تجربة التحويل الاشتراكي في القطر السوري هي ملك للحزب في الاقطار العربية كلها وهي النموذج الذي تتركز عليه انظار العرب ، وغيرهم ، ليحكموا من خلالها على مدى اصالة المبادىء التي ينادي بها البعث ومدى قدرته على تطبيق المبادىء ، باعتبار ان اصدقاء الحزب وخصومه على حد سواء يتساءلون ما عسى ان تكون هذه التجربة بالنسبة لمستقبل الامة العربية وبالنسبة لتجارب الامم الاخرى في المجال الاشتراكي ، فقد أردنا ان نتبسط بعض الشيء بهذه التجربة ، فنعرض لاعضاء المؤتمر الانجازات الاشتراكية التي تمت بدون تفصيل وطريقة تطبيقها والعقبات التي تعترض سبيل هذا التطبيق .. مع مقارنة في تطبيق

التحويل الاشتراكي بين هذه التجربة وبين ما جرى في بعض الاقطار العربية وبعض الدول الاشتراكية في العالم .

ثم نصل بعد هذا كله لتقديم الملاحظات وطرح الشعارات الاقتصادية التي نرى من مصلحة الحزب ان يتبناها في هذه المرحلة ويعمل على تحقيقها .

القسم الاول

تجربة التحويل الاشتراكي في القطر السوري

١ ـ انجازات التحويل الاشتراكي والصعوبات التي تواجهها :

(آ) : بالرغم من الظروف العصيبة التي مرت بها الثورة وبالرغم من ان الاوضاع التي أحاطت بها كانت حافلة بالتناقضات والمؤامرات وبخاصة في عامها الاول ، فقد استطاعت ان تدافع عن نفسها وتثبت اقدامها وتقضي على مؤامرات خصومها وان تصدر في الوقت نفسه بعض التشريعات والقرارات الاساسية في مجال التحويل الاشتراكي ، تطبيقا منها لمقررات الحزب ، ولتجريد الراسمالية والرجعية من اسلحتها التي طالما استخدمتها اكثر من مرة لضرب الثورة ، ومنع انطلاقتها نحو الاشتراكية .

هذا ويمكن ان نوجز إنجازات التحويل الاشتراكي فيما يلي :

ـ تأميم المصارف ودمجها في وحدات مصرفية كبيرة .
ـ تعديل قانون الاصلاح الزراعي بصورة جذرية وجدية لاول مرة .
ـ مجانية التعليم الجامعي .
ـ تأميم الكتب الجامعية .
ـ تعديل قانون العلاقات الزراعية لحماية الفلاحين وانصافهم .
ـ قانون التسيير الذاتي وانشاء مؤسسة القطاع الصناعي الاشتراكي .
ـ تخفيض رواتب الوزراء وكبار الموظفين .
ـ احداث صندوق التسليف الشعبي .
ـ قانون حصر استثمار الثروة النفطية بالدولة وحدها .
ـ تأميم جميع المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة .
ـ انشاء مؤسسة عامة للكهرباء ضمت جميع شركات توليد الكهرباء الخاصة في القطر .
ـ تخفيض اجور السكن بنسبة ٢٥ ـ ٣٠ ٪ .
ـ تأميم الجزء الهام من تجارة الاستيراد .
ـ قانون باحداث مؤسسة عامة استهلاكية لتوزيع المواد الاستهلاكية .
ـ تأميم شركات توزيع المحروقات .
ـ قانون بانشاء اول اتحاد عام للفلاحين .

(ب) : لقد رافق صدور قرارات التأميم الاخيرة بعض الاخطاء والارتباكات نشير

اليها بشكل خاطف لالقاء الضوء على مواطن الخطأ والضعف من جهة ولتلافي ذلك في المستقبل من جهة ثانية .

لعل الرغبة بأن يتم تأميم المنشآت الصناعية في تلك الفترة بالذات حيث اشتد تآمر الرجعية والطبقة البورجوازية على الثورة ، ثم الرغبة بالمحافظة على عنصر المفاجأة بالتأميم أديا الى بعض الاخطاء من حيث الشكل ، كشمول التأميم شركات غير معروفة العنوان ، وشركات اخرى براسمال صغير لا ينطبق عليها الحد الادنى من الراسمال المحدد للتأميم الامر الذي دفع اللجنة الوزارية المشرفة على هذه الشركات الى رفع التأميم عن (٣٨) شركة من أصل (٩٠) شركة . كما أممت سبع شركات اخرى كانت منسية وتنطبق عليها شروط التأميم .

وباعتبار ان قرارات التأميم شملت عددا كبيرا من الشركات وليس ثمة العدد المطلوب من الاداريين والفنيين الاكفاء فقد اضطر المسؤولون بتكليف اشخاص عاديين لا تتوفر لديهم الخبرة ولا المؤهلات العلمية . وقد ظن بعض هؤلاء ان الغاية الاساسية هي ارضاء العمال واعطاؤهم مكاسب عمالية على حساب الانتاج ، بل ذهب بعض المدراء الى حد المطالبة بشراء سيارات لنقلهم (أي المدراء) من دورهم الى مراكز عملهم في الشركة . في حين ان بعضهم الآخر كان يقوم باجتهادات واعمال فردية لا يرجع فيها الى المؤسسة الاقتصادية صاحبة الحق بالبت في تلك الاعمال مثل تقديم الحليب للعمال ، وتثبيت العمال الموسميين ، ونقل بعض العمال من مياومين الى مشاهرين مع زيادة اجورهم ، وقيام بعض المديرين بتخفيض اسعار بيع المنتجات على الرغم من ان شركاتهم تشكو من العجز المالي . كل ذلك دون الانتباه الى ما في تلك المواقف من تفرد وتجاوز للاصول المتبعة ودون الانتباه الى ما قد يعرض الشركات المؤممة الى الخسارة في المستقبل .

صحيح ان تجربة التحويل الاشتراكي في القطر السوري لا تزال في بدايتها ولم يحن الوقت للحكم عليها . وصحيح انه لم تظهر بعد جوانبها السلبية والايجابية بالشكل الذي يساعد على استنباط احكام صحيحة ونهائية حولها . ولكننا عندما ندرس بشكل علمي صحيح واقع المجتمع والاقتصاد في القطر ومدى القدرة على تنمية الدخل القومي وتحسين الانتاج ، وندرس واقع البيروقراطية والجهاز الفني والاداري المكلف بتطبيق التحويل الاشتراكي ومدى وعي الطبقة الكادحة صاحبة المصلحة الحقيقية في هذا التحويل ، ومدى الترابط بين العمال والفلاحين ، وعندما ندرس كذلك تجارب الدول والشعوب الاخرى التي سارت في هذا الطريق، نستطيع عندئذ ان نصل الى نتائج وملاحظات اساسية تقينا ــ اذا ما اخذت بعين الاعتبار ــ من عثرات كثيرة وصعوبات جمة .

(ج) : لقد انشأت القيادة القومية مكتبا للشؤون الاقتصادية بتاريخ ٢ــ٤ــ١٩٦٤ من بعض الرفاق المختصين . وقد بذل اعضاؤه جهودا مشكورة وقاموا بدراسة جدية واسعة ومفيدة حول واقع الاقتصاد في القطر السوري ، ووضعوها في تقارير عدة بلغت مئات الصفحات . وقد ارتكز التقرير الاقتصادي والاجتماعي المقدم للمؤتمر القطري الاخير الى هذه الدراسة، فجاء عرضا لتطور الاقتصاد السوري في السنوات

العشر الاخيرة وشرحا لتركيبه العام ولصورته عندما دخل مرحلة التحويل الاشتراكي . ومن المفيد حقا ان ينشر مثل هذا التقرير على قواعد الحزب وقياداته، بل وعلى المواطنين ، ليمكنهم من الاطلاع على حقيقة الاوضاع الاقتصادية التي نحن أحوج ما نكون اليها في هذه المرحلة . وبالاستناد الى الدراسة التي قدمها المكتب الاقتصادي القومي يمكن الاشارة الى النتائج والملاحظات التالية فيما يتعلق بالقطر السوري :

١ ـ في تنظيم القطاع العام واكماله

ـ بعد توسيع القطاع العام وتنوع فعاليته يجب توزيع المنشآت المؤممة على مؤسسات اقتصادية متخصصة ترتبط بالوزارات ذات العلاقة بنوعية النشاط الذي تمارسه هذه المؤسسات .

ـ اصدار قانون التسيير الذاتي (او الادارة الديموقراطية) بحيث يضمن ديموقراطية عمالية صحيحة تحقق اشراف العمال على المصنع ومشاركتهم في تسيير شؤونه ضمن الخطة العامة التي تضعها الدولة .

ـ السعي لاعطاء العمال والموظفين والمدراء في القطاع العام حصة من الارباح الى جانب الاجور الثابتة ، لتكون هذه الحصة بمثابة الحافز الشخصي لزيادة الانتاج وتحسينه .

ـ يجب ان تتوفر في المديرين والفنيين الايمان بالنظام الاشتراكي الى جانب الكفاءة في العمل الاقتصادي ، ولا يصح تغليب احد هذين العاملين على الآخر . ومن الخطأ ان نعتبر الاخلاص للاشتراكية مرادفا لعضوية الحزب ، حيث توجد عناصر تقدمية كفوءة في خارج الحزب يمكن الافادة منها ، كما تجب معاقبة من يثبت تقصيره او سوء تصرفه كائنا من كان وبغض النظر عن اي اعتبار آخر .

ـ يجب تزويد القطاع العام بالمواد الخام المستوردة بواسطة الدولة وبشكل منظم ودؤوب ، مع السعي لان تكون العلاقة في المستقبل بين الدولة وبائعي المفرق مباشرة وبدون وسطاء . ويمكن الاسراع بتنفيذ مشروع المؤسسة الاستهلاكية العامة وتكوين شبكة من المخازن الرئيسية لتزويد المواطنين بالسلع الضرورية وتوزيع منتجات القطاع العام .

ـ تأميم تصدير الصادرات الرئيسية وهي القطن والحبوب ، وحصر ذلك بيد الدولة . ويتطلب ذلك تأميم محالج القطن .

ـ يجب ان يلحق توزيع الغاز بالقطاع العام بعد ان أممت الشركات الموزعة للمحروقات .

٢ ـ في مجال التخطيط والتنمية

ـ بما ان التخطيط هو الضابط لتحركات الاقتصاد الوطني في النظام الاشتراكي،

فان على الدولة ان توليه كل عنايتها واهتمامها ، كأن تجعل اجهزته تتمتع بسلطة اقوى وصلاحيات اوسع .

ـ توسيع النشاط الاحصائي في البلاد بتوفير وسائله ورفع مستوى اجهزته فنيا واداريا .

ـ في ظروف القطر السوري الحالية يعتبر اللجوء الى الاقتراض من النظام المصرفي لتمويل خطة التنمية امرا ينطوي على اخطار جسيمة لان كل زيادة في حجم الكتلة النقدية تفوق الزيادة في الانتاج تؤدي الى تضخم نقدي يقود بدوره الى تخفيض مستوى معيشة الفئات ذات الدخل المحدود واستنزاف موجودات البلاد من القطع الاجنبي ، وهبوط قيمة الليرة السورية . وبدلا من اتباع هذا الاسلوب المحفوف بالخطر يمكن للدولة ان تسيطر على الاسعار والانتاج وان توسع صادراتها وتقلص وارداتها غير الضرورية وتقوي من وسائلها في مكافحة التهريب .

ـ من العوامل المساعدة على حل مشكلة التمويل هو اجراء اصلاح في المالية ، واتخاذ الاجراءات المؤدية الى تقليل النفقات وزيادة الايرادات ، ومنع التبذير واعادة تنظيم الجهاز الاداري وتحقيق التشكيل الكامل له مع زيادة كمية عمله لتقليص التعيينات الجديدة الى أقصى حد ممكن .

ـ واهم قضية في موضوع النفقات هي النسبة العالية التي تصرفها الدولة على القوات المسلحة ، ولذا يجب ان تقوم هيئة عسكرية موثوقة بدراسة جدية مفصلة للنفقات العسكرية ، تكشف عن مواضع التبذير في المصروفات الانشائية وفي قانون التقاعد العسكري . هذا ويمكن تخفيض النفقات العسكرية باسلوب آخر وهو اضافة مهمة جديدة للقوات المسلحة كمهمة الاعمار حيث يشترك الجيش بتنفيذ جزء من خطة التنمية وبذلك نحقق شعار « الجيش للحرب والاعمار » ، وهو شعار الجيوش الثورية في كل العالم .

ـ ومن حيث الواردات على الدولة ان ترفع من مستوى الجبايه وتعيد النظر بالنظام الضرائبي وبقانون التركات والاعفاءات الضريبية الممنوحة في الماضي لمختلف الفئات والهيئات .

ـ على الدولة ان تعمل على تنشيط الدبلوماسية الخارجية ، وتوفر الدراسات الفنية عن مشاريع التنمية تسهيلا للحصول على القروض غير المشروطة من جميع دول العالم الراغبة بمساعدتنا .

٣ ـ في اصلاح الجهاز الاداري

ـ الجهاز الاداري في القطر السوري يشكو التضخم ويفتقر في الوقت نفسه الى العناصر الفنية وبخاصة تلك التي تحتاجها المهمات الاقتصادية الجديدة . ولذا يجب دراسة اوضاع هذه الفئة ووسائل زيادة عملها وكفاءتها وتحسين اوضاعها المعايشة والمهنية ومنع هروبها الى الخارج .

ـ ان ضعف روح المسؤولية لدى الموظف وانخفاض انتاجيته يتطلب معالجة

جدية ، ولئن كان من الصعب وضع مقاييس موضوعية لانتاجية الموظفين فمن الضروري القضاء على المركزية المفرطة باعطاء كل موظف صلاحيات محدودة وتحميله المسؤولية في حدود تلك الصلاحيات .

— ان قضية الروتين في جهاز الادارة من العوامل المضيعة للوقت ، والمعرقلة للتنمية والانتاج . ولهذا كان لا بد من اعادة النظر في الانظمة القائمة والاصول المتبعة لتبسيط الاجراءات وتوخي المرونة في العمل وتحقيق المكافأة للموظف الجيد المنتج ، وتطبيق العقوبة على الموظف المهمل المسيء .

— ولعل اعطاء الصحافة حق نقد الموظفين وبصراحة وبالاسماء (ضمن القانون) وتقوية أجهزة التفتيش والمراقبة وفضح حوادث الفساد الاداري واعلانها على الجمهور ، واحكام الرقابة الشعبية ، لعل هذا كله من العوامل المفيدة في اصلاح الجهاز الاداري .

٤ — في الاصلاح الزراعي وتطوير الزراعة

— في مجال الاصلاح الزراعي يجب اتخاذ جميع الخطوات القانونية والادارية لانهاء اعمال الاستيلاء في خلال فترة لا تتجاوز السنة .

هذا ويمكن ان تكون اشكال الاستثمار الزراعي مختلفة ومتنوعة ضمن الاطار الاشتراكي ، كأن تقام بعض تجارب الزراعة الجماعية في الغاب او الجزيرة مع بقاء التعاونيات العادية في مناطق اخرى .

— وعلى الدولة ان تبذل جهودا كبيرة لزيادة الانتاج بتطوير الزراعة وزيادة رقعة الارض المروية ، واجراء دراسة كاملة للثروة المائية الجوفية منها والسطحية لتحديد الاولوية في مشاريع الري الواجبة التنفيذ ، والسعي لزيادة انتاجية الأراضي والعمل . ويتطلب ذلك مكافحة الامية في الريف وتوسيع استعمال الآلة والاسمدة ، والافادة من آخر تطورات العلوم في الزراعة ومكافحة الامراض الزراعية .

— وعلى الدولة كذلك ان تهتم بتنمية الثروة الحيوانية في البلاد حيث ان هنالك مجالات واسعة لتحسين تربية الحيوان نوعا وعددا .

٥ — في التصنيع

— يجب ان يكون اتجاه التصنيع باديء الامر مساعدا على تطوير الزراعة وزيادة الانتاج الزراعي والحيواني وان تعطى الاولوية في برنامج التصنيع الى استثمار الثروة النفطية وتصنيعها مع مشتقاتها (كالزيوت المعدنية) الى اقصى الحدود ومن ثم كهربة البلاد وتعميم استخدام الطاقة الكهربائية .

— هذا ويجب الاهتمام بموضوع السياحة نظرا لتوفر ظروف ملائمة لتنشيطها وزيادة موارد البلاد من العملات الاجنبية ويمكن الافادة في هذا المجال من خبرة البلاد ذات الاوضاع المماثلة والناجحة في هذا المضمار .

٦ ـ في الخدمات

ـ لا تزال نسبة الامية مرتفعة جدا في القطر السوري وتصل الى حوالي (٦٠ بالمئة) ، ولهذا فان على حكومة الثورة ان تقضي على الامية بأساليب ثورية بعيدة عن الاشكال التقليدية البطيئة . ويمكن الافادة من تجارب الشعوب الاخرى في هـذا المجال ، كما يمكن ان يرافق موضوع مكافحة الامية حملة واسعة ومفيدة من التوعية يسهم بها الحزب والمنظمات الشعبية الاخرى .

ـ ويجب ان يعاد النظر في نظام التعليم بصورة جذرية لرفع مستوى التربية والتعليم وتطوير المناهج بما ينسجم مع اهداف المجتمع القومية والاشتراكية .

ـ تنشيط جميع مرافق التأليف والنشر ووسائل الاعلام بحيث تصبح قادرة على نشر الوعي السياسي والاقتصادي .

ـ مضاعفة الاهتمام بوزارة الصحة ، لتتمكن من تقديم الخدمات الصحية اللازمة مع السعي لتسعير الخدمات الطبية لتثبيتها واجراء تخفيض فيها .

ـ وعلى الدولة ان تضطلع بأعباء النقل وتتولى تسيير خطوط عامة حديثة منتظمة الاوقات بين جميع انحاء البلاد .

ـ دعم التعاونيات والمنظمات الشعبية وتطوير نشاطها ومهامها كالاتحادات العامة للفلاحين والعمال والنساء .

ـ اقامة حكم محلي تنشأ فيه مجالس شعبية ذات صلاحيات محلية حقيقية لتكون خطوة اساسية في سبيل البناء الديموقراطي وتنشيط الاهتمام العام بالشؤون المحلية وتعبئة جهد المواطنين من اجل التنمية .

٧ ـ في السياسة الاقتصادية

ـ على حكومة الثورة ان توفر الاستقرار في رسم السياسة الاقتصادية التي يجب ان يبتعد عنها المؤثرات والاعتبارات الطارئة ، وتقيمها على أسس علمية حديثة ومعلومات صحيحة بعيدة عن الارتجال والتخمين ، وعليها ان تقوم بشرح السياسة الاقتصادية باستمرار للشعب وتوضح المبررات الحقيقية لما تقوم به من اجراءات بدون حجب الحقائق او تضخيمها لاغراض الدعاية .

ـ وعلى الحكومة ان تسعى بجد وسرعة للقضاء على البطالة بايجاد المشاريع المنتجة .

ـ وعلى وزارة التموين ان تثبت الاسعار وبخاصة اسعار المواد الضرورية ومنتجات القطاع العام .

ـ اعادة النظر بالنظام الضريبي على اساس عدم زيادة العبء على الطبقات الكادحة وتحقيق العدالة في توزيع العبء .

ـ يجب اتباع سياسة التقشف والتوفير ومنع الاستهلاك التبذيري وذلك لزيادة الفائض المتوفر للتنمية الاقتصادية .

ـ اتخاذ الاجراءات اللازمة لتعبئة ادخارات المستثمرين الصغار وتشجيعهم على المساهمة في المشاريع الحكومية بنسبة معينة ، ولا مانع من ايجاد صيغة معينة ناجحة لمساهمة القطاع الخاص مع الدولة في خطة التنمية كشريك صغير في المشاريع وبشروط تمنع عودة العلاقات الراسمالية في الاقتصاد .

ـ لا ريب في ان الانسان هو الاداة الاولى والاساسية في عملية التحويل الاشتراكي . ولئن كانت طبقة العمال والفلاحين ، والتي تشكل الاكثرية الساحقة من المواطنين ، هي الارض الخصبة والمهيأة بشكل طبيعي وبحكم مصلحتها . لتبني التحويل الاشتراكي وحمايته والدفاع عنه ، فان الاطمئنان الى ذلك وحده لا يكفي لان اداة التنفيذ يجب ان تكون على جانب كبير من الوعي والادراك للقرارات الاشتراكية، وطرق تطبيقها واساليب حمايتها . وذلك لكي يتحملوا بعض المصاعب والتضحيات الناجمة عن التحويل ، وليتخلوا عن المنفعة الآنية والكسب المادي السريع في سبيل الحصول على مكاسب اكثر اهمية وشمولا . وهذه الملاحظة تؤكد اهميتها بعض الوقائع والمواقف التي بدرت من فئات عمالية ونقابية على أثر القرارات الاشتراكية الاخيرة في القطر السوري .

ففي ذات يوم طلب وفد نقابي مقابلة وزير الاقتصاد لكي يوعز لادارة احد المعامل بتوزيع الارباح ، وعندما اجابهم الوزير بأن المعمل خاسر وليس لديه ارباح للتوزيع اجابوه بقولهم : ما فائدة التأميم اذن . وهكذا ناقشوه مطولا بضرورة توزيع ارباح على العمال بأي شكل حتى يشعروا بنعمة القرارات الاشتراكية .. الخ .

ولذا يجب الاهتمام بنشر الوعي الاشتراكي بين الفئات العمالية والفلاحية وايجاد التخطيط والدراسة اللازمين لنشر هذا الوعي وتعميقه واستخدام اجهزة الدولة والحزب ومختلف وسائل الدعاية والنشر من اجل التوعية والتوضيح والشرح . كما يجب وضع دروس عن الاشتراكية في المناهج المدرسية بدءا من المرحلة المتوسطة حتى الجامعة ، بالاضافة الى انشاء معاهد للتدريب العمالي والاعداد المهني وتطوير الاجهزة الحكومية الحالية .

ـ لانجاح التحويل الاشتراكي لا يكفي ان تتوفر العناصر الكفوءة الخبيرة بل لا بد ايضا من توفر الاخلاص والحماس ، لان صاحب الكفاءة والخبرة في شؤون الاقتصاد يستطيع اذا لم يكن مؤمنا بالاشتراكية ان يقوم بعمليات العرقلة والتخريب . في حين ان المخلص الذي تنقصه الخبرة والكفاءة يستطيع مع الزمن ان يكتسب الخبرة ويتلافى النقص الناشيء عن ضعف الكفاءة ، بنتيجة التجربة والممارسة . ولئن كان الاخلاص متوفرا لدى اعضاء الحزب بصورة عامة ، فان علينا ان نكون واقعيين ايضا فنحذر من تسلل العناصر الانتهازية والنفعية او العناصر التي تغلب مصلحتها الخاصة على المصلحة العامة .

القسم الثاني

تجارب التحويل الاشتراكي
في بعض الاقطار العربية والاجنبية

نتائج وملاحظات عامة

بعد ان عرضنا فيما تقدم تجربة التحويل الاشتراكي في القطر السوري ، وانتهينا منها الى نتائج وملاحظات متعلقة بهذه التجربة ، نعود الآن لعقد مقارنة عاجلة بين تجارب التحويل الاشتراكي في بعض الاقطار العربية والاجنبية ، بقصد الوصول الى نتائج وملاحظات اساسية وعامة يمكن ان يفيد منها الاشتراكيون العرب في مسيرتهم نحو الاشتراكية . ولنشر سلفا الى اننا لا نهدف من هذه المقارنة الدخول في التفاصيل كي لا نخرج عن الهدف المرسوم لهذا التقرير .

١ ــ في الاتحاد السوفياتي :

عندما أصدرت الدولة قوانين الاشراف العمالي على اهم وسائل الانتاج ثارت البورجوازية عليها وعندئذ قامت الدولة بتأميم المصارف والخطوط الحديدية ووسائل المواصلات والسفن وبعض المؤسسات الصناعية الكبرى عام ١٩١٨ .

وعندما وقعت الحرب الاهلية ، واشتد الضغط الخارجي منعت الحكومة التجارة الحرة واخضعت المواد الغذائية والصناعية للتقنين الصارم وصادرت المنتوجات الزراعية الفائضة . ولكنها بعد انتهاء الحرب سمحت بالتجارة الحرة وسمحت للمال الخاص ان ينشىء الاستثمارات الصناعية الصغيرة ، كما ألغت التأميم عن بعض المؤسسات الحكومية واجرتها للراسمالية (١) .

وعادت طبقة الكولاك (اغنياء الفلاحين) للانتعاش من جديد وقدرت الثورة خطرها ، ولكنها لم تعمد لضربها مرة واحدة ، بل اخذت تضيق عليها ، وتعزز في الوقت نفسه بالمساعدات المادية الطبقة الفلاحية ، وقد ادت هذه السياسة لتصفية الكولاك بالتدريج .

وبالمرحلة الاولى وفي غمرة الحماس الشيوعي والاندفاع الايديولوجي حولوا بعض المعابد الى متاحف وبعضها الآخر الى اصطبلات ، ومنعوا التعليم الديني باعتبار « ان الدين أفيون الشعوب » . ولكنهم عندما وجدوا ان القسر لا يجدي وانهم خسروا تأييد جماهير غفيرة بهذا الاسلوب عدلوا موقفهم ، فأعادوا الكنائس وممارسة الشعائر الدينية وراحوا يستغلون الحرية الدينية بارسال وفود من رجال الدين الى

---

(١) راجع كتاب أسس الماركسية اللينينية .

البلاد الاسلامية وغيرها لبث الدعاية وكسب التأييد لجانب الشيوعية والاتحاد السوفياتي .

ان عملية التحويل الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي بقيت حتى عام ١٩٣٧ .. اي انها استغرقت عشرين عاما حتى استطاعت ان تدمر القواعد المادية للراسمالية وتقيم مكانها القاعدة المادية للاشتراكية .

٢ ـ في الصين والديمقراطيات الشعبية :

اكتفت الدولة في الصين اولا بتأميم الصناعة الثقيلة والمصارف الكبرى والسكك الحديدية والتجارة الخارجية . ولم تؤمم شركات البورجوازيين الذين تعاونوا مع الثورة في اثناء حرب التحرير . ويوجد في الصين حتى الآن ـ وبعد مرور خمسة عشر عاما على قيام ثورتها الاشتراكية ـ ما يقرب من (٣٠ بالمئة) من الاقتصاد بيد الرأسمالية الفردية وذلك بسبب ظروف الصين الاقتصادية وطبيعة مجتمعهم ولاتباعهم سياسة المراحل لا احراقها . ثم ان التعاونيات الانتاجية مثلا في الصين وفي الديموقراطيات الشعبية مرت بمراحل عديدة ومختلفة قبل ان تصبح الاستثمارات الخاصة ملكية مشتركة ومتساوية بين الجميع . كما ان « توزيع الارباح في باديء الامر لم يكن على اساس العمل فقط بل بنسبة الارض والادوات التي يقدمها الفلاح ايضا » (١) . كما انه لا بد من وقت طويل حتى يتبين الفلاحون حسنات الاستثمار الجماعي للارض . ففي بولونيا حيث مضى على الحكم الشيوعي عشرون عاما لا تزال (٨٥ بالمئة) من الاراضي الزراعية ملكية خاصة للفلاحين ، في حين ان (١٥ بالمئة) فقط ملكية تابعة للدولة . والتجربة العملية هي التي فرضت على بولونيا التراجع عن نظام (السوفخوزات) دون ان يعني ذلك التراجع عن الاشتراكية . ولنهرع الى القول ان ايراد هذا المثال الاخير عن بولونيا لا يعني انه المثال الحسن الذي يجب ان يحتذى ، كما لا يعني الانتقاص من المبدأ الاشتراكي العام القائل بالغاء الملكية الفردية وجعل وسائل الانتاج ملكا للمجتمع ، وانما يعني ابراز حقيقة موضوعية يجب ان تبقى ماثلة في الاذهان وهي ان اسلوب تطبيق التحويل الاشتراكي يختلف من بلد الى آخر تبعا لاختلاف ظروف ذلك البلد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

٣ ـ في كوبا :

كان تركيب اول حكومة في كوبا بعد ثورتها تركيبا ائتلافيا .. اي انها كانت تضم اعضاء يمثلون اقصى اليمين واقصى اليسار . ولم تتعد اهداف كاسترو في

---

(١) أسس الماركسية اللينينية .

المرحلة الاولى تحقيق الاستقلال الاقتصادي لوطنه . فعندما وجد ان سعر البترول السوفياتي اقل بكثير من سعر البترول الامريكي ، عمد لشراء البترول من الاتحاد السوفياتي . ولكن الشركات الاستغلالية الاميركية رفضت تصفية البترول السوفياتي وتوقفت عن العمل ، فما كان من كاسترو الا ان اقدم على تأميمها . وهنا تدخلت امريكا فخفضت من استيرادها للسكر لمضايقة كوبا اقتصاديا وحملها على التراجع عن هذا الاتجاه الاشتراكي . ولكن كاسترو رد على هذا الضغط الاستعماري بخطوات جريئة ادت الى تأميم الشركات الاميركية كلها .

وهكذا فان تطور الظروف السياسية والاوضاع الخاصة بكوبا قادتها الى التحويل الاشتراكي باسلوب معين وخطوة بعد خطوة .

٤ ـ في الجمهورية العربية المتحدة :

لم تكن القرارات الاشتراكية التي تمت بالتدريج في الجمهورية العربية المتحدة وليدة نظرية سابقة او نظرة معينة للاشتراكية. بل لعبت تطورات الظروف والاحداث دورا اساسيا في اصدارها ، وكانت الطريقة التي اتبعت في تنفيذها الى حد بعيد تشبه تلك التي جرت في القطر السوري من حيث انها بدأت بالاصلاح الزراعي وتأميم المصارف والشركات الاجنبية والمنشآت الوطنية الراسمالية الكبرى الخ..

ولعل اهم الملاحظات التي توجه الى تجربة التحويل الاشتراكي في مصر انها لم تكن نتيجة لمطالبة شعبية او نضال شعبي منظم ، بل نزلت من فوق وكأنها منحة . ثم ان الاجهزة البيروقراطية التقليدية والتي لم يتمكن الحكم من تطهيرها واجراء تغييرات اساسية في تكوينها وعقليتها، هي التي تولت الاشراف على تطبيق القرارات الاشتراكية وتنفيذها . ولم يتح للطبقة العاملة ان تشارك مشاركة فعالة في الادارة والتوجيه والتخطيط ، وهذا ما يطبع هذه التجربة بطابع رأسمالية الدولة ويضعف فيها الديموقراطية الشعبية التي لا بد منها في التجارب الاشتراكية الاصيلة .

٥ ـ في الجزائر :

لقد كان للظروف السياسية والاقتصادية الخاصة بالجزائر دور اساسي في اسلوب التحويل الاشتراكي فالمزارع الجماعية المسيرة ذاتيا لم تكن اقتباسا عن تجربة معينة في خارج الجزائر ولا بدافع نظرية مسبقة ، بل نتيجة مباشرة لاخلاء كبار المستعمرين الفرنسيين للاراضي الزراعية الواسعة وللمزارع التجارية التي تعتمد على الآلة والعمال المأجورين بالذات، حيث استولت عليها حكومة الثورة وابقت على نظامها . ولم يكن بالامكان تقسيمها وتوزيعها على الافراد . اما بقية الاراضي التي شملها الاصلاح الزراعي فقد وزعت على الفلاحين لان الدولة بحكم افتقارها للالات والاطارات الفنية لا تستطيع زراعتها بالاسلوب الجماعي .

وبالرغم من ان حكومة الثورة عمدت الى تأميم كثير من المنشآت الخاصة حتى وصلت الى دور السينما وبعض المطاعم والفنادق ، ولكنها بسبب ظروفها الخاصة ، لم تستطع حتى الان تأميم التجارة الخارجية والمصارف مع انها ذروة الراسمالية

واخطر شيء فيها ، ولا يكتب النجاح لاية تجربة اشتراكية ما لم تنتزع التجارة الخارجية والمصارف من أيدي الراسماليين .

*

من كل ما تقدم نصل الى بعض الملاحظات الاساسية العامة نذكرها فيما يلي :

١ ـ اذا كانت المبادىء الاساسية للاشتراكية متماثلة في مختلف البلدان ، فان تطبيقها يختلف من بلد الى آخر لاختلاف الظروف والاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لذلك البلد . وينتج عن هذه الملاحظة ان كل خطوة في التحويل الاشتراكي لا تنطلق من معرفة صحيحة لواقع المجتمع ومن دراسة علمية موضوعية لاوضاعه وظروفه معرضة للاخفاق والفشل .

٢ ـ ولئن كان المنطق اليميني المتردد والمشدود بمصالح البورجوازية ، يشكل عائقا في طريق التطبيق الاشتراكي ، فان ثمة منطقا من نوع آخر لا يقل عنه خطرا ونعني به منطق المزايدات اليسارية الذي لا ينطلق من معرفة الواقع وتحليله ووعي خصائصه ومقوماته ، بقدر ما ينطلق من عوامل الجهل او الانتهاز او الحماس والاندفاع ، او من مجرد التأثر ببعض الامثلة والتجارب في بعض البلدان سبق لاصحاب هذا المنطق ان سمعوا بها او قرأوا عنها . وامثال هؤلاء يسميهم لينين باسم « اليسار الطفولي » ويطلق عليهم ماوتسي تونج اسم « اليسار الهستيري » .

وقد جاء في كتاب (الماركسية اللينينية) بهذا الصدد : « ان مبعث الاخطاء لدى اليساريين يكمن في روحهم المذهبية الجامدة وفي احكامهم النظرية المجردة عن واقع الظروف الاقتصادية ، وفي رغبتهم السطحية بايجاد حل لمسائل اقتصادية معقدة عن طريق المراسيم والقرارات الادارية الصرفة ... وعلى الاحزاب الاشتراكية ان تحارب هذا الاسلوب بلا هوادة » .

٣ ـ يمكن ان تكون رأسمالية الدولة مرحلة لا بد منها من اجل الوصول الى الاقتصاد الاشتراكي ، شريطة ان يبقى الهدف الاساسي من قيام رأسمالية الدولة مصلحة الكادحين . وفي مثل هذه الحال يجب الحذر الشديد من نمو البيروقراطية المؤلفة من جهاز كبير من الموظفين الذين تشدهم ارتباطات ومفاهيم كثيرة من عهود المجتمع البورجوازي ، وتجعلهم بالتالي غير مؤمنين بالتحويل الاشتراكي وغير متحمسين له . فضلا عن ان عقلية الامر والتعالي واسلوب الروتين والجمود من المحاذير الاساسية للبيروقراطية .

ولذا فان بقاء الجهاز البيروقراطي قيما على تنفيذ التحويل الاشتراكي سيحمل طبقة الكادحين على النفور والانكماش ، طالما انها لم تشعر انها عامل اساسي في عملية التحويل الاشتراكي ، ولم تجد فرقا اساسيا في المعاملة والسلوك بين الاجهزة الرأسمالية والبيروقراطية .

اما في مستوى الوطن العربي الكبير ، فيمكننا الاشارة فيما يلي الى بعض الامور التي تعيق نهوض الاقتصاد العربي وتطوره نحو الاقتصاد الاشتراكي :

١ ــ لو نظرنا الى الاقتصاد العربي ككل لوجدنا فيه اعراض التخلف الاقتصادي، حيث نجد نقصا في الغذاء وتزايدا في السكان ، وانخفاضا في الدخل القومي (باستثناء الاقطار المنتجة للبترول) ، وضعفا في الزراعة ، وضآلة في الصناعة وعجزا في الادخار واستهلاك الطاقة ، وانتشارا للبطالة ، زد على ذلك كله شعور بعدم الاستقرار الاقتصادي لارتباط الانتاج الزراعي والحيواني في كثير من اقطاره بالامطار من جهة ، ولشعور اصحاب الاموال بالخوف من الثورات الشعبية من جهة ثانية .

٢ ــ يضاف الى ما تقدم تلك الاوضاع الاجتماعية البالية من طائفية وعشائرية وتقاليد جامدة موروثة وهبوط مستوى التعليم ، وقلة الفنيين وانتشار الامية على نطاق واسع ، ونقص الروح التعاونية والعمل الجماعي، وقلة عدد العمال الصناعيين، وضعف وعيهم وتنظيمهم ، وعدم ارتباطهم مع الفلاحين بأية رابطة تنظيمية فعالة على الرغم من انهم يشكلون الاكثرية الساحقة ويعتبرون الحلفاء الطبيعيين لعمال المدن .

٣ ــ ومن جهة ثالثة لو نظرنا الى الاوضاع السياسية في الوطن العربي الكبير لوجدنا اثر الصهيونية واسرائيل ماثلا ولرأينا ان بعض اقطاره مرتبط سياسيا واقتصاديا بعجلة الاستعمار ، وان الفئات الحاكمة المسيطرة في اكثر الاقطار لا تزال من العناصر الرجعية المتحالفة مع الاقطاع والرأسمالية والمدعومة من الاستعمار والمتشبثة بأوضاع التجزئة الراهنة .. اضف الى ذلك كله التناحر القائم بين الحكومات التقدمية والقوى الثورية .

٤ ــ والتحويل الاشتراكي في اي قطر عربي لا يأخذ ابعاده ومداه ، بل يفقد قيمته ومعناه ، اذا لم يكن مرتبطا بالنظرة القومية ومستهدفا تحقيق الوحدة العربية، ذلك لان النضال في سبيل الوحدة يعني النضال ضد الاستعمار ، خالق التجزئة ، وضد حليفته البورجوازية . وهكذا فان النضال من اجل الوحدة ، هو نضال في الوقت نفسه من اجل الاشتراكية ، والعكس صحيح كذلك (١) .

واذا ما لاحظنا ان المنطلق الاساسي للحزب هو المنطلق القومي ، وانه قرر لاسباب علمية وموضوعية ، ان تجربة العرب في التطبيق الاشتراكي تفقد قيمتها ومعناها اذا طبعت بطابع قطري وانها بالتالي لا تأخذ أبعادها ومداها ، ولا تظهر فوائدها وجدواها ، ما لم ترتبط بالنظرة القومية ، وتستهدف التطبيق الاشتراكي على مستوى الوطن العربي الكبير ــ نقول اذا ما لاحظنا ذلك وأضفنا اليه الملاحظات الثلاثة الآنفة الذكر ، ادركنا العقبات الضخمة والصعوبات الجمة التي تواجه التجربة العربية في التطبيق الاشتراكي .

ولا شك ان وضعا كهذا لا يجدي معه أسلوب التطور البطيء والاصلاح العادي، بل لا بد له من ثورة شعبية جذرية حاسمة .

٥ ــ وباعتبار ان الاشتراكية في نظر البعث مرتبطة ارتباطا عضويا بمفهوم

---

(١) راجع «المنطلقات النظرية» صفحة (٣٦) .

الديموقراطية ، وبما ان المشكلة الاساسية للدول الاشتراكية تكمن في مدى قدرتها على التوفيق بين الاشتراكية والديموقراطية ، وخوفا من ان يسود او يطول منطق الوصاية على الشعب باسم الطليعة او الحزب القائد ، او اية صفة اخرى ، وخوفا من ان تصبح وسائل الضغط والقسر – والتي لا بد منها في مرحلة تثبيت الثورة والدفاع عنها – هي الوسائل الثابتة الدائمة . فقد افردنا بحثا خاصا بهذه المشكلة بعنوان «الادارة الديموقراطية في التطبيق الاشتراكي» . وقد عالجنا الجانب العملي التطبيقي منها فقط وتركنا الجانب النظري .

القسم الثالث

الادارة الديموقراطية في التطبيق الاشتراكي

لقد اكدت مقررات المؤتمرات الحزبية السابقة وخاصة المؤتمر القومي السادس على ضرورة ايجاد السبل الديموقراطية التي تكفل عدم تجميد التحويل الاشتراكي عند ظاهرة راسمالية الدولة ، ولاعطاء الاشتراكية مضمونا ديموقراطيا وذلك بايجاد الظروف الموضوعية المناسبة لكي يسهم العمال في ادارة قطاعات الانتاج على نحو يكفل مشاركة فعالة . كما اكدت على ان الاسلوب الديموقراطي هو الذي يعطي التحويل الاشتراكي مضمونه الثوري ويبعد عنه الملامح والشبهات البيروقراطية ، لان البيروقراطية تشوه الاشتراكية وتسلبها مضمونها الانساني .

ان تأميم وسائل الانتاج لا يستطيع ان يحقق في حد ذاته تحويلا اشتراكيا لان التأميم هو تغيير الشكل الحقوقي الملكية من ملكية خاصة الى ملكية الدولة وان هذا التغيير لا يحقق الاشتراكية الا اذا وضعت وسائل الانتاج بيد المنتجين انفسهم . فلا تتحقق الاشتراكية الا في ظل الحرية المبنية على اساس من العدل الاجتماعي المتمثل في الغاء الاستغلال . وبهذا يكون التأميم تمهيدا لتحقيق الاشتراكية ووسيلة تقوم بها الدولة لتهيء الظروف الموضوعية للمنتجين ليتمكنوا من ادارة الانتاج بأنفسهم ويحققوا بذلك ديموقراطية الادارة ويعطوا للاشتراكية مضمونها الديموقراطي الصحيح .

ملامح الادارة الديموقراطية :

يعبر المفكرون اليوغسلاف عن الادارة الديموقراطية بالتسيير الذاتي Autogestion ويقولون بأن التأميم الذي يؤدي الى تملك الدولة لوسائل الانتاج لا يشكل سوى مرحلة بدائية للملكية الاجتماعية ، لان التأميم يخلق فقط القاعدة المادية لتحويل علاقات الانتاج الى علاقات اجتماعية اشتراكية . غير ان هذه العلاقة الاشتراكية الجديدة لا يمكن ان تقام فيما اذا وجدت طبقة معينة من الموظفين والفنيين استلمت

الادارة والانتاج وتوزيع الدخول باسم العمال . وهذه الصورة توصلنا الى بيروقراطية مرعبة لا تقل خطرا عن خطر العلاقات الرأسمالية نفسها . لهذا كان لا بد من ايجاد صيغ اخرى تسمح بايجاد علاقات اجتماعية اشتراكية يكون بموجبها العمال المنتجون هم اصحاب الحق في ادارة الانتاج وتوجيهه وتوزيع الدخول بشكل يتناسب مع عمل كل منهم وجهده ، ويمارس الادارة عن طريق مجلس العمال المنتخب ولجنة التسيير المنتخبة ايضا من قبل مجلس العمال ، ويساعد العمال في هذه الادارة مدير مسؤول تعينه السلطة المختصة .

ان التجربة اليوغسلافية التسيير الذاتي التي بدأت فعلا في عام ١٩٥٧ كانت وليدة الحاجة بعد ان فشلت عملية ادارة المعامل المؤممة من قبل موظفين عينتهم الدولة . فأصبح اشتراك العمال في الادارة والانتاج وتوزيع الدخل امرا لا بد منه لانقاذ تجربة التحويل الاشتراكي من الفشل ، الا ان الادارة العمالية تتطلب احداث تغيير اساسي في اجهزة السلطة الاقتصادية التي كانت تقوم على اساس مركزي شديد . وكذلك وجب تعديل الانظمة التجارية لمنحها مرونة وحرية . كما استبدلت الاجهزة الاقتصادية المركزية بمؤسسات شعبية لا مركزية (غرف اقتصادية ، اتحادات مهنية) ونقل الكثير من مهام الوزارات المركزية الى السلطات المحلية . فكان التسيير الذاتي نقطة انطلاق وتحول كامل نحو الديموقراطية اللامركزية في الشؤون الاقتصادية . وقد اعتبر هذا الاسلوب من قبل المعسكر الاشتراكي ردة على الاشتراكية بحجة ان الحريات التي اعطيت الى الوحدات الانتاجية كانت تتضمن حرية المنافسة في شراء المواد الاولية وفي تسويق المنتجات وفي الاستثمار ، الامر الذي يؤدي الى رجوع التزاحم الرأسمالي واضعاف التخطيط المركزي الذي يعتبر من أهم مميزات النظام الاقتصادي في دول المعسكر الاشتراكي .

ان هذه الصيغة من الادارة سميت في يوغسلافيا بالتسيير الذاتي وقد اخذ القطر الجزائري بهذا المفهوم وطبقه على بعض المصانع والمزارع . ونحن نفضل ان نسمي تجربتنا باسم الادارة الديموقراطية لان هذا التعبير أدق من تعبير «التسيير الذاتي» وأعمق بل واكثر اداء للهدف الذي نتوخاه من الصفة الديموقراطية للإدارة الجديدة .

ونحن عندما نشير الى التجربة اليوغسلافية في هذا المجال فلأننا نعتبر ان تجارب الامم المفيدة ملك للانسانية ، وان علينا ان ننفتح لهذه التجارب ونطلع عليها لنفيد منها ونأخذ ما يلائم اوضاعنا ومصلحتنا ونعمل على تطوير تجربتنا باستمرار باتجاه يقربها دوما من جوهر الاهداف المثلى للأمة العربية وللانسانية جمعاء . وفي هذه المناسبة تجدر الاشارة ايضا الى اننا في محاولتنا المحافظة على جوهر الديموقراطية ونحن نطبق التحويل الاشتراكي في القطر السوري ، انما نضع نصب اعيننا النظرة القومية المعبرة عن مصلحة الامة العربية في الوطن العربي الكبير ، واننا لا نستمد محاولتنا وتجربتنا في هذا القطر من اوضاعه وظروفه الخاصة فحسب بل من اوضاع المجتمع العربي وظروفه كذلك . ومن هنا سينظر الاخرون الى هذه التجربة في التطبيق الاشتراكي على انها تجربة حزب البعث المنتشر في الوطن العربي

الكبير اكثر من ان تكون تجربة قطرية خاصة بالقطر السوري .

ونحن في محاولتنا تلمس الطريق الصحيحة لتطبيق الديموقراطية بجوهرها وبأحسن صورها وأشكالها ، بقدر ما نلتزم الاسلوب العلمي والروح الموضوعية ، بقدر ما نستلهم في تجاربنا نظرة البعث الاصيلة للحرية ، نكون قد ابتعدنا عن الشطط والانحراف اللذين وقعت فيهما تجارب اشتراكية كثيرة اعتبرت المجتمع غاية والفرد وسيلة ، فسمحت لنفسها هدر حريته في سبيل المجتمع او بحجة تحقيق الديموقراطية الاجتماعية .

ولئن كنا في المرحلة الحاضرة بحاجة الى مركزية التخطيط والتمويل والاشراف والتوجيه فيجب علينا بالمستقبل ان نأخذ باللامركزية الواسعة ، ذلك لان المركزية الشديدة تقود الى السيطرة ، وتمنع توزيع السلطة على جميع مستويات الحياة الشعبية وانتشارها في المنظمات العمالية صاحبة المصلحة الحقيقية في الاشتراكية والديموقراطية ، فضلاً عن ان المركزية الشديدة تحمل «رأس الهرم» اعباء لا طاقة له بها ، وتحجب امكانيات ضخمة مبثوثة في المستويات المختلفة من المواطنين .

وبعبارة اخرى ان روح الديموقراطية لا تنمو الا بالمشاركة في المسؤولية وتحمل اعبائها ، وبقدر ما تكون المشاركة واسعة بقدر ما نضمن للديموقراطية الانتشار والتحقيق .

لقد كان المرسوم التشريعي رقم (٥٥) الذي صدر في ١٦-٤-١٩٦٤ فورا بعد صدور قرارات تأميم بعض معامل النسيج خطوة اولى في هذا المجال حيث نص على أسلوب التسيير الذاتي . وقد جاءت نصوصه غامضة لم تف بالغرض في ابراز أسس الادارة الديموقراطية وخاصة فيما يتعلق بصلاحيات مجلس الادارة وتوزيع الدخل.

ان صلاحية مجلس الادارة في المعامل المؤممة الاشتراكية يختلف عن الصلاحيات التي كانت ممنوحة لهذا المجلس في ظل النظام الراسمالي حيث ان المعمل المؤمم لم يعد حرا في تصرفاته بل اصبح يعمل ضمن الخطة العامة للتحويل الاشتراكي . اما في مجال توزيع الدخل فقد نص المرسوم المذكور على توزيع الارباح الصافية بنسب محددة يذهب منها (١٠ بالمئة) للدولة وللاحتياط و(٤٠ بالمئة) للعمال بما فيها الخدمات الاجتماعية وبالاضافة الى ان هذا التوزيع جاء بصيغ جامدة فانه يعتبر تكريسا للاسس الراسمالية التي تقوم على فكرة الاجر والربح .

ان الهدف من الادارة الديموقراطية هو وصول العمال المنتجين الى ادارة وسائل الانتاج وتوجيهها بصورة ديموقراطية وايجاد علاقات اجتماعية اشتراكية للعمال وتوزيع الدخول بشكل يتناسب مع عمل كل منهم وفق مبدأ لكل بحسب عمله ، هذا مع الاحتفاظ بالدوافع الفردية المادية والمعنوية . ان هذا الهدف لا يتحقق عن طريق الابقاء على فكرة الاجر والعامل المأجور وفكرة الربح وتوزيعه بالشكل الذي جاء في المرسوم التشريعي لان هذا التوزيع لا يساعد على خلق علاقات اجتماعية اشتراكية بين العمال ، بل يكرس الروح الرأسمالية التي تعتمد على الاجر والربح المادي . ولهذا يجب ايجاد صيغ اخرى للادارة وتوزيع الدخل بصورة تؤمن الغاية الاساسية من الادارة الديموقراطية .

ان ربط الاجر بالعمل والانتاج والدخل ، وربط المصنع بالمجتمع هو من ملامح وأسس الادارة الديموقراطية .

وبعد صدور مراسيم التأميم الاخيرة في القطر السوري التي شملت جزءا كبيرا من الصناعة والتجارة الخارجية وتوزيع المحروقات اصبح من الضروري ايجاد تنظيم جديد للادارة الديموقراطية تحقق ما يلي :

١ ـ الديموقراطية العمالية من القاعدة الى القمة والقضاء على البيروقراطية .

٢ ـ اشراف الدولة على القطاع الاشتراكي وضمان الانسجام مع خطة التنمية العامة والسياسة الاقتصادية للبلاد وتأمين مركزية التخطيط والتمويل في المرحلة الاولى .

٣ ـ توسيع القطاع الصناعي عن طريق تثمير جزء كبير من دخل القطاع الاشتراكي في انشاء صناعات جديدة حسب الخطة العامة للبلاد .

٤ ـ المحافظة على الدوافع الفردية وتنمية روح المبادهة الخلاقة بين العمال .

٥ ـ تحقيق القيادة الجماعية وتنمية الحس الجماعي وخلق قيم اشتراكية بين العمال وربطهم بمصلحة المجتمع .

ان المنشآت الصناعية المؤممة هي ملك للمجتمع ، وان المجتمع يمنح حق الانتفاع بها للمنتجين ويعطيهم حقوقا ديموقراطية تامة في ادارتها .

انطلاقا من هذه المسلمة نرى ان تقوم الادارة الديموقراطية للمنشآت الصناعية على الاسس الاتية :

١ ـ اعتبار جميع عمال المنشأة يشكلون الهيئة العامة لها وهي صاحبة السلطة العليا فيها .

٢ ـ تنتخب الهيئة العامة مجلس العمال في المنشأة وتحدد صلاحيات هذا المجلس في القانون والنظام الداخلي للمنشأة .

٣ ـ ينتخب مجلس العمال لجنة الادارة وتعين الدولة ممثلها ويكون رئيسا للجنة ومديرا عاما للمنشأة وتحدد صلاحياته في القانون والنظام الداخلي .

٤ ـ يرتبط المدير العام بادارة القطاع الصناعي الاشتراكي ويكون مسؤولا عن تنفيذ الخطة الانتاجية للمنشأة وانسجامها مع الخطة الانتاجية العامة للبلاد .

٥ ـ تلغى فكرة الربح ويستعاض عنها بفكرة الدخل الصافي بعد طرح النفقات العامة واهتلاك الآلات وقيمة المواد الاولية وفائدة رأس المال والضرائب وحصة الدولة لتوسيع القطاع الاشتراكي ممثلا للدخل الذي حققه العمل اليدوي والفكري لمجموع العاملين في المنشأة ، فلا يتقاضى العاملون في المنشأة أجورا ورواتب بالمعنى الرأسمالي (ثمن شراء العمل كعامل من عوامل الانتاج) بل يتقاضون سلفا تتناسب مبدئيا مع العمل الذي يقدمه كل منهم وتحسب السلفة التي يأخذها كل منهم من حساب الدخل الذي يستحقه من مجموع الدخل الصافي للمنشأة والذي يتناسب مع الانتاج الذي قدمه للمنشأة . فبعد ان تطرح هذه السلف من مجموع الدخل الصافي يبقى ما يسمى بالدخل الصافي القابل للتوزيع يحسم منه نسبة معينة للقيام بمشاريع اجتماعية للعمال كتأمين سكن او خدمات صحية او جمعية تعاونية

استهلاكية او روضة اطفال او مدرسة الخ .. والباقي يوزع على العمال بشكل نقـدي .

ان تأمين الخدمات الاجتماعية للعمال هو بمثابة توزيع عيني للدخل الصافـي ونفضل ان يكون هذا الاسلوب هو المتبع وأن لا يوزع على العمال بشكل نقدي الا الجزء اليسير . ان هذه الصيغة تحافظ على الدوافع المادية والمعنوية للعاملين في المنشـأة .

٦ ـ انشاء صندوق مركزي للطوارىء وللخدمات لتأمين خدمات لعمال القطر اجمع ، وحسم نسبة معينة من دخل كل منشأة لهذا الغرض ، حيث ان بعـض المنشآت قد لا تستطيع تقديم خدمات مناسبة لعمالها .

٧ ـ انشاء صندوق مركزي للتوسع الصناعي تساهم به كل منشأة بنسبة من دخلهـا .

٨ ـ انشاء ادارة خاصة للقطاع الصناعي الاشتراكي تخطط وتشرف علـى المنشآت الصناعية وتؤمن الانسجام بينها وبين الخطة العامة للتنمية الاقتصاديـة والاجتماعية في القطر .

الاهداف التي تحققها هذه الصيغة :

وبهذا تكون الاهداف التي تحققها هذه الصيغة للادارة الديموقراطية ما يلي :

١ ـ ديموقراطية الادارة والقضاء على التسلط البيروقراطي .

٢ ـ مركزية التخطيط والتوجيه والتمويل في المرحلة الحاضرة .

٣ ـ خلق علاقات اشتراكية بين العمال وربط المعمل بالمجتمع .

٤ ـ ربط الاجرة بالانتاج وتحقيق مبدأ لكل بحسب عمله .

٥ ـ الحفاظ على الدوافع المادية والمعنوية للعاملين في المنشأة بحيث ينال كل منهم نصيبا من الدخل يعادل ما يقدمه من جهد وانتاج .

٦ ـ توسيع القطاع الاشتراكي عن طريق استثمار جزء من الدخل في صناعات جديدة .

٧ ـ تقديم خدمات اجتماعية لعمال المنشأة والمساهمة في تأمين هذه الخدمات لعمال القطر .

لا شك ان احداث تغيير جذري بأسلوب الادارة الرأسمالية التي نشأت عليها الصناعة في هذا القطر يتطلب جهودا كبيرة . ان اول ما يجب مراعاته في احداث التحويل من أسلوب الادارة الراسمالية الى أسلوب الادارة الديموقراطية الاشتراكية هو ضرورة توعية العمال للاسلوب الجديد. وهنا يبرز دور الحزب والنقابات العمالية واتحاداتها في احداث هذه التوعية . اذ لم تعد مهمة الحركة النقابية محصورة في المطالبة بتحسين شروط العمل وزيادة الاجور ، بل اصبح لها دور هام في دفع عجلة الانتاج ونشر الوعي العمالي وتنمية الكفاءات الانتاجية وتهيئة كوادر فنية وادارية ترفد مجلس العمال ومجلس الادارة بالعناصر الواعية لتسيير الانتاج والمساهمـة

الفعالة في الادارات الديموقراطية وتحقيق التحويل الاشتراكي .

كما ان على الحزب بجميع اجهزته واعضائه بذل كل الجهود اللازمة لانجاح هذه التجربة وان يكون العمال الحزبيون في المعامل مثالا صالحا يحتذى به من قبل الاخرين في دفع عجلة الانتاج وفي تنفيذ الخطة لكل منشأة والحرص على حماية التجربة الرائدة . اذ لا يمكن للتحويل الاشتراكي ان ينجح ما لم يتحمل الحزب بجميع اعضائه مسؤولية هذا التحويل وحمايته من الاستغلال والانحراف .

واذا كان لا بد لنا من ملاحظة في نهاية هذا الموضوع فهي الاشارة الى ان الآراء الواردة في هذا التقرير حول الديموقراطية الشعبية في ظل التطبيق الاشتراكي انما هي محاولة لتلمس الحلول المنسجمة مع نظرة الحزب الاصيلة للديموقراطية ، هذه النظرة التي تهدف اول ما تهدف تحرير الانسان واطلاق مواهبه وحفظ كرامته.

والحق اننا لا نطمع في ان تكون الآراء المقدمة نهائية ، وذلك لان المعاناة الحية والممارسة الفعلية والتجارب الحافلة بالخطأ والصواب والمرتبطة بالظروف المتغيرة ، هي التي ستقدم لنا اخر الامر الحلول الصحيحة في موضوع الديموقراطية .

القسم الرابع

اتفاقية الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة

لمحة تاريخية :

نشأت الوحدة الاقتصادية على اثر قيام بعض التكتلات الاقتصادية الدولية كالسوق الاوروبية المشتركة ومنطقة التبادل الحر والسوق المشتركة بين الدول الشيوعية ، وما يترتب على ذلك من آثار يمكن اجمالها فيما يلي :

١ ـ ان نسبة هامة جدا من صادرات الاقطار العربية عبارة عن مواد خام ومنتجات زراعية ستتعرض لمنافسة شديدة من جانب ما تصدره دول السوق الاوروبية المشتركة وخاصة المناطق الافريقية المرتبطة بها ، ونظرا لتمتع صادرات هذه الدول بتعريفات جمركية تفضيلية .

٢ ـ ان بقاء الاقطار العربية لسنين طويلة محتاجة بما تستورده من العدد والآلات التي تلزمها للتنمية الاقتصادية للدول الداخلة في هذه التكتلات الاقتصادية، سيضع الدول العربية اذا بقيت متفرقة في موقف الضعيف عند شرائها لما تحتاجه من المصنوعات ويؤدي بالتالي الى وجود عامل اختلال في شروط المبادلات بين الاقطار العربية ودول هذه التكتلات الاقتصادية وخاصة اذا اخذنا بعين الاعتبار تطور اسعار المواد المصنوعة التي تزداد باضطراد من جهة ، وتدهور اسعار المواد الزراعية وتذبذبها من جهة اخرى .

٣ ـ ان الدول الداخلة في التكتلات الاقتصادية سيزيد تكتلها من قوة مساومتها

في نطاق المبادلات التجارية الدولية سواء في أمور صادراتها او مستورداتها ، ولذلك كان لا بد للاقتصاد العربي من ان يتكتل حتى يستطيع مجابهة هذا الاثر وتزداد قوة مساومته في المبادلات التجارية الدولية .

يضاف الى ذلك ان الوحدة الاقتصادية بين الاقطار العربية هي احدى الحقائق في التاريخ العربي . وقد كانت هذه الاقطار منذ قرون عديدة وحتى انتهاء الحرب العالمية الاولى تكوّن مجتمعا اقتصاديا واحدا ، الا ان انفصالها عن بعضها البعض في اعقاب الحرب المذكورة نتيجة لاطماع خارجية استعمارية قد اضعف صلاتها الاقتصادية ، الا انه لم يستطع القضاء عليها . ومع ذلك فان خلق هذه الوحدات الاقتصادية قد اوجد قيودا ثقيلة على نمو هذه الاقطار وتطوير انتاجها من جهة ، كما انه عمل بما خلفه من مصالح قطرية ضيقة على تكريس التجزئة ، وكان عامل تأخير للوحدة القومية من جهة اخرى .

وأمام هذه الوقائع وتحت ضغط الشعب العربي في كافة اقطاره اتخذ مجلس الجامعة العربية بتاريخ ١٩ مايس ١٩٥٦ قرارا يقضي بتأليف لجنة من الخبراء العرب لاعداد مشروع كامل للوحدة الاقتصادية بين الدول العربية .

وبالفعل فقد اجتمعت هذه اللجنة في بحمدون في شهر آب ١٩٥٦ ، وبعد مناقشات عديدة انتهت الى تبني مشروع كانت الامانة العامة للجامعة العربية قد تقدمت به وذلك بعد ادخال بعض التعديلات عليه . وقد درس المشروع المجلس الاقتصادي في دورتي انعقاده الرابع والخامس واتخذ قرارا يقضي بالاسراع في ابرام المشروع . وريثما يتم ذلك تقرر انشاء مجلس مؤقت للوحدة الاقتصادية يتولى دراسة الخطوات اللازمة لتنسيق السياسة الاقتصادية والمالية والاجتماعية بين الاقطار العربية . وفي عام ١٩٦٢ تم بالفعل التوقيع على هذه الاتفاقية من قبل كل رؤساء وفود : القطر السوري ــ الاردن ــ الجمهورية العربية المتحدة ــ المغرب ــ الكويت ــ كما وقعها فيما بعد رئيسا وفدي القطرين العراقي واليمني .

وبذلك اصبح عدد الاقطار الموقعة على الاتفاقية سبعة اقطار . اما الاقطار التي صدقت الاتفاقية واودعت وثائق تصديقها لدى الامانة العامة للجامعة العربية فهي: الجمهورية العربية السورية ــ الجمهورية العربية المتحدة ــ الجمهورية العراقية ــ المملكة الاردنية الهاشمية والكويت .

ووفقا لاحكام المادة ٢٠ من اتفاقية الوحدة الاقتصادية التي تقضي بنفاذها بعد ٣ اشهر من ايداع وثائق تصديق ثلاث من الدول الموقعة عليها فقد اصبحت هذه الاتفاقية نافذة اعتبارا من ٢٣ نيسان ١٩٦٤ .

اهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية :

رسمت اتفاقية الوحدة الاقتصادية الاهداف التي تصبو اليها وذلك بتأمين ما يلي :

١ ــ حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال .

٢ ــ حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والاجنبية .
٣ ــ حرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي .
٤ ــ حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافىء والمطارات المدنية.
٥ ــ حقوق التملك والايصاء والارث .

كما رسمت الاتفاقية الطريق امام الدول الاعضاء لتحقيق هذه الاهداف وذلك بالسير بالخطوات التالية :

١ ــ جعل بلادها منطقة جمركية واحدة تخضع لادارة موحدة وتوحيد التعرفة والتشريع والانظمة الجمركية المطبقة في كل منها .
٢ ــ توحيد سياسة الاستيراد والتصدير والانظمة المتعلقة بها .
٣ ــ توحيد انظمة النقل والترانزيت .
٤ ــ عقد الاتفاقات التجارية واتفاقات المدفوعات مع البلدان الاخرى بصورة مشتركة .
٥ ــ تنسيق السياسة المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية وتوحيد التشريع الاقتصادي بشكل يكفل لمن يعمل من رعايا البلاد المتعاقدة في الزراعة والصناعة والتجارة والمهن شروطا متكافئة .
٦ ــ تنسيق تشريع العمل والضمان الاجتماعي .
٧ ــ تنسيق تشريعات الضرائب والرسوم وتلافي ازدواج الضرائب والرسوم على المكلفين من رعايا الدول المتعاقدة .
٨ ــ تنسيق السياسات النقدية والمالية والانظمة المتعلقة بها في بلدان الاطراف المتعاقدة تمهيدا لتوحيد النقد فيها .
٩ ــ توحيد اساليب التبويب والتصنيف الاحصائية .
١٠ ــ اتخاذ اية اجراءات اخرى تلزم لتحقيق الاهداف والوسائل المشار اليها اعلاه .

وقد لاحظت الاتفاقية وجوب التدرج في تنفيذ بنودها فنصت في مادتها (١٤) على ان يتم تنفيذ الاتفاقية على مراحل بما امكن من السرعة . كما اوجبت على مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ان يضع فور تشكيله خطة عملية لمراحل التنفيذ مع مراعاة بعض الحالات الخاصة في بعض البلدان المتعاقدة دون الاخلال بأهداف هذه الوحدة .

هذا وقد قامت الامانة العامة لجامعة الدول العربية بدعوة مجلس الوحدة الاقتصادية الى دور انعقاده الاول الذي جرى بين تاريخي ٣ـ٦ـ١٩٦٤ ، و١٢ـ٦ـ١٩٦٤ . وقد اتخذ المجلس في هذا الدور عدة قرارات منها القرار رقم ٨ تاريخ ١٢ـ٦ـ١٩٦٤ القاضي بدعوة لجنة خاصة للاجتماع خلال شهر تموز عام ١٩٦٤ لوضع الاسس الواجب اتباعها لاخراج السوق العربية المشتركة الى حيز الوجود .

وبالفعل فقد اجتمعت اللجنة المذكورة وتقدم فيها وفد القطر السوري بمشروع دراسة تضمنت الاسس الواجب اتباعها لاخراج السوق الى حيز التنفيذ . وقد ناقشت اللجنة مشروع القطر السوري وأقرته بعد ان ادخلت عليه بعض التعديلات.

هذا وقد اصدر مجلس الوحدة الاقتصادية في دور انعقاده الثاني القرار رقم ١٧ تاريخ ١٣ـ٨ـ١٩٦٤ المتضمن احكام السوق العربية المشتركة التي سنتكلم عنها فيما يلي بشيء من التفصيل .

الا انه قبل الكلام بشيء من التفصيل عن السوق العربية المشتركة لا بد من الاشارة الى ان مجلس الوحدة الاقتصادية قد اشترط للانضمام الى السوق العربية المشتركة الانضمام المسبق لاتفاقية الوحدة الاقتصادية باعتبار ان السوق قد انبثقت عن هذه الاتفاقية ، وبقرار من المجلس المسؤول عنها . وقد كان هذا الشرط مدار نقاش بين بعض الاقطار العربية التي لم توقع على اتفاقية الوحدة كلبنان ، وبين الدول الاخرى الاعضاء في السوق . وكان رأي الفريق الاول ان الزام الدول بالانضمام لاتفاقية الوحدة قبل معرفة مدى نجاح السوق العربية والآثار التي ستترتب على قيامها فيه احراج وتضييق للدول ، وانه من الافضل ان يفسح المجال اولا امام الدول لتلمس نتائج وفوائد السوق ، فاذا تحققت من نجاح السوق ، كان انضمامها الى اتفاقية الوحدة فيما بعد امرا طبيعيا توجبه مصالحها التي تقضي عليها باستكمال الفوائد التي حصلت عليها من السوق .

في حين كان راي الفريق الثاني انه لا يجوز ان يكون الباب مفتوحا امام الدول للحصول على الغنم عن طريق الاستفادة من احكام السوق العربية المشتركة دون ان تكون هذه الدول مستعدة لتحمل الغرم الذي قد يترتب على الانضمام لاتفاقية الوحدة الاقتصادية . وكان الفوز بالنتيجة لهذا الرأي .

اما الاقطار العربية الاخرى التي لم توقع على اتفاقية الوحدة كالمغرب والجزائر وتونس فقد تبين ان من الاسباب الرئيسية لعدم انضمامها لاتفاقية الوحدة هو كون اقتصادها ما زال مرتبطا بشكل وثيق بالاقتصاد الفرنسي ، بالاضافة الى علاقاتها بالسوق الاوروبية المشتركة . اما بالنسبة للسعودية فقد تبين من المناقشات التي دارت حول هذا الموضوع ، انها ترى انه من المشكوك فيه تحقيق خطوات ناجحة في موضوع الوحدة الاقتصادية ، طالما ان الانظمة الاقتصادية في الاقطار العربية متفاوتة ، اذ يأخذ بعضها بالاقتصاد الموجه في حين يأخذ بعضها الاخر بالاقتصاد الحر . اما الكويت فعلى الرغم من تصديقها اتفاقية الوحدة الاقتصادية وكونها عضوا في السوق العربية المشتركة وتسديدها حصتها في ميزانية هذه السوق فانها لم تستكمل بعد الترتيبات اللازمة للمصادقة على قرار انشاء السوق . ويلاحظ ان هناك بعض المعارضة في الاوساط التجارية الكويتية للموافقة على ذلك .

هذا وتجدر الاشارة الى الموضوعين التاليين اللذين اخذا جانبا كبيرا من الدراسة من قبل مجلس الوحدة الاقتصادية واللجان الدائمة والفرعية للمجلس المذكور وهما:

١ ـ اعتبار المبادلات بين دول السوق تجارة داخلية :

تقدم الوفد العربي السوري الى مجلس الوحدة الاقتصادية بالاقتراح التالي :
(يعتبر تبادل المنتجات بين دول السوق التي يجري تحريرها من القيود خلال مراحل

السوق تجارة داخلية ، يعني ان انتقالها بين دول السوق يعتبر بمثابة انتقالها بين مدينة واخرى من مدن دول السوق) .

وقد كان الوفد العربي السوري يهدف من وراء هذا الاقتراح الى ان اطلاق حرية المبادلات بين دول السوق يجب الا يحول دونه اي عائق يمكن ان تلجأ اليه اية دولة من دول السوق نتيجة للاوضاع الخاصة بها اذ لا معنى للتحرير من القيود والاعفاء من الرسوم اذا كان الاستيراد والتصدير محصورا بجهة معينة في اية دولة من دول السوق يمكنها هي وحدها فقط القيام او الامتناع عن الاستيراد .

ورغم الايضاحات والبيانات التي قدمها الوفد لاقتراحه فانه لم يحظ بتأييد جماعي مما اضطره الى قبول احالته الى لجنة تخطيط وتنسيق التجارة لدراسته وتقديم تقرير عنه للمجلس .

وقد درست اللجنة المشار اليها اقتراح الوفد العربي السوري هذا ورأت ان تحقيقه يتوقف على توحيد سياسات الاستيراد والتصدير في دول السوق ، وكذلك تنسيق الصناعات وتشريعات الضرائب فيها . ولهذا فقد اوصت بأن تقوم اللجان التي ستتولى عمليات التوحيد والتنسيق بأخذ الاقتراح السوري على انه هدف من اهداف السوق الرئيسية عند القيام باعمالها .

٢ ـ انتقال الاشخاص والاقامة والعمل بين دول السوق :

قرر مجلس الوحدة الاقتصادية في دورته الاولى دعوة لجنة خاصة لدراسة موضوع حرية انتقال الاشخاص والاقامة وحرية العمل والاستخدام .

وقد اجتمعت هذه اللجنة خلال الفترة بين ١٨ ـ ٢٤ آب ١٩٦٤ ووضعت تقريرا رفع الى مجلس الوحدة الاقتصادية في دورة انعقاده الثاني لاقراره وقد اوصت اللجنة بالاجماع بالغاء جوازات السفر لرعايا الدول الاطراف في اتفاقية الوحدة الاقتصادية والاكتفاء بالهوية الشخصية .

ان مندوب الجمهورية العربية المتحدة في المجلس ابدى تمسك حكومته بعدم الغاء الجوازات والاكتفاء بالغاء السمات وبأنه لا يرى في جواز السفر قيدا على حرية الانتقال . كما تمسك ايضا مندوب الكويت بأن اتفاقية الوحدة نصت على التدرج في تطبيق احكامها وانه يرى في هذه المرحلة على الاقل الابقاء على جوازات السفر والغاء السمات وانه ربما تدرج في المستقبل وقبل الغاء الجوازات .

ونظرا لاهمية الموضوع ولعدم جواز اتخاذ قرار فيه بالاكثرية فقد تقرر تأجيل بحثه الى دورة مقبلة ، على ان يقوم رئيس المجلس باجراء الاتصالات اللازمة مع السلطات المختصة في كل من الجمهورية العربية المتحدة ودولة الكويت الموافقة على الغاء الجوازات .

وفي الدورة الرابعة للمجلس (شباط ٦٥) قدمت الامانة العامة للمجلس مشروعا يقضي بالغاء تأشيرات الدخول والاكتفاء بابراز البطاقة الشخصية الموحدة (التي سيجري الاتفاق على شكلها والجهة التي تمنحها) وريثما يتم ذلك تقوم الدول الاعضاء

كاجراء تمهيدي مؤقت ب :

١ ـ الغاء التأشيرات بالنسبة لرعايا الدول الاعضاء حالا .

٢ ـ منح الاقامة لدى الوصول لمدة شهر ثم تجديدها لدى الطلب لمدة ستة اشهر مجانا .

٣ ـ تجديد الاقامة لدى الحصول على ترخيص بالعمل من الجهة المختصة .

وقد اقترن هذا المشروع بالموافقة وبات يتطلب من الدول الاعضاء العمل به .

السوق العربية المشتركة

١ ـ ماهية السوق :

احدثت السوق العربية المشتركة بقرار من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية تحت رقم (١٧) بتاريخ ١٣ـ٨ـ١٩٦٤ . فالسوق احدثت اذن بموجب قرار من مجلس الوحدة وليس نتيجة لمعاهدة او اتفاقية وهي بهذه الصورة قد اعتبرت مرحلة من مراحل تحقيق الوحدة الاقتصادية بين الدول الموقعة على اتفاقية الوحدة في حين ان السوق الاوروبية المشتركة قامت بين الدول الاعضاء بموجب معاهدة روما المعقودة بين هذه الدول عام ١٩٥٧ .

٢ ـ اهداف السوق :

جاء في مقدمة قرار مجلس الوحدة العربية الخاص بانشاء السوق العربية المشتركة ان هذه السوق تهدف الى تحقيق الاسس التالية التي تسهم في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الاطراف المتعاقدة وتوحيد الجهود لتحقيق افضل الشروط لتنمية ثرواتها ورفع مستوى المعيشة وتحسين ظروف العمل :

ـ حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال .
ـ حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والاجنبية .
ـ حرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي .
ـ حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافىء والمطارات المدنية.

على ان يتم تحقيق هذه الاسس وفقا للاحكام التي نص عليها قرار انشاء السوق. وهذه الاهداف هي الفقرات الاربعة الاولى من الاهداف التي نصت عليها اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وقد اوكل الى السوق امر تحقيقها طالما ان السوق هي مرحلة من مراحل تحقيق الوحدة الاقتصادية بين الدول الموقعة على الاتفاقية المذكورة .

٣ ـ الاجهزة المشرفة على السوق :

ان الاحكام المنظمة للسوق العربية المشتركة والنظر في كافة الشؤون المتفرعة عن السوق تتم دراستها من قبل اللجان الدائمة والفرعية التابعة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذي يتألف من ممثل متفرغ او اكثر لكل دولة بصوت واحد عند التصويت ، ويبت المجلس المذكور بهذه الدراسات بقرارات تصدر عنه بأغلبية ثلثي الاصوات للاطراف المتعاقدة وتلتزم الدول الاعضاء بتنفيذها .

وفيما يلي اسماء اللجان الدائمة الآنفة الذكر :

١ ـ اللجنة الاقتصادية لمعالجة الشؤون الزراعية والصناعية والتجارية والنقل والمواصلات والعمل والضمان الاجتماعي .

٢ ـ اللجنة الجمركية لمعالجة الشؤون الجمركية الفنية والادارية .

٣ ـ اللجنة التنفيذية والمالية لمعالجة شؤون النقد والصرافة والضرائب والرسوم والشؤون المالية الاخرى .

هذا بالاضافة الى المكتب الفني الاستشاري الذي يعينه المجلس من الفنيين والخبراء ويعمل تحت اشرافه والى مكتب الاحصاء المركزي الذي يقوم بجمع الاحصاءات وتحليلها ونشرها عند الاقتضاء . وجدير بالذكر ان عدد ممثلي كل دولة في هذه اللجان غير محدود الا انها لا تتمتع الا بصوت واحد عند التصويت .

٤ ـ مراحل تحقيق السوق :

١ ـ حددت مراحل تحقيق السوق العربية المشتركة بالنسبة للمنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية الوطنية بخمس سنوات تنتهي في نهاية ١٩٦٩ وذلك:

ـ باعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية الواردة في الجدول (أ) الملحق باتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم الترانزيت بين دول الجامعة العربية وتعديلاتها الثلاثة عند تبادلها فيما بينها من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى .

ـ بتطبيق تخفيض تدريجي بمعدل ٢٠ بالمئة سنويا من جميع الرسوم والضرائب على المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية غير الواردة في الجدول (أ) الآنف الذكر .

٢ ـ وحددت مراحل تحقيق السوق العربية المشتركة بالنسبة للمنتجات الصناعية الوطنية بعشر سنوات تنتهي في نهاية عام ١٩٧٤ وذلك :

ـ بتخفيض الرسوم الجمركية وكافة الرسوم الاخرى على المنتجات الصناعية التي يكون منشؤها احدى الدول الاطراف المتعاقدة بواقع (١٠ بالمئة) سنويا .

ـ بأن يتناول التخفيض الآنف الذكر المنتجات الصناعية المدرجة وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية التي تتمتع بموجب هذه الاتفاقية بتخفيض قدره (٢٥ بالمئة) للمنتجات المدرجة في الجدول (ب) و(٥٠ بالمئة) للمنتجات المدرجة في الجدول

(ج) بحيث تحرر منتجات الجدول الاول في نهاية عام (١٩٦٩) وتحرر منتجات الجدول الثاني في نهاية عام ١٩٧١ .

٣ ـ كما نصت احكام السوق على تحرير المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية والثروات الطبيعية من القيود الادارية التي تطبقها اية دولة من الدول الاطراف المتعاقدة على مستورداتها وصادراتها بما في ذلك منع الاستيراد والتصدير . او تقييدهما بحصص معينة وفرض الاجازات وما الى ذلك من القيود على المبادلات التجارية على مراحل سنوية بواقع (٢٠ بالمئة) من هذه المنتجات وعلى ان يبدأ بتطبيق هذه الاعفاءات والتخفيضات والتحرير من القيود بتاريخ ١ـ١ـ١٩٦٥ .

ولا بد من الاشارة هنا الى الحق الذي منحته السوق للدول الاطراف المتعاقدة بطلب استثناء بعض المنتجات من اعفائها أو من التخفيض المطبق عليها في الرسوم والضرائب والتحرير من القيود لاسباب جدية مبررة بشرط اقرار هذه الطلبات من مجلس الوحدة الاقتصادية وللفترة الزمنية المعينة التي يحددها المجلس المذكور .

٥ ـ الشروط التي يجب توفرها في المنتجات للاستفادة من احكام السوق :

١ ـ اعتبرت المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية التي تستفيد من التخفيضات او الاعفاءات من القيود او الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى المنصوص عليها في أحكام السوق تلك التي يكون منشؤها احدى دول الاطراف المتعاقدة والمستوردة بحالتها الطبيعية . على انه لا بد من الاشارة الى انه حتى الان لم يحدد المقصود بالحالة الطبيعية . ومن المأمول ان يتولى مجلس الوحدة الاقتصادية اصدار القرار اللازم الموضح لهذه الناحية .

٢ ـ اشترط في المنتجات الصناعية لتستفيد من أحكام السوق ان تكون من مصنوعات احدى الدول الاطراف المتعاقدة والا تقل كلفة الانتاج المحلية الداخلة في الصنع عن (٤٠ بالمئة) من كلفة الانتاج الكلية . وقد اعتبرت المواد المستوردة التي منشؤها احدى الدول الاطراف المتعاقدة جزءا من كلفة الانتاج المحلية عندما تدخل في صناعة محلية .

وقد جاء هذا النص بمفهوم جديد لتحديد هوية المنتجات الصناعية غير المفهوم الوارد في اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية التي اشترطت الا تقل المواد الاولية العربية واليد العاملة المحلية الداخلة في الصنع (٥٠ بالمئة) من كلفة الانتاج الكلية . ولا شك بان النص الجديد من شأنه افساح المجال امام كثير من المنتجات الصناعية التي كانت لا تشملها أحكام الاتفاقية التي ذكرت للاستفادة من احكام السوق العربية المشتركة .

٦ ـ اثر السوق على الاتفاقيات الثنائية القائمة بين الدول الاعضاء :

لم تتعرض أحكام السوق للاتفاقيات الثنائية القائمة بين الدول الاعضاء بأى

نص يقلل من الميزات والفوائد فيها اذا كانت تزيد او تتميز عن الفوائد والتسهيلات التي جاء بها قرار السوق . وهي بذلك تنطلق من الهدف من احداث السوق الا وهو زيادة المبادلات التجارية بين الدول الاعضاء وتنميتها عما هي عليه قبل قيام السوق والوصول عن هذا الطريق الى تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية فيما بينها ولو كان صحيحا ما ذهب اليه البعض من ان السوق ستعطل أحكام الاتفاقات الثنائية القائمة وتحرم الدول الاعضاء من الاعفاءات او التخفيضات الواردة فيها بشأن بعض المنتجات وتقصر الا.ر بشأنها على ما ورد في أحكام السوق لكان معنى ذلك الرجوع بالمبادلات الى الوراء وتقليصها عما كانت عليه قبل ١-١-١٩٦٥ ، وهذا يخالف صراحة الاهداف التي تسعى الى تحقيقها اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والغاية من اقامة السوق العربية المشتركة بين الدول الموقعة على الاتفاقية المذكورة .

٧ ـ اثر السوق على القيود والرسوم والضرائب :

ميزت احكام السوق بين القيود والرسوم والضرائب المفروضة في كل من الدول الاطراف المتعاقدة والمطبقة قبل قيام السوق وبين تلك التي قد تفرض بعد قيامها :

١ ـ ففيما يتعلق بالاولى اوجبت أحكام السوق ان تثبت تلك القيود والرسوم والضرائب المفروضة لدى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بأن تتقدم كل دولة من الدول الاطراف المتعاقدة ببيان مفصل بالقيود المطبقة لديها وكذلك بمختلف الرسوم والضرائب المفروضة عند الاستيراد والتصدير حتى يمكن معرفة ما يجد عليها من تغيير او تعديل من جهة وحتى تكون اساسا للتخفيضات السنوية التي قررتها أحكام السوق .

وقد قدمت الدول الاطراف المتعاقدة القوائم اللازمة بهذه القيود والرسوم والضرائب المفروضة عند الاستيراد والتصدير .

٢ ـ اما فيما يتعلق بالقيود والرسوم والضرائب التي يمكن ان تفرض على الاستيراد والتصدير بعد ١-١-١٩٦٥ فقد منعت أحكام السوق على كل دولة من دول السوق فرض اي رسم او ضريبة او قيد جديد او زيادة الرسوم والضرائب والقيود المفروضة على تبادل المنتجات بين هذه الدول .

٣ ـ ومن ناحية اخرى فقد منعت السوق ايضا الدول المذكورة من فرض رسوم او ضرائب داخلية على المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية والثروات الطبيعية المتبادلة او على موادها الاولية . وبموجب هذا النص فان منتجات بلدان السوق عند استيرادها الى سوريا مثلا لا تخضع لرسم او ضريبة داخلية تفوق المعدلات المفروضة على المنتجات السورية المماثلة او على موادها الاولية ، ومثل ذلك المنتجات السورية عند تصديرها الى احدى بلدان السوق فسوف تتمتع بنفس معدلات الرسوم والضرائب الداخلية المفروضة على المنتجات المماثلة للبلد المصدر اليه .

٤ ـ وبالاضافة الى ما تقدم فقد اعفيت المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية والثروات الطبيعية المتبادلة بين الدول الاطراف المتعاقدة من رسم التصدير

الجمركي ، اي ان هذه المنتجات سوف تصدر من احدى دول الســوق الى الدول الاخرى في السوق دون ان يؤدى عنها رسم التصدير الوارد في مجموعة التعرفة الجمركية ، اما الرسوم المفروضة على التصدير خارج المجموعة المذكــورة فسوف تؤدى عنها بعد تطبيق التخفيضات التي نصت عليها أحكام السوق .

٨ ـ السوق ومنح الدعم :

حرّمت السوق على كل الاطراف المتعاقدة منح اي دعم لصادراتها من المنتجات الوطنية مهما كان نوعه الى بلدان الاطراف المتعاقدة الاخرى عندما يكون هناك انتاج مماثل في البلد المستورد للسلعة التي منح الدعم لها .

بموجب هذا النص فانه يترتب على الدول الاعضاء التي لديها انتاج مماثل لانتاج بلد عضو اخر ويقوم هذا العضو بمنح دعم لهذا الانتاج عند تصديره ان تقوم تلك الدول (عن طريق مجلس الوحدة الاقتصادية) بابلاغ البلد العضو الذي يمنح الدعم بوجود الانتاج المماثل لديه ليتوقف عن منحه الدعم .

وعلى هذا فان التوقف عن منح الدعم منوط بورود اشعار من مجلس الوحدة الاقتصادية بوجود انتاج مماثل في احدى الدول الاطراف المتعاقدة ، وحتى لا يكون للدعم الذي تمنحه احدى الدول الاعضاء لبعض منتجاتها اثر على المنتجات المماثلة لبلدان السوق الاخرى حال اعادة تصدير تلك المنتجات من احدى بلدان السوق التي تنتجها ، فقد حرّمت أحكام السوق اعادة تصدير المنتجات الزراعية والحيوانيــة والصناعية والثروات الطبيعية الوطنية المتبادلة بين دول السوق الى اي دولة طرف فيه ، اذا سبق للدولة المصدرة ان منحت دعما لتلك المنتجات وكان هناك انتاج محلي مماثل في البلد المعاد التصدير اليه .

وواضح مما تقدم ان هذا التحريم جاء متمما لحكم المبدأ الاصلي الذي اقرته دول السوق بمنع كل الدول الاطراف المتعاقدة من منح اي دعم مهما كان لصادراتها من المنتجات الوطنية الى بلدان الدول الاطراف المتعاقدة الاخرى عندما يكون هناك انتاج مماثل في البلد المستورد للسلعة التي منح الدعم لها وبالتالي جاء ليقضي على كل محاولة تبذل للتجاوز على مثل هذا النص عن طريق التصدير بواسطة بلد ثالث .

٩ ـ السوق والمنتجات الاجنبية :

بالنظر للتفاوت الملحوظ في معدلات التعرفة الجمركية المطبقة في كل من الدول الاطراف المتعاقدة في السوق ، والى ان يتم توحيــد التشريعات والنظم الماليــة والجمركية بحيث تصبح السوق العربية المشتركة محاطة بجدار جمركي واحد ، فان المنتجات الاجنبية سيبقى تداولها في حدود الانظمة والتعريفات الجمركية المرعية قبل قيام السوق . وقد اكد على ذلك مجلس الوحدة الاقتصادية العربيــة بقراره رقم ٢٣ بتاريخ ١٣ـ٨ـ١٩٦٤ الذي اوصى الدول الاطراف بمنع تصدير البضائع

الاجنبية او مرورها عبر بلادها الى دولة من الدول الاطراف المتعاقدة ما لم تأخذ الضمانات اللازمة بوصولها الى مقصدها في الاطراف الاخرى على ان يتم تحرير هذه الضمانات عند تقديم شهادة بوصولها واستكمالها المعاملات الجمركية عنها .

وطبيعي ان تعلق السوق موضوع حرية انتقال البضائع والمنتجات الاجنبية الى ما بعد الانتهاء من توحيد التشريعات والنظم المالية والجمركية والى ما بعد الانتهاء من توحيد التشريعات والنظم المالية والجمركية والى ما بعد قيام ادارة جمركية موحدة وجدار جمركي موحد بين دول السوق ، والا كانت السوق مجالا واسعا لحصول بعض الاطراف على الغنم وتحمل الاطراف الاخرى الغرم سواء ما يتعلق منها بالموارد المالية او ما يتعلق بحماية الانتاج الوطني ..

١٠ ـ اثر السوق على الامتيازات والاحتكارات الممنوحة في بعض الدول الاطراف :

خطت السوق العربية المشتركة خطوة كبيرة في طريق التحرر من قيود الاحتكارات والامتيازات الممنوحة في بعض دول السوق اذا كانت هذ الاحتكارات والامتيازات تعوق المبادلات التجارية بين الدول الاطراف المتعاقدة في السوق ، فجاءت المادة التاسعة من قرار احداث السوق تنص على انه لا يجوز ان تحول اي من الامتيازات او الاحتكارات النافذة في دول الاطراف المتعاقدة دون تطبيق احكام السوق العربية المشتركة . وبموجب هذه المادة ، فان اية امتيازات او احتكارات نافذة في احدى دول السوق يقتضي تجميدها اذا كانت تحول دون تبادل المنتجات بين هذه الدول وفق احكام السوق .

على انه تجدر الاشارة الى ان مجلس الوحده الاقتصادية قد استثنى الادخنة من احكام السوق العربية المشتركة باعتبار ان لها وضعا خاصا في كثير من دول السوق، على الا يخل ذلك بحق اي من الدول الاطراف المتعاقدة في الاتفاق فيما بينها على تطبيق احكام السوق على الادخنة .

١١ ـ التحفظات التي اخذت بها دول السوق في المراحل الاولى من تطبيقها :

بالنظر للتفاوت الملحوظ في مستويات الانتاج ، وفي الاوضاع المالية والاقتصادية لبعض دول السوق ، وبالنظر لان تأمين التنسيق الصناعي والتوصل الى توحيد الانظمة والتشريعات والرسوم الجمركية بين هذه الدول يستغرق بعض الوقت ، وحتى لا تتضرر بعض دول السوق من اقامة السوق ، فقد رأى مجلس الوحدة الاقتصادية ان يفسح المجال امام هذه الدول لتعمل على معالجة اوضاعها خلال فترة زمنية لا تتجاوز مراحل التدرج في السوق . وذلك باعطاء الحق لكل دولة من الدول الاطراف المتعاقدة للتقدم الى مجلس الوحدة الاقتصادية بطلب استثناء بعض المنتجات من اعفائها او من التخفيض المطبق عليها في الرسوم والضرائب والتحرير من القيود لاسباب جدية مبررة، وترك للمجلس المذكور ان يقرر هذا الاستثناء وأن يحدد مفعوله

لفترة زمنية لا تتجاوز مراحل التدرج .

ولقد أودعت دول السوق مجلس الوحدة الاقتصادية القوائم المتضمنة المنتجات التي رغبت باستثنائها من الاعفاء او التخفيض المطبق عليها في الرسوم والضرائب من القيود . وفيما يلي بيان بعدد البنود الجمركية التي تقدمت بها كل دولة :

الاردن ٨٨ ـ سوريا ٧١ ـ العراق ٣٥ ـ المتحدة ٥٢ ـ الكويت ١ .

وجدير بالذكر ان هذه التحفظات قدمت على اساس بقائها فترة التدرج باستثناء طلب الكويت الذي حدد مفعوله بسنة واحدة .

وقد ابدت سوريا استعدادها منذ الان الى حذف اي انتاج من قائمة استثناءاتها فيما اذا وافقت اية دولة من دول السوق التي استثنت ما يماثل هذا الانتاج على حذفه من قائمة البضائع المستثناة من قبلها .

١٢ ـ الخطوات الواجب تحقيقها كي تقوم السوق بعملها بشكل منظم :

أ ـ ضرورة الاسراع باحداث صندوق مشترك للمدفوعات :

تأتي عملية تنظيم المدفوعات للمبادلات التجارية بين اي بلدين في مقدمة المسائل التي يقتضي معالجتها عند تنظيم هذه المبادلات . وطبيعي أن تأخذ شؤون المدفوعات بين دول السوق العربية المشتركة اهمية كبرى من قبل وفود الدول العربية عند بحثها موضوع اخراج السوق الى حيز الوجود ، خصوصا وان بعض هذه الدول يأخذ بنظام الرقابة على النقد كالجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربيةالسورية والجمهورية العراقية ، وبعضها الاخر كالاردن والكويت يأخذ بنظام حرية النقد . وقد انتهت هذه الوفود الى الموافقة على خطوة انتقالية بهذا الشأن ، فجاءت المادة السادسة عشرة من قرار احداث السوق تنص على انه يتم انشاء اتحاد مدفوعات عربي وصندوق نقد عربي للاطراف المتعاقدة بحيث تصبح عملاتها قابلة للتحويل فيما بينها ، فان تسوية المدفوعات المتعلقة بقيمة السلع والخدمات المتبادلة بين الاطراف المتعاقدة تتم وفقا لاتفاقات الدفع الثنائية المعمول بها بين كل من هذه الدول ، اما في حال عدم وجود اتفاق دفع ثنائي بين دولتين من الاطراف المتعاقدة، فان تسوية المدفوعات المذكورة تتم بدولارات الولايات المتحدة الامريكية او بالجنيه الاسترليني او بأي عملة قابلة للتحويل مقبولة لدى الطرفين ، على ان تعمد في هذه الحالة كل من الدولتين بتحويل جميع المبالغ المستحقة للبلد المصدر دون تأخير .

وواضح من هذا النص انه لم يأت بجديد على التعامل المرعي حاليا بين دول السوق بشأن تسوية المدفوعات فيما بينها ، وانما جاء النص المذكور ليكرس هذا التعامل ويبقى عليه خلال المرحلة الانتقالية الى ان تتوصل هذه الدول الى انشاء اتحاد المدفوعات وصندوق عربي فيما بينها . والشيء الجديد في النص الآنف الذكر هو الزام كل دولتين من دول السوق بأن تتعهد بالسماح بتحويل جميع المبالغ المستحقة للبلد المصدر دون ادنى تأخير .

ان مما لا شك فيه أن الاسراع باحداث صندوق مشترك للمدفوعات بين دول

السوق من شأنه زيادة حجم المبادلات التجارية بين هذه الدول زيادة ملحوظة وسريعة ، وتخليصها من كثير من الصعوبات التي قد تصطدم بها بعض الدول من جراء التعامل بالدولار او الاسترليني في تسديد قيم مبادلاتها مع دول السوق واتاحة الفرصة امامها لاستخدام مبالغ هذه العملات الصعبة في تمويل خطط التنمية الاقتصادية لديها . ولذلك فان الامل كبير ان تعالج دول السوف موضوع تسوية المدفوعات فيما بينها بعملاتها الوطنية عن طريق الاسراع بتحقيق اتحاد المدفوعات وصندوق النقد العربي في الاجتماعات الاولى القادمة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

ب ـ وضع أسس سليمة للتنسيق الصناعي والتكامل الاقتصادي بين دول السوق:

يعتبر موضوع التنسيق الصناعي احدى الخطوات الهامة في تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول السوق ولذلك أولاه مجلس الوحدة الاقتصادية العناية اللازمة عند بحثه الخطوات اللازمة لتحقيق قيام السوق العربية المشتركة وارسائها على قواعد سليمة تؤمن من مصالح جميع الاطراف بحيث لا تتضرر دولة من الدول المتعاقدة على حساب الدول الاطراف الاخرى . فمن المعروف انه تتوفر في بعض دول السوق صناعات متعددة لها من الطاقة الانتاجية ما يكفي حاجة جميع دول السوق من منتجات.هذه الصناعات ، كما انه من المعلوم ان اقامة بعض الصناعات في بعض الدول الاطراف دون اقامتها في اراضي الدول الاطراف غيرها من شأنه ان يوفر لهذه الصناعات العديد من الميزات والفوائد الاقتصادية كتأمين المواد الاولية او اليد العاملة الرخيصة والفنية او القرب من مصادر التسويق او غير ذلك من ميزات المناخ الملائم لصناعة من الصناعات مما قد لا يتوفر في بلدان السوق الاخرى. وطبيعي ان يؤدي عدم التنسيق الصناعي بين دول السوق وترك كل دولة تقيم الصناعات بمعزل عن دول السوق الاخرى الى قيام صناعات او منتجات متشابهة في نوعيتها تزيد طاقتها الانتاجية عن حاجة هذه البلدان وامكانياتها في الاستهلاك او التصدير ، بالاضافة الى زيادة نفقات هذه الصناعات وارتفاع تكاليف انتاجها بحيث لا تقوى في المستقبل على الصمود في وجه المزاحمة التي تتعرض لها من بقية دول السوق او من الدول الاخرى من خارج السوق . ومثل هذا الوضع من شأنه ان يضطر بعض الدول الاطراف الى المطالبة بحماية صناعتها التي قامت على شروط اقتصادية غير سليمة في الاصل ودون مراعاة لمستقبل التكامل الاقتصادي بين دول السوق او للنتائج التي يمكن توقعها بعد قيام السوق العربية المشتركة .

وللحيلولة دون الوصول الى مثل هذا الوضع وما يمكن ان يسببه من عرقلة لقيام السوق في المراحل المحددة لها ، اتخذ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قراره بتاريخ ١٣ـ٨ـ١٩٦٤ برقم ١٨ والقاضي باحالة موضوع التنسيق الصناعي والتكامل الاقتصادي بين دول السوق الى لجنة التنسيق الصناعي لدراسته وتقديم التقرير اللازم بشأنه في موعد لا يتجاوز الاسبوع الاول من شهر نيسان ١٩٦٥ ليتسنى عرض هذا التقرير على المجلس المذكوز في دور انعقاده الثاني لعام ١٩٦٥ .

جـ ـ توحيد التشريعات والانظمة والرسوم الجمركية بين دول السوق :

عالج مجلس الوحدة الاقتصادية العربية موضوع التشريعات والانظمة والرسوم الجمركية بين دول السوق بشيء من المرونة آخذا بعين الاعتبار التفاوت بين دول السوق في النمو الاقتصادي والظروف المالية والاعباء الاجتماعية . ذلك ان بعض الدول الاطراف قد خطت خطوات حثيثة في دفع عجلة التصنيع في بلادها او في تحقيق مزيد من التنمية الزراعية في اراضيها بحيث باتت تجد نفسها مضطرة الى حماية صناعتها وزراعتها فاتخذت مجموعة من التشريعات والانظمة الجمركية تكفل لها مثل هذه الحماية . وبعض الدول الاخرى ما زالت تفتقر الى بعض الموارد المالية لمواجهة الانفاق العام في سبيل السير بركب المدنية والتطور ، ففرضت مزيدا من الرسوم الجمركية على مستورداتها من الخارج . ومثل هذه الاوضاع جديرة بان تؤخذ بعين الاعتبار عند الانطلاق نحو تحقيق سوق مشتركة يضاف الى ذلك ان موضوع الرسوم الجمركية لا يتناول فقط البضائع الوطنية لدول السوق عند تبادلها بين دول السوق فحسب ، وانما يتناول من ناحية اخرى وبنفس الاهمية البضائع الاجنبية عند تبادلها بين هذه الدول سواء في مراحل التدرج نحو تحقيق هذه السوق أو بعد قيامها ، وقيام جدار جمركي واحد حول دول السوق .

وقد قرر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية احالة الموضوعين التاليين الى اللجنة الجمركية لدراستها :

١ ــ توحيد التشريعات والانظمة الجمركية خلال خمس سنوات تبدأ من اول عام ١٩٦٥ .

٢ ــ توحيد الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم للدول الاطراف المتعاقدة تجاه الدول الاخرى بصورة تدريجية خلال خمسة سنوات تبدأ من اول عام ١٩٧٠ .

على ان يجري التوحيد وفقا للخطوات التي يرسمها مجلس الوحدة الاقتصادية بهذا الشأن .

ويبدو واضحا من احالة هذين الموضوعين الى اللجنة الجمركية خلال المرحلة الاولى للتوحيد تستغرق نصف الفترة المقدرة لقيام السوق بحيث يتم خلالها توحيد كتلة التشريعات والانظمة الجمركية لمختلف دول السوق في تشريع واحد يصبح المرجع والمستند في معالجة الشؤون والقضايا الجمركية لهذه الدول ، وبذلك تصبح قضية توحيد الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم للدول الاطراف المتعاقدة تجاه الدول الاخرى ميسورة الحل خلال الفترة التي حددت لها ، والتي تستغرق النصف الثاني للفترة المقدرة لقيام السوق ، واذا ما اخذنا بعين الاعتبار الخطوات الاخرى في حقل التنسيق الصناعي والتكامل الاقتصادي بين دول السوق التي ستسير جنبا الى جنبمع خطوات التوحيد آنفةالذكر يتبين لنا ان مجلس الوحدةالاقتصادية قد راعى في قراره الخاص باحداث السوق العربية المشتركة الظروف الموضوعية لدول السوق ، وأعطى الفرصة الكافية لكل دولة لتعمل على توفيق اوضاعها الاقتصادية بما يتمشى وأهداف السوق .

د ــ اعتبار تبادل المنتجات الوطنية بين الاطراف المتعاقدة تجارة داخلية :

ان إقامة سوق مشتركة محررة من كافة القيود والرسوم التي كانت تعترض

سبيل المبادلات التجارية قبل قيام السوق ، يعني بكل وضوح فتح الباب على مصراعيه امام المنتجات الوطنية لدول السوق لكي يتم تبادلها بين هذه الدول دون اية قيود كما هو الحال في انتقال منتجات دولة واحدة بين مدينتين من مدنها . وبهذا المفهوم طرحت الجمهورية العربية السورية على مجلس الوحدة الاقتصادية العربية موضوع تبادل المنتجات الوطنية بين الاطراف المتعاقدة ، وطلبت اعتبار تبادل المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية بين دول السوق العربية المشتركة والتي يجري تحريرها من القيود خلال مراحل هذه السوق بمثابة تجارة داخلية ، ولقد قرر المجلس احالة الموضوع الى لجنة تخطيط وتنسيق التجارة المتفرعة عن اللجنة الاقتصادية الدائمة لدراسته ووضع تقرير عنه الى المجلس في دورته القادمة .

ملاحظات اساسية :

واذا كان لا بد من ملاحظة اساسية في خاتمة الموضوع فهي ان نجاح او فشل الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة مرتبط بالدرجة الاولى بالاوضاع السياسية والاجتماعية المتناقضة في الوطن العربي . وما لم يزدد الوعي القومي ويعمق بين الجماهير العربية ، وتقوى وحدة النضال وتصبح قوة فعالة متحركة ، وما لم تصبح المشاريع الاقتصادية «كالوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة» شعارا تعيه الجماهير وتتحمس له وتناضل من اجله وتنزل الى الشارع في سبيله ، فستبقى هذه المشاريع العملية ، والتي تشكل خطوة في سبيل الوحدة المنشودة ، بعيدة المنال وحبرا على ورق ، وسبيلا للدعاية والتخدير وعاملا جديدا يدفع المواطنين نحو اليأس والقنوط من امكانية السير بخطى جدية عملية نحو الوحدة العربية . وباعتبار ان حزبنا موجود في مختلف الاقطار العربية ، ويمثل بحق وحدة النضال العربي والطليعة العربية الواعية المؤمنة بالوحدة فقد اصبح لزاما عليه ان يقوم بعبء التوعية والتعبئة للجماهير العربية لكي تضع ثقلها وطاقاتها النضالية لحمل الحكام العرب على السير في تحقيق تلك المشاريع الاقتصادية بشكل جدي وسريع .

القسم الخامس

قضية البترول العربي

تشكل قضايا البترول العربي عنصرا من اهم عناصر الاستراتيجية الاستعمارية في الوطن العربي منذ انتهاء الحرب العالمية الاولى حتى اليوم . فالبترول كان دائما في مقدمة الاسباب التي جعلت الدول الاستعمارية تتمسك بمنطقة الشرق الاوسط، وتتصارع على كل شبر من ارضه ، وتعلق على بقائها فيه حياتها وتفوقها في العالم. لذلك فان سيطرة العرب على مقدرات بترولهم هو احدى الخطوات الاساسية للتحرر

من تحكم الاستعمار بشكليه القديم والجديد ، ولاستكمال حريتهم ووحدتهم واشتراكيتهم .

١ ـ حقائق اساسية عن النفط العربي :

بلغ انتاج الاقطار العربية من البترول سنة ١٩٦٤ حوالي ٣٦٦ مليون طن (اي ثلث الانتاج العالمي تقريبا بدون المعسكر الشيوعي) ، وبلغت نسبة الزيادة المئوية في السنة الاخيرة وحدها (١١٫٦) ، وبذلك اصبح الوطن العربي مساويا في الانتاج للولايات المتحدة ، وهي اكبر منطقة للانتاج في العالم . وسيحتل الوطن العربي المرتبة الاولى في الانتاج العالمي ابتداء من سنة ١٩٦٥ ، اذ ينتظر ان يرتفع الانتاج في عدة اقطار عربية بنسبة كبيرة (ليبيا ، الجزائر ، ابو ظبي) وان يبدأ الانتاج في السنوات القليلة القادمة في اقطار عربية اخرى (الشارجة ، حضرموت ، سوريا ، عمان) ويقدر احتياطي البترول في الوطن العربي بحوالي ٦٠ـ٧٠ بالمئة من مجموع احتياطي العالم ما عدا المعسكر الاشتراكي .

ان اهم الاقطار المنتجة للبترول هي :

الانتاج بملايين الاطنان سنة ١٩٦٤

الكويت	١٠٦
السعودية	٨٦
العراق	٦٠
ليبيا	٤١
الجزائر	٢٦

ويشكل انتاجها ما يقارب ٨٨ بالمئة من مجموع انتاج البترول العربي على الاقل. واذا قسمنا الاقطار العربية المنتجة للبترول الى دول مستقلة ذات حكومات تقدمية او غير تابعة للاستعمار ودول مستقلة ذات حكومات رجعية او تابعة للاستعمار ، ودول غير مستقلة ، نجد ما يلي : ٢٥ بالمئة من مجموع انتاج البترول العربي تنتجه دول من الفئة الاولى ، و٧٠ بالمئة من الفئة الثانية ، و٥ بالمئة من الفئة الثالثة .

ان اهم اسواق البترول العربي حاليا هي اوروبا الغربية ، اذ استوردت ١٨٩ مليون طن في سنة ١٩٦٣ (دول السوق الاوروبية المشتركة ٨٧ مليون طن ، دول اوروبا الغربية الاخرى ٦٣ مليون طن) ، ويليها اليابان التي استوردت ما يقارب ٤٦ مليون طن . وتشكل قيمة البترول العربي الذي تستورده اوروبا الغربية حوالي ٦٤ بالمئة من مجموع احتياجاتها من البترول ، وهذه النسبة اعلى في اليابان .

وتسيطر على البترول العربي في الوقت الحاضر مجموعة من الشركات المتفقة فيما بينها اهمها الشركات المعروفة «بالشقيقات الثمانية» وتمتلكها المصالح الرأسمالية الامريكية والانكليزية والى حد أقل الهولندية والفرنسية . وهي تسيطر على اكثر

من ٨٠ بالمئة من احتياط البترول وانتاجه وتكريره ونقله في العالم خارج الولايات المتحدة والمعسكر الشيوعي . وان استمرار سيطرة هذه الشركات الرأسمالية على مناطق الانتاج الحالية ، وانسجام سياستها مع دولها لتأمين مصادر الطاقة تأخذ مظاهر وأساليب متنوعة من شأنها ان تبقي المنطقة تابعة لاستغلال هذه الشركات ودولها ، كما ان سياستها في تنمية الانتاج او في تحديد طبيعة العلاقة الاستثمارية او السياسة العامة التي تسلكها هي متوافقة مع تحقيق اكبر نفع للشركات ودولها بغض النظر عن النتائج الاقتصادية والسياسية في الدول المنتجه ، والاضرار التي يمكن ان تلحق بهذه الدول .

ان شروط الامتيازات والاحتكارات والاتفاقات بين شركات البترول والاقطار العربية هي شروط مجحفة بحق الاقطار العربية ، فليس هناك من منافسة بين الشركات ، كما ان الدول المستعمرة التي سيطرت على الدول المنتجة اعطت بنفسها ولنفسها حقوقا امتيازية كاملة ومطلقة ، ونسقت علاقاتها الكبرى الاخرى بما يعود عليها بالنفع المتبادل ، دون اعتبار للدول المنتجة . فنلاحظ مثلا ان شركات البترول العاملة في الاقطار العربية ، باعتبارها شركات متكاملة ، تنتج «مكررات» في بعض الاحيان تكون اكثر من مقدار ما تنتجه من البترول الخام في منطقة معينة ، وهي لذلك تكون مشتريا صافيا ، ومرتبطة فيما بينها بعقود وبأسعار وحسومات بحيث لا يكون في النهاية بيع فعلي من جهة لاخرى ، وانما تبيع الشركات لنفسها بأسعار تؤمن لها اكبر ارباح ممكنة وبمعزل عن الدول المنتجة .

وبسبب سهولة التنقيب عن البترول وسهولة الحصول عليه في الاقطار العربية، فان صناعة البترول العربي تحتاج لاموال اقل مما تحتاجه مثيلاتها في البلدان الاخرى ، ولهذا فان الارباح التي تجمع من هذه الصناعة كبيرة جدا لدرجة ان بعض الدراسات التي قامت بها منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC . وجدت ان الاموال الموظفة في هذه الصناعة تدر ارباحا اكثر من تلك الموظفة في اي مكان اخر. وقد بلغ متوسط صافي الارباح التي حققتها الشركات العاملة في الاقطار العربية في الفترة ما بين سنة ١٩٥٦ و١٩٦٠ حوالي ٦٦ بالمئة على الاموال الموظفة بعد دفع حصة الحكومات (شركة نفط قطر حققت ١١٤ بالمئة ..!) في الوقت الذي لم تزد فيه الارباح على الاموال الموظفة في صناعات اخرى عن ١٢ بالمئة .

ان دخل الحكومات من العائدات البترولية ، حسب نظام «المناصفة» ما زال متدنيا بالقياس الى الارباح الطائلة التي تجنيها الشركات . واذا اضفنا الى الارباح غير المشروعة التي تجنيها الشركات من فرع الانتاج ، انفرادها بالارباح المتحققة من العمليات الاخرى ، في فروع النقل والتكرير والتسويق ، نجد ان اضرارا كبيرة تلحق الدول المنتجة وحريتها في اقامة علاقاتها التجارية والمالية مع الدول الاخرى بشكل مباشر وحسب الشروط الاقتصادية الصحيحة ، دون ضغط من نظم الاحتكار والسيطرة الاستعمارية .

وبالنتيجة فقد استغلت دول الشركات ضعف الدول المنتجة وسيطرت على جزء هام من عائداتها البترولية . ووظفت هذه الاموال في بنوك دول الشركات ،

واعتمدت عليها في دعم نقدها (الكويت وقطر مثلا) ، فضلا عن قيام طبقة ثرية جديدة في الدول المنتجة تعتمد على الشركات الاجنبية في تنمية ثروتها وزيادة سيطرتها الداخلية (السعودية وليبيا مثلا) ، وتتصف هذه الطبقة بالبذخ والتفسخ والارتباط بالاستعمار الغربي سياسيا واقتصاديا ، وقيام اوضاع جديدة في مناطق البترول تختلف بمستواها الاقتصادي ونمط تفكيرها عن الاجزاء الاخرى ، ومن شأن هذه الاوضاع ان تزيد التعقيد الاجتماعي والسياسي ، لما لهذه من قوة وتأثير ، بحكم قدرتها المادية وارتباطها، كأنظمة اقتصادية وسياسيةبالشركات والدول الاستعمارية. (وقد اظهرت الطريقة التي تصَرف فيها عائدات البترول في معظم الاقطار العربية حتى الان هذه الناحية) .

وتشكل الشركات المستثمرة دولا داخل الدولة المنتجة ، وتتمتع بالاستقلال الكامل ، وتحيط اعمالها بالسرية المطلقة . وقد ازداد نفوذ الدول الاستعمارية ، عن طريق شركاتها هذه ، وحصلت على امتيازات عسكرية واستراتيجية ، استطاعت من خلالها ان تقيم انظمة حكم تساعدها في استمرار نفوذها وسيطرتها وتأمين مصالحها ، وأصبحت بذلك الدول المنتجة تابعة في سياستها وعلاقاتها الدولية لسياسة دول الشركات ومصالحها ، وفقدت عمليا سيادتها وحريتها . وتمارس شركات البترول والدول الاستعمارية سياسة الضغط والتخريب في كل البلدان المحيطة بالدول المنتجة كي تمنعها ، بحكم تطور الوعي فيها ، من مهاجمة السياسة الاستغلالية ومحاولة انهائها ، وتستعين الشركات بالانظمة السياسية القائمة في الدول المنتجة على تحقيق هذه المهام ، كما تستعين بأجهزة المخابرات والاموال وحتى الحرب من اجل اقامة اوضاع في المناطق المجاورة تنسجم مع سياستها الاستعمارية الاستغلالية .

٢ ـ الاهداف النهائية لسياسة البترول العربية :

من كل ما تقدم يتضح ان الهدف النهائي لاية سياسة بترولية عربية هو تأميم البترول العربي ، وتأسيس منظمة عربية موحدة تتولى عمليات انتاج ونقل وتكرير وتسويق البترول العربي ، وتكوين علاقات مباشرة مع الدول المستهلكة على الاسس التجارية المعروفة .

ان تحقيق هذا الهدف هو جزء من استراتيجية الثورة العربية الهادفة الى تحرير الوطن العربي من الاستعمار ، والى تصفية النظم الرجعية التابعة له ، ولذلك فلن يتم دفعة واحدة ولا بوقت قصير ، فهو يفترض وجود انظمة حكم متحررة ومتينة داخليا ومتعاونة فيما بينها تعاونا وثيقا ، ويفترض تحضير الخبرات الفنية والادارية لاستلام هذه الصناعة المعقدة ، كما يفترض توفير الرأسمال اللازم .

ان شعار تأميم صناعة البترول العربي اصبح قابلا للتنفيذ في الوقت الحاضر ، من حيث الامكانيات الفنية والمالية، فالاقطار العربية ككل لم تعد كما كانت في الماضي تجهل هذه الصناعة وتقف منها مكتوفة الايدي، فنيا وماليا ، اذ توفر في الوقت

الحاضر الحد الادنى من الخبرة الفنية والمال اللازم لنقل هذه الصناعة من يد الاستعمار الى يد عربية في بلادنا . ان تأميم البترول يصبح امرا ممكنا اذا تكاتفت الاقطار العربية وتحررت حكوماتها من سيطرة الاستعمار .

ولكن تحقيق هذا الهدف النهائي يقتضي اتباع سياسة مرحلية توصل اليه وتخدم المصلحة القومية العربية في الفترة الراهنة .

٣ ــ السياسة المرحلية للبترول العربي :

اننا وان كنا نطرح شعار تأميم البترول كهدف نهائي، ولكننا بنفس الوقت يجب ان نطرح برنامجا عمليا لوضع هذه الثروة في خدمة المصلحة العربية بدلا من مصلحة الاستعمار .

ان وجود ٧٠ بالمئة من البترول العربي في اقطار تسيطر عليها حكومات رجعية امر بالغ الخطورة وعلينا ان نوضح اخطاره للشعب بأوسع نطاق ، خاصة في منطقة الخليج العربي . ان تحقيق تنمية اقتصادية جذرية في الوطن العربي ، وتدعيم الكفاح ضد الصهيونية واسرائيل هي الامور الرئيسية التي تتعلق بها قضية البترول.

فالاقطار العربية لا تزال متخلفة اقتصاديا ، والاقطار التي بدات تتطلع نحو التنمية السريعة تجد نفسها في وضع حرج من حيث توفر الموارد المالية ، في حين ان منطقة الخليج تنتج من البترول ثروة ضخمة يذهب جزء كبير منها للاستعمار ، ويسيطر افراد قلائل من الشيوخ والتجار على الباقي . ان تحول المناطق الصغيرة من الخليج الى دول صغيرة يسيطر عليها الشيوخ ليست الا وسيلة ابتدعها الاستعمار واعوانه لحجب هذه الثروة عن الاقطار العربية وتحويلها لمصلحة الاستعمار ، الامر الذي يجب فضحه بأوسع نطاق ، وتفنيد حجج اعتبارات السيادة الاقليمية ، والحقوق الخاصة في قضية البترول . ان مسألة البترول قضية قومية ، وليست حقوق اقليمية ، وهي ليست من شأن الحكومات المحلية التي تسيطر عليها ، بل هي من شأن الشعب العربي بأجمعه ، وتتعلق بحياته ومصيره ، لذلك يجب رفض كل معالجة اقليمية قطرية لهذه القضية .

وكبرنامج عملي في المرحلة الحالية المباشرة، ريثما يتحقق شعار التأميم، يمكننا ان نطرح مطلب وضع جزء كبير من عائدات البترول في الخليج والسعودية وليبيا (مثلا ٥٠ بالمئة) في صندوق عربي منفصل يستخدم في تنمية الاقطار العربية حسب قواعد معينة ، ويستعمل لدعم التسلح العربي بمقدار مساهمة الاقطار العربية بهذا المجهود .

وبعبارة اخرى ان طرح شعار التأميم (سيما بعد ان دخلت سوريا هذا المجال) اصبح امرا ضروريا ومفيدا لبلورة الوعي الشعبي في هذه القضية الاقتصادية الخطيرة . كما ان المطالبة بحلول مرحلية كاستخدام جزء من العائدات لاغراض التنمية والتسلح ، واعادة النظر في علاقات الاقطار العربية مع البلدان الاخرى (في نواحي البترول) على اساس علاقة تلك الدول باسرائيل ، ان هي الا شعارات يجب طرحها

وشرحها للجماهير ، وتحويلها لحملات واسعة النطاق تشترك بها كل اجهزة الحزب، وتسخر لها كل وسائل الاعلام ..

لئن كان الحكام العرب في الاقطار المنتجة للبترول يجدون من مصلحتهم المحافظة على اوضاع التجزئة القائمة للاستئثار بهذه الثروة الضخمة ، ولئن كانوا مرتبطين بعجلة الاستعمار والشركات الرأسمالية الكبرى في العالم ، ولا يستطيعون التحرر منها او لا يريدون رفع حمايتها لهم ، فان مصلحة الطليعة العربية الثورية الواعية والجماهير الكادحة ، بل من واجبها ان تسلك طريقا اخر ، من شأنه تسليط الانوار على اهمية الثروة البترولية في الوطن العربي واثرها الضخم في تحرير العرب والخلاص من اسرائيل ، وتحقيق اهدافهم الثورية الكبرى في الوحدة والحرية والاشتراكية ، ورفعهم بالتالي الى مصاف الشعوب المتقدمة القوية ، ولهذا كان على الحزب في جميع الاقطار العربية ، ان يعبىء الجماهير باستمرار في سبيل النضال من اجل هذه القضية الاساسية التي يرتبط بها مصير العرب ومستقبلهم ، وعلى الحزب في المرحلة القادمة ان يجعل من شعار «بترول العرب للعرب» حقيقة واقعة بانزاله الى الجماهير وجعله مطلبا اساسيا لها . وبدون ذلك لا يجرؤ الحكام العرب والتقدميون منهم ايضا على اثارة الموضوع جديا ، فضلا عن المطالبة والمساهمة مع الشعب على تحقيقه .

القسم السادس

اثر اسرائيل على الاقتصاد العربي

من نافلة القول ان نشير الى ان قيام اسرائيل يشكل خطرا كبيرا على الوطن العربي من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية ، فمن الناحية السياسية يتجسد هذا الخطر في اقتطاع جزء من بلاد العرب وتكوين دولة معادية في قلب الوطن العربي ، تفصل بين مشرقه ومغربه وتعبىء جميع امكانيات الصهيونية العالمية في سبيل التوسع على حساب الاقطار العربية. وقيام اسرائيل متعلق بصورة وثيقة بمسألة الاستعمار الجديد في المنطقة . فالاستعمار الغربي ذو المصالح الاقتصادية والاستراتيجية المعروفة يهمه جدا ايجاد الطرق المناسبة لحمايتها . فهي تمثل بنظره قوة غربية الاتجاه والتفكير والاهداف ، تصلح لابعد الحدود لتعديل ميزان القوى في المنطقة كلما رجحت الكفة لصالح حركة التحرر القومي . لذلك كانت اسرائيل دوما ومنذ قيامها وسيلة التهديد التي يلجأ اليها الاستعمار الغربي للحد من التيار القومي او ضربه ان امكن . وقد حدث هذا بالفعل سنة ١٩٥٦ ، وقد يحدث في المستقبل ازاء القطر السوري . اما خطر اسرائيل العسكري فمعروف ويتمثل في بناء قوة عسكرية متعصبة معادية للعرب يصب الغرب فيها كل قواه الفنية

والمادية ليجعل منها راس الحربة لضرب القومية العربية ، وتجعل منها الصهيونية العالمية وسيلة للمحافظة على كيانها وللتوسع في المستقبل .

ولكن لاسرائيل بجانب كل ذلك خطر اقتصادي متشابك مع الاخطار السياسية والعسكرية . فقيام هذه الدولة وبقاؤها يشكل بحد ذاته مصرفا يستنزف الطاقة الاقتصادية العربية في الاستعداد العسكري والسياسي والدعائي بدلا من ان تتحول تلك الطاقة الاقتصادية نحو البناء والتنمية . اما لماذا يريد الاستعمار الغربي ذلك فسببه واضح وهو ان حدوث تنمية اقتصادية صحيحة في المنطقة يؤدي الى استقلالها عن الغرب ماليا واقتصاديا ، الامر الذي يمكنها من السيطرة على ثرواتها وتجارتها التي يقوم الغرب فيالوقت الحاضر باستغلالها بشتى الوسائل. والمضاعفات السياسية والستراتيجية التي تتولد عن الاستقلال الاقتصادي واضحة ايضا لان الاستعمار الذي استغل المنطقة واستعبدها لا يستطيع ان يحتفظ بولاء الاقطار العربية سياسيا في الحرب الباردة مع المعسكر الاشتراكي اذا ما تيسر لهذه البلاد ان تستقل اقتصاديا ..

وثمة جانب اخر للمسألة الاقتصادية هذه يتعلق بالدور البعيد المدى الذي يمكن ان تلعبه اسرائيل في متابعة الاستغلال الاقتصادي للمنطقة ولافريقيا واو بشكل اخر . فاسرائيل كقاعدة غربية وكمركز مهم لرؤوس الاموال الغربية تستطيع ان تكون الجسر الذي تنطلق منه رؤوس الاموال لاستغلال موارد المنطقة عن طريق التجارة ، فالغرب يريد ان يجعل من اسرائيل جزيرة صناعية تصدر للمنطقة العربية ولافريقيا.

ان الاستعمار الغربي يسعى دوما لتطوير اساليبه ، فكلما تعاظم الشعور ضد شكل من اشكال الاستعمار استبدله بغيره . وكلما ازداد الوعي الوطني لوضع استعماري معين حاول ابتكار وضع جديد يضمن استمرار تأمين اهدافه باشكال جديدة . ان تعامل الاستعمار اقتصاديا مع المنطقة العربية وما يجاورها ، خاصة القارة الافريقية ، اصبح في الوقت الحاضر اصعب مما كان عليه في الماضي ، فقد ازدادت شكوك الشعوب حول النشاط الاقتصادي الغربي واخذت تتردد وتتوجس من كل خطوة يخطوها الغرب في مجال هذه العلاقات . لذلك اخذ الاستعمار الغربي يفتش عن اشكال جديدة للاستثمار الاقتصادي ومن هذه الاشكال الجديدة«اسرائيل» انه ينظر للمستقبل البعيد الذي تكونبه هذه الدولة جزءا من المنطقة ولكن اقوى منها صناعيا وتجاريا بحيث تستطيع ان تكون علاقات اقتصادية استثمارية كتلك التي تتكون عادة بين البلد الصناعي القوي المستعمر وبين البلدان الزراعية الضعيفة . ومن هنا نجد ان الغرب ينظر بعين الارتياح لنشاط اسرائيل الاقتصادي في القارة الافريقية ، ونجده يقدم لها كل الدعم في هذا المجال ويربطها بعجلة اقتصاده . وما ارتباط اسرائيل بالسوق الاوروبية المشتركة والعلاقات الاقتصادية الخاصة بالولايات المتحدة ، الا ادلة مادية على هذه السياسة . وبعبارة اخرى يسعى الغرب الى استعمال اسرائيل جسرا يستطيع بواسطته استثمار المنطقة في الشرق الاوسط وافريقيا . وهذا هو معنى القول بان اسرائيل تمثل نوعا من الاستعمار الجديد .

هذا هو الاثر الاقتصادي العام ، وعلى المدى الطويل ، لقيام اسرائيل على الاقطار

العربية . ولكن لا بد ايضا من التنويه بالآثار المحددة على الاقتصاد العربي . قلنا ان وجود هذه الدولة العدوة في قلب الوطن العربي يشكل مصرفا لاستنزاف موارد كان من الممكن ان توجه لاغراض التنمية، فماهي الاشكال التي يتمثل بها هذا الاستنزاف الاقتصادي؟.

هناك اولا مسألة المصروفات العسكرية الباهظة التي تضطر الاقطار العربية لتحملها في سبيل الوقوف بوجه القوة العسكرية التي تعدها اسرائيل لتنفيذ سياستها العدوانية القادمة . من المؤكد ان الاقطار العربية المستقلة لا تحتاج للاحتفاظ بالقوات العسكرية التي تحتفظ بها اليوم لولا وجود اسرائيل واوضح مثل على ذلك هو المصروفات العسكرية في القطر السوري . فسوريا تصرف الان نسبة تتراوح بين ٥٥ — ٦٠٪ من موازنتها العادية على الدفاع . ففي سنة ١٩٦٢ — ١٩٦٣ مثلا كان مجموع النفقات الفعلية في الموازنة العادية ٥٢٣ر١ مليون ل.س. صرف منها على الدفاع والامن العام حوالي ٥٦٪ اي ٢٩٢ر٩ مليون ل.س. في حين ان مجموع المصروفات الفعلية على التنمية في تلك السنة كانت ٢٠٨ر٥ مليون ليرة سورية .

ان هذه الارقام كافية لايضاح العبء الثقيل الذي تتحمله سوريا بسبب الوضع العسكري ازاء اسرائيل ، واثر ذلك في تخفيض مجهودها في مجال التنمية الاقتصادية . والشيء نفسه بصورة عامة ، ولكن لدرجة اقل ينطبق على اقطار عربية اخرى كالجمهورية العربية المتحدة او الاردن .

كذلك هناك مصاريف الدعاية والمقاطعة وجميع اشكال النشاط السياسي الذي تضطر الاقطار العربية لتحملها لمواجهة اسرائيل في مختلف الميادين الدعائية والسياسية في العالم . ان مصاريف الدعاية والنشاط السياسي والاضرار الاقتصادية المرافقة لها التي تضطر الاقطار العربية للقيام بها بسبب المقاطعة الاقتصادية لجميع المؤسسات التجارية التي تتعامل مع اسرائيل ، تشكل بمجموعها عبئا اقتصاديا على الاقطار العربية ما كان ليحصل لولا مشكلة اسرائيل . كما ان الاقطار العربية قد دخلت مؤخرا مرحلة جديدة من المقاومة السياسية للنفوذ الصهيوني تضطرها الى مقاطعة بعض الدول التي تساعد اسرائيل ، الامر الذي لا بد ان تدفع الاقطار العربية ثمنه اقتصاديا بشكل من الاشكال ، والازمة مع المانيا الغربية هي بداية للمرحلة الجديدة . في جميع هذه الحالات تقوم الاقطار العربية بمجهود كفاحي ضد اسرائيل والصهيونية وتدفع ثمنه اقتصاديا باشكال عديدة ..

ولا ينحصر الاثر الاقتصادي على الوضع المالي فقط ، فهناك موارد انتاجية تستوعبها القوات المسلحة في الوقت الحاضر ، كان من الممكن استخدامها في مجالات منتجة ، ويصح ذلك بصورة خاصة على اليد العاملة . ان الجيش يقتطع جزءا من اليد العاملة في البلاد خاصة من القطاع الزراعي ويعطلها عن العمل والانتاج لفترة بقائها في الجيش . هناك دوما كمية من اليد العاملة معطلة عن العمل .

ان هذه اليد العاملة كان من الممكن ان تزيد من الانتاج الزراعي لو لم تقض ضرورات الدفاع بأخذها للجيش خاصة وان اليد العاملة هذه هي في الغالب من النوعية الشابة النشيطة ومن القطاع الزراعي المنتج . ويصح نفس الشيء عن الموارد الاخرى كالمواد الخام ورأس المال والخبرة الفنية . ان جميع ما في الجيش من موارد

بشرية وخبرات فنية ومواد خام هي في الحقيقة مقتطعة من الاقتصاد الوطني ، اي مأخوذة من مجالات منتجة الى مجال غير منتج اقتصاديا .

وباختصار ان اضطرار الاقطار العربية ، وخاصة الاقطار التي ذكرناها ، للاحتفاظ بقواتها العسكرية الحالية قد ادى الى اضعاف مجهوداتها في مجال التنمية ، او بعبارة اخرى : ان الموارد المتاحة للتنمية كان من الممكن ان تكون اكثر مما هي عليه في الوقت الحاضر لولا وجود الخطر الاسرائيلي .

ومما يزيد من الآثار السلبية لهذا الخطر هو ان الاقطار العربية هذه بالذات ، اي الاقطار المعرضة بصورة مباشرة لخطر اسرائيل والتي يقع عليها بالدرجة الاولى عبء الدفاع ، هي نفسها اقطار لا تملك مصادر خاصة لرأس المال ، بل عليها ان تعتمد على مواردها الذاتية من الضرائب . فسوريا والجمهورية العربية المتحدة والاردن اقطار ليست فيها موارد غير ذاتية لرأس المال كالبترول . ان موارد البترول موزعة بشكل يكاد يكون معاكسا لهذه الضرورات . فالاقطار التي تنتج هذه المادة بكميات كبيرة والتي تحصل سنويا على موارد كبيرة من العوائد هي في الغالب اقطار ذات حكومات واقعة تحت نفوذ الاستعمار او مشغولة بمشاكلها الداخلية ، او انها لا تتحمل مسؤولية جدية في قضية فلسطين ، واحسن الامثلة على ذلك هي السعودية والكويت وليبيا . .

ان مسألة استثمار البترول العربي ليست منفصلة عن قضية فلسطين ، بل على العكس من ذلك ، فالاستعمار الغربي الذي يستثمر هذه الثروة ويسيطر على جميع مراحل انتاجها في وضع يستطيع به ان يستخدم هذه القوة لدعم اسرائيل عدوة العرب . فاسرائيل ذات الاقتصاد المرتبط عضويا بالاقتصاد الغربي تستمد جزءا من قوتها على الاقل وبصورة غير مباشرة من استثمار البترول العربي . وتلك هي المفارقات العجيبة في استثمار البترول وثرواته . فهي الان موزعة عمليا بين حكومات بعيدة عن قضية فلسطين وعن المسؤوليات القومية عموما من جهة ، وبين الاستعمار الغربي الذي يقوم بدوره باستخدام هذه الثروة لدعم اسرائيل بطريق غير مباشر من جهة اخرى .

هذه بصورة عامة الآثار الاقتصادية لقيام اسرائيل . انها آثار مباشرة وغير مباشرة ، قصيرة الامد وطويلة الامد ، وتشمل الاقطار العربية والمناطق المجاورة لها على وجه العموم كافريقيا . وقيام هذه الدولة ليس الا مظهرا من مظاهر الجهد المتواصل الذي قامت به الصهيونية العالمية ويقوم به الاستعمار الغربي القديم لتجديد مؤسساته واخراجها بصورة اخرى ، واسرائيل هي الشكل الذي اختاره لمنطقة الشرق الاوسط .

واذا كان لا بد من خاتمة ونتيجة لهذا الموضوع فلنتذكر ان خنق اسرائيل ، او القضاء عليها في ظل الاوضاع السياسية الراهنة والاوضاع الاجتماعية والاقتصادية المهلهلة في الوطن العربي امر مشكوك فيه ، اذا لم نقل متعذرا . . ذلك لان اسلوب المتاجرة بقضية فلسطين وتمييعها ، والتهرب من معالجتها بصدق وصراحة وحزم ، انما هو الاسلوب الطبيعي والمنطقي لهذه الاوضاع المذكورة . ومن هنا كانت كل خطوة تحررية لاي قطر عربي ، وكل خطوة جدية في سبيل الوحدة والاشتراكية ، انما هي في الوقت نفسه ، ومن حيث النتيجة ، خطوة فعلية نحو الخلاص من خطر اسرائيل والقضاء عليها .

التقرير التنظيمي
كما اقره المؤتمر القومي الثامن

عندما طرح حزب البعث العربي الاشتراكي وحدة الوطن العربي واعتبرها هدفا من اهدافه الرئيسية لم يكتف بطرحها نظريا وانما جسدها عمليا عندما اقام تنظيمه الحزبي على مستوى الوطن العربي، واعتبر هذا التنظيم هو اساس اي عمل وحدوي.

ان الحزب لم يقف عند انشاء فروع له في مختلف الاقطار ، وانما اخضع تلك الفروع لقيادة مركزية ممثلة لمنظمات الحزب من مختلف الاقطار العربية واعطى تلك القيادة حق التقرير والاشراف والتوجيه وهو بهذا قد اقام الوحدة قبل قيامها وذلك عندما قرر عام ١٩٥٤ تشكيل القيادة القومية ، لانه بهذه الخطوة قد تجاوز المنطق الاقليمي تجاوزا فعليا .

فجاءت القيادة القومية تضم ممثلي الحزب في بعض الاقطار العربية رغم تفاوت تلك الاقطار من حيث واقعها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي . وقد وضع لهذه القيادة آنذاك نظام خاص بها . وقد تم تشكيلها بناء على اتفاق بين بعض منظمات الحزب . فجاءت على الشكل التالي :

٣ اعضاء للقطر السوري (الرفيق م.ع. ، الرفيق ص.ب. ، السيد أ.ح.) .
٢ عضوين لقطر الاردن (الرفيق ع.أ.ن. ، السيد ع.أ.ر.) .
١ عضو واحد للقطر العراقي (السيد ف.ر.) .
١ عضو واحد للقطر اللبناني (السيد ع.ج.) .

وقد استمرت هذه القيادة حتى قيام وحدة ١٩٥٨ . وفي عام ١٩٥٩ بادر الامين العام بدعوة لجنة تحضيرية للاعداد لمؤتمر قومي ينتخب قيادة قومية للحزب ويرسم استراتيجيته .

وقد انتخبت اللجنة مكتبا تنفيذيا ليتولى الاعداد المؤتمر ، وقررت ضرورة عقد المؤتمر . وقد عطل الريماوي اكثر من مرة انعقاد المؤتمر ، بحجة ظروف الاردن . واخيرا عقد المؤتمر القومي الثالث في بيروت في شهر آب ١٩٥٩ .

وقد قاطع عبد الله الريماوي المؤتمر ولم يتضامن معه الا اللاجئون السياسيون من القطر الاردني في الجمهورية العربية المتحدة .

اما الذين أتوا من داخل قطر الاردن فلم يتضامنوا معه . واستمر المؤتمر في اعماله وانتخبت قيادة قومية لاول مرة في حياة الحزب وكانت على الشكل التالي :

م.ع. ، م.ر. ، أ.ش. ، ع.و.ش. ، غ.ش. ، ع.ج. ، ط.ش. ، م.ج ،
خ. ي. ، ف. ر. .

واستمرت هذه القيادة حتى انعقاد المؤتمر القومي الرابع الذي أعد له بشكل لم يعهد في المؤتمر السابق . ومن اهم الموضوعات التي ناقشها المؤتمر حل الحزب في القطر السوري ، ومحاولة اغتيال عبد الكريم قاسم . وقد خطأ المؤتمر عملية الحل وأدان الاسلوب غير الشعبي الذي تورطت فيه قيادة قطر العراق بمحاولة اغتيال عبد الكريم قاسم . وانتخب المؤتمر قيادة الحزب القومية على الشكل التالي :

م. ع. ، م. ر. ، ع. ر. م. ، خ. ي. ، ف. خ. ، ع. س. ، ط. ش. ،
غ. ش. ، غ. ي. ، ع. ج.

وعندما وقع الانفصال في ٢٨ ايلول ١٩٦١ ترك ارتباكا في منظمات الحزب على اثر المواقف المناقضة التي وقفها بعض قادة الحزب . ودعت القيادة القومية لمؤتمر قومي ، وكان المؤتمر القومي الخامس الذي عقد في حمص في شهر حزيران ١٩٦٢ . والذي وضع استراتيجية جديدة للحزب لخصها المؤتمر في القرار التالي :

القرار الاول ــ ان الحزب يقرر :

١ ــ الوحدة اساس عقائدي من اسس وجوده لا يمكن للحزب ان يتخلى عنه .

٢ ــ على ضوء الواقع العربي الحالي ، فالوحدة المطروحة للبحث والنضال هي وحدة مصر وسوريا . ان هذا لا يمنع ان تغيير الواقع العربي في اي قطر قد يطرح امكانيات جديدة للوحدة ليست مطروحة في الوقت الحاضر .

٣ ــ ان الانفصال الذي تم في ٢٨ ايلول ١٩٦١ كان مؤامرة رجعية اقليمية ، مدعومة من قبل الاستعمار ، استغلت الانحرافات والاخطاء التي رافقت نظام الحكم لتنقلب لا على هذه الانحرافات ولكن على الوحدة نفسها . اما ما ورد بخلاف ذلك من آراء ومواقف نسبت بشكل او بآخر الى الحزب فلا علاقة للحزب بها على الاطلاق .

٤ ــ ان الحزب اول من لمس هذه الانحرافات التي شوهت وجه الوحدة واول من وقف منها موقف المعارض والناقد منذ ظهورها حتى الانفصال ، لهو اول من يدرك خطر هذه الانحرافات وعمقها ويناضل من اجل الحيلولة دون تكرارها .

٥ ــ يرى الحزب ان السبيل الاقوى والاجدى لمحاربة هذه الانحرافات هو في الدعوة الى الوحدة بين سوريا ومصر في مفهومها الذي عبر عنه الحزب باستمرار ، القائم على ان الوحدة وحدة شعب ووحدة قوى شعبية ، ووحدة نضال شعبي ، تقوم على اكتاف الشعب وتستند اليه ، وتستمد منه في مؤسسات ديموقراطية شعبية بعيدة عن اي تسلط فردي بعيدة عن اي تسلط بوليسي، بعيدة عن اي تسلط اقليمي.

٦ ــ ان الحزب اذ يتبنى قضية الوحدة بين مصر وسوريا لا يكتفي بالنظر الى الواقع الحالي وانما يمد نظره الى الاجيال المقبلة والى المصير العربي . وهو من اجل ذلك يرى ان طرح شعار الوحدة بمفهومها الاصيل غير المشوه يجب ان يستهدف مبدئيا تكتل الجماهير الشعبية على هذا المفهوم في جبهة شعبية تضم مختلف القوى القومية التقدمية سواء في المشرق العربي او مغربه . لذلك يسعى الحزب لان يتبنى هذا المفهوم جميع الحركات العربية المعبرة عن الثورة العربية التقدمية وعلى رأسها

الثورة الجزائرية والاتحاد الوطني للقوات الشعبية في المغرب (١) .

ان هذا الموقف الايجابي والمسؤول رد ثوري وحكم على اتجاهين خاطئين :

اتجاه انفصالي منحرف لا يجرؤ على كشف هويتـــه ، فيختفي وراء اسباب مشروعة ظاهريا ويتسلح بها لا ليطالب بتصحيح الاخطاء والانحرافات ، بل ليشكك بالوحدة ذاتها ، وبذلك يفصل عمليا النضال مـــن اجل الحرية عن النضال من اجـل الوحدة . وهذا الفصل بين اهداف متداخلة عضويا جعل المتمسكين بهذا الاتجـــاه يفتشون عن دعائم فكرية وعقائدية لموقفهم ليجـدوا «التبريرات» التي تحـول دون الوحدة بين مصر وسوريا ، في تخبطات لا اول لهـــا ولا آخر ، وخوفا مـــن ان يبرز موقفهم السلبي هذا ازاء الوحدة خصيصا اخفـوا الاسباب الاساسية التـــي دفعتهم اليه وراء «اعتبارات موضوعية» مستقلة عن نظـام الحكم في مصر ، وتتعـدى الى اساس التكوين الشعبي فيمصر والتطور الاقتصادي والاجتماعي داخل القطر المصري، وكأنهم يريدون ان يستمر الجفاء ويستحكم العـــداء بين الشعب العربي في سوريا والشعب العربي في مصر .

ان موقف المؤتمر القومـــي الخامس المعبر عن وحدويـة الحزب جاء محطما لهذا الانزلاق التدريجي من انتقـاد لنظـام حكم الى التشكيك بفكرة الوحدة مـع الشعب العربي في مصر .

والاتجاه الثاني الخاطىء الذي قضي عليه في المؤتمر القومي الخامس بقراره حول وحدة مصر وسوريا هو الاتجاه العاطفي السطحي اللاواعي الذي يدعو للوحدة لمجرد انها وحدة ، دون الاهتمـــام بالاسس التي تبنى عليهـــا والشروط والضمانات التـــي تحميها وتنميها . ومؤيدو هذا الاتجـاه المخرب هم القائلون بالوحـــدة الفوريـــة وبالتصحيح من الداخـل . ان التصحيح مـــن الداخل كان لازما وضروريا طالما ان ج٠ع٠م٠ كانت قائمة ، اما وقد وقعت نكسة الانفصال ، فالعمل السليم والصحيـح يقضي بالمحاولة على الاقل من الاستفادة من التجربة المريرة لضمـــان عدم تكرارها . والضمان لا يكون بالعودة الى ما قبل دون قيد او شرط ، بل في خلق ظروف وايجاد الضمانات التي تحمي اية وحدة جديدة من الانتكاسة ، اي مـــن التسلط الفردي والاقليمي والبوليسي . فدعاة الوحدة الفورية وان كان وجودهـم عفويا في الصف الجماهيري فهم لا يقلون ضررا على مصير الوحدة من الانفصاليين لانهـم يفصلون بين الوحدة وبينالاسس التي بدونها لا تقوم اية وحدة شعبية، ايالحريات الديموقراطية والمشاركة الجماهيرية عن طريق التنظيمات الشعبية التقدمية الحزبية والنقابية (٢).

ان هذه الاستراتيجية التي رسمها المؤتمر القومي الخامس كان لها الاثر الكبيـر في استعادة الحزب لسمعته القومية ولجماهيره وبالتالي تبرئة الحزب مـــن مواقف فردية دمرت اصحابها وكادت تودي بسمعة الحزب . وان المؤتمر القومي الخامس لم يقف عند هذا الحد ، وانما وضع اسسا جديدة لاعـــادة تنظيم الحزب في سوريا

---

(١) النشرة الداخلة عن المؤتمر القومي الخامس – حزيران ١٩٦٢ – صفحة ٦ .

(٢) النشرة الداخلية عن المؤتمر القومي الخامس – حزيران ١٩٦٢ – ص ٤ و٥ .

ولخص هذه الاسس في القرار التالي :

القرار الثاني ـ يقرر المؤتمر ما يلي :

١ ـ تكليف القيادة القومية الجديدة بالمباشرة فورا في اقامة تنظيم الحزب في القطر السوري .

٢ ـ تقوم القيادة القومية بتعيين قيادة قطرية مؤقتة تختار من العناصر الحزبية السابقة التي تتمتع بالنشاط والكفاءة والايمان العميق بعقيدة الحرب ، تقوم بتنظيم القاعدة .

٣ ـ يراعى في بناء التنظيم الجديد تجربة الحزب التنظيمية السابقة والمقررات التي يتخذها هذا المؤتمر .

٤ ـ يصار الى دعوة القاعدة الحزبية في التنظيم الجديد الى انتخاب مؤتمر قطري ينتخب قيادة قطرية محل القيادة القطرية المؤقتة وذلك في اقصر وقت ممكن .

٥ ـ المواقف السياسية ترسمها القيادة القطرية المؤقتة بالاشتراك مع القيادة القومية في المرحلة الاستثنائية .

التعديلات التي أقرت وأدخلت على هذا القرار :

اولا ـ ان حزبنا في سوريا يجب ان ينمو من خلال نضال المعركة ، وان معطيات الواقع الدستوري زاخرة بامكانيات تطوير المعركة لصالح الحزب والحركة الثورية . ولذلك يجب ان يكون نضال الحزب تحت الشعارات والاهداف المرحلية الاساسية التالية :

١ ـ الوحدة المنبثقة عن نظرة الحزب لها وطريق تحقيقها اي المتأتية نتيجة نضال شعبي ديموقراطي منظم ونتيجة تطوير الاوضاع في سوريا ومصر شعبيا وسياسيا وعزل الرجعية ومحاربة الفردية .

٢ ـ مقاومة الوضع القائم اذا استمر بهذه الحال على ان يبدأ :

آ ـ الانسحاب من الحكم الحالي الذي يحارب الحزب وفي حالة رفض الوزيرين الالتزام بذلك وجب على الحزب اصدار بيان يعلن فيه عدم علاقته بهما .

ب ـ يكلف جميع الحزبيين السابقين المعينين في اللجان التي شكلتها الحكومة الحالية بالانسحاب ويطلب اليهم اصدار بيان توضيحي عن اسباب الانسحاب وفي حاله رفضهم ذلك يقوم الامين العام بذلك منفردا ويعلن الحزب عدم علاقته بالذين لم يلتزموا بهذا الموقف الحزبي .

٣ ـ اطلاق الحريات الديموقراطية من اجل التنظيم الشعبي الديموقراطي وفيما يخص الحريات العامة والشخصية .

ثانيا ـ لا يشترط تكوين القيادة القطرية في سوريا من السوريين فقط بل يجوز للقيادة القومية ان تطعم هذه القيادة باعضاء حزبيين من الاقطار الاخرى .

ثالثا ـ ان تحرص القيادة القومية حرصا شديدا ومنذ البدء على اعتماد السرية التامة في عملية التنظيم في سوريا (١) .

ان اعادة تنظيم الحزب في عهد الانفصال قد تم على يد الذين آمنوا بصحة

---

(١) النشرة السرية عن المؤتمر القومي الخامس ـ حزيران ١٩٦٢ ـ ص ٦ و١٠ .

وسلامة الاستراتيجية التي رسمها المؤتمر القومي الخامس .

وقد كان قبول قرارات المؤتمر شرطا ضروريا لقبول عضوية طالب الانتساب اذ ان احدى تلك المقررات نصت على ما يلي :

«يراعى في بناء التنظيم الجديد تجربة الحزب التنظيمية السابقة والمقررات التي يتخذها هذا المؤتمر» (١) .

ان تجربة الانفصال اثبتت صحة وسلامة مقررات المؤتمر القومي الخامس . وان الذين تصدوا لتلك المقررات وهاجموها وحاربوا عبد الناصر من مواقع انفصالية ، سرعان ما اكتشفوا خطأ موقفهم وعدلوا عن تلك المواقف التي لم يستطيعوا من خلالها تمييز انفسهم عن القوى الرجعية .

وما ثورة آذار الا تأكيد آخر على تفهم المؤتمر القومي الخامس لظروف تلك المرحلة . وعلى اثر اتخاذ المؤتمر القومي الخامس لهذه القرارات انتخب قيادة قومية تؤمن بجدية واهمية تلك القرارات وكانت على الشكل التالي :

م. ع. ، ع. ج. ، خ. ع. ، م. ر. ، ج. م. ، خ. ي. ، أ. ش. ، ع. س. ، ط. ش. ، ح. ع. م. .

وبعد المؤتمر القومي الخامس بثمانية اشهر فجر الحزب ثورة الرابع عشر من رمضان في العراق ، التي مهدت بشكل اساسي لثورة الثامن من آذار . واستوجبت هذه الظروف الجديدة عقد مؤتمر قومي سادس ، ليرسم استراتيجية للحزب على ضوء ما استجد من ظروف .

وقد عطلت قيادة قطر العراق انعقاد المؤتمر عدة مرات واستعيض عن المؤتمر بعد ان فشلت القيادة القومية في عقده بمجلس قومي (٢) في بيروت بتاريخ ١٧ ايار ١٩٦٣ . وقد قرر المجلس القومي ان يعقد المؤتمر القومي بعد شهرين من تاريخ انعقاد المجلس الا انه عقد بتاريخ ٥ — ١٠ — ٦٣ واستمر حتى ٢٣ — ١٠ — ٦٣ .

ان المؤتمر القومي السادس عقد في ظروف كان الحزب يحكم قطرين . وقد علقت قواعد الحزب على انعقاد المؤتمر آمالا عريضة منطلقة من ان الظروف والامكانيات الجديدة لكفيلة بنقل الحزب الى مستوى يتفق وتلك المسؤوليات والمهام الجديدة التي ترتبت على اثر الوصول الى الحكم . وانه لا يمكن بحال من الاحوال التقليل من اهمية ذلك المؤتمر ولكن يجب ان تكون نظرتنا لذلك المؤتمر نظرة موضوعية تستهدف تبيان الجوانب الايجابية والسلبية . هذه النظرة الموضوعية تقود الى ما يلي :

اولا — يعتبر المؤتمر القومي السادس من المؤتمرات الهامة في حياة الحزب وذلك لانه خطا بالحزب خطوة الى الامام على الصعيد النظري ، وذلك عندما اقر (بعض المنطلقات النظرية) التي جاءت توضح نظرية الحزب بشكل منسق يزيل الغموض عن بعض الآراء والمفاهيم الحزبية ، ذلك الغموض الذي نتج في كثير من الاحيان عن

---

(١) النشرة السرية عن المؤتمر القومي الخامس — حزيران ٦٢ — ص ٩ و١٠ .
(٢) لم يتضمن النظام الداخلي اي نص حول المجلس القومي .

بعثرة كتابات الحزب وعدم تصنيفها بشكل دقيق (١) .

ان (بعض المنطلقات النظرية) حازت على ثقة جميع اعضاء المؤتمر . وان اية محاولة لجعلها تبدو بانها قد اقرت من قبل فئة معينة ، محاولة مغلوطة .

ثانيا ــ ان المؤتمر القومي السادس لم يعط اهمية كبيرة للصيغ التطبيقية ، ومنها علاقة الحزب بالسلطة وعلاقة التنظيم الحزبي في الجيش بالقيادة الحزبية ، ودور الجيش العقائدي في الثورة ، رغم مضي اكثر من ثمانية اشهر على وجود الحزب في السلطة ، ورغم بروز بعض المشكلات الناتجة عن عدم التحديد وعن عدم وجود صيغ واضحة .

ثالثا ــ ان المؤتمر القومي السادس تجاهل المشكلات التي كان يعانيها الحزب في العراق والخلافات التي كانت تنذر بالخطر . وعندما طرحت تلك المشكلات على المؤتمر من قبل بعض الرفاق ، وبشكل خاص من الامين العام ، فانها قوبلت ببرود وعدم اهتمام وتجاهل . كل هذا ناشيء لاصرار قيادة العراق بشكل خاص ، على ان الامور تسير سيرا طبيعيا «وهي على احسن ما يرام» . وقد وقف السيد م. ش. ر. في معرض السرد والدفاع على احد الرفاق العراقيين الذي اشار الى خطورة الوضع في العراق قائلا «عجيب غريب» اي انه كان متجاهلا ومستغربا وجود مثل تلك المشكلات في العراق .

ولسنا هنا في صدد تقييم المؤتمر القومي السادس ، وانما للتذكير بالخطر الذي نتج بسبب ذلك التجاهل والعناد اللذين لعبا دورا لا يستهان به للتهيئة لنكسة العراق . فحري بمؤتمر انعقد في مثل تلك الظروف ان يعطي اهمية خاصة لتجربة الحكم رغم حداثتها وان يقيمها تقييما موضوعيا ويخرج بالتالي بصيغ اكثر نضجا وتفهما للواقع ولتلك المرحلة . فينقل الثورة الى مستوى جديد يجعل الجماهير العربية اكثر تعلقا بها وايمانا .

لقد انتصر الحزب عندما اقر تلك المنطلقات النظرية بينما انتصر التكتل في اخفاء مشكلات العراق والتستر على الانحرافات الخطيرة ، ولا بد من الاشارة الى ان مسؤولية عدم اثارة مشكلات القطر العراقي كانت بسبب وجود تكتل حال دون طرحها ، وتقع معظم المسؤولية في ذلك على اكثرية الوفد العراقي .

واختتم المؤتمر القومي السادس اعماله بانتخاب قيادة قومية كانت على الشكل التالي :

م. ع. ، م. ر. ، أ. ح. ، ص. ج. ، ج. م. ، خ. ع. ، ح. ش. ، ع. س. ، م. ش. ر. ، ح. ع. م. ، أ. ع. ، أ. ح. ب. ، ص. م. ع. .

لماذا عقد المؤتمر القومي السابع ؟

اولا ــ ان ثورة العراق قد خلقت جوا حماسيا ومناخا للعمل الحزبي الجماهيري ،

(١) المنطلقات النظرية ــ ص ٣ .

ومهدت بشكل فعال لثورة الثامن من آذار . ولعلـه من المفيـد ان نشير الى الآثار الايجابية التي تركتها على صعيد العمل الشعبي المنظم واهمها :

١ ـ قضت على شعار «لا حزبية» . لقد لعب عبد الناصر دورا هاما في تشويه معنى الحزبية لدى اوساط الشعب وساعده علـى ذلك وجـود الاحزاب التقليدية والرجعية والعميلة . واتخذ من وجود هذه الاحزاب نموذجا لتشويه معنى الحزبية . فألصق في اذهان الجماهير مفاهيم خطيرة اثرت على سير الحركات الوطنية ، فأخذت تعني بالنسبة للمواطن في الوطن العربي بانها هي الانقسام والتناحر ، وهي العمـالة للاستعمار والرجعية . وقد صنف عبد الناصر في اكثر من خطاب بان الاحزاب ، اما ان تكون مع الشرق او ان تكون مع الغرب .

ان هذه المفاهيم الخاطئة التي روجتها اجهزة عبد الناصر قد جاءت لتخـدم الغرض الذي يريده وهو القضاء على الحركات الثوريـة والتنظيم الشعبي ، وجعل الجماهير مطية تنقاد له بمجرد التلويح لها . وبالتالي ليسهل عليه تضليلها .

ان قيام ثورة الرابع عشر من رمضان بقيـادة حزبنا ، وبعـد ان دب اليأس في نفوس الكثيرين من استحالة تغيير حكم قاسم ، جاءت ضربة لشعار «لا حزبية» . اذ ان الجماهير اخذت تدرك اهمية وفاعلية العمل المنظم ، ولولا التنظيم الحزبي الثوري، لما استطاع الشعب العربي في العراق التخلص من اشد الانظمة جورا وطغيانا ، ولما تخلص الشعب العربي في العراق من ذلك النظام الشعوبي الانعزالي .

وقـد اتضح للجماهير العربية بانـه لولا حزب البعث لما استطاعت الجماهير بعفويتها ان تسقط ذلك النظام ، وقبل قيام ثورة العراق كانت منظمات الحزب فـي الوطن العربي لا تتجرأ ان تظهر للشعب كمنظمات حزبية ، خاصة بعد حملة عبدالناصر على الحزبية بشكل عام ، وعلى حزب البعث بشكل خاص .

فهزمت ثورة العراق شعار «لا حزبية» واعطت منظمات الحزب مدا قويا سهل عملها الحزبي الجماهيري .

٢ ـ القضاء على عزلة العسكريين : لقد كانت التنظيمات العسكرية السرية فـي الوطن العربي تنظيمات منعزلة مستهترة بدور الشعب واهميـة التنظيـم الحزبـي ومغرورة بدورهـا ، ومحتذية بالانقلابات العسكرية في الشرق الاوسط وامريكـا اللاتينية ، ومعتبرة ان الجيش هو العنصر الوحيد لاي تغيير ، ومدفوعة بالمجد الذي حققه بعض الاشخاص العسكريين بواسطة هذه الانقلابات .

وبعد الدور البطولي الذي لعبه الحرس القومي في ثورة الرابع عشر من رمضان، الذي هـو تنظيم حزبي ومدني ، فقد شاهدنا تقربا من التنظيمات العسكرية الـى الحزب في بعض الاقطار . اذ ان العسكريين على اثر ثورة العراق قد خرجوا علـى تلك التقاليد التي من شأنها الانفراد في العمل ، واعطائه طابعا عسكريـا بحتـا . فأخذوا بعد الثورة (ثورة رمضان) في بعض الاقطار العربية يعتقدون اعتقادا جازما بضرورة التعاون مع الحركات الوطنية .

٣ ـ ان ثورة العراق اثبتت للذين كانوا يعتقدون بأن العمل الخارجـي هـو الاساس لاي تغيير في الداخل اثبتت خطأ اعتقادهم هذا ، وأكدت ان اي عمل في

الخارج ، يجب ان يكون انعكاسا للعمل الداخلي ومعبرا عنه ، لانه بمفرده لا يمكن ان يؤدي الى اي تغيير داخلي .. بل انه قد يعرض الحركات الداخلية للخطر ويفشل مخططاتها. ولقد كان اللاجؤون السياسيون في القاهرة يتزعمون ـ دعائيا ـ الاطاحة بحكم عبد الكريم قاسم . وشجعت القاهرة هذا الاسلوب واوهمت البعض بانه اساس اي تغيير . وجاءت ثورة العراق مفاجأة لهم مثلما كانت مفاجأة لقاسم .

٤ ـ ان ثورة رمضان قد خلقت مناخا جيدا للعمل الشعبي وانفراجا لجميع الحركات الثورية في الوطن العربي ورفعت سمعة الحزب ، ومهدت لثورة آذار .

ان هذه الثورة التي تركت الآثار الجيدة على صعيد التنظيمات الشعبية ، جاءت لترفع رؤوس مناضلي الحزب بعد ان شوه عبد الناصر واجهزته سمعة الحزب . لقد تركت هذه الثورة ذكريات لدى اعضاء الحزب يصعب عليهم نسيانها .

وبعد ان تركت هذه الثورة تلك الاثار الطيبة .. ماذا يمكن ان يترك سقوطها من آثار سيئة ؟..

انه يصعب الانتقال من حالة الى نقيضها ما لم يسبق ذلك الانتقال تمهيد جيد. ومن هذه الزاوية يمكن تصور مقدار الاثار السيئة والسلبية التي عكستها انتكاسة العراق على منظمات الحزب وقواعده . فقد جاءت نكسة العراق صدمة عنيفة لقواعد الحزب وقياداته في مختلف الاقطار العربية ، وقلبت مخططات تلك المنظمات رأسا على عقب ، واثرت على معنويات اعضاء الحزب ، وعزلت الجماهير عن منظمات الحزب . واخذ الشامتون يتندرون بتلك النكسة ، ويبشرون بامتدادها الى سورية ، حتى ان بعض اعضاء الحزب في الوطن العربي لم يستطيعوا ان يخرجوا من بيوتهم في ذلك اليوم لانهم لا يستطيعون ان يخفوا آثار تلك الصدمة ولانهم قبل سقوط الحكم كانوا يتحدثون عن متانة الحكم ، ويهزؤون بكل الشامتين .

واما بالنسبة لبعض من حضروا المؤتمر القومي السادس فان الانتكاسة لم تأت مفاجئة لهم ، لانها كانت واضحة ، وخاصة بعد ان حيل دون طرح الازمة وظلت معلقة دون حل .

ان هذه النكسة الخطيرة التي أصيب بها الحزب لا في العراق ، وانما في جميع انحاء الوطن العربي ، هذه النكسة استدعت تغييرا في الاستراتيجية الحزبية ، واستدعت بالتالي انعقاد المؤتمر القومي السابع ... بالاضافة الى ان قواعد الحزب كانت تترقب انعقاد مؤتمر قومي .

وعقد المؤتمر القومي السابع في جو متوتر ، ساهمت بعض العناصر ـ التي كان لها دور في نكسة العراق ـ في خلق ذلك التوتر . وقد قامت هذه العناصر بمحاولات تخريبية تستهدف الحيلولة دون انعقاد المؤتمر ، لاجراء المزيد من الاتصالات الجانبية ولترويج الاشاعات والاكاذيب . وباءت تلك المحاولات بالفشل ، وخاصة بعد ان أقر مندوبو منظمات الحزب ضرورة عقد المؤتمر ، وكان ذلك بتاريخ ١٣ ـ ٢ ـ ٦٤ . واتخذ القرار بأغلبية ـ ١٢ ـ صوتا مقابل ـ ٦ ـ اصوات . وامتناع ـ ٢ ـ عن التصويت . وهكذا عقد المؤتمر القومي السابع .

ثانيا – عدم وجود قيادة قومية من الناحية الفعلية :

ان المؤتمر القومي السادس قد انتخب قيادة قومية ، وبعد ان حدثت نكسة العراق اصبح الحزب بدون قيادة من الناحية الفعلية ولم تعد القيادة قادرة على الاستمرار في تحمل مسؤولياتها وذلك للاسباب التالية :

(١) : اثنان من اعضائها العراقيين جمدا عمليا عن النشاط القيادي وهما الرفيقان (ع) و (ب) .

(٢) : اثنان من اعضائها الاردنيين لم يشتركا مطلقا في اعمالها بسبب ظروفهما القطرية .

(٣) : وضع الاعضاء العراقيين الثلاثة الآخرين الذين كانوا خارج سورية مدة من الزمن لظروف قومية وحزبية .. والذين اصبحوا طرفا في مشكلات الحزب في العراق مما يجعل امكانية التقييم واعطاء الرأي الموضوعي مستحيلا .

وهكذا تعطل دور القيادة بحكم تركيبها على تلك الصورة . وقد أدى غياب القيادة القومية الى ما يلي :

١ – اختفاء التوجيه المركزي ، خاصة اذا علمنا ان القيادة القومية لم تصدر ولا نشرة حزبية واحدة منذ ان انتخبت حتى انعقاد المؤتمر القومي السابع ، باستثناء البيان العام للمؤتمر القومي السادس .

٢ – انعدام الاتصال بمنظمات الحزب .

٣ – حلت الاجتهادات الفردية محل الرأي الحزبي ، لعدم وجود من يعطي ذلك الراي .

٤ – عدم الانضباط الحزبي : وتجلى ذلك في الاتصالات الجانبية وافشاء اسرار حزبية ، وانعدام العلاقات الحزبية الموضوعية .

٥ – ارتباك الحكم والحزب في سورية وخاصة أن بعض اعضاء القيادة القطرية السورية قد تبنوا مسببي النكسة في العراق .

لقد ترتب على عدم وجود القيادة نتائج سيئة . ولذا كان لا بد من انعقاد المؤتمر القومي السابع لانتخاب قيادة قومية جديدة تقود الحزب . وقد تم انتخاب القيادة القومية وكانت على الشكل التالي :

م.ع ، م.ر ، ش.ع ، أ.ح ، م.ا ، ص.ج ، ع.غ ، خ.ع ، ع.ر ، ج.م ع.خ ، أ.ح.ب ، م.ع.

مهام القيادة القومية كما حددها المؤتمر القومي السابع :

آ – دراسة نكسة العراق واسبابها في العراق وبلورة التهم المطروحة والتحقيق فيها ، ودراسة ازمة الحزب ، على ان يترك للقيادة القومية تحديد الوقت المناسب

لاعلان تقييم نكسة العراق علما بأن المحكمة القومية كلفت بالمساهمة مع القيادة القومية .

ب ــ الاعداد لمؤتمر قومي عادي وحسب النظام الداخلي خلال مدة ستة اشهر .

جـ ــ تقرر انتخاب قيادة قومية مؤقتة لمدة ستة اشهر على ان تعد لمؤتمر قومي عادي حسب النظام الداخلي .

د ــ ان تمارس القيادة القومية المؤقتة جميع الصلاحيات المنصوص عليها في النظام الداخلي .

هـ ــ اوصى المؤتمر القومي السابع باعداد مشروع لتعديل النظام الداخلي .

القيادة القومية كمؤسسة منذ قيامها

ان تاريخ هذه المؤسسة يطرح السؤال التالي : هل هي قيادة ممثلة لاحزاب متحدة أم هي ممثلة لحزب واحد ؟..

ان الاجابة النظرية نجدها في النظام الداخلي (المادة ٥٠) حيث نصت على ان « القيادة القومية هي اعلى سلطة قيادية في الحزب تشرف على كافة شؤونه ويخضع لها الحزب وكافة هيئاته ومنظماته الخ » .

ولقد كان النص في النظام الداخلي المقر من قبل المؤتمر القومي الثالث عام١٩٥٩ ينص على ان « القيادة القومية هي اعلى سلطة قيادية في الحزب تشرف على كافة شؤونه القومية ويخضع لها الحزب الخ.. »

فجاء المؤتمر القومي السادس وحذف عبارة (قومية) كصفة لشؤونه ، وذلك لتدعيم سلطة ومركزية القيادة القومية . حيث ان تلك العبارة (القومية) قد تستغل من قبل البعض لجعل سلطة القيادة القومية خاضعة للاجتهاد الدائم بين ما هو قومي وقطري ، وخوفا من ان يفهم الحكام بأن كل قيادة قطرية تتصرف في شؤون القطر ، وكأنها أعلى قيادة في الحزب ، ولتظل القيادة القومية قيادة شكلية .

فالقيادة القومية اذن ليست قيادة لجبهة مؤتلفة من احزاب قطرية وانما هي قيادة لحزب واحد .

ان الحزب قد اراد لهذه المؤسسة ان تكون هي القيادة العليا ، لا من الناحية النظرية فقط ، وانما من الناحية الفعلية ، وصاحبة الكلمة الاولى في الحزب والاشراف والتوجيه والتقرير .

ولكن هذه القيادة لم تكن كما اراد لها اعضاء الحزب ، وانما اصبحت قيادة رمزية ليست لديها السلطة الفعلية ، وانما ظلت تلك السلطة سلطة اسمية . حتى أن هذه السلطة الاسمية غالبا ما تتعرض الى اغتصاب من قيادات قطرية هي في مركز القوة بحيث تجعل القيادة القومية امام الامر الواقع .

والسؤال الآن . لماذا لا تكون سلطة القيادة القومية سلطة فعلية ؟ ولماذا لم تتطور تلك المؤسسة ؟.

ان أسباب هذه الظاهرة (عدم سلطة القيادة القومية وعدم تطورها كمؤسسة)

يمكن تلخيصها بما يلي :

اولا ــ طبيعة تركيب القيادة منذ نشاتها :

١ ــ عدم تفرغ اعضاء القيادة القومية :

ان الظاهرة التي واجهت القيادة القومية منذ ان نشأت هي ان مؤتمرات الحزب القومية تنتخب اعضاء للقيادة القومية دون تصور لمستقبل هذه القيادة ، والدور الذي يجب ان تلعبه على الصعيد السياسي والتنظيمي والتوجيهي .

فتأتي قيادة معظم اعضائها يرفضون التفرغ بحكم ارتباطهم الوظيفي او المهني ، او بحكم العجز المالي (قبل الحكم) . وغالبا ما يكون الامين العام وعضو آخر هما المتفرغان .

وعدم تفرغ اعضاء القيادة القومية يلعب دورا هاما في عدم اشرافها على منظمات الحزب اشرافا فعليا وفي عدم ممارستها التوجيه المركزي الكفيل بحماية قواعد الحزب من الاجتهادات الفردية ، في ظل غياب راي القيادة ، وبالتالي حماية القواعد الحزبية من التشويش والانحراف والتأثر بأفكار غريبة عن عقيدة الحزب .

ثم ان عدم تفرغ القيادة جعل المنظمات القطرية تتصرف وكأنها القيادة العليا في الحزب ، بحكم انها المخططة والموجهة قطريا ، بينما القيادة القومية قلما ساهمت في رسم خطط داخلية لمنظمة حزبية في الوطن العربي . وحتى لو أرادت ذلك لما تمكنت لعدم معرفتها لواقع تلك المنظمة وظروف ذلك القطر .

ان التقصير الناشيء من عدم تفرغ اعضاء القيادة القومية غالبا ما ينصب على رأس الامين العام لانه رأس هذه القيادة ، وهو كفرد لا يستطيع القيام بأعمال القيادة .. وحتى لو استطاع لحال النظام الداخلي دون ذلك .

وعليه ، فان اية محاولة لجعل القيادة القومية قيادة فعلية ، دون تفرغ اعضائها، محاولة عقيمة وفاشلة . وان اي تصور بأن تفرغ عضو او عضوين او حتى ثلاثة سيحل المشكلة هو تصور خاطيء .

اننا لسنا بحاجة الى قرارات فقط ، وانما في حاجة ماسة الى التنفيذ . اذ ان النظام الداخلي المعدل قد نص في المادة ــ ٤٩ ــ بأن : « تنتخب القيادة القومية من بين اعضائها مكتبا سياسيا متفرغا للعمل القومي » .

ولكن هذا النص بقي دون تنفيذ .

٢ ــ انتخاب اعضاء لا يستطيعون بحكم ظروف الحزب القطرية ان يمارسوا عملهم القيادي ضمن القيادة القومية :

ان القاعدة التي سارت عليها مؤتمرات الحزب ــ وخاصة قبل ان يصل الى الحكم ، وامتدت بعد وصوله الى الحكم ــ هو انتخاب اعضاء لا يستطيعون المشاركة في اعمال القيادة بحكم انهم في المعتقلات والسجون او خاضعين لاقامة جبرية .

وهكذا تصبح عضوية هؤلاء شكلية وكأن المقصود بها تمثيل اقطارهم في القيادة القومية . واذا كان العمل السري يعطي تبريرا لمثل هذا العمل نسبيا فان وصول الحزب الى الحكم يجب ان يبتر هذه الظاهرة التي تعرقل نشاط القيادة القومية .

٣ ـ معظم اعضاء القيادة القومية اعضاء في القيادة القطرية :

ان الظاهرة الاخرى التي نشاهدها : هي ان معظم اعضاء القيادة القومية اعضاء في القيادات القطرية . وهي ظاهرة خطيرة لانها تؤدي الى ما يلي :

آ ـ عدم موضوعية المواقف من القضايا المطروحة . فمثلا لنفترض ان خلافا قد نشب في قيادة قطر ما بين اعضاء القيادة القطرية ، فان القيادة القومية غالبا ما تتأثر بوجهة نظر الجزء الموجود في القيادة القومية . وقد تتخذ القيادة القومية قرارات من شأنها دعم وجهة نظر اعضاء القيادة القطرية الذين هم اعضاء في القيادة القومية . وقد يقال ان هذه الظاهرة ليست وقفا على علاقة القيادة القومية بالقيادات القطرية ، وانما هي علاقة اكثر شمولا بين القيادات الدنيا والعليا (مثلا بين قيادات الفروع وقيادات الشعب) . ان هذا لا يؤثر على نتائج هذه الظاهرة ، وهي صحيحة، ولكن ليست على مستوى واحد من الخطورة .

ويندر ان تتمرد قيادة فرع ما على القيادة القطرية ، وحتى اذا تمردت فان النتائج محدودة .

ب ـ ان اعضاء القيادات القطرية والذين هم اعضاء في القيادة القومية تظل ارتباطاتهم القطرية اكثر من ارتباطاتهم القومية . ولذا فانهم يعززون صلاتهم القطرية ويحاولون الحفاظ عليها لان في الحفاظ عليها حفاظا على مراكزهم الحزبية . ثم انهم غالبا ما يلتزمون بقرارات قياداتهم القطرية،لانهم يتأثرون بجو قياداتهم القطرية.

ج ـ تفضيل العمل في القطر على التفرغ للعمل القومي : ولذا نشاهد ان اعضاء القيادات القطرية ـ والذين هم اعضاء في القيادة القومية ـ يهربون من تكليفات القيادة القومية متذرعين بانشغالهم في القطر .. وخاصة اذا كانوا امناء سر لتلك القيادات .

ان دور هؤلاء في القيادة القومية دور محصور في حضورهم الاجتماعات فقط، فهم من الاعضاء المشلولين في القيادة القومية وبالتالي يشلون القيادة كمؤسسة .

د ـ ان هذا الجمع حول القيادة القومية الى هيئة مفرغة لان اعضاءها يعتقدون ـ عمليا ـ لا نظريا ، بأن العمل فيها كمؤسسة يأتي في المرتبة الثانية بعد العمل في قياداتهم القطرية . وهم من الناحية النظرية يعترفون بأن القيادة القومية هي السلطة العليا ، ولكنهم من الناحية العملية يرفضون العمل في السلطة العليا .

هـ ـ كلما استطعنا ان نجعل من القيادة القومية قيادة متميزة عن القيادات الدنيا، كلما تمكنا من تعزيز سلطتها ، وتعزيز مركزيتها ، بعيدة عن التأثر بأجواء القيادة القطرية وخاصة السلبية .

و ـ غالبا ما قاد الجمع بين عضوية القيادتين الى ان اعضاء القيادة القطرية

ـ والذين هم اعضاء في القيادة القومية ـ الى استبدال اشراف القيادة القومية على القيادة القطرية باشرافهم وخاصة في الاقطار التي لا تطالها القيادة القومية بـــحكم ظروفها .. ولا يستبعد ان يستغل هذا النوع من الاشراف لدعم وجهة نظر هـــؤلاء الاشخاص او لتثبيت سلطتهم .

٤ ـ عدم وجود مكاتب متفرغة ومنظمة :

ان اية هيئة او مؤسسة لا يمكن ان تنتج بشكل جدي وجيد الا اذا اعتمـــدت التنظيم في عملها . واذا كانت القيادات القومية لظروف العمل لسري ، لم تستطع اقامة المكاتب المتفرغة والمنظمة ، فان وصول الحزب الى السلطة وفر لها امكانيــات تؤهلها ـ وبسهولة ـ لان تقيم مثل تلك المكاتب .

ان وجود المكاتب يساعد القيادة على اعمالها ويسهل مهامها . ولكـــن يجب ان نعترف بعدم قيمة وجدوى مثل هذه المكاتب اذا لم يتول اعضاء القيــادة القوميــة مسؤولية ادارة المكاتب ، وان اية محاولة لانشاء مكاتب دون اشراف فعلي من قبــل القيادة ستؤدي الى ما يلي :

آ ـ احلال المكاتب محل القيادة وهذا ما حدث في بعض الحالات ، بحكم عــدم تفرغ القيادة فتفوض صلاحياتها من الناحية العملية للمكاتب ، فتصبح قـــرارات المكاتب هي قرارات القيادة وتصبح موافقة القيادة عليها موافقة شكليــة . واذا كان التفويض جائزا في العمل الاداري فانه لا يجوز بأي حال من الاحوال الاخذ بـــه في العمل الحزبي ، لان مؤتمرات الحزب انتخبت قيادات من اشخاص معينين ليتولــوا قيادة الحزب ، ولم تنتخب اعضاء المكاتب لمثل تلك المسؤولية .

ب ـ قد يصبح اعضاء المكاتب في عزلة عن جو القيادة وتوجيههـــا ، بشكل لا يتفق ووجهة نظر القيادة . وهذا يؤدي اما الى ان تمارس المكاتب توجيها مستقلا ، واما ان تتوقف تلك المكاتب عن النشاط لانها لا تريد ان تتحمل مسؤولية نشاط بعيد عن كل توجيه .

٥ ـ عدم تحمل بعض اعضاء القيادة القومية مهامهم :

ان عدم تحمل بعض اعضاء القيادة القومية لمهامهم كان في كثير من الاحيـــان يجعل القيادة عاجزة عن القيام بواجباتها وتلافي النقص الذي تعانيه .

ثانيا ـ واقع التجزئة وظروف العمل السري :

منذ ان اسس الحزب وانشئت له فروع في مختلف الاقطار العربية ، ظل يعمل سريا ، ومطاردا قانونيا باستثناء القطر السوري في بعض العهود .

وقد ادى العمل السري الى ما يلي :

١ ـ عدم اشراف القيادة القومية فعليا على منظمات الحزب ، بحـــكم ظروف العمل السري ، فمثلا لا يستطيع اعضاء القيادة القومية زيارة منظمات الحزب داخل الوطن العربي ليطلعوا على اوضاعها وليدرسوا مشكلاتها عن كثب ، لان مثل تلـك الزيارة قد تعرض العمل الحزبي للانكشاف . ثم ان القيادة القومية عندما تستعيض بمندوبين آخرين فانها لا تعطيهم الصلاحيات الكاملة ، خشية ان لا يـــكون هـؤلاء المندوبين على مستوى عال من الوعي والمسؤولية والسرية فيكون دور هؤلاء المندوبين دور الوسيط .

ان القيادة القومية في معظم الاحوال تتنازل عن صلاحياتها عمليـا للقيـــادات القطرية ، فتأتي قراراتها بمثابة تصديق لمقترحات وقرارات القيادات القطرية . ثم ان هناك سببا آخر سبق ان ذكرناه وهو ان عدم الاشراف ناتج لعدم تفرغ القيادة .

والنتيجة الحتمية لعدم الاشراف من قبل القيادة القومية ان تضع القيـــادات القطرية مخططاتها لوحدها، وترسم سياسة القطر بمعزل عن القيادة القومية ، ويحل التوجيه القطري محل التوجيه المركزي القومي بدلا من ان يكون رديفا للتوجيـــه القومي ومتفرعا عنه .

ان رسم سياسة الاقطار من قبل القيادات القطرية والعمل بمعزل عن القيـــادة القومية بحكم ظروف القطر وطبيعة تركيب القيادة القومية افقد القيادة القوميـــة كمؤسسة هيبتها لدى قيادات المنظمات الحزبية .

ان أية قيادة لا تحترم لمجرد سلطانها ودرجتها وانما تفرض احترامها لعملهـــا المثمر البناء الكفيل بشد اعضاء الحزب اليها ويجعل القيادات القطرية تشعر بالفرق بينها وبين القيادة العليا ، اي يصبح جميع اعضاء الحزب يلمسون تميز القيادة لا من حيث انها السلطة العليا في الحزب ، ولكن من حيث انتاجها وعملها .

والقيادة الناجحة هي التي تفرض احترامها على قواعد الحزب والقيادات الدنيا، لا التي تطلب من قيادات الحزب وقواعده ان يحترموها لمجرد انها قيادة .

انه لا يمكن ان يتم الاشراف الفعلي من قبل القيادة الا عندما تكـــون القيـــادة القومية على علم تام بواقع تلك المنظمات والاحاطة بمشكلات تلك الاقطار . احاطـــة علمية قائمة على دراسة للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعـــي ، والقـــوى السياسية ، والقوى الحليفة وكل ما يمت الى تلك الاقطار بصلة . فتصبح القيـــادة القومية دائرة للمعارف بالنسبة لتلك الاقطار ومركزا للتوجيه والتحليل، واذا وصلت القيادة القومية الى هذا المستوى فانها تكون قد خطت خطوة جدية في طريق تدعيم سلطتهـــا .

٢ ـ ان العمل السري يقلل من الديموقراطية داخل الحزب لاسباب موضوعيـــة ولكننا شاهدنا في حالات كثيرة المبالغة في السرية (اي في سرية العمل) فيتحول الغرض من السرية من حفاظ على الحزب واسراره الى اخفاء بعض نواقص القادة في القطر وتصرفاتهم السيئة حتى على أعلى قيادة ويتحول الى تـــدعيم مراكزهم في القطر

ان سرية العمل ، وظروف الاقطار ، قد تؤدي الى الغاء دورة انتخابية او الـــى

تضييق المؤتمرات الحزبية ، ولكن لا يمكن ان نسمح لانفسنا بأن يلغي العمل السري حرية المناقشة في الحزب ، والمعارضة البناءة ضمن عقيدة الحزب . ولا يمكن ان نفهم منها بأي حال من الاحوال اخفاء واقع منظمات الحزب على أعلى قيادة في الحزب .

ثالثا ــ الروح المحلية القطرية :

ان الروح المحلية القطرية كظاهرة موجودة داخل الحزب . وقد لا يشعر بها من يمثلها ، ولكن هذا لا يغير من الحقيقة شيئا . وهي تكون اكثر بروزا عندما تظهر الخلافات بين قيادة قطرية والقيادة القومية وغالبا ما تنزلق تلك القيادات الى مواقف محلية قطرية خاصة من علاقاتها مع القيادة القومية . وقد سمعنا الكثير من الشعارات، فقد رفع شعار من قبل بعض الحزبيين في سورية « لا يعرف شؤون سورية الا السوريون » وعلى اثر نكسة العراق رفعت ما سميت (بلجنة تنظيم القطر) شعار «لا يعرف مشكلات العراق الا العراقيون» .

ثم ان الحزب قد تعرض لتمردات محلية قطرية في مسيرته التاريخية ، رفعت شعارات مختلفة في محاولة لتبرير التمرد . ولكنها جميعا باءت بالفشل ، الا اننا لا يمكن ان نتجاهل الدور التخريبي الذي قاموا به .

ان منشأ الروح المحلية القطرية قد يكون نتيجة لشعور بقوة السلطة وقوة الحزب القطرية ازاء قوة معنوية لا تملك سوى الكلمة هي القيادة القومية .

ثم ان البعض ينطلق بالتشكيك بالقيادة القومية كمؤسسة من شعارات في بعض الاحيان واقعية وصحيحة كالقول مثلا : «القيادة القومية ليست على علم تام بواقع القطر» عدم وجود حدود واضحة بين القيادة القومية وبين القيادة القطرية الحاكمة، النظام الداخلي لم يحدد صلاحيات القيادة القومية بشكل واضح وصريح .

ان هناك فرقا كبيرا بين توجيه هذا النقد لجعل القيادة القومية قيادة فعلية ، حيث تقدم الحلول للقضاء على هذه النواقص وبالتالي تعزيز سلطة القيادة القومية، او ان يسخر هذا النقد. ويستغل لاخفاء او تبرير مواقف محلية قطرية وخاصة اذا علمنا بان الذين اكثروا الحديث عن عدم وضوح الصلاحيات لم يقدموا الحلول ، وانما ظلوا مستمرين في طرح تلك الشعارات وكأن الهدف منها التقليل من اهمية ودور القيادة القومية .

بل انهم لم يقفوا عند هذا الحد ، بل تحولت المطالبة من تحديد للصيغ وتوضيح للعلاقات وللسلطات المتداخلة الى عكس لصيغ اقرتها المؤتمرات القوسية «المؤتمر القومي السادس» .

وفيما يلي ما ورد في احد التقارير المقدمة الى المؤتمر القطري السوري المنعقد بتاريخ ١٨-٣-١٩٦٥ :

ان تداخل صلاحيات كل من القيادة القومية والقيادة القطرية بشأن مسؤولية الحكم كان له ابعد الاثر في ارباك الحكم وتعطيل فعالية الثورة واشغال القيادة

القطرية فترة من الزمن بمشاكل الحكم منصرفة عن العمل التنظيمي في الحزب ، لقد ورد في مقررات المؤتمر القومي السادس (ص ١٤) بشأن تنظيم علاقة الحزب بالسلطة ثلاثة مبادىء :

اولها : (السلطة هي اولا للحزب ممثلا بقيادته القومية على ان تأخذ بعين الاعتبار رأى القيادة القطرية فيما يتعلق بشؤون القطر) .

اننا على ضوء تجربتنا الخاصة خلال الفترة السابقة نرى ان يرفع المؤتمر القطري الحالي الى المؤتمر القومي الثامن اقتراحا بتعديل هذا النص على الشكل التالي :

(السلطة في القطر الذي يحكمه الحزب هي اولا للقيادة القطرية ، على ان تأخذ بعين الاعتبار رأي وتوجيهات القيادة القومية وخاصة فيما يتعلق بالامور السياسية العامة للدولة ، ذات المنعكسات العربية او العالمية ، وتلزم القيادة القطرية بالتقيد وتنفيذ السياسة المرحلية او العامة التي تضعها لها المؤتمرات القطرية او القومية وعندما ترى القيادة القومية ان القيادة القطرية لم تلتزم بتوجيهاتها او تنفيذ مقررات المؤتمرات عليها ان تدعو فورا المؤتمر القطري او المؤتمر القومي للبحث في المخالفة المرتكبة من القيادة القطرية او تقرير مصيرها) (١) .

ملاحظة : (لقد عدل المؤتمر القطري هذه الصيغة ، بما ينسجم ومقررات المؤتمر القومي السادس والتي تنص (ان القيادة القطرية هي التي تضع الخطط المرحلية التفصيلية لفترات قريبة ، وتشرف على تنفيذها ، وتراقب الحكم) بمشاركة قيادات الفروع في المحافظات) .

والقيادة القطرية ، طالما الحزب حاكم في قطر من الاقطار ، هي التي تضع الخطط التفصيلية لتنفيذ البرامج التي تقرها القيادة القومية ، اي انها تشرف على تنفيذ السياسة القومية على مستوى قطرها ، وتكون هي مراقبة لتصرفات الحكم ، اي ان الحكم مسؤول امامها .

مقررات المؤتمر القومي السادس ص ١٥)

ويمضي نفس التقرير فيقول : «اننا نرى انه ما لم توضع حدود واضحة بين صلاحيات كل من القيادة القومية والقيادة القطرية في امور الحكم فسيظل التنظيم مرتبكا ومهلهلا وسيظل المتسابقون على الكراسي يفتشون لانفسهم عن مناطق نفوذ .. الخ .. (من نفس التقرير الصفحة الثانية) » .

ان هذا الاقتراح لم يحدد الصلاحيات والسلطات وانما جاء ليسلب صلاحيات وسلطات القيادة القومية ، ويعطيها لقيادة ادنى وهي القيادة القطرية ، ولم يضع الضوابط التي تمنع العناصر الانتهازية من التسابق على الكراسي .

وفي تقرير اخر وردت الفقرات التالية :

... «٢ ـ يقود الحزب ممثلا بقيادته القطرية السياسة العليا في القطر وتمارس في سبيل ذلك جميع الصلاحيات على انه يتوجب على القيادة القطرية

(١) اثر السلطة ووجود الحزب في الحكم على التنظيم (تقرير من صفحتين مقدم للمؤتمر القطري المنعقد بدمشق بتاريخ ١٨ـ٣ـ١٩٦٥) .

اثناء ممارستها للسلطة السياسية ان ترسخ في المؤسسات الدستورية المختلفة مبادىء الحزب وقيمة الديموقراطية ومبدأ القيادة الجماعية ومشاركة الجماهير في بناء اهدافها وحمايتها وانمائها .

٣ ــ ان القيادة القطرية هي السلطة الحزبية الوحيدة المسؤولة عن تنفيذ قرارات المؤتمرات الحزبية داخل حدود القطر .

٤ ــ للقيادة القومية حق المراقبة والاشراف على اعمال القيادة القطرية في حدود النظام الداخلي ومقررات المؤتمرات ، وعندما يتراءى للقيادة القومية ان في سلوك واعمال القيادة القطرية وفي طريقة تنفيذها المقررات الحزبية وجود مخالفة للنظام الداخلي او للمقررات فان الحق للقيادة القومية تنبيه القيادة القطرية لذلك بشكل معلل وفي حال عدم التزام القيادة القطرية التنبيهات المعللة يحق للقيادة القومية دعوة المؤتمر الحزبي الذي خولفت مقرراته لمحاسبتها على ذلك وتحديد موقف معين منها » (١) .

ان هذه النصوص فيما لو طبقت لانهت القيادة القومية كمؤسسة وفقدت مبررات وجودها .

رابعا ــ السلطة :

منذ ان نشأت القيادة القومية كانت تواجه تمردات قطرية واحيانا لعبت السلطة بمغرياتها دورا اساسيا في مثل تلك التمردات حتى ان تلك المغريات اوقعت بعض القادة في مواقف غير حزبية وغير اخلاقية .

فعبد الله الريماوي اشترك في الحكم في الاردن بينما النظام الداخلي للقيادة القومية التي تشكلت بناء على اتفاق عام ١٩٥٤ ينص على عدم الاشتراك في الحكم في الاردن لانه اعتبر فرع الحزب في الاردن لم يصل الى المستوى الذي يؤهله للاشتراك . فقال لرفاقه : «بان القيادة القومية اقرت اشتراك الحزب في الحكم في الاردن» وقد تبين لهم فيما بعد عدم صحة ادعائه .

ثم ان فؤاد الركابي قد اشترك في الحكم على اثر ثورة ١٤ تموز دون علم من القيادة القومية وقد تردد ايضا في الاستقالة من الحكم رغم تكشف نوايا عبد الكريم قاسم ورغم اجماع قادة الحزب في العراق على ضرورة استقالته .

ثم ان وزراء الحزب في عهد الوحدة ترددوا كثيرا في الاستقالة رغم تكشف نوايا عبد الناصر .

هذه الظواهر تعكس الحالة الاولى (اي الاشتراك الجزئي في الحكم) اما الحالة الثانية فقد تجلت بعد ان وصل الحزب الى الحكم . ولعل تجربة العراق كفيلة بتوضيح دور السلطة في اغراء القيادة القطرية على التمرد على سلطة القيادة القومية،

---

(١) تقرير «علاقة الحزب بالحكم يقع في ثلاثة صفحات المقدم من قبل اللجنة المنبثقة عن المؤتمر القطري المنعقد في دمشق بتاريخ ١٨-٣-١٩٦٥» .

وموقف القيادة السورية مؤخرا ، الذي وصفه الامين العام في احدى المناسبات حيث قال : «بان الخلاف الاخير ليس بين قيادة قومية وقيادة قطرية وانما هو خلاف بين القيادة القومية والسلطة» .

ان وصول الحزب الى الحكم يجعل القيادة القومية ليست امام قيادة قطرية تعمل سرا وانما اصبحت امام قيادة قطرية تحكم قطرا وتخضع لها اجهزة الامن والشرطة والجيش واجهزة الدولة واموالها ثم ان هذه الامكانيات الضخمة تولد تدريجيا قناعة من شأنها الاستخفاف بالقيادة القومية كمؤسسة .

يقابل هذا ، كون القيادة القومية هي سلطة معنوية لا تملك مثل تلك الامكانيات لتفرض قراراتها وانما تملك شيئا واحدا هو الكلمة .

وامام هذه الظروف الجديدة يجب البحث ــ بشكل جدي ــ عن الضمانات الكفيلة لجعل سلطة القيادة القومية سلطة فعلية .

ان النوايا والوعود الطيبة لم ولن تشكل ضمانة فعلية كفيلة بحماية سلطة هذه المؤسسة ومركزيتها .

خامسا ــ الصعوبات المالية :

لقد لعب العجز المالي دورا هاما في تعطيل الكثير من مشروعات القيادات القومية ، خاصة قبل الوصول الى الحكم . واذا كانت الصعوبات المالية تشكل في تلك الفترة الزمنية مانعا ، فانها لا يمكن ان تحول اليوم دون مشاريع القيادة القومية بعد ان وصل الحزب الى الحكم .

هذه هي الاسباب والعوامل التي جعلت من القيادة القومية قيادة رمزية ، وان استمرار وجود هذه الاسباب يهدد كيان الحزب ويعرضه لهزات خطيرة متتالية ، تضعف الحزب وتوقف تطوره .

* *

ويجدر بنا ان نسأل انفسنا عن موقع القيادة القومية الحالية (اي المنبثقة عن المؤتمر القومي السابع) بين تلك القيادات ، وهل هي استمرار لتلك القيادات ام هي خطوة الى الامام ؟.

القيادة القومية المنبثقة عن المؤتمر القومي السابع

عقدت القيادة القومية اجتماعا لها بتاريخ ١٧ــ٢ــ١٩٦٤ وانتخبت الرفيق ميشيل عفلق امينا عاما للحزب ووزعت مسؤولية المكاتب على الشكل التالي :

١ ــ مكتب الامانة العامة والمكتب الاقتصادي القومي : ش.ع.

٢ ــ المكتب الثقافي القومي : ج.م.

٣ ـ المكتب المالي القومي : م٠أ٠
٤ ـ مكتب الاتصال القومي : ع٠غ٠
٥ ـ مكتب الدعاية والنشر القومي : ش٠ع ، خ٠ع٠
٦ ـ مكتب العلاقات الخارجية : عم٠ر٠
٧ ـ مكتب الطلاب القومي : ع٠خ٠

المشكلات التي واجهت القيادة القومية

اولا ـ الانشقاقيون :

لقد انطلقت القيادة القومية في معالجتها للانشقاق الذي قاده السعدي وجماعته على اثر المؤتمر القومي السابع من الاسس التالية :

١ ـ ان القيادة القومية رأت عدم اعتبار التصرفات التي سبقت انعقاد المؤتمر القومي السابع من قبل السعدي وجماعته اساسا لادانتهم ، رغم انها كانت ـ اي هذه التصرفات ـ كافية لادانتهم . ولذلك فقد قررت القيادة القومية ان يكون موقفها ازاءهم على ضوء تصرفاتهم اللاحقة ، وذلك تقديرا منها للظروف التي سبقت انعقاد المؤتمر القومي السابع والحالة النفسية التي رافقت السعدي وجماعته على اثر نكسة العراق ... وحتى تترك القيادة القومية الفرصة الكافية لهم لتتيح لهم مراجعة مواقفهم لعلهم يعودون الى الطريق السليم ويدركون خطأ مواقفهم .

٢ ـ ان القيادة القومية كانت على قناعة تامة بأنهم لا يستطيعون ان يقيموا حزبا ولكنها قدرت امكانية قيامهم بأعمال تخريبية .

٣ ـ لقد ابلغتهم القيادة القومية عن طريق مندوبها م٠أ٠ بأن الحزب يتسع لكل رأي يطرح عليه ضمن العقيدة . ولما بلغ القيادة القومية بأنهم يقومون بنشاط مخرب كلفت م٠أ٠ للاتصال بهم وتنبيههم ، وتحذيرهم بان الحزب سيتخذ الاجراءات اللازمة لحماية الثورة فيما اذا استمروا في نشاطهم التخريبي .

وفوجئت القيادة القومية بتوزيعهم لنشرة موقعة من قبل ما سميت «باللجنة التحضيرية للمؤتمر القومي السابع» . وهنا قررت القيادة القومية التحقيق معهم وشكلت لجنة لذلك الغرض ، ولكنهم لم يستجيبوا للمثول امامها .

وعلى ضوء ما سبق اجتمعت القيادة القومية واتخذت القرار التالي :

١ ـ فصل الرفاق علي س ، وحمدي ع٠م ، ومحسن ش٠ر٠ من الحزب .
٢ ـ تعميم هذا القرار لكافة المنظمات الحزبية (١) .

ان القيادة القومية تسجل بان الحزب قد تعرض لمحاولات تخريبية عديدة ولكنه

---

(١) النشرة السرية للاعضاء ـ صادرة عن القيادة القومية تحت رقم ـ٢ـ تاريخ ٢٥ـ٢ـ١٩٦٤ (منشورة في «نضال حزب البعث العربي الاشتراكي عبر بيانات قيادته القومية» ١٩٦٣ـ١٩٦٦ ، ص ١٠٣ـ١٠٧ ـالمحررـ) .

لم يشهد في جميع تلك المحاولات ما شهده في المحاولة الاخيرة من اساليب غير اخلاقية تجلت في التزوير والكذب وترويج الاشاعات والتشهير بسمعة الحزب واخراج النشرات التي توحي بان من كتبها لم يكن في يوم من الايام ينتمي لهذا الحزب . وقد استغلت هذه النشرات من قبل الاذاعات الرجعية والصحف الناصرية استغلالا واسعا .

ان هؤلاء قدموا لاعداء الحزب اسلحة جديدة حتى ان الصحف العميلة اخذت تتسابق على نشر اخبارهم وتصريحاتهم ونشراتهم ، وحتى اصبحت الرجعية تحارب الحزب باسلحة دعاة اليسارية (١) .

الانشقاقيون والمحاولات التخريبية السابقة

لقد تعرض الحزب لمحاولات تخريبية متعددة كمحاولة الريماوي والشميطلي والركابي واخيرا السعدي وهذه المحاولات غالبا ما رفعت شعارات متشابهة ، ويمكن اجمال خصائص تلك المحاولات دون استثناء بما يلي :

١ ــ ان الذين قادوها كانوا في اعلى قيادة للحزب وكانوا في مركز التوجيه والقيادة ولم يقدموا طوال وجودهم في تلك المؤسسة (القيادة القومية) ما من شأنه تطوير الحزب ونظامه .

٢ ــ لم يرفعوا شعارات تطوير الحزب الا بعد ان اصبحوا خارج الحزب .

٣ ــ ان جميع تلك المحاولات كان موقفها من الحزب موقفا سلبيا موقف الناقد للحزب دون ان يتقدموا بالحلول العملية ، وازاء تحدي عدم تقديم الحلول يتحول البعض منهم تدريجيا الى الشيوعية وكأنها اكتشاف جديد .

٤ ــ ثم ان جميع من قادوا تلك المحاولات بدأوا في محاولة لاظهار انفسهم بأنهم حريصون على الحزب وعلى ضرورة تطوره ولكنهم اخذوا ينزلقون تدريجيا الى مواقف لا تدل على ان اصحابها كانوا في يوم من الايام اعضاء في هذا الحزب .

٥ ــ رغم مضي فترة طويلة على خروجهم من الحزب لم نر ما من شأنه يجعلنا نعتقد بان الحزب هو حبس لامكانياتهم وقدراتهم الفكرية على حد زعمهم وانما شاهدنا اكثرهم يتساقطون على دروب النضال .

٦ ــ لا يستغرب ان تقع النكسة في العراق طالما من كانوا على راس الحزب والحكم يقولون اليوم «وعلى هذا الاساس فان تجربة الحزب في العراق وان كانت على المدى القصير خسارة ونكسة الا انها على المدى البعيد كسب لا حدود لآثاره» .

ان هذه المحاولات جميعها تكشف زيف ادعائهم ودورهم التخريبي داخل الحزب، ولذا فان القيادة القومية وهي في معالجتها لمشكلة السعديين كانت على قناعة تامة

---

(١) يورد التقرير هنا مقتطفات من كراس «ازمة حزب البعث العربي الاشتراكي من خلال تجربته في العراق» اعدته ما سميت «باللجنة التحضيرية للمؤتمر القومي السابع» وبعض نشرات المنشقين الاخرى وكذلك رسالة من رفيق حول هويتهم ونشاطهم . وقد حذفناها لعدم جدواها ــ المحرر ــ .

بان نهايتهم لن تختلف عن نهاية من سبقهم وانهم لم يتمكنوا من كسب بعض العناصر الا لانهم اوهموا البعض بادعاءاتهم بأن الحزب في العراق هو معهم وكأنه مطية لهم وفاتهم ان الحزب الذي فجر ثورة ١٤ رمضان ليس بملك لحازم ج. او لعلي س. وان اعضاءه لم ولن يدينوا بقدسية فرد وهم حريصون على حزبهم معتبرين انفسهم جزءا لا يتجزأ من الحزب القومي . وقد صدقت تنبؤات الرفيق الامين العام عندما قال في المؤتمر القومي السابع «ان الحزب في العراق لن يكون الا مع القيادة القومية» وعلى هذا الاساس قررت القيادة القومية بتاريخ ١٨-٢-١٩٦٤ ، تعيين نواة للقيادة القطرية تأخذ على عاتقها اعادة تنظيم القطر وقيادته وتحقيق وحدته ولم تمض سوى اشهر معدودة حتى استطاعت القيادة القطرية ان تنهي الجانب التنظيمي من خطتها وتبدأ بتنفيذ الجانب السياسي للخطة ووزعت المناشير باسم الحزب وبدأ الحزب يستعيد سمعته بعد ان شوهت بتصرفات فردية سيئة . واستعاد الاعضاء ثقتهم بالحزب بعد ان لعبت الاجواء السياسية دورها . وفي ٢-٩-١٩٦٤ بدأت السلطات العارفية باقامة معسكرات الاعتقال وسجنت الآلاف وشملت تلك الاعتقالات معظم الكوادر الحزبية وكان معظم اعضاء القيادة القطرية من بين المعتقلين وقد تعرضوا لتعذيب وحشي تقشعر له الاجسام . وكان من بين اسباب تلك الاعتقالات انزال قيادة لجنة تنظيم القطر تعليمات تحريرية الى قواعدهم آنذاك تشير الى ان لدى القيادة القطرية محاولة للقيام بانقلاب ضد السلطة القائمة. واخيرا استطاعت القيادة القومية ان تعين قيادة قطرية جديدة لتتم ما بدأت به القيادة القطرية السابقة .

ان القيادة القومية تركت لمنظمات الحزب في مختلف الاقطار العربية علاج مشكلة الانشقاقيين داخل منظماتهم ولم تتدخل الا في حـالات استثنائية محصورة . وان هناك منظمات كثيرة في الوطن العربي وخارجه لم تصلها تلك المحاولات التخريبية وانما انحصرت في بعض المناطق .

شعار العودة للحزب

ان محاولة الانشقاقيين قد باءت بالفشل وأخذت التناقضات فيما بينهم تزداد حدة واصبحت قيادتهم (القومية) مشلولة ومعزولة ، قيادة بدون قاعدة حتى ان نشراتهم المليئة بالشتائم اخذت تتقلص ، وأخذوا يدورون في حلقة مفرغة . وجاءت قرارات رمضان الاشتراكية متجاوزة لمنطقهم ، ونتيجة لهذا الفشل الذريع بدأوا يطرحون شعار «العودة الى الحزب» بحجة ان اسباب خروجهم من الحزب قد زالت وذلك بصدور القرارات الاشتراكية .

وليس لدينا سوى الملاحظات التالية :

١ ـ هل اصبحت تجربة الحزب محاولة ذكية بعد ان كانت في نظرهم «محاولة غبية» .

٢ ـ لقد ادعوا بان معظم منظمات الحزب معهم .

ان هذه المنظمات في الحقيقة كل الحزب . فمع من يطلبون العـــودة طالما ان

«الحزب» معهم .

٣ ـ لقد ورد في احدى نشراتهم «صراعنا من اليمين الحزبي الخائن لم ينته لانه جزء من صراع الجماهير مع اعدائها» . فكيف يسمحون لانفسهم بان يتعاملوا مع من وصفوهم بالخيانة .

٤ ـ ثم انهم وجهوا اتهامات عديدة للحزب «توفيقي بين الطبقات ، ووسطي ، غيبي ، وتركيبه الاجتماعي من البورجوازية .. الخ ..» فهل زالت هذه الاتهامات من وجهة نظرهم ؟.

ان موقفهم الاخير الذي تجلى في طرح شعار «العودة الى الحزب» يدعونا الى البحث والتدقيق بشكل جدي عن الاسباب الحقيقية التي دفعتهم الى مثل هذا الموقف . ولا يمكن ان نجد سوى التفسيرين التاليين .

١ ـ لقد فشلوا فشلا ذريعا في اقامة تنظيم لهم ، وان الاوهام التي كانت تحركهم سرعان ما تبخرت . وازاء هذا رأوا ان يعودوا للحزب، لا ليناضلوا بين صفوفه وانما ليمدوا ويهيئوا لانقسام اكبر . وهم يريدون التسلل الى الحزب ليخلقوا حزبا ضمن الحزب .

٢ ـ لا شك ان هناك بعض العناصر الانتهازية بينهم ، وان دوافعها للعودة دوافع انتهازية لها علاقة بمغريات السلطة .

شعار وحدة الحزب

اخذ البعض يطرحون شعار وحدة الحزب على اثر الشعار الذي طرحته الفئة المنشقة ، ونجد من المناسب التذكير بما يلي :

يجب ان لا يفهم من شعار وحدة الحزب الذي يرافق كل حملة تطهيرية بأنه الحفاظ على العناصر السيئة داخل الحزب وانما المقصود من هذا الشعار هو التخلص نهائيا من العناصر الانتهازية وعدم السماح لها باستقطاب اي عنصر ثوري من اعضاء الحزب ، فالقصد من هذا الشعار عزل العناصر الانتهازية والى الابد عن كل عنصر ثوري قد يغرر به من قبلهم بالشعارات البراقة والكلمات الضخمة الرنانة.

ان هناك بعض الرفاق يعتقدون بان شعار وحدة الحزب يقصد منه اعادة النظر في من اصبحوا خارج الحزب وذلك لانهم يتصورون بأن الحزب سيقوى بمثل هذه الوحدة وتجعله في مركز يستطيع ان يواجه خصومه . ولا شك بان هذا التصور خاطىء من الاساس لان العناصر التي خرجت من الحزب وظلت فترة زمنية خارج المنظمة ، تكون لها منطقها الخاص وخاصة اذا خرجت بشكل تكتل . علما بان طوال فترة وجودها خارج الحزب كانت معارضة للحزب فيصعب عليها التخلص من هذا الموقف السلبي بمجرد دخول الحزب من جديد ، ان اعادة النظر في من اصبحوا خارج المنظمة امر يجب ان يحاط بشروط معينة اهمها ان تتناول العناصر غير القيادية والتأكد ثانيا من انفصالها عن قيادتها لان عدم الانفصال في هذه الحالة يعني استمرار التكتل داخل الحزب لوجود توجيه خارجي تمارسه قيادة غير القيادة الشرعية وهكذا

تتحول العودة التي يتصورها البعض الى صراع جديد لا بد ان يؤدي الى انقسام ، وعلى هذا الاساس يجب ان تتوفر في من سيعاد النظر فيهم الشروط التالية :

١ ـ ان تثبت هذه العناصر بسلوكها اليومي صدق نواياها قبل ان تتقدم بطلب العودة بفترة لا تقل عن ستة اشهر .

٢ ـ ان تكون من العناصر غير القيادية لان العناصر القيادية لا يمكن بحال من الاحوال ان تقول عن نفسها بأنها كانت مضللة .

٣ ـ ان يتم انفصالها عن قيادتها وان يتم التأكد من ذلك الانفصال عن طريق المراقبة .

٤ ـ ان توضع تحت التجربة لفترة معينة لا تقل عن سنة ونصف ولا تمارس في هذه الاثناء حق الانتخاب والترشيح . على ان هذه التجربة هي التي ستحدد امر القبول او الرفض .

٥ ـ على ان يتضمن طلب العودة نقدا ذاتيا وادانة للانشقاق والمنشقين ، بالصيغة التي تقررها القيادة القومية .

٦ ـ ان تتولى القيادة القومية مهمة التقرير والاشراف على اعادتهم ، وذلك تحقيقا لوحدة الحزب القومية .

ان القيادة القومية قد نجحت في عزل دعاة الانشقاق وبذلك تمكنت من الحفاظ على وحدة الحزب وقد استغرقت محاولة الانشقاق جزءا لا يستهان به من نشاط القيادة القومية . هذه هي المشكلة الاولى التي اعترضت القيادة القومية .

ثانيا ـ عدم الاتصال بالمنظمات الحزبية .

لقد جاءت القيادة القومية المنبثقة عن المؤتمر القومي السابع على اثر عدم وجود قيادة (القيادة المنبثقة عن المؤتمر القومي السادس) وفي وقت كانت منظمات الحزب تشكو لا من قلة الاتصال فقط وانما من انعدامه من قبل القيادات القومية . وقد كان الاتصال يتم من طرف واحد من قبل المنظمات بالقيادة دون ان يكون متبادلا بين القيادة والمنظمات والعكس . فجاءت القيادة الجديدة وعززت الاتصال بشكل لم تعهده منظمات الحزب منذ وجودها . ولم يكن ذلك الاتصال محصورا بالرسائل وانما تخطاه الى ارسال مندوبين لتزويد منظمات الحزب باخبار الحزب ـ بنشاطاته ـ وبالمشكلات التي تعترضه (١) .

ان هذا يعطينا صورة عن النشاط الذي قامت به القيادة القومية ، والذي لعب دورا هاما في اعادة الثقة لمنظمات الحزب . ان هذه الخطوة ، هي خطوة الى الامام ولكن يجب الا تقف عند هذا الحد ، وانما يجب ان تتطور . وعلى القيادة القومية القادمة مسؤولية تطويرها . ثم ان هذه الخطوة لا تخلو من النواقص التي يجب ان

(١) يورد التقرير هنا عدد الرسائل وعدد المندوبين الذين ارسلتهم القيادة القومية لكل منظمة من منظمات الحزب ـ المحرر ـ .

تكون موضع اهتمام القيادة القومية القادمة .

ثالثا ـ ضعف المستوى العام في الحزب :

لقد واجهت القيادة القومية ضعف المستوى الثقافي والوعي لدى قواعد الحزب، ومن هنا انطلقت في نشاطها الثقافي ، مراعية هذا الضعف ، فقامت بالاعمال التالية:

١ ـ اصدرت ١٦ نشرة حزبية . وهذه اول مرة في تاريخ قيادة قومية يصدر مثل هذا العدد .

والجدول التالي يوضح ما سبق .

الرقم	الموضـــوع	التاريخ
١	النشرة الداخلية حول المؤتمر القومي السابع	٢٢ـ٢ـ١٩٦٤
٢	النشرة الداخلية حول فصل بعض الاشخاص	٢٥ـ٢ـ١٩٦٤
٣	المتكتلون ووحدة الحزب	٢٧ـ٢ـ١٩٦٤
٤	دراسات : الوحدة ودولتها	٢٨ـ٢ـ١٩٦٤
٥	نشرة داخلية سرية ردا على نشرة المنشقين	٢٩ـ٢ـ١٩٦٤
٦	حول المسألة الكردية ووقف اطلاق النار في الشمال	١٦ـ٣ـ١٩٦٤
٧	نشرة سرية ردا على تساؤلات بعض الرفاق	١٩ـ٣ـ١٩٦٤
٨	نشرة ثقافية حول التيارات الثلاث في الشيوعية	٢٥ـ٣ـ١٩٦٤
٩	نشرة البعث في طريق النضال	٧ ـ٤ـ١٩٦٤
١٠	كوبا بعد مرور خمس سنوات على ثورتها	١٥ـ٤ـ١٩٦٤
١١	التركيب الهيكلي للاقتصاد السوري	٢٦ـ٤ـ١٩٦٤
١٢	المهام الاقتصادية لمرحلة الانتقال من الراسمالية للاشتراكية	١٥ـ٥ـ١٩٦٤
١٣	الخطأ والصواب في بعض قضايا الديموقراطية	٢٧ـ٦ـ١٩٦٤
١٤	حول المحادثات الاخيرة مع عبد الناصر	١٢ـ١١ـ١٩٦٤
١٥	مقررات القيادة القومية في دورتها الاستثنائيه	١٧ـ١٢ـ١٩٦٤
١٦	نشرة سرية عن ازمة الحزب والحكم	٢٦ـ١٢ـ١٩٦٤

اما عدد التعميمات فقد بلغ ٢٢ تعميما .

٢ ـ اصدرت جريدة في لبنان وكلفت اعضاء القيادة القومية من الرفـــاق اللبنانيين مهمة الاشراف عليها . وكان لها اثر طيب على نفوس اعضاء الحزب . وقد اشتركت فيها منظمات الحزب التي تسمح ظروفها بذلك .

٣ ـ انشأت لاول مرة بشكل فعلي مكتبا اقتصاديا . وقد تقدم بخطة شاملة للتحويل الاشتراكي تقدم بها للقيادة القومية وللسلطة ، وكلف الرفيـــق ش.ع. بمسؤولية هذا المكتب .

٤ ـ رصدت الاموال اللازمة لاصدار مجلة في لبنان . وكلفت ثلاثة من الرفاق للاشراف عليها .

٥ ـ اصدرت الجريدة الداخلية للحزب وهي جريدة «الحقيقة» وقد صدر منها

د - اعداد .

٦ - قامت بافتتاح اول مدرسة للاعداد الحزبي وقد خصصت الدورة الاولى للقطر السوري . وحضرها ما ينيف على ١٠٠ عضو حزبي . وقد القيت فيها عدة محاضرات تعالج المشكلة الزراعية وبعض القضايا الحزبية . وقد طبعت في خمس مجلدات ووزعت على قيادات المنظمات ، لتستفيد منها في حملتها التثقيفية .

٧ - قررت ان تحول جريدة البعث من يومية الى اسبوعية بعد ان شعرت القيادة القومية بان مستوى الجريدة اليومية الحالي لا يليق بحزب ثوري . ولم يأخذ هذا القرار حيز التنفيذ بعد .

٨ - وضعت مشروعا للكيان الفلسطيني .

٩ - اصدرت دراسة شاملة عن نكسة الحزب في العراق ، قيمت فيها التجربة.

رابعا - وضع الحزب في سوريا :

نشأ حزب البعث في سوريا في اول الامر ، ثم امتدت فروعه الى اقطار اخرى، وعقد الحزب اول مؤتمر له عام ١٩٤٧ ، ووضع مبادئه ونظامه بصيغتها النهائية .

وفي عام ١٩٥٢ تم الاندماج بين الحزب والحزب العربي الاشتراكي بشكل رسمي ، وظل هذا الاندماج اندماجا شكليا ، لانه لم يحدث الانصهار المطلوب والتفاعل الجدي، وبدلا من ان يؤثر الحزب في الحزب العربي الاشتراكي تأثر الحزب نفسه ببعض الصفات السلبية ، نلخصها فيما يلي :

١ - استبدال النضال الشعبي باللعب البرلمانية والمناورات السياسية : وخاصة ان مندوبي الحزب في البرلمان غالبيتهم من الحزب العربي الاشتراكي ، ولم يعتبروا الاشتراك في ظل النظام البورجوازي يجب ان يكون وسيلة فرعية لكشف النظام ، وكشف اعداء الشعب بل ان بعضهم اخذ يعمل ، حتى اوحى للآخرين ، وكأن العمل ضمن البرلمان هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق اهداف الحزب ، مما ولد ردود فعل لدى البعض ، لا تزال آثارها ماثلة وقائمة ، وتجلت في شعار تحريم الاشتراك في البرلمانات .

ان هذا السلوك ادى الى عدم الاهتمام بالتنظيم الشعبي ، وبالتالي عدم الاهتمام بالحزب وتوسيع جماهيره .

٢ - التركيز على الزعامة : ان الظاهرة التي لفتت انظار بعض اعضاء الحزب ، هي حلول الارتباط الشخصي ببعض قادة الحزب محل الارتباط العقائدي الذي كان صفة الحزب الاساسية دائما .

٣ - الروح العشائرية : هذه الروح التي تجلت في كراهية النظام ، واعتباره معرقلا ومعيقا للادوار التي قد يلعبها الزعماء على الصعيد السياسي ، وهذه الروح ايضا تعكس عدم الاهتمام بالحزب وبتنظيماته ، لان وجود الحزب المنظم الواعي كفيل بالقضاء على مثل هذه الظواهر الشاذة التي هي نقيض لصفات الحزب الثوري .

بقي ان نشير الى الجانب الايجابي الهام الذي تمثل في تطعيم قواعد حزب

البعث بالعنصر الشعبي ، اي بجمهور من الفلاحين كانوا يلتفون حول اكرم الحوراني.

لقد تبين فيما بعد خطأ عملية الدمج ، الا ان الحزب قد تورط في تلك العملية التي لم تؤد كما كان يتصور البعض الى تقوية الحزب ، الا من الناحية الظاهرية العددية،وانما ادت الى اضعاف الحزب حيث تسربت اليه العناصر الانتهازية والوصولية.

الوحدة بين سوريا ومصر

لقد هيأ الحزب الجماهير العربية في سوريا لان تفرض الوحدة على الحكام الذين انصاعوا للمد الجماهيري الجارف خلافا لقناعاتهم ، فقامت الوحدة عام ١٩٥٨ وحل الحزب ، لان عبد الناصر اشترط تماثل الاوضاع كشرط اساسي لقيام الوحدة، ويجب ان يذكر في هذا المجال الامور التالية :

١ ـ لم تتم الوحدة ، ولم يتم حل الحزب من قبل فرد ، وانما جاء كقرار للقيادة القومية وللمكتب السياسي في اجتماع مشترك ، ثم عرض على مجلس الحزب المكون من ٩٠ عضوا ، فوافق على القرار الذي اتخذته القيادة القومية والمكتب السياسي القطري .

٢ ـ ان الجماهير العربية لم تكن لتقبل ان يقف عدم حل الحزب عقبة في وجه الوحدة ، ولعل الذين عاشوا الايام الاولى للوحدة ، وشاهدوا الحماس الجماهيري الجارف يدركون خطورة عدم حل الحزب .

٣ ـ ان الرفاق العسكريين ، والجيش بشكل عام ، قد لعبوا دورا في الضغط لاقامة الوحدة .

٤ ـ لقد تسربت العناصر الانتهازية والوصولية الى الحزب قبل قيام الوحدة ، واصبح الحزب كتلا متنافرة تتصارع فيما بينها ، وكأن حل الحزب جاء في نظر البعض كحل لمشكلاته .

٥ ـ ان الخطأ الكبير كان في عدم اعادة تنظيم الحزب حال وضوح الخطأ المبدئي.

نتائج حل الحزب على صعيد اعضاء الحزب في سوريا :

عندما حل الحزب ، وغابت القيادة ، حلت الاجتهادات الفردية محل التوجيه المركزي الموحد ، فتباينت الآراء ، وتكونت الشلل وبرزت الاجتهادات التالية :

الفئة الاولى : ارتبطت بأجهزة عبد الناصر في غمرة فرحة تحقيق الوحدة ، ولكنها لم تستطع ان تنفصل عن عبد الناصر ، وخاصة بعد ان تكشف عن نواياه العدائية ضد الحزب ، لان ذلك الانفصال هو انفصال عن مصالحها ، فتحول ارتباطها بأجهزة عبد الناصر الى ارتباط له طابع العمالة .

الفئة الثانية : اعتقدت بان عبد الناصر هو بديل الحزب ، ويمكن ان يحل محله، وارتباطها بعبد الناصر ارتباط المؤمن ، لا ارتباط عمالة .

الفئة الثالثة : اخذت تحارب عبد الناصر من مواقع انفصالية ، وحتى اقليمية،

وشكلت قناعاتها كردود فعل لمواقف عبد الناصر السلبية . هناك بعض الاعضاء الذين حرصوا على ان تكون قناعتهم بعيدة عن راي الحزب ، وخاصة ان الحزب كان يصدر آنذاك جريدة الصحافة في لبنان ، ثم ان القيادة القومية قد اصدرت بعض النشرات بصدد الموقف ازاء عبد الناصر .

وعندما وقع الانفصال ووقف بعض القادة موقفا مناوئا لخط الحزب ، وبالتالي أربك قواعد الحزب ومنظماته، وعقب المؤتمر القومي الخامس تبلورت تلك الاجتهادات الى اتجاهات سياسية تمثلت في :

اولا ـ الوحدويين الاشتراكيين .

ثانيا ـ القطريين .

ثالثا ـ التنظيم القومي : الذي قام على ضوء الاستراتيجية التي رسمها المؤتمر القومي الخامس ، والتي قوبلت من قبل الناصريين على انها موقف انفصالي ، واعتبرت من قبل القطريين والحورانيين كأنها موقف ناصري ، ولكن الحزب لم يعبأ لهذه الاتهامات . وقد اعيد تنظيم الحزب في سوريا على أساس الايمان بمقررات المؤتمر القومي الخامس ، وأوكلت القيادة القومية الى بعض الرفاق العراقيين بمهمة الاشراف على اعادة تنظيم الحزب في سوريا ، واصدر الحزب جريدة البعث التي اتسع انتشارها بشكل لم يعهده الحزب ، وقامت ثورة الرابع عشر من رمضان التي مهدت لثورة الثامن من اذار، ففتح باب الحزب على مصراعيه، بموجب قرار صدر من قبل (المكتب التنظيمي) ، وعرف ذلك القرار لدى قواعد الحزب (بقانون الزحف) الذي بموجبه اصبح الانصار اعضاء عاملين يحق لهم الانتخاب والترشيح ، فتضخم الحزب ، ولعل الجدول التالي يعطينا صورة واضحة : (١)

ان ضم الاعضاء في مرحلة العمل السري يختلف عنه في مرحلة العمل في ظل الحكم . ان النضال في العمل السري هو نضال شاق، فالمناضل مهدد يوميا بالاعتقال والتعذيب حتى الاعدام ، او النفي من البلاد . ولذا فان العناصر الانتهازية في مرحلة العمل السري يكون تسربها محصورا ، لان انتسابها للحزب يعني التضحية ، وهي لم تأت لتضحي ، وانما لتنتهز . وبما انه ليس لدى الحزب في العمل السري ما يغري على الانتهاز ، فانها غالبا ما تكون بعيدة عنه ، اما في ظل حكم الحزب يصبح معرضا لتسرب مثل تلك العناصر ، لان النضال اصبح امتيازا ، ولم يعد تضحية .

وعلى هذا الاساس يضع الحزب الثوري مقاييس جديدة ، وخاصة انه لا يستطيع استخدام وسائل النضال السري في كشف العناصر طالبة الانتساب ومعرفتها ، فاذا كان الحزب في العمل السري يعتبر الخروج في المظاهرة مقياسا ، فانه لا يمكن ان يعتمد هذا المقياس في ظل الحكم ، واذا كان الحزب في ظل العمل السري يعتبر توزيع المنشور والاعتقال والنفي مثلا من المقاييس التي تحدد موقف الحزب من طالب الانتساب ، فان الحزب الحاكم لا يمكن ان يعتمد هذه المقاييس ، لان المظاهرة تقام بحماية السلطة ، ولان المنشور يوزع بسهولة وعن طريق الموظفين

(١) لم نجد ضرورة لايراد الجدول فحذفناه ـ المحرر ـ .

في مكاتب الحزب .. الخ ..

اذن ما هي الوسائل التي يجب ان يعتمدها الحزب الثوري عند وصوله الى الحكم في انتقاء الاعضاء انتقاء يحفظ الحزب من العناصر الانتهازية والوصولية .

١ ــ العمل الشعبي :

ان المقياس الحقيقي لمدى حق اي حزبي نصير في ان يكون عضوا عاملا هو العمل الشعبي في المؤسسات الشعبية ، كالنقابات والجمعيات ومؤسسات العمل الشعبي الاخرى، من اجل تركيز فكرة الحزب وعقيدته ونشرها بين جماهير الشعب، ودفع هذه الجماهير دفعا طوعيا للعمل الجماهيري من اجل اهداف الحزب ، ومدى نجاحه في هذا العمل .

٢ ــ مضاعفة الفترة الزمنية :

فاذا كان الحزب يطلب من النصير اثناء العمل السري ان ينتظم في حلقة انصار لمدة لا تقل عن سنة ، وان يقضي سنة اخرى كعضو متدرب ، فمن المفروض مضاعفة الفترة الزمنية بالنسبة للحزب والانتساب اليه في ظل الحكم .

٣ ــ الماضي القريب لطالب الانتساب :

يجب ان نعير اهمية خاصة للماضي القريب لطالب الانتساب ، فان الشخص الذي كان يهاجم الحزب قبل الثورة ، ثم ينقلب ليصبح في عداد الحزبيين بعدها، لا بد ان يلفت انظار قيادات الحزب الى المزيد من التدقيق في مواقفه وسلوكه .

ان هذا التوسع يجب ان يكون موضع دراسة وتحليل ، لانه توسع غير طبيعي، وهو جزء من ازمة الحزب في سوريا الان ، وهناك تفسيران لهذا التوسع : تفسير تقدمه العناصر التي تحقق التوسع على يدها ، حيث قالت بان ثورة الثامن من اذار قد ووجهت بالناصرية بشكل دفعنا الى تجميع العناصر التي كانت حزبية ، وذلك لمواجهة المد الناصري .

نحن لا نختلف في ضرورة تجميع هذه العناصر ، ولكننا نختلف على تنسيبها للحزب ، لانها عندما تنسب الى الحزب تصبح مساهمة في رسم سياسة الحزب ، وفي تقرير مصير قياداته ، فهي ستكون مؤثرة في حياة الحزب بمجرد انتسابها وحصولها على حقوق العضوية ، وكان الاحرى ان تنظم هذه العناصر ضمن واجهات حزبية (النقابات المهنية او جبهة للعمل الشعبي على غرار جبهة العمل الشعبي في العراق) . فنحقق من خلال تنظيمها شيئين : كسبها لجانب الحزب . لانها ستشعر بان الحزب يثق بها . وانتقاء العناصر التي اثبتت جدارتها ، ونكون بذلك قد حمينا الحزب من تسرب العناصر الضعيفة والتي ليست جديرة بعضوية الحزب . اذن كان

في امكان الاشخاص الذين اعادوا تنظيم الحزب ، كان في امكانهم ان يجمعوا تلك العناصر دون ان ينسبوها .

وأما التفسير الثاني فهو ان الضم الواسع للحزب اثناء الحكم لا يقيم حزبا ثوريا وانما يقيم تكتلا انتخابيا يحل الروابط الشخصية محل الروابط الموضوعية الحزبية، وهذا ما اكدته القيادة القطرية في تقريرها التنظيمي المقدم الى المؤتمر القطري المنعقد بتاريخ ١٨-٣-١٩٦٥ من قبل القيادة القطرية السورية .

نقاط الخلاف بين القيادة القومية والقيادة القطرية السورية

نشأ خلال الفترة الماضية خلاف بين القيادتين القومية والقطرية السوريه حول بعض القضايا الحزبية ، نذكر فيما يلي اهم نقاط الخلاف من الناحية التنظيمية :

اولا ـ التنظيم السعدي وموقف القيادة القطرية السورية :

بعد المؤتمر القطري بأيام عقد المؤتمر القومي السابع ، واخذ نشاط الفئة المنشقة ينطلق من القطر السوري . وقد سبق ان ذكرنا بان القيادة القومية قد تركت لمنظمات الحزب في مختلف الاقطار امر معالجة مشكلة الانشقاقيين ، الا ان القيادة القطرية السورية لم تعالج تلك المشكلة ، وتركت لهم المجال ، فزاد نشاطهم التخريبي ضمن الحزب ، وقد نبهت القيادة القومية قيادة القطر السوري عدة مرات لخطورة ذلك الاهمال ، والتغاضي ، الا انها لم تستجب لتلك التنبيهات . ومن المفيد الاطلاع على الرسائل التي وجهتها القيادة القومية بهذا الصدد : (١)

ان القيادة القومية على قناعة تامة بان الانشقاقيين لهم تنظيم خاص ضمن الحزب في سوريا وهم لا يزالون يمارسون ذلك النشاط . وان الموقف المتساهل من قبل القيادة القطرية والمشجع لهم قبيل الانتخابات اعطاهم امكانيات جديدة للتخريب ضمن الحزب . فبينما نجد ان هذه المشكلة لم تعد قائمة بالنسبة لمنظمات الحزب نجدها تتجدد في سوريا .

وهل في هذا التصرف ما يتفق ووحدة الحزب القومية وقرار المؤتمر القطري السوري الاستثنائي المنعقد بتاريخ ١-٢-١٩٦٤ حيث قرر : «يقرر المؤتمر ان كل تكتل في داخل الحزب تهديد للحزب وشل لامكاناته ولذلك فان المؤتمر يدين كل محاولة للتكتل ويعتبر استمرارها خروجا على مفهوم المنظمة الحزبية ، كما يقرر ان المهمة الاساسية والاولى لاية قيادة حزبية هي المحافظة على وحدة الحزب التنظيمية والعقائدية ، وهذا تأكيدا لمقررات المؤتمر القطري الاول» .

ان القيادة القومية رأت ان تعطي المؤتمر القومي الثامن صورة واضحة ليتخذ المؤتمر الاجراءات اللازمة .

ولا بد من الاشارة بان هذا الموضوع هو من جملة الاسباب التي دفعت بالقيادة

(١) لم نجد من الضرورة نشر تلك الرسائل فحذفناها ـ المحرر ـ .

القومية لتجميد نشاط القيادة القطرية القيادي ، وقد جاء هذا التجميد متأخرا .

ثانيا ــ لقد وجهت القيادة القومية اكثر من رسالة تطلب فيها من القيادة القطرية تزويدها بدراسة عن الاوضاع الاقتصادية والانجازات التي حققتها الثورة . ولم تستلم القيادة القومية اي جواب على تلك الرسائل . وطلب منها تقديم تقرير شهري عن الوضع الحزبي والشعبي في سوريا .

وتقدمت القيادة القطرية بأول تقرير تنظيمي لها بتاريخ ١٠ــ١٢ــ١٩٦٤ وبناء على طلب جديد من القيادة القومية بتاريخ ٥ــ١٢ــ١٩٦٤ وبرقم (٢٢٥ ــ صادر عن الامانة العامة) اي ان القيادة القومية حصلت على تقرير عن وضع الحزب التنظيمي بعد خمسة اشهر من طلبها ، وعندما بدات القيادة القومية دورتها الاستثنائية وهو التقرير التنظيمي الوحيد الذي حصلت عليه القيادة القومية .

ثالثا ــ ان المسألة الثالثة التي كانت موضع خلاف بين القيادة القومية وبين القيادة القطرية هي مسألة العضوية ، لان القيادة القطرية لجأت ايضا الى ما يشبه التجميع ، فأصدرت القرار رقم ــ١٠١ــ وفيما يلي نص القرار :

«القيادة القطرية ، بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٠ــ١٠ــ١٩٦٤ قررت :

١ ــ اعتبار جميع الحزبيين القدامى الذين كانوا اعضاء عاملين قبل عام ١٩٥٨ اعضاء عاملين حين قبول طلب انتسابهم للحزب .

٢ ــ من ترى قيادة الفروع عدم كفاءته للعضوية العاملة ، عليها ان ترفع اسمه الى القيادة القطرية مع تقرير مفصل يبين الاسباب الموجبة لذلك .

٣ ــ يبلغ هذا التعميم من يلزم لتنفيذه .

ولرسالة أمتنا الخلود . . »

ولعل الجدول رقم (٢) يعطينا صورة واضحة للزيادة التي طرأت على الحزب اثناء وجود القيادة القطرية (١) .

ملاحظات على الجدول :

١ ــ احدث فرع القنيطرة بينما كان ضمن فرعي الاطراف ودرعا .

٢ ــ احدث فرع الجامعة ، بينما كان ضمن فرع دمشق .

٣ ــ استقلت شعبة فلسطين بينما كانت ضمن فرع دمشق .

ــ وعلى هذا الاساس اصبح في مدينة دمشق اربع قيادات ــ قيادة فرع دمشق ــ قيادة فرع الاطراف ــ قيادة فرع الجامعة ــ قيادة شعبة فلسطين .

٤ ــ هذا الجدول خاص بعدد الاعضاء العاملين .

٥ ــ زاد اعضاء الحزب من (. . . . .) الى (. . . . .) اي ان الزيادة اصبحت (. . . . .) عضو .

٦ ــ تشاهد تغيرات اساسية في بعض الفروع .

---

(١) لم نجد ضرورة لايراد الجدول ــالمحررــ .

ان القيادة القومية تعتقد بأن المبدأ السليم الذي يجب ان يأخذ به الحـــزب الحاكم ، هو ان يشدد على العضوية للحزب ويتساهل في تنظيم الانصار لتوسيع قاعدته جماهيريا من جهة وليصطفي منها العناصر الثورية الجديرة بعضوية الحزب من جهة اخرى . وأن يكف عن هذه السياسة (التجميع) لانها سياسة مدمرة .

رابعا ــ انغماس اعضاء القيادة القطرية في الحكم :

لقد كان ١١ عضوا من اصل ١٤ يتولون مسؤوليات حكومية وعسكرية . ان القيادة القطرية على هذه الصورة لم تكن موجودة من الناحية الفعلية . وقد ادى غيابها الى النتائج التالية :

١ ــ عدم الاشراف على الفروع اشرافا فعليا .
٢ ــ اهمال التنظيم الشعبي ــ فترة طويلة ــ بعد قيام الثورة .
٣ ــ تفضيل العمل الحكومي على العمل الحزبي .
٤ ــ عدم انضباط الجهاز الحزبي لعدم وجود من يضبطه (القيادة) .
٥ ــ عدم شعور المواطنين بهيبة الحزب لان وجوده غير ملموس بالنسبة لهم .

ان القيادة القطرية قد انهمكت في العمل الحكومي واهملت العمل الحزبي والشعبي.

ان استقالة الرفيق م.ز. تعطينا صورة واضحة عن واقع القيادة القطرية . وفيما يلي نصها :

« الى القيادة القومية :

الى القيادة القطرية :

بما ان قيادة القطر لم تجتمع منذ ٢٨ــ٢ــ١٩٦٤ ، وقد نبهت الى ذلك اكثر من مرة ، الامين القومي ، والامين القطري ، ونائب الامين القطري ، وقد اصبحت القيادة نتيجة انغماسها الكامل (بالقصر) معزولة عزلة شبه تامة عن الجهاز الحزبي ولم تعد قادرة على الحركة اطلاقا .

لذا اتقدم باستقالتي من القيادة .

والخلود لرسالتنا

في ٥ــ٤ــ١٩٦٤

عضو القيادة القطرية
م.ز.

خامسا ــ التنظيم الحزبي في الجيش :

لقد قامت ثورة الثامن من اذار على يد رفاقنا في الجيش . ولم يكن للحزب قبل عام ١٩٥٨ من تنظيم للجيش وانما كانت العناصر الحزبية بدون تنظيم ولها علاقات ببعض الرفاق المدنيين وتداعى بعض الرفاق العسكريين باقامة تنظيم حزبي فـــي الجيش واخذ عملهم طابعا سريا . وقد وضعوا نظاما خاصا بالتنظيم العسكري ليحدد

مهمة اللجنة العسكرية بأنها مهمة تنظيمية وليست سياسية ولكن التصرفات كانت معاكسة لتلك النصوص اذ ان اللجنة العسكرية في كثير من الاحيان تدخلت تدخلا مباشرا في الامور السياسية الهامة والامثلة كثيرة على ذلك . وكانت تصرفات القيادة القطرية في بعض الاحيان انعكاسا لتصرفات سبقتها داخل اللجنة .

خصائص التنظيم العسكري الحزبي :

١ ـ مغلق على قيادات الحزب القومية والقطرية ولا تعرف بشؤونه سوى اللجنة العسكرية .

٢ ـ ان الرفاق العسكريين في القيادة القطرية يساهمون في الاشراف على الجهاز المدني بينما لا يساهم اعضاء القيادة القطرية من المدنيين في الاشراف على الجهاز العسكري .

والقيادة القومية عندما حاولت ان تضع صيغة لعلاقة التنظيم العسكري بالمدني اعتبرت ذلك محاولة اولية تقع على عاتق المؤتمر القومي الثامن مسؤولية تطويرها .

سادسا ـ التكتلات داخل الحزب في سوريا :

ان الانتخابات الاخيرة قد كشفت بشكل واضح عن وجود تكتلات مضرة بمصلحة الحزب وبالتالي تهدد الحزب وتعرضه لسلسلة من الانفجارات حتى ان القوائم الانتخابية اصبحت صفة مميزة للانتخابات التي جرت في الحزب في سوريا في الآونة الاخيرة ، هذه التكتلات التي تضع مصالحها فوق مصلحة الحزب وفي هذا المجال نكتفي هنا بالاشارة الى ما ورد في تقرير القيادة القطرية عن حالة الفروع (١).

ان هذه الاسباب تعتبر من الاسباب التي دفعت بالقيادة القومية الى عقد دورة استثنائية لتعالج فيها جميع مشكلات الحزب .

الدورة الاستثنائية التي عقدتها القيادة القومية

بدأ اعضاء القيادة القومية يشعرون بخطورة الوضع واستمراره على ما هو عليه . اذ انه سيعرّض الحزب الى نتائج وخيمة . ومن هنا بدأت الحاجة الى ضرورة عقد اجتماعات متواصلة للخروج منها بصيغ تنقل الثورة الى مستوى جديد وخاصة ان قواعد الحزب بدأت تشعر بغياب الحزب والاسئلة التي وجهها بعض الرفاق اعضاء القيادة القطرية الاردنية في اجتماع عقدته القيادة القومية بتاريخ ٢٢ـ١١ـ١٩٦٤ تعكس الى حد ما التخوف والشعور بان الامور ليست على ما يرام وقد كان من الاسئلة السؤالان التاليان :

---

(١) يرجع الى التقرير التنظيمي للقيادة القطرية السورية المقدم الى المؤتمر القطري السوري الاخير

١ ــ «ما هي العلاقة بين القيادة القومية والحكم وبين القيادة القطرية السورية، وهل تمسك القيادات بزمام الامور ؟».

٢ ــ ما هو وضع الحزب التنظيمـــي في سوريا ؟ وما هو الوضع بين الحزبيين المدنيين والعسكريين ؟».

واضافوا قائلين : «ان اي موقف تتخذه اية قيادة او يتخذه الحكم في سوريا ينعكس على جميع منظمات الحزب» .

لم تجد القيادة القومية اجوبة على اسئلتهم لانها هي نفسها ترى ان الامور لا تسير سيرا طبيعيا . وفي ذلك الاجتماع تقرر ان تجتمع القيادة القومية بكامـــل اعضائها في اجتماعات متواصلة لتحل جميع المشكلات .

وبتاريخ ٢٩ــ١١ــ١٩٦٤ ، اتخذ قرار اخر ينص على ان (تدعى القيادة القومية بكامل اعضائها الى سلسلة اجتماعات متصلة ، يوضع في بدء الجلسة الاولى منها جدول اعمال يتناول وضع الحزب والحكم وتمتد هذه الاجتماعات الزمن اللازم لانهاء جدول الاعمال والخروج بقرارات حاسمة وتقرر ان تبدأ هذه الاجتماعات يوم الجمعة ٤ــ١٢ــ١٩٦٤ الساعة الخامسة مساء) وبدأت القيادة القومية دورتها الاستثنائية بتاريخ ٤ــ١٢ــ١٩٦٤ (١) .

لقد استمرت القيادة القومية في اجتماعاتها واخيرا توصلت الى القرارات التي نشرت في النشرة رقم ــ١٥ــ (٢) . وكان من بين تلك القرارات قرار يقضي بتجميد نشاط القيادة القطرية القيادي . وقــد اوضحت القيادة القوسية المقصود بهـــذا القرار .. اذ هو ينحصر في كف يد القيادة القطرية عن قيادة التنظيم فقط ، بينما يستمر اعضاؤها في مسؤولياتهم الحكومية ويحضرون المؤتمر القطري كأعضـــاء اصيلين بصفتهم القيادية . وعندما اصدرت القيادة القومية قراراتها وقفت القيادة القطرية موقفا مزدوجا :

التصرف الاول :

تصرف منضبط حيث تقدمت للمحكمة القومية بطلب رفع قرار التجميد لانه لم يرد في النظام الداخلي .

التصرف الثاني :

تجلى في تجاهل قرار التجميد ودعوة قيادات الفروع للاجتماع بها ، وفي هذا

---

(١) رأينا من الافضل في الوقت الحاضر حذف تفصيلات اجتماعات الدورة الاستثنائية للقيـــادة القومية ــالمحررــ .

(٢) انظر : «نضال حزب البعث العربي الاشتراكي عبر بيانات قيادته القومية : ١٩٦٣ــ١٩٦٦» ، ص ١٧٩ــ١٨٢ ــالمحررــ .

تمرد صريح على قرار القيادة القومية .

وقد قال احد اعضاء القيادة القطرية في اجتماعات قيادات الفروع : (بأننا قررنا الاستمرار في عملنا كقيادة لهذا القطر على مسؤولياتنا اللاحقة» . وعندما حضرت قيادات الفروع كان موقف اعضاء القيادة القطرية في تلك الاجتماعات على الشكل التالي :

١ ــ اعطاء صورة لقيادات الفروع بان هناك مؤامرة وان توقيت قرارات القيادة القومية هو توقيت خاطىء وحتى في بعض الاحيان قيل على لسان بعض اعضاء القيادة بأنه توقيت مشبوه .

٢ ــ حاولت القيادة القطرية السورية الربط بين موقف القيادة القومية وقضية عمران رغم توضيحات القيادة القومية المتكررة بأن لا علاقة لقراراتها اطلاقا بقضية عمران ، وان موقفها من مسألة تسفيره هو موقف مبدئي باعتباره عضوا فيها وهي الوحيدة صاحبة السلطة في تقرير العقوبة الواجب انزالها بحقه . كما اكدت القيادة القومية على ان الطريقة التي عولجت بها مسألة عمران لا توفر الضمانات الكفيلة لحماية قيادات الحزب واعضائه .

٣ ــ اصرت القيادة القطرية السورية على انكار وجود ازمة في الحزب والحكم وصورت الامر على انه ازمة افتعلتها القيادة القومية ولعله من المفيد الرجوع الى محاضر جلسات القيادة القومية في اجتماعاتها المتكررة بتواريخ : ١٩ــ٤ــ١٩٦٤ ، ٢٩ــ٤ ، ٨ــ٥ ، ٩ــ٥ ، ١٤ــ٦ ، ١٦ــ٦ ، ٢٨ــ٩ ، ٢٩ــ٩ ، ٢٢ــ١١ ، ٢٩ــ١١ .

ان هذه المحاضر بتواريخها المتفاوتة تؤكد تأكيدا قاطعا بان القيادة القومية لم تفتعل الازمة ، وقد كانت موجودة وهي لا تزال قائمة .

٤ ــ استخدمت القيادة القطرية السورية اسلوب الضغط لاجبار القيادة القومية على التراجع عن قراراتها وقد تجلى هذا الاسلوب عندما هدد اعضاء القيادة القطرية بالاستقالة من جميع مناصبهم الحكومية والعسكرية .

٥ ــ ان الاجواء التي سادت اجتماعات قيادات الفروع لم تكن موضوعية وغير مناسبة لحل الازمة فضلا عن انها كانت مشحونة بالاتهامات الخطيرة لاعضاء القيادة القومية .

ان عدم التزام القيادة القطرية بقرارات القيادة القومية هو الذي اضاف ازمة جديدة .

ورفعت قيادات الفروع توصية للقيادة القومية تطلب منها رفع التجميد وتشكيل لجنة ثلاثية للاشراف على الانتخابات .

وبناء على اصرار القيادة القطرية السورية على موقفها اجتمعت القيادة القومية واتخذت القرارات التالية :

١ ــ تسجل القيادة القومية على القيادة القطرية السورية تمردها على أوامر وقرارات القيادة القومية والاصرار على هذا التمرد .

٢ ــ تجميد القيادة القطرية السورية حتى صباح ٢٢ من شهر كانون الاول .

٣ ــ يترك للقيادة القطرية السورية الحرية المطلقة في ادارة شؤون القطر

السوري سياسيا وتنظيميا على مسؤولياتها .

وقد تقدمت القيادة القطرية بطلب عقد اجتماع مشترك لبحث امور الانتخابات الحزبية وذلك في رسالتين : الاولى بتاريخ ٢٤ ــ ١٢ ــ ١٩٦٤ ، والرسالة الثانية بتاريخ ٢٧ ــ ١٢ ــ ١٩٦٤ .

وعلى هذا الاساس وافقت القيادة القومية على طلب القيادة القطرية فعقد الاجتماع المشترك وكانت الانتخابات هي موضوع البحث .

فقالت القيادة القومية ان هناك نوعين من الاشراف على الانتخابات : اشراف فعلي ، واشراف شكلي . والقيادة القومية ترفض ان تشرف على الانتخابات ما لم يكن ذلك الاشراف اشرافا فعليا . ثم ان هذا الاشراف لا ينفصل تماما عن القواعد التي وردت في التعميم رقم ١٨ (١) واهمها :

اولا ــ التقيد بالنظام الداخلي .

ثانيا ــ التقيد بمقررات المؤتمر القومي السادس الخاص بالوحدويين الاشتراكيين والقطريين .

ثالثا ــ تكوين لجنة مشتركة خماسية للاشراف على الانتخابات على ان تعين القيادة القومية ثلاثة اعضاء من بين اعضائها وتعين القيادة القطرية البقية من اعضائها.

الا ان القيادة القطرية رفضت تنفيذ قرار المؤتمر القومي السادس واخذ اعضاء القيادة القطرية ينسحبون من الاجتماع حتى اصبح الاجتماع غير مكتمل النصاب . واخيرا انهي الاجتماع واستمرت القيادة القطرية السورية في الاعداد للانتخابات فنبهتها القيادة القومية الى ان اللجنة المشتركة يجب ان تمارس المهمة الموكلة اليها ، فأجابت القيادة القطرية بان القيادة القومية لم تحدد مهام اللجنة ، فانتدبت القيادة القومية عضوا من اعضائها لتبلغ قرارات القيادة القومية بشأن مهام اللجنة وكان على الشكل التالي :

١ ــ الاشراف على التنظيم الحزبي في القطر السوري وتصحيح الاخطاء والمخالفات قبل الانتخابات .

٢ ــ الاشراف على سير الانتخابات .

والاشراف في كلا الحالتين يكون بناء على الاسس التي وضعتها القيادة القومية والتي عممت في التعميم رقم ١٨ تاريخ ٤ ــ ١ ــ ١٩٦٥ .

٣ ــ ان تكون قرارات اللجنة بالتراضي بين اعضائها .

فأجابت القيادة القطرية السورية بانها قد بدأت باجراء الانتخابات وهكذا اجرت القيادة القطرية السورية الانتخابات وعلى مسؤولياتها وبدون اشراف من القيادة

---

(١) انظر : «نضال حزب البعث العربي الاشتراكي عبر بيانات قيادته القومية : ١٩٦٣-١٩٦٦» ، ص ١٨٩ ــ ١٩٠ ــ المحرر .

القومية .

●

هذه هي المشكلات الهامة التي واجهتها القيادة القومية : تمثلت في مشكلة الانشقاق وعدم الاتصال بالمنظمات ، وضعف المستوى العام الحزبي ، والوضع الحزبي في سوريا وموقف القيادة القطرية السورية .

قرارات وتوصيات المؤتمر القومي الثامن
حول القضايا التنظيمية

١ – يرى المؤتمر القومي الثامن ان التقرير التنظيمي ناقص لانه لم يشمل ابحاثا عن تنظيمات الحزب في الاقطار الاخرى . ولم يطرح المشاكل التي تواجه تلك التنظيمات والحلول المناسبة لتلك المشاكل .

٢ – يوصي المؤتمر القومي الثامن القيادة القومية بعقد اجتماعات مع الوفود لدراسة الاوضاع التنظيمية في الاقطار الاخرى لمعالجة مشاكلها ورسم خطط العمل الحزبي وذلك قبل مغادرة الوفود دمشق .

٣ – يقرر المؤتمر القومي الثامن ان تضع القيادة القومية برنامجا ثقافيا وتنظيميا جديدا للعمل مع الانصار على ضوء تطور عقيدة الحزب ، ويراعى فيه التركيز على الدراسات الاشتراكية ، وبعض الابحاث التنظيمية .

٤ – يوصي المؤتمر القومي الثامن القيادة القومية باعداد دراسات عن تجارب الحزب التنظيمية في الاقطار ولا سيما في العراق ، تعالج فيها قضايا وتجارب العمل مع الإنصار وخلق الواجهات وتسييرها ومشاكلها والخطط التنظيمية ومتابعتها ، وجهاز الطباعة من حيث تأمينه واساليب مكافحة الانشقاق وتعبئة الجماهير الخ ... وان تعمم الدراسات على جميع المنظمات .

٥ – يوصي المؤتمر القومي الثامن ان تعالج القيادة القومية موضوع الانقسامات والتكتلات لا تنظيميا فقط بل ان ترفق بتغطية نظرية ايضا .

٦ – يسجل المؤتمر القومي الثامن مخالفة القيادة القطرية السورية لمقررات المؤتمر القومي السادس الخاص بقبول قواعد الوحدويين الاشتراكيين والقطريين ووضعهم تحت التجربة لمدة سنة على الاقل ، وتسجل عليها تأخرها وتباطؤها في معالجة مشكلة المنشقين الموجودين داخل الجهاز .

٧ – يقرر المؤتمر القومي الثامن ما يلي :

لما كان المنشقون يتحركون بتوجيهات من قيادة مركزية لهم .. ولما كان خطرهم على الحزب ينتج عن العناصر التي ما زالت في داخل التنظيم الحزبي وتأتمر بامرهم اكثر منه من العناصر التي هي خارج التنظيم لذا :

فان المؤتمر القومي الثامن يوصي القيادة القومية بان تضع خطة سريعة لاقصاء

كل العناصر التي تأتمر بأمر المنشقين .

٨ ـ يوصي المؤتمر القومي الثامن ان لا يقبل اي لاجيء سياسي عراقي في القطر السوري الا بموافقة من القيادة القطرية في العراق وذلك لسببين ، الاول منهما : هو محاولة عارف لدس بعض الجواسيس في القطر السوري بدعوى انهم معادون للحكم في العراق . وثانيهما : ان هناك قسما من اللاجئين السياسيين من مؤيدي ما تسمى (بلجنة تنظيم القطر) . ونظرا للدور التخريبي الخطر الذي يلعبه هؤلاء المنشقون على الثورة في سوريا وعلى الحزب في العراق تجب اعادة النظر بوجودهم في سوريا .

٩ ـ يرى المؤتمر القومي الثامن ان عدم تفرغ «المكتب السياسي» بعد قيام الثورة في العراق وسوريا تقع مسؤوليته على القيادة القومية نفسها .

١٠ ـ يقرر المؤتمر القومي الثامن ان تقيم القيادة القومية المقبلة مدرسة حزبية عليا للدراسات القومية الاشتراكية على ان يترك للقيادة القومية حق تحديد فترة الدورة الدراسية في المدرسة .

١١ ـ يسجل المؤتمر القومي الثامن ان قرار القيادة القطرية السورية بتاريخ ١٠ ـ ١٠ ـ ١٩٦٤ ، والذي اعتبر بموجبه جميع الحزبيين القدامى ، الذين كانوا اعضاء عاملين قبل عام ١٩٥٨ ، والذين تقدموا بطلب اعادة انتساب للحزب بعد الثورة ، اعضاء عاملين ، وكذلك قرار القيادة القطرية السابقة الذي اعتبر بموجبه جميع الانصار اعضاء عاملين ، قد أديا (هذان القراران) الى توسع غير طبيعي يربك الحزب ويعيق تطوره ، ويشل امكانيته على الحركة ويعرضه لتسرب العناصر الانتهازية والوصولية .. ولذلك :

يقرر المؤتمر القومي الثامن بانه يتوجب على القيادة القطرية في سوريا اعادة تقييم الاعضاء وفقا للاسس التي تضعها القيادة القومية لتطهير الحزب من كل من يثبت انحرافه وانتهازيته في صفوف الحزب وذلك خلال مدة اقصاها ستة اشهر .

١٢ ـ يوصي المؤتمر القومي الثامن القيادة القومية بان تعد دراسة عن ظاهرة التكتل في الحزب .

١٣ ـ يؤكد المؤتمر القومي الثامن على ضرورة اصدار جريدة الحقيقة شهريا .

١٤ ـ يقرر المؤتمر القومي الثامن تكليف القيادة القومية بالاشراف على جريدة البعث اشرافا مباشرا ورفع مستواها الى المستوى اللائق .

١٥ ـ يقرر المؤتمر القومي الثامن بناء او ايجاد مقر للقيادة القومية يتلاءم وكونها أعلى مؤسسة حزبية .

١٦ ـ يقرر المؤتمر القومي الثامن محاكمة الحزبيين الذين يسيؤون للحزب وللحكم بتصرفاتهم الشخصية ومعاقبتهم بشدة وفضحهم امام الجماهير .

١٧ ـ يقرر المؤتمر القومي الثامن تكليف القيادة القومية بالشروع فورا في اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنظيم الحزبيين .

الصيغة المرحلية لعلاقة الحزب بالحكم
التي اقرها المؤتمر القومي الثامن

اولا : مبادىء اساسية :

(١) الحكم هو حكم الحزب وكل ما يقوم به الحكم في التخطيط والتنفيذ هو باسم الحزب وتنفيذ لسياسته ومبادئه العامة وخططه .

(٢) يتمثل الحزب عمليا في اي قطر حاكم بتنظيم جماهيري وبجيش عقائدي وبسلطة الحكم .

(٣) الحزب هو الاساس الذي تنبع منه هذه المؤسسات الثلاث وهو الذي يجمع بينها ويحدد علاقاتها .

(٤) ميدان العمل للجهاز الحزبي المتمثل في القيادات والقواعد المنظمة غير العسكرية هو التنظيم الشعبي والجماهيري ، ويشرف بذلك على النشاط الجماهيري تنظيما وتوعية وتوجيها .

(٥) وظيفة الجيش العقائدي هي حماية البلاد من العدوان الخارجي وحماية الثورة من اعداء الثورة ، ووظيفة التنظيم الحزبي في الجيش هي تغذية الجيش المستمرة بالروح العقائدية وتوجيهه توجيها يتلاءم مع اتجاهات الحزب وخططه .

(٦) الحكم هو الصورة التي يتمثل بها الحزب في السلطة ، ومهمته تنفيذ خطط الحزب وتحويلها الى قوانين وتطبيقات في القطر الذي يحكم فيه .

(٧) توحد القيادات العليا للحزب بين هذه المؤسسات الثلاث ، ولا يجوز ان تتعدى سلطة اي مؤسسة حدودها الطبيعية . فالجهاز الحزبي ليس من عمله اليومي التدخل في شؤون الدولة وان كان للحزب في مؤتمراته وقياداته العليا حق الاشراف على سير الدولة وحق التخطيط والتوجيه لهذا السير . وكذلك فليس لقيادات الفروع مثلا سلطة على ادارات الدولة في مناطقها الا من خلال قياداتها القطرية . ولا يجوز للحكومة ان تتدخل بما لها من سلطات في عمل الجهاز الحزبي الشعبي والاشراف عليه . لانها هي منبثقة عن الحزب وليس الحزب منبثقا عنها .

ولكن من الواجب خلق روح التعاون الدائم بين الجهازين في قواعدهما . ولا يجوز للجيش ان يتدخل في امور الدولة اليومية الا بالقدر الذي يخصه ويخص

ميدان وظيفته ، كما لا يجوز ان يتدخل بأعمال الجهاز الحزبي وفي نفس الوقت لا يتدخل الحزبيون في شؤون الجيش عن غير طريق قياداتهم المسؤولة عن هذا الاتصال.

ثانيا : صلاحيات القيادتين القومية والقطرية :

(١) الحزب هو صاحب السلطة العليا في الحكم ممثلا بقيادتيه القومية والقطرية.

(٢) صلاحيات القيادة القومية :

أ ـ القيادة القومية تمارس صلاحياتها كأعلى سلطة في الحزب في توجيه الحكم حسب مخططات تضعها في كل ما يخص سياسة الدولة ذات المساس بالطابع القومي او الدولي او ما يتصل بعقيدة الحزب وقضايا التحويل الاشتراكي بالاستناد الى مقررات المؤتمرات القومية وترسل بهذه الخطط الى القيادة القطرية المسؤولة عن التنفيذ .

ب ـ للقيادة القومية حق الاشراف والمراقبة على اعمال القيادة القطرية والسلطة المنفذة ويحق لها من اجل ذلك الاطلاع على كل ما يتعلق بتنفيذ مقرراتها وخططها وذلك من خلال القيادة القطرية والمكتب السياسي للحكم .

جـ ـ للامين العام ونائبه حق حضور جميع اجتماعات القيادات الدنيا والاشراف على اعمالها وعلى اعمال المكاتب القومية والقطرية وحضور اجتماعاتها ويكون لاعضاء القيادة القومية هذا الحق بتكليف منها .

(٣) ـ صلاحيات القيادة القطرية :

أ ـ يقود الحزب ممثلا بقيادته القطرية السلطة التنفيذية بالقطر مسترشدا بقرارات القيادة القومية ضمن صلاحياتها المحددة سابقا ومسترشدا بقرارات المؤتمر القطري .

ب ـ ترفع القيادة القطرية الى القيادة القومية جميع قراراتها للاطلاع كما ترفع تقريرا شهريا عن كل ما قامت به من اعمال ومنجزات .

جـ ـ للامين القطري ونائبه حق حضور جميع اجتماعات القيادات الدنيا ومكاتبها والاشراف على اعمالها ويكون لاعضاء القيادة القطرية نفس الحق بتكليف منها .

(٤) ـ الاجتماعات المشتركة :

أ ـ للامين العام او الامين القطري دعوة القيادتين لاجتماع مشترك لبحث الامور الطارئة واتخاذ مواقف بشأنها حينما يرى احدهما ضرورة لذلك

ب ـ قرارات الاجتماعات المشتركة تؤخذ باكثرية اصوات المجتمعين وتكون نهائية وملزمة للجميع .

(٥) ـ الترشيح لمناصب السلطة :

أ ـ يرشح الحزب ممثلا بقيادتيه القومية والقطرية باجتماع مشترك اعضاء مجلس الرئاسة ورئيس الوزراء ورئيس الاركان العامة بشرط ان يكونوا جميعا من

الحزبيين العاملين ، ان هذا لا يمنع من الجمع بين اكثر من منصب عند الضرورة .

ب ـ الامين القطري هو رئيس مجلس الرئاسة .

(٦) ـ المكتب السياسي للحكم :

أ ـ يشكل المكتب السياسي للحكم من رئيس مجلس الرئاسة واعضاء المجلس والامين العام ونائبه ونائب الامين القطري ورئيس مجلس الوزراء ونائبه ورئيس الاركان.

ب ـ يدعو رئيس مجلس الرئاسة بمبادرة منه او بطلب من الامين العام هذا المكتب الى الاجتماع لمواجهة الحالات الطارئة التي تستدعي عملا سريعا ويصعب فيها دعوة اي من القيادتين القومية او القطرية ، وتكون قرارات هذا المكتب نافذة على ان تعرض في اول اجتماع للقياده المختصة عليها او لاجتماع مشترك بين القيادتين.

ثالثا : التنظيم الحزبي في الجيش وعلاقته بالحزب :

ان الجيش هو جيش عقائدي ثوري مرتبط بالحزب تمام الارتباط ويقوم بمهمة اساسية في حماية الثورة داخليا وخارجيا وفي دفعها الى الامام لتحقيق اهدافها . ويقوم التنظيم الحزبي فيه بدور الطليعة لهذا الجيش . ولذلك يجب العمل بدأب على ايجاد الصيغ الملائمة للاستمرار في اسهام القطاع الحزبي للجيش مع القطاع المدني في رسم سياسة الحزب وتنفيذها كما يجب اتاحة الفرصة للعناصر المناضلة والقيادية فيه للمساهمة في حمل المسؤوليات القيادية على صعيد الحزب والحكم بشرط التفرغ التام لتلك المسؤوليات .

ولذلك ولحين تحقق هذا الهدف فان الصيغ التالية تعتبر صيغا مرحلية توفق بين ظروف الواقع وبين ذلك الهدف وتعتبر نافذة حتى المؤتمر القومي التاسع الذي يدرسها مجددا في ضوء التجربة .

(١) يعتبر الجيش العقائدي منظمة ثورية تنفذ ما تقره السلطة السياسية المنبثقة عن القيادات الحزبية .

(٢) تمارس القيادة القطرية صلاحياتها في توجيه الجيش وفي قيادة التنظيم الحزبي فيه وفي تثقيفه . ويتم ذلك عن طريق مكتب عسكري تابع للقيادة القطرية تعينه القيادة كما تعين رئيس هذا المكتب من قبل اعضائها العسكريين .

(٣) المكتب العسكري يحل محل اللجنة العسكرية الحالية في كل ما يتعلق بالقضايا الحزبية والتنظيم الحزبي داخل الجيش ويكون صلة الوصل بين القيادة القطرية وبين التنظيم الحزبي في الجيش .

(٤) تستمر اللجنة العسكرية في ممارسة اعمالها فيما يتعلق بالامور العسكرية غير الحزبية او السياسية حسب القوانين العسكرية .

(٥) يدخل اعضاء اللجنة العسكرية الحالية جميعا في المجلس الوطني الموسع .

(٦) بالنسبة للمؤتمر القطري القادم يمثل التنظيم العسكري فيه بقائد الجيش ووزير الدفاع ورئيس الاركان واعضاء المكتب العسكري ورؤساء الفروع ورؤساء

الشعب المستقلة او من ينتدبهم رؤساء الفروع والشعب في حالـة تعذر حضورهم وتعيين القيادة القطرية عدد الممثلين على ان لا يتجاوز مجموعهم عشرين في المئة من مجموع اعضاء المؤتمر القطري .

(٧) تضع القيـادة القطرية مـع المكتب العسكري نظاما داخليا جديدا للتنظيـم العسكري بشكل يتلاءم مـع سلامة التنظيم وسريته ويضمن تطوره وتفاعل قياداته بقواعـده .

الفهرست

نضـــال البعث
في سبيل
الوحدة الحرية الاشتراكية
(السلسلة القديمة)

نضال حزب البعث العربي الاشتراكي

(السلسلة الجديدة)

(١)

نضال حزب البعث العربي الاشتراكي
عبر مؤتمراته القومية

١ ـ المؤتمرات السبعة الاولى : ١٩٤٧ ـ ١٩٦٤
٢ ـ المؤتمر القومي الثامن : نيسان ١٩٦٥

(٢)

نضال حزب البعث العربي الاشتراكي
عبر بيانات قيادته القومية

١ ـ ١٩٥٥ ـ ١٩٦٢ ـ من تشكيل القيادة القومية حتى نهاية الانفصال .
٢ ـ ١٩٦٣ ـ ١٩٦٦ ـ من ثورة رمضان وآذار الى ٢٣ شباط ١٩٦٦ .

* * *

ـ المكتب الثقافي : في التنظيم والتربية الحزبية .

٢٤٠

Imprimé en France. – 778986-3-77. – 9.